المستقبل العربي

١٩٩٦/١٠

٢١٢

● مؤتمرات القمة بين الانجاز والاخفاق / ثناء عبد الله
● المصارف العربية والاسرائيلية: التطور والفاعلية / هشام البساط
● الهوية والخصوصية والفن والعمارة / رفعة الجادرجي

حول البحث العلمي العربي
(ملف):

● سياسات البحث العلمي العربي الراهنة / عدنان مصطفى
● البحث العلمي والحصانة القومية / النبهان وأبو حسان
● البحث العلمي والجامعات الأردنية / بني هاني وحماد

الانتخابات النيابية في لبنان
(ندوة):

جورج ناصيف ـ عدنان السيد حسين ـ عصام سليمان
نواف سلام

● الحرب الباردة والسياسات اللبنانية / فواز جرجس
● ابن خلدون وانسداد العرفان العربي / بنسالم حميش

● كتب وقراءات ● مؤتمرات ● يوميات ● ببليوغرافيا

يصدرها "مركز دراسات الوحدة العربية"

قواعد النشر في المجلة
دعوة إلى الكتّاب والباحثين

ترحّب مجلة **المستقبل العربي** بإسهامات الكتّاب والمفكرين، من المدارس الفكرية المختلفة المقتنعة بقضية الوحدة العربية، ومن المهتمين بالواقع والمستقبل العربي والعلاقات العربية ـ الدولية، مع الاهتمام بشكل خاص بما يتعلق بالمشروع الحضاري النهضوي العربي وعناصره الستة: الوحدة ـ الديمقراطية ـ العدالة الاجتماعية ـ التنمية المستقلة ـ الاستقلال الوطني والقومي ـ التجدد الحضاري. وتحيطهم علماً بشروط النشر فيها:

١ ـ أن تعالج القضايا بأسلوب علمي موثّق.

٢ ـ يكون التوثيق بذكر المصادر والمراجع بأسلوب أكاديمي، يتضمن:

ـ **في الكتب**: اسم المؤلِّف، عنوان الكتاب، مكان وتاريخ النشر، اسم الناشر.

ـ **في المجلات**: اسم كاتب المقال، عنوان المقال، رقم العدد وتاريخه، رقم الصفحة.

٣ ـ معيار النشر هو الموضوعية، والمستوى العلمي، والدقة، ودرجة التوثيق.

٤ ـ يفضّل أن يكون النص مطبوعاً على الآلة الكاتبة تجنباً للأخطاء المحتملة، وإن تعذّر ذلك فبخطٍ واضح.

٥ ـ أن لا يزيد حجم الدراسة أو البحث على ستة آلاف كلمة كحد أقصى، والمقال على أربعة آلاف كلمة، وأن يرفق كذلك بخلاصة للبحث أو المقال لا تتجاوز (٥٠٠ كلمة) تنشر معه عند نشره.

٦ ـ ترحّب المجلة بتغطية المؤتمرات والندوات عبر تقارير لا تتعدّى ٢٥٠٠ كلمة كحد أقصى، يذكر فيها مكان الندوة/ المؤتمر وزمانها وأبرز المشاركين فيها، مع رصد أبرز ما جاء في الأوراق والتعقيبات والتوصيات.

٧ ـ ترحّب المجلة بنشر مراجعات الكتب بحدود (٢٠٠٠) كلمة كحد أقصى، على أن لا يكون قد مضى على صدور الكتاب أكثر من عامين، ويدوّن في أعلى الصفحة عنوان الكتاب واسم المؤلف ومكان النشر وتاريخه وعدد الصفحات. وتتألّف المراجعة من عرض وتحليل ونقد، وأن تتضمن المراجعة خلاصة مركّزة لمحتويات الكتاب، مع الاهتمام بمناقشة طروحات المؤلف ومصداقية مصادره وصحة استنتاجاته.

٨ ـ يرفق مع كل دراسة أو بحث أو تقرير عن مؤتمر أو مراجعة كتاب تعريف بحياة الكاتب الفكرية وعمله الحالي.

٩ ـ لا تدفع المجلة أية مكافآت مالية عمّا تقبله للنشر فيها، ويعتبر ما ينشر فيها إسهاماً معنوياً من الكاتب في بثّ الفكر القومي وتنميته.

١٠ ـ يُشترط أن لا تكون المواد المرسلة للنشر في المجلة قد نُشرت أو أُرسلت للنشر في مجلات أخرى.

١١ ـ تخضع المواد الواردة لتحكيم اللجنة الاستشارية للمجلة، ولا تعاد المواد المعتذر عن نشرها إلى أصحابها.

١٢ ـ يجري إعلام الكاتب بقرار اللجنة الاستشارية خلال شهرين من تاريخ تسليم النص.

١٣ ـ تحتفظ المجلة بحقها في نشر المادة المجازة وفق خطة التحرير.

المستقبل العربي

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

(تاسس بموجب علم وخبر رقم ١/٨٧ د لعام ١٩٧٥)

- **مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية.**
- **يهدف إلى إيصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها.**
- **يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة.**
- **لا يفرض شروطاً مسبقة على مساهمة المثقفين في نشاطاته سوى قناعتهم بالوحدة العربية.**
- **لا يتخذ أي مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي.**
- **لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور أو تحالفات.**

المراسلات:

باسم المستقبل العربي

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ برقياً: «مرعربي»

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

الاشتراك السنوي:

ـ **الأفراد:** في أقطار الوطن العربي (٦٠ دولار أمريكياً)، وفي البلدان الأوروبية (٨٠ دولاراً أمريكياً)، وفي أمريكا وجميع البلدان العالمية الأخرى (٩٠ دولاراً أمريكياً).

ـ **المؤسسات:** في أقطار الوطن العربي (١٠٠ دولار أمريكي)، وخارج الوطن العربي (١٢٠ دولاراً أمريكياً).

الاشتراك لمدى الحياة:

ـ **الافراد:** ٥٠٠ دولار أمريكي

ـ **المؤسسات:** ٧٥٠ دولار أمريكي

تدفع إشتراكات الأفراد مقدماً:

(١) إمّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على أحد المصارف الأجنبية.

(٢) أو بتحويل إلى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم (٠٨٠١٣٥١٣) بالدولار، بنك بيروت للتجارة (Banque Beyrouth pour le Commerce) - فرع الحمرا ـ ص. ب ١١٠٢١٦ بيروت ـ لبنان ـ تلكس Becoba 21457 LE فاكس: ٨٦٥٠٧٣ (١ ـ ٩٦١).

المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة التاسعة عشرة | العدد مئتان واثنا عشر | تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦

المحتويات

□ مؤتمرات القمة العربية بين الانجاز والاخفاق ..... ثناء فؤاد عبد الله ٤

□ الهوية والخصوصية في الفن والعمارة ..... رفعة الجادرجي ٢٣

□ ابن خلدون وانسداد العرفان العربي في العهد الوسيط ..... بنسالم حميش ٣٦

□ المصارف العربية والاسرائيلية:
التطور والبيئة، والدور والفاعلية ..... هشام البساط ٤٩

□ تاثير الحرب الباردة في السياسات الداخلية اللبنانية
(١٩٤٥ ـ ١٩٩٠) ..... فواز جرجس ٦٣

حول البحث العلمي في الوطن العربي (ملف):

■ مسائل وسياسات العلم والبحث العلمي العربي الراهنة ..... عدنان مصطفى ٨٣

■ البحث العلمي بين الضرورة الإنسانية
والحصانة القومية ..... موسى النبهان وزيدون أبو حسان ٩٩

■ المعوقات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية للبحث العلمي: خليل حماد
دراسة وصفية قياسية لحالة من الجامعات الأردنية ..... وعبد الرزاق بني هاني ١٠٨

ندوة المستقبل العربي
الانتخابات النيابية في لبنان: واقعها وآفاقها

■ ورقة العمل ..... عدنان السيد حسين ١١٦

■ الحلقة النقاشية:

جورج ناصيف — عصام سليمان
عدنان السيد حسين — نواف سلام
أدار الحوار: عدنان السيد حسين

رئيس التحرير: خير الدين حسيب

كتب وقراءات: تحرير نيفين عبد المنعم مسعد

□ الدين والدولة وتطبيق الشريعة (محمد عابد الجابري) ..... عمرو الشوبكي ١٤١

□ نحو فلسفة تربوية عربية: الفلسفة التربوية
ومستقبل الوطن العربي (عبد الله عبد الدائم) ..... محمد جواد رضا ١٤٦

□ المؤتمر القومي ـ الإسلامي الأول:
وثائق ومناقشات وقرارات المؤتمر الذي عقد في بيروت
خلال جمادى الأولى ١٤١٥هـ ـ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤م .. كمال عبد اللطيف ١٥٥

□ افريقيا والتنمية المستعصية:
أي مستقبل؟ (صادق رشيد) ..... حمدي عبد الرحمن حسن ١٦٠

□ نهاية الأقاليم: دراسة حول اللانظام الدولي
وحول المنفعة الاجتماعية للاحترام (بادي برتران) ..... عمر الشافعي ١٦٦

□ كتب مختارة (موجز) ١٧١

مؤتمرات

□ مخيم الشباب القومي العربي السابع:
دورة الفقيد باهي محمد ..... عبد الإله بلقزيز ١٧٦

* موجز يوميات الوحدة العربية ١٨٣

* ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠

آراء الكتّاب لا تُعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: وديع عون

مؤتمرات القمة العربية بين الانجاز والاخفاق

ثناء فؤاد عبدالله

باحثة في العلوم السياسية، مصر.

في سياق الأحداث التي يشهدها الوطن العربي في الآونة الراهنة جاءت قمة القاهرة التي عقدت في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٩٦. ولأنها عقدت بعد طول غياب وحنين، فقد صفق لعقدها الجميع، وتدافعت الكتابات والمواقف وردود الفعل، بل وحتى المواطف ليقول بعضهم إنهم «يضعون المشاركين في القمة في حدقة العين»، وإن «قلوبنا تدق مع كل كلمة يقولونها، ومع كل لحظة صمت يفكرون خلالها». وانتهى الأمر بهذا «الفكر العاطفي» إلى اعتبار القمة عملاً عبقرياً وانجازاً للأمة العربية.

وفي هذه الدراسة، ليس من أهدافنا على الاطلاق أن نقلل من قيمة هذا الانجاز، وإنما ينصب هدفنا أساساً على أن نضع هذا العمل العربي المشترك في حجمه الحقيقي من دون مبالغات قد تؤدي بنا إلى ضبابية الرؤية، خصوصاً ونحن الآن في أمس الحاجة إلى تصويب الرؤية العربية، ورفع مستوى الادراك السليم للمتغيرات كافة التي تمر بها المنطقة في سياق عاصف بالأحداث المتلاحقة إلى الدرجة التي تختلط فيها الأفعال وردود الأفعال مما يتسبب بصعوبة التقاط الأنفاس في هذه المرحلة.

إذاً، نتفق مبدئياً على أن الهدف الذي نسعى إليه هو أن نرصد بدقة وموضوعية صياغة الأحداث والظروف التي واكبت عقد القمة والتي تلتها، وأن نحلل بشيء من الهدوء والعقلانية «حدث القمة»، ذلك أن اللجوء إلى عقد القمة العربية، والمبررات الحقيقية والوهمية التي صاحبتها، والزخم الرسمي والشعبي والإعلامي الذي هيأ لها ودفع إليها، كل ذلك يشكل في مجمله نموذجاً للطريقة التي نفكر بها، والسلوك الذي نتبعه في تفسير الأحداث حولنا، والنمط الذي نلجأ إليه لصياغة ردود أفعالنا وتحديد خططنا المستقبلية.

ما أريد قوله هنا على وجه التحديد هو أننا لا نقصد إصدار حكم مطلق على القمة بالنجاح أو الاخفاق، ذلك أن كلاً من النجاح أو الاخفاق له معاييره الموضوعية في ضوء التحليل المنطقي والعلمي السليم لنتائج القمة وآثارها في ارض الواقع الفعلي، إنما المسألة هنا تدور أساساً حول فكرة أود أن أطرحها بكل وضوح وهي أن القمة، بالصورة التي جاءت عليها، وما أسفرت عنه من نتائج مباشرة وغير مباشرة، لم تكن حدثاً عارضاً في حياتنا مثل ما سبقها من القمم العربية.

وأعود فأكرر أنني لا أطرح هذه الفكرة من خلال تطبيق معايير الانجاز على القمة، وإنما من خلال الظواهر غير المسبوقة والتي سببت القمة وواكبتها، والتي ستتضح من خلال هذه الدراسة تباعاً.

واتساقاً مع ترتيب الأحداث والفكر معاً نعالج هذه المسألة وفقاً للترتيب التالي:

أولاً: مؤسسة القمة العربية تاريخياً بين الفعل ورد الفعل.

ثانياً: قمة القاهرة ـ حزيران/يونيو ١٩٩٦: الحدث الأكبر في سياق راكد.

ثالثاً: إمكانيات تفعيل النظام العربي.

أولاً: مؤسسة القمة العربية تاريخياً بين الفعل ورد الفعل

لنبدأ في معالجة هذه المسألة بطرح السؤال التالي: لماذا تعقد مؤتمرات القمة العربية؟ هل تعقد استجابة للرأي العام العربي في إطار أحداث معينة، أم تعقد تحقيقاً لمصلحة عربية عليا لا يمكن بلوغها إلا باجتماع الرؤساء والملوك العرب؟ أم تعقد مؤتمرات القمة العربية رداً على أحداث عربية أو عالمية تكون قد هزت المنطقة واستدعت أن يلتئم شمل ملوك العرب ورؤسائهم؟

إن الاجابة عن هذا التساؤل تستدعي أن نعود إلى ذاكرتنا التاريخية، ففي أيار/مايو من عام ١٩٤٦، وبدعوة من «الملك فاروق ملك مصر وصاحب بلاد النوبة والسودان وكردفان ودارفور» وبحضور عدد من الملوك والرؤساء العرب عقدت أول قمة عربية وتمت فيها مناقشة قضية فلسطين من شتى نواحيها، وقرر الرؤساء والملوك آنذاك اعتبارها قضية العرب جميعاً، وأن فلسطين عربية يتحتم على دول العرب وشعوبها صيانة عروبتها، وأنه ليس في إمكان هذه الدول أن توافق بوجه من الوجوه على أية هجرة جديدة، واعتبروا ذلك نقضاً صريحاً للكتاب الأبيض الذي ارتبط به الشرف البريطاني. وأعرب الملوك والرؤساء عن عظيم الأمل الا يعكر صفو علائق المودة القائمة بين الدول والشعوب العربية من جهة، والدول الكبرى من جهة أخرى، ما يمس حقوق عرب فلسطين. وكلف الملوك والرؤساء الأمين العام لجامعة الدول العربية أن يحمل إلى مجلس الجامعة نتائج أبحاثهم ومداولاتهم في هذا الشأن ليتم اتخاذ أفضل الوسائل لصيانة المستقبل أي «مستقبل هذا الوطن العزيز على قلوبهم». تناولت هذه القمة أيضاً بحث مسألة طرابلس وبرقة، ووجد العرب أنفسهم «متفقين تمام الاتفاق» على أن استقلال هذه البلاد أمر طبيعي وعادل وأن حكوماتهم متفقة على ضرورته لأمن مصر والبلاد العربية، وأن على الجامعة التي يقضي ميثاقها برعاية شؤون العرب ومصالحهم أن تهيئ الأسباب لهذا الاستقلال وأن تتعهد في بادئ الأمر بالرعاية اللازمة لظهور حكومة عربية في تلك البلاد ومعاونتها أدبياً ومادياً حتى تستطيع النهوض بمسؤولياتها داخلياً وخارجياً كعضو من أعضاء جامعة الدول العربية[١].

ثم اقترح عدد من أعضاء المؤتمر التشاور في المسألة المصرية، فبعد المداولة وجدوا أنفسهم متفقين على أن تحقيق مطالب مصر القومية، واستكمال سيادتها، وجلاء القوات البريطانية عنها، أمور لا بد منها، وأن قضية مصر قضية مهمة لهم وهم يؤيدون مطالبها الحقة ويساندونها بكل ما في استطاعتهم، وقد سرهم ما سارعت إليه الحكومة البريطانية في تصريحها

---

(١) انظر ملف مؤتمرات القمة العربية، في: **الأهرام**، ١٩٩٦/٦/٢١، ص ٤ ـ ٥.

الذي ألقاه المستر انتلي رئيس وزرائها في مجلس العموم بتاريخ ٧ أيار/مايو الذي أعلن فيه عزم الحكومة البريطانية على سحب قواتها البرية والبحرية والجوية من الأراضي المصرية، مما كان له أحسن الأثر في نفوسهم ونفوس حكوماتهم وشعوبهم، والذي يأملون أن تفتتح به الحكومة البريطانية عهداً جديداً في علاقاتها مع مصر، تلك العلاقات التي يرجون أن تقام على أمتن أسس الصداقة والثقة بين دولتين متساويتين، وهم يعلمون أن في هذه الصداقة والثقة أكبر أسباب الاستقرار والسلام في هذه الناحية من العالم. ثم تناول الملوك والرؤساء العرب شؤون البلاد العربية الأخرى، وقد عرض عليهم الكثير من شكواها فوجدوا أنفسهم متفقين على وجوب السعي لحريتها وتركوا لجامعة الدول العربية أن تسعى لتحقيق رغبات أهلها ومشاركتهم في عضوية الجامعة.

ثم أخيراً أعلن الملوك والرؤساء العرب في ختام بيانهم أنهم «يغتنمون فرصة اجتماعهم هذه ليبعثوا كأخوة متضامنين متحدين إلى شعوبهم بأطيب التمنيات لرفاهيتهم وسعادتهم ومجدهم ويعلنون ثقتهم التامة بمستقبل زاهر كريم لائق بماضي العرب المجيد»[٢].

هذه كانت أول قمة عربية عقدت، ولنا عليها ملاحظات مختصرة:

١ ـ إن قضية فلسطين كانت، وما تزال، الموضوع الرئيس للقمة.

٢ ـ إن الملوك والرؤساء العرب كانوا حريصين على أن يتم اتفاقهم ونشاطهم وما يأملون في تحقيقه في ظل جامعة الدول العربية.

٣ ـ إنه يتضح من البيان الختامي للقمة سمة المثالية في العلاقات الدولية والاستناد إلى لغة الأمل والرجاء في ما يرجونه للعلاقات في ما بينهم، والأمنيات الطيبة في ما يرجونه من مواقف الدول الأخرى تجاههم، أي أن سمة المسالمة الواضحة كانت بارزة جداً في بيان القمة العربية.

٤ ـ إن أغلب ما اتفق عليه الملوك والرؤساء العرب، وما عبروا عنه في بيانهم الختامي جاء في صورة خطوط عامة، وعبارات فضفاضة دون ترتيب أي التزامات محددة.

ثم توالت مسيرة القمم العربية، ونتناولها هنا بصورة سريعة:

ـ قمة بيروت، ١٩٥٦، على أثر العدوان الثلاثي على مصر، وطالبت القمة بالانسحاب الفوري وغير المشروط لقوات الاحتلال من مصر، وأعلنت دعمها لكفاح الشعب الجزائري من أجل الاستقلال.

ـ قمة القاهرة، كانون الثاني/يناير ١٩٦٤، وهي التي سعت إلى اتخاذ موقف عربي مشترك لمواجهة مشاريع اسرائيل الهادفة إلى تحويل مياه نهر الأردن، وأنشأت القيادة العربية العليا الموحدة وأوكلت إلى أحمد الشقيري أمر تنظيم الشعب الفلسطيني، وفي ٢٨ أيار/مايو ١٩٦٤ أعلن الشقيري إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية.

ـ قمة الاسكندرية، أيلول/سبتمبر ١٩٦٤، لبحث وسائل استغلال الروافد العربية التي تصب في نهر الأردن ووسائل الدفاع عن تنفيذ هذه الأعمال في حال تحرك اسرائيل لمنعها، وأبرمت القمة قرار منظمة التحرير الفلسطينية بإنشاء جيش تحرير فلسطين.

---

(٢) المصدر نفسه.

- قمة الدار البيضاء، أيلول/سبتمبر ١٩٦٥، وتم خلالها وضع ميثاق للتضامن العربي عرف باسم «ميثاق الدار البيضاء».

ولم تعقد القمة التي كانت مقررة في الجزائر في عام ١٩٦٦ بسبب الخلاف بين الرياض والقاهرة حول اليمن ومعارضة مصر للدعوة السعودية إلى عقد قمة إسلامية. وفي ١٦ حزيران/يونيو رفض الرئيس عبد الناصر ميثاق الدار البيضاء، وأرجئت القمة حتى إشعار آخر.

- قمة الخرطوم، أيلول/سبتمبر ١٩٦٧، وعقدت هذه القمة بعد الهزيمة العربية في حزيران/يونيو، وحضرها جميع الدول العربية باستثناء سوريا التي دعت إلى حرب تحرير شعبية ضد اسرائيل، وتبنت هذه القمة «اللاءات» العربية الثلاث: لا للاعتراف، لا للتفاوض، لا للصلح، لكنها رفعت الحظر النفطي عن الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية. وتوصل عبد الناصر والعاهل السعودي الملك فيصل إلى اتفاق على إنهاء الحرب في اليمن.

- قمة الرباط، كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩، وقد عقدت لوضع استراتيجيا عربية موحدة لمواجهة اسرائيل، ولكن الدول العربية الأربع عشرة المشاركة فيها افترقت من دون نشر بيان ختامي. وتميزت هذه القمة بمنح منظمة التحرير الفلسطينية ولأول مرة حق التصويت.

- قمة القاهرة، أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، وقد عقدت هذه القمة غير العادية على اثر الاشتباكات العنيفة في الأردن بين الأردنيين والفلسطينيين، ولم تعقد جلسات عامة وتحولت إلى مشاورات بين رؤساء الدول. ولهذا السبب فإن جامعة الدول العربية لم تدرجها في سجلاتها الرسمية للقمم العربية. وانتهت هذه القمة التي قاطعها كل من سوريا والعراق والجزائر والمغرب بمصالحة بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات والعاهل الأردني الملك حسين، وتوفي الرئيس عبد الناصر بعد يومين من انتهائها.

- قمة الجزائر، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣، وعقدت بمبادرة من مصر وسوريا بعد حرب تشرين الأول/اكتوبر وضمت ١٦ دولة عربية، وقاطعها العراق وليبيا، واعترفت هذه القمة بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. وحددت لأول مرة شرطين للسلام مع اسرائيل هما: إعادة الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ وإقرار الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني[٣].

- قمة الرباط، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٤، وشاركت فيها جميع الدول العربية، ومن بينها الصومال لأول مرة، وانتهت القمة بقرار وافق عليه الأردن وكرست منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وحق هذا الشعب في إقامة سلطته على أي شبر يحرر من أرضه.

- قمة الرياض، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٦، خصصت هذه القمة المصغرة التي ضمت السعودية ومصر وسوريا والكويت ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية لبحث ازمة لبنان، وقررت وقف اطلاق النار في لبنان وإرسال قوات ردع عربية لحفظ السلام هناك.

- قمة القاهرة، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٦، وكانت هذه القمة الموسعة بمشاركة ١٤ دولة لاستكمال قمة الرياض ووافقت على قراراتها.

- قمة بغداد، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨، وعقدت بناء على طلب العراق على أثر توقيع

---

(٣) المصدر نفسه.

مصر اتفاقات كامب ديفيد للسلام مع اسرائيل، وشاركت فيها عشر دول عربية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وأكدت هذه القمة رفض اتفاقات كامب ديفيد، ودعت مصر إلى العودة إلى الصف العربي وحظرت على اي دولة عربية عقد صلح منفرد مع اسرائيل أو التدخل في شؤون المقاومة الفلسطينية.

ـ قمة تونس، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩، ولم تحضرها مصر أيضاً، وبحثت موضوع لبنان وأكدت قرارات قمتي الرياض والقاهرة، ودعت إلى الضغط على اسرائيل من أجل وضع حد لعدوانها على جنوب لبنان.

ـ قمة عمان، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠، وشاركت فيها ١٥ دولة، وأكدت دعمها لوحدة وسلامة أراضي لبنان، ووافقت على استمرار مقاطعة مصر ودعم العراق في حربه ضد إيران.

ـ قمة فاس، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، شارك فيها جميع الدول العربية باستثناء مصر، وكانت أقصر قمة عربية ولم تستمر سوى خمس ساعات، رفضت خلالها سوريا ودول جبهة الرفض مسبقاً خطة الملك فهد من أجل حل أزمة الشرق الأوسط، ومن أجل تحاشي تكريس الخلاف رسمياً أعلنت القمة عن تعليق اعمالها على أن تستأنف في وقت لاحق (لم يحدد) في فاس.

ـ قمة فاس، أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، وقد تغيبت عنها كل من مصر وليبيا وشاركت فيها ١٩ دولة عربية اعترفت ضمنياً ولأول مرة بحق اسرائيل في الوجود. وطالبت هذه القمة بانسحاب اسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها في عام ١٩٦٧، وإزالة جميع المستوطنات التي أقيمت بعد هذا التاريخ، وبحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم والاعتراف بحق جميع دول المنطقة في الوجود في إطار قرارات الأمم المتحدة.

ـ قمة الدار البيضاء، آب/اغسطس ١٩٨٥، وقد نددت هذه القمة غير العادية لأول مرة بالارهاب بجميع أشكاله، وطالبت برفع الحصار الذي كانت تفرضه ميليشيات حركة أمل على المخيمات الفلسطينية في لبنان.

ـ قمة عمان، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، وقد جددت هذه القمة غير العادية والتي شاركت فيها عشرون دولة عربية ومنظمة التحرير الفلسطينية دعمها للعراق في حربه مع إيران، ونددت بإصرار إيران على متابعة الحرب وتركت القمة لكل بلد عربي حرية إعادة علاقاته مع مصر.

ـ قمة الجزائر، حزيران/يونيو ١٩٨٨، والتي طالبت بعقد مؤتمر دولي حول الشرق الأوسط بمشاركة منظمة التحرير وكررت دعمها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

ـ قمة الدار البيضاء، أيار/مايو ١٩٨٩، وعقدت بحضور مصر التي استعادت عضويتها في الجامعة، وأعلنت القمة دعمها لقراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ ولمبدأ السلام مقابل الأرض.

ـ قمة بغداد، أيار/مايو ١٩٩٠، وعقدت بغياب لبنان وسوريا وأعلنت دعمها لحق العراق في امتلاك جميع التقانيات الحديثة.

ـ قمة القاهرة، آب/اغسطس ١٩٩٠، وكانت قمة غير عادية عقدت على أثر غزو القوات العراقية للكويت وتغيبت عنها تونس التي كانت تطالب بتأجيلها. وطلبت القمة من العراق بغالبية

١٢ صوتاً جلاء قواته من الكويت وقررت بطلب من الرياض إرسال قوة عربية مشتركة إلى الخليج.

هذه هي إذاً مسيرة القمم العربية منذ عام ١٩٤٦ وصولاً إلى قمة عام ١٩٩٦. ولنا أيضاً عليها ملاحظات عامة باستثناء القمة الأخيرة التي نفرد لها تحليلاً خاصاً. والملاحظات العامة هي:

أ ـ من حيث العدد، ففي الخمسينيات عقدت قمة واحدة، وفي الستينيات عقدت خمس قمم عربية، وفي السبعينيات عقدت سبع قمم عربية، وفي الثمانينيات عقدت سبع قمم عربية أيضاً، وفي التسعينيات وحتى الآن عقدت قمتان، ثم قمة عام ١٩٩٦.

ب ـ واكبت مؤتمرات القمة العربية الأحداث والمخاطر التي تمر بها البلدان العربية، وفي مقدمة هذه الأحداث بالطبع قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي في مراحلها المختلفة، وقد عبرت مؤتمرات القمة تعبيراً صادقاً عن تطورات الموقف العربي إزاء القضية، ويمكننا أن نعتبر قمة الخرطوم التي عقدت من ٢٩ آب/اغسطس حتى ٢ أيلول/سبتمبر في عام ١٩٦٧ أكثرها قوة، وهي التي تبنت اللاءات العربية: لا للاعتراف، لا للتفاوض، لا للصلح، كما أنها القمة التي شهدت اتفاق عبد الناصر وفيصل على إنهاء الحرب في اليمن. أما قمة الرباط في عام ١٩٦٩، والتي شاركت فيها ١٤ دولة عربية وعقدت أساساً لوضع استراتيجيا عربية موحدة في مواجهة اسرائيل، فقد أخفقت في التوصل إلى بيان ختامي.

ج ـ هناك مفارقة عربية يمكن أن نستنتجها من تتبع مؤتمرات القمة العربية، ذلك أن مؤسسة القمة العربية تعد حتى الآن على الأقل أهم وأخطر مؤسسة عربية يتم من خلالها وفي ظلها العمل العربي المشترك، ويتم عبرها أيضاً بحث القضايا العربية والمصالح العليا للأمة العربية ككل ومتابعتها، ولكن مع ذلك فإن مؤسسة القمة لم تحقق حتى الآن إلا الحد الأدنى من التضامن العربي، فهي لم تدفع هذا التضامن قدماً إلى الأمام بحيث يمكن ترجمته إلى سياسات عربية مشتركة تحقق انجازات على أرض الواقع، حتى الانجازات التي تحققت تعدّ محدودة جداً ومتواضعة بالنسبة إلى نشاط القمم العربية وعددها وتاريخها الطويل. وحتى في حال توصلها إلى إعلان اتفاق على أمر من الأمور، فإن ذلك كان يتم بصورة فضفاضة وعامة إلى الحد الذي يجعل الاتفاق عديم الجدوى.

د ـ هناك أيضاً ملاحظة مهمة على عمل القمة العربية، ذلك أن هذه المؤتمرات تبدو وكأنها مقطوعة الصلة تماماً بالشعب العربي، واستلهام المشاركة الشعبية في أعمالها أو قرارتها. فالقمم العربية عمل فوقي بحت من بدايته إلى نهايته، وكأن القادة في واد، والشعب العربي، ورجل الشارع في واد آخر، فلم نسمع عن مناقشة أي من القرارات أو الاتفاقات التي تم التوصل إليها في برلمان أحد البلدان العربية، أو اجراء استفتاء شعبي على أي أمر من الأمور التي عولجت في مؤتمرات القمة العربية. القمم العربية إذاً افتقدت عنصر المشاركة الشعبية، وهو العنصر الذي كان من شأنه دعم العمل العربي ودفعه إلى تحقيق الانجاز، وفي الوقت نفسه تصحيح مساره وضبط بوصلته في اتجاه المصالح العربية من خلال الرؤية المشتركة رسمياً وشعبياً.

هـ ـ بملاحظة القرارات التي صدرت عن مؤتمرات القمة العربية نجدها تقدم رؤى فرعية للقضايا التي تتناولها، ولم تتطرق إلى تقديم رؤية عربية متكاملة بشأن أهم وأخطر القضايا التي عرضت لها. ومن ذلك على سبيل المثال موقف مؤتمرات القمة من قضية القدس. فهذه القضية لم تكن تحتاج إلى مجرد قرار، وإنما تحتاج إلى موقف جماعي متكامل وحاسم من

الملوك والرؤساء، فالقرارات التي صدرت في هذا الشأن لم تصل إلى مستوى مرحلة المواجهة ومستوى التطورات الجذرية التي لحقت بالمدينة اثر عملية التهويد الشاملة والمستمرة منذ عام ١٩٦٧[٤].

وباستعراض قرارات القمم العربية منذ عام ١٩٦٤ نجد أن القدس كاسم وكقضية لم ترد ضمن أية قرارات أو بيانات للقمة قبل المؤتمر السادس المعقود في الجزائر (٢٦ ـ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣). وقد أورد هذا المؤتمر في قراراته أربعة أهداف مرحلية للنضال العربي المشترك، وجعل تحرير القدس كهدف ثان، ونص القرار على عدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة. وبعد قمة الجزائر انشغل المؤتمر الثامن في القاهرة (٢٥ ـ ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٦) بالقضية اللبنانية في قراراته وبيانه الختامي، ومن ثم لم يرد اسم القدس في وثائقه. كما انشغل المؤتمر التاسع في بغداد (٢ ـ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨) بتجميد عضوية مصر في الجامعة العربية، ولم يذكر المؤتمر اسم القدس اللهم إلا في جملة استكمالية حول تصميم لشعب فلسطين على تحرير القدس وكل التراب الفلسطيني المحتل. وأكد مؤتمر القمة العربي العاشر في تونس (٢٠ ـ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩) الالتزام بمؤتمرات القمة السابقة والخاصة بتحديد الأهداف المرحلية للنضال العربي المشترك، ومنها تحرير القدس العربية وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة[٥].

وتكرر تسجيل ذلك في الملحق الأول لقرارات مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان (٢٥ ـ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠)، وجاء الملحق تحت عنوان «برنامج العمل العربي المشترك لمواجهة العدو الصهيوني في المرحلة القادمة»، وأضاف الملحق فقرة خاصة بضرورة استمرار الاتصالات مع حاضرة الفاتيكان والمؤسسات الدينية لضمان وقوفها إلى جانب إعادة السيادة العربية الكاملة على القدس.

وفي مؤتمر القمة الثاني عشر في فاس (٦ ـ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢) قرر المؤتمر اعتماد ثمانية مبادئ في مشروع السلام العربي، أولها: انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية، وثالثها حماية حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة، وسادسها قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.

وعبر خمسة مؤتمرات قمة ــ من عام ١٩٨٧ إلى عام ١٩٩٠ ــ لم تتطرق القمم العربية إلى قضية القدس اللهم إلا في مؤتمر بغداد في أيار/مايو ١٩٩٠، حيث أكد مكانة القدس الدينية والسياسية واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من فلسطين وعاصمة إدارتها، ورفضت قرارات المؤتمر أي مساس بوضع القدس الديني والقانوني واعتباره انتهاكاً صارخاً للمواثيق والقرارات الدولية، كما أدان المؤتمر قراري مجلس الشيوخ والنواب الأمريكيين مؤكداً في هذا الشأن أن الدول العربية ستتخذ الاجراءات السياسية والاقتصادية ضد أية دولة تعتبر القدس عاصمة لإسرائيل.

وبوجه عام، فقد افتقرت قرارات القمم العربية إلى وضع استراتيجيا عربية شاملة ومتكاملة لاسترجاع مدينة القدس.

---

(٤) أحمد يوسف القرعي، «القدس في أجندة القمة العربية»، الأهرام، ١٩٩٦/٦/٢٠، ص ١٠.

(٥) المصدر نفسه.

ثانياً: قمة القاهرة ـ حزيران/يونيو ١٩٩٦: الحدث الأكبر في سياق راكد

في أعقاب لقاءي قمة محورهما مصر، وهما: الأول: مصر والأردن وفلسطين. والثاني: مصر وسوريا والعربية السعودية، تم الاتفاق على ضرورة عقد القمة العربية الموسعة، وقد تمت ترجمة ذلك عملياً بالدعوة الرسمية من جانب مصر مع تحديد موعد الاجتماع من دون إعطاء فرصة للتردد أو التراجع، مما أعطى انطباعاً بأن العرب جادون في مراجعة أنفسهم وإعطاء دفعة كبيرة للعمل العربي المشترك وسط التحديات الإقليمية والدولية، وللحيلولة دون إعمال أي تأثير لأية ضغوط خارجية، مما يؤدي إلى إلغاء الاجتماع هذه المرة، أو تأجيله.

واتساقاً مع «نظرية القمم العربية» نعرف أنها تعقد في مناخ يجسد خطراً خارجياً، حدث في عام ١٩٦٤ لمواجهة تحويل اسرائيل لمجرى نهر الأردن، وفي قمة الخرطوم عام ١٩٦٧ لمواجهة آثار الهزيمة، وفي فاس عام ١٩٨٢ في أعقاب الغزو الاسرائيلي للبنان، وغيرها، إلا أن قمة عام ١٩٩٦ عقدت في مناخ يجسد الخطر بأكبر وأخطر صورة وفي ظل ظروف عربية وإقليمية ودولية لم يسبق لها مثيل، ففي غضون عام ١٩٩٦، وصلت العلاقات العربية ـ العربية إلى أقصى درجة من التفسخ والتمزق، حتى قيل إن «العرب وصلوا إلى القاع فيما يتعلق بالتهديدات الداهمة والتي ادلهمت عليهم من كل حدب وصوب»[٦]. ومع وصول الليكود إلى الحكم في اسرائيل بقيادة نتنياهو ـ تلميذ شامير وبيغن ـ فقد اتضح هدف اسرائيل وهو توسيع جهود السلام مع العرب ولكن في ظل هيمنة القدرة العسكرية الاسرائيلية، ودعم القدرة العسكرية لإسرائيل باعتبارها الرادع القوي للعرب، وتدعيم العلاقات الاستراتيجية بالولايات المتحدة، والاستمرار في المفاوضات مع السلطة الفلسطينية بشرط إعطاء الأولوية للأمن الاسرائيلي، ومحاربة فكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وإبقاء القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، ودعم مشروعات الاستيطان اليهودي حتى في الضفة وغزة والجولان لأن الاستيطان هو التعبير التاريخي عن الحق اليهودي في البلاد وحماية أمنها، وسيطرة اسرائيل على مصادر المياه في الضفة وغزة، واعتبار هضبة الجولان أهم مواقع الاستيطان اليهودي مما يحتم استمرار السيطرة الاسرائيلية عليها.

هذه هي الأسس التي تحكم سياسة اسرائيل تجاه ما يقال عن «عملية السلام». وهي في حقيقتها تحول كامل عن خيار السلام. والأخطر من ذلك أن اسرائيل مدت خطوطها إلى معظم العواصم العربية ونجحت في كسر طوق العداء، وأصبحت أكثر تأثيراً في العقل العربي أو هي نجحت بالفعل في اختراق «النخاع العربي».

واستكمالاً للتحالف الاستراتيجي بين اسرائيل وأمريكا، جاء التحالف الاستراتيجي مع تركيا لتطويق سوريا، وإجهاض أي تحرك مستقبلي مع العراق، وحصار الجناح الشرقي لمصر.

وعلى صعيد جبهة الخليج، تواصل إيران سيطرتها على الجزر العربية لتعديل خريطة المنطقة لصالحها. وهكذا تم اختراق خطوط الدفاع للأمن القومي العربي، فإذا أضفنا إلى ذلك انفجار التوتر الاجتماعي والاقتصادي، والأزمات السياسية والسقوط الثقافي، والتزييف الاعلامي، واخفاق النظم المستبدة، وتراكم الفقر والتخلف، وكبت الحريات، وإعاقة الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان، وشيوع التطرف والارهاب والرفض، نكون قد حددنا الصورة العامة

---

(٦) محمد السيد سعيد، «بداية مشجعة لإحياء التضامن،» **الأهرام**، ١٩٩٦/٦/٢٦، ص ٢١.

التي عقد في ظلها مؤتمر حزيران/يونيو ١٩٩٦. ومع الاعلان عن عقد قمة عربية موسعة، بعد غياب ست سنوات، وفي ظل هذا الواقع العربي القاتم، فقد اعتبر عقد القمة في حد ذاته عودة إلى التضامن العربي، واستعادة للروح العربية، وضخاً للدماء من جديد في شرايين العمل العربي المشترك، وإصلاحاً للبيت العربي من الداخل، والتعبير عن قوة وحيوية واستمرار الكيان العربي على الساحة العالمية، وأن العرب قادرون على «المبادأة» والمبادرة بـ «الفعل»، ولم يعودوا من المفعول بهم، وأن عقد القمة العربية يدخل العرب في «عصر جديد» يطبقون فيه منهاجية جديدة في علاقاتهم بالعالم الخارجي[٧].

وصاحَب الدعوة إلى قمة القاهرة حالة من الاستنفار الشديد للعقل العربي والذي استند في جزء كبير منه إلى الجانب المعنوي. فالقمة في حد ذاتها تجاوزت كونها قمة سياسية أو استراتيجية، واعتبرت عودة للروح المعنوية للإنسان العربي، واستعادة للإيمان بمظلة القومية العربية، وتجدد اليقين بالوحدة العربية والروابط التاريخية والثقافية بين البلدان العربية بعد طول ركود حتى للمفردات التي كنا نتداولها مسبقاً بشأن مضمون التضامن العربي والقومية العربية. بناء على ذلك ووفقاً له، اتضح جانبان اثنان صاحبا قمة القاهرة وهو ما نعتبره تميزاً لها عما سبق من قمم عربية: **الأول**، حجم المطالب الضخم والمبالغ فيه، والذي عبر عنه العقل العربي، مما اعتبر من قبيل الآمال المعقودة على القمة. **الثاني**، هو استعادة دور مصر على الساحة العربية من منطلق الاحساس بحجم المخاطر المحدقة بالمنطقة، والاحساس شبه العام بأنه لا بديل عن الدور المصري.

وفي ما يتعلق بالنقطة الأولى والمتعلقة بالمطالب العربية التي وجهت إلى القمة فقد تمحورت حول: تحقيق اللقاء العربي ـ العربي، ودعم المؤسسات العربية وفي مقدمتها الجامعة العربية، وتفعيل كل الأنشطة ومنها غير الحكومية، وضبط العلاقات العربية ـ الاسرائيلية، والعلاقات مع دول الجوار، والعلاقات مع دول العالم في إطار المصالح العربية، والعمل على استرجاع الأراضي العربية المحتلة، في الجولان ولبنان، وتفعيل مفاوضات الوضع النهائي مع الفلسطينيين لإقرار الهدف الأساس لها وهو إعطاء الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره بما في ذلك تكوين دولته المستقلة. وبدء التحرك مع الأطراف الدولية المؤثرة وفي مقدمتها الولايات المتحدة لتحقيق الأهداف العربية، وكسر الجمود العربي، ووضع خطة عمل طويلة المدى لإصلاح الوضع العربي برمته[٨].

وهكذا، نلاحظ أن المؤتمر كان فرصة لإطلاق العنان لكل المطالب العربية خلال المرحلة الحالية، وللمستقبل القريب، وكأن الجميع كان ينتظر هذه الفرصة ليطالب الزعماء العرب بإصلاح البيت العربي بعد ما أصابه من تصدع بسبب تعرضه لهزة الغزو العراقي للكويت في ٢ آب/أغسطس عام ١٩٩٠.

هذه الفورة في تقديم سيل هائل من المطالب العربية كان لها جانبان أحدهما سلبي، والآخر إيجابي. أما الجانب السلبي فهو أن بعض القوى العربية اعتبرت أن مجرد عقد القمة في

---

(٧) يمكن للقارئ أن يتتبع الصحف العربية التي صدرت في غضون شهر حزيران/يونيو ١٩٩٦، ومن أمثلتها **الأهرام** المصرية، **الحياة الجديدة** الفلسطينية، **الوحدة** في أبو ظبي، **الرأي** الأردنية، **المدينة** السعودية، **الزحف الأخضر** الليبية... الخ.

(٨) انظر ندوة **الأهرام** بعنوان: «مصير الفعل العربي في ضوء التطورات الجديدة،» ١٣ حزيران/يونيو ١٩٩٦، في: **الأهرام**، ١٥/٦/١٩٩٦، ص ٧.

حد ذاته هو أقصى تحقيق للتضامن العربي، أي أن مجرد اجتماع الزعماء العرب ومصافحتهم بعضهم بعضاً، وتحقيق بعض المصالحات (الصلح بين الرئيس الأسد والملك حسين، والصلح بين الرئيس السوري والرئيس الفلسطيني، والصلح بين الرئيسين مبارك والبشير) أبلغ تعبير عن عودة التضامن العربي. أما الجانب الايجابي فكان هو التفكير في المشاكل العربية جذرياً. بعبارة أخرى، إن المؤتمر كان بمثابة المفجر للتفكير الجاد في الأمور العربية وبصورة أكثر شمولية، ولنأخذ أمثلة على ذلك:

في تلخيص للموقف العام ذُكر أن «عقد قمة عربية شاملة وبالسرعة التي تم الاتفاق على الدعوة إليها والاستجابة لها، لا يلقى ارتياحاً سواء من جانب اسرائيل أو من جانب أمريكا. فقد كان غياب القمة العربية طوال السنوات الست الماضية هو الأرضية التي تمت فوقها اتفاقات أوسلو، والعلاقات العربية ـ الاسرائيلية والترتيبات الثنائية التي نمت دون إجماع أو تشاور. وكان تقويض مؤسسة القمة أحد الانجازات الأمريكية بعد حرب الخليج، وأحد المكاسب المهمة التي استغلها بيريس وحزب العمل، وأحد الأسباب القوية التي هيأت الأجواء لقيام شرق أوسط جديد تلعب فيه اسرائيل واسطة العقد سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، كما كان يدعو بيريس»[٩].

ومن أمثلة التفكير الشمولي والجاد في الشؤون العربية بوجه عام، والذي جاء مع عقد القمة وبمناسبتها، ما ذكره برهان غليون[١٠] بشأن ضرورة بناء استراتيجيا عربية جديدة مختلفة عن استراتيجية التسليم للوسيط الأمريكي، وطريق ذلك كما يراه هو التوصل إلى فهم مشترك وواحد حول طبيعة وحدود الضغط الذي يمكن للعرب أن يمارسوه أو ينبغي أن يمارسوه على اسرائيل من دون المغامرة بتصعيد التوتر في الأوضاع الإقليمية، أو الدخول في صراع مع الولايات المتحدة. ويرى غليون أنه لا بد من بلورة سياسة حكيمة ورصينة لتحييد الخلافات بين البلدان العربية وامتصاص التوتر ونزع فتيل الحساسيات القائمة. وهو يعول كثيراً على التجمع الثلاثي المصري ـ السعودي ـ السوري باعتباره نواة التنسيق العربي الشامل. على أن غليون اعتبر أن شرط نجاح القمة في تحقيق أهدافها يتوقف على بلورة «استراتيجيا عربية» تجاه تحدي السلام مع اسرائيل، فهو قد طالب القمة أن تتبنى منهجاً موضوعياً وواقعياً يأخذ في الاعتبار «قواعد اللعبة في العلاقات الدولية» بمعنى مثلاً أن يتم الالتزام بوحدة المعايير، فما ينطبق على طرف من حيث المصالح العليا في السيادة والأمن والنمو الاقتصادي أو التجاري ينبغي أن يطبق على الأطراف الأخرى، فأمن اسرائيل ينبغي ألا يكون سابقاً على أمن الدول الأخرى والالتزام بالتنازلات المتبادلة بين العرب وإسرائيل أيضاً، وكذلك القبول بمبدأ الحوار، ولكن مع رفض الضغوط الخارجية خاصة إذا ما كانت تدعم طرفاً ضد طرف آخر.

هكذا نرى أن قمة القاهرة في أحد آثارها الايجابية، أعادت الاحساس بأن العرب يملكون أمرهم مرة أخرى، وأنهم في مركز قوة تمكنهم من فرض رؤيتهم وشروطهم بشأن استمرار عملية السلام.

أما بالنسبة إلى استعادة الدور المصري في توجيه الشؤون العربية، فقد بدا واضحاً مع عقد القمة، ومع نشاط الدبلوماسية المصرية في «لمّ الشمل العربي»، حيث أظهرت ظروف الدعوة إلى القمة وعقدها محورية الدور المصري استناداً إلى كون مصر أكبر بلد عربي وصاحبة أكبر الطاقات التي تمكنها من الدور القيادي.

---

(٩) أحمد سلامة، «من يخالف القمة»، **الأهرام**، ١٩٩٦/٦/١٩.

(١٠) برهان غليون، «المطلوب من القمة»، **الأهرام**، ١٩٩٦/٦/١٩، ص ١٠.

أما الجديد الذي طبقته الدبلوماسية المصرية هذه المرة فهو البعد عن الدور الأحادي، واللجوء إلى دبلوماسية التنسيق وتقسيم الأدوار، وذلك عبر مثلثين: «مثلث مصر ـ الأردن ـ فلسطين، ومثلث مصر ـ السعودية ـ سوريا. وهذه الدبلوماسية أثبت تكرارها في الخبرة العربية تحقيق نتائج أفضل للتنسيق العربي.

وهناك أيضاً نقطة أخرى تتعلق بالدور المصري، ويجب الالتفات إليها، إذ إنه إبان أعمال المؤتمر وبعده بدا الأمر أن مصر تتحدث باسم الزعماء العرب وبتفويض منهم، ويتضح ذلك من تحليل لغة الخطاب التي صاحبت القمة، ومن ذلك[١١]:

ـ قمة القاهرة العربية تطالب اسرائيل باستئناف مفاوضات السلام دون إبطاء.

ـ شعبنا العربي أثبت عمق إيمانه بالسلام وصدق التزامه بالشرعية الدولية وحكم القانون.

ـ تحذير عربي واضح لإسرائيل من المماطلة أو الاخلال بمبادئ وأسس السلام.

ـ البلدان العربية سوف تعيد النظر في خطواتها تجاه اسرائيل.

وهناك أيضاً النقاط السبع التي جاءت في الخطاب الافتتاحي للقمة، والتي أدرجت ضمن مواثيق المؤتمر بناء على طلب الأعضاء، وقد جاء البيان الختامي انعكاساً لها بصورة مباشرة، ودارت هذه النقاط حول[١٢]:

ـ إن السلام الذي نسعى إلى تحقيقه هو السلام الشامل العادل الذي تتواصل حلقاته ولا تتوقف خطواته قبل الوصول إلى الهدف.

ـ إن المفاوضات التي يجب أن نسعى جميعاً إلى استئنافها واستمرارها لتحقيق السلام الشامل لا يمكن أن تدور في فراغ، بل إنها محكومة بالاطار الذي اتفق عليه في مؤتمر مدريد، أي الالتزام بقرارات مجلس الأمن أرقام ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥ ومبدأ الأرض مقابل السلام، وهو ما يتحقق من خلال الانسحاب الكامل من الجولان ولبنان وتحقيق الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، وهو ما يتحقق بممارسته لحقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة.

ـ إنه ليس من المقبول أن يسعى أي طرف بالقول أو بالفعل إلى إهدار هذه المرجعية القانونية.

ـ إنه ليس من حق أي طرف أن يستبعد من دائرة التفاوض ما يروق له استبعاده أو تجنب الخوض فيه. وإن كل الأطراف ملزمة بالتفاوض حول المسائل كافة المدرجة على جدول الأعمال طبقاً لصيغة مدريد.

ـ إن مبدأ حسن النية في التفاوض يتطلب الالتزام بما اتفق عليه.

ـ إننا إذا كنا نتجنب التهديد وفرض الأمر الواقع، فإننا نطالب الطرف الآخر بالالتزام نفسه.

---

(١١) انظر على سبيل المثال: **البيان** (ابو ظبي)، ١٩٩٦/٦/٢٢، و**الرأي** (الأردن)، ١٩٩٦/٦/٢٢، نقلاً عن: **الأهرام**، ١٩٩٦/٦/٢٢؛ وكالة الأنباء القطرية، ١٩٩٦/٦/٢٣؛ وكالة الأنباء السعودية، ١٩٩٦/٦/٢٣، و**الأهرام**، ١٩٩٦/٦/٢٤.

(١٢) **الوفد** (مصر)، ١٩٩٦/٦/٢٣.

- إننا نؤمن أن السلام الشامل لا يتحقق إلا بالتزام الجميع برد الحقوق والجلاء عن الأراضي المحتلة ونبذ سياسة التوسع الإقليمي.

والآن، يمكننا أن نطرح سؤالاً محدداً: قمة القاهرة ٢١ - ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٩٦ التي شاركت فيها ٢١ دولة عربية - باستثناء العراق - هل حققت أهدافها؟

وللرد على السؤال يمكننا بشكل مبدئي أن نقرر أن القمة عقدت في مناخ غير مسبوق منذ عدة سنوات، وأكدت الرغبة العربية في استئناف مفاوضات السلام مع اسرائيل وفق الأسس التي تم الاتفاق عليها من قبل، ونجحت القمة في أن توجه رسائل واضحة إلى العالم تؤكد تمسك العرب بالسلام، كما وجهت رسالة واضحة إلى اسرائيل تحذرها من المماطلة أو الإخلال بمبادئ السلام وأسسه، وتلميحاً بأن العرب سيعيدون النظر في علاقتهم بإسرائيل إذا تراجعت تل ابيب عن احترام التزاماتها.

وكلفت القمة أيضاً وزراء الخارجية العرب بعقد اجتماع لمراجعة التطورات المتعلقة بعملية السلام، وذلك قبيل اجتماع مجلس الجامعة العربية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

أما في سياق المصالحات العربية، فيمكن القول إن القمة نجحت في إزالة الجفوة التي كانت قائمة بين بعض البلدان العربية، مما حقق عدة مصالحات ايجابية، وإن كانت المصالحات لم تتم بصورة مكتملة، وكما ذكر عبد اللطيف الفيلالي، الوزير الأول ووزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي[١٣]، «ان القمة كانت مناسبة لقادة البلدان العربية للتشاور وتبادل الرأي حول التطورات السياسية المهمة التي شهدتها المنطقة»، مشيراً إلى أنها كانت بداية طيبة للم الشمل، إلا أن الشروط اللازمة لعودة التضامن وتحقيق وحدة الصف لم تتهيأ بعد، حيث ما زالت هناك خلافات قائمة وجراح لم تلتئم بعد، وذلك يتطلب مزيداً من الوقت والجهد.

وفي هذا السياق نذكر أن القمة عقدت بدون العراق، وقيل إنه ليس من المنطقي دعوة العراق نظراً إلى استمرار وجود الحاجز النفسي والشعور بالخطر لدى بعض البلدان من مثل هذه المشاركة ولذلك رؤي تجنب إثارة المشاكل والعقبات التي قد تنتج من دعوة العراق إلى القمة، والتي قد تعوق عقد القمة ذاتها، ولكن هناك أصواتاً رأت أن استثناء العراق من القمة أضاع فرصة للمصالحة ورأب الصدع في جزء مهم من التضامن العربي، وأن هذا التضامن الذي عبر عنه المؤتمر جاء «منقوصاً» لهذا السبب.

ومن الانجازات أيضاً، والتي تدخل في باب دعم العمل العربي المشترك، الموافقة من حيث المبدأ على انشاء محكمة العدل العربية وميثاق الشرف للأمن والتعاون العربي وإنشاء آلية جامعة الدول العربية لتسوية النزاعات سلمياً، وإحالة اقتراح ليبيا الخاص بمشروع الاتحاد العربي إلى مجلس الجامعة العربية لدراسته وعرضه على مؤتمر القمة القادم، وتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية باتخاذ ما يلزم نحو الاسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتكليف الرئيس المصري باعتباره رئيس قمة القاهرة بإجراء الاتصالات مع القادة العرب وأمين الجامعة العربية للاتفاق على عقد القمة التالية.

وهناك ملاحظات يمكن أن نقدمها هنا بالنسبة إلى عمل القمة وبيانها الختامي:

يلاحظ، مثلاً، أن المؤتمر ساده قدر كبير وغير مسبوق من الاتفاق على أغلب القضايا

---

(١٣) نقلاً عن: راديو الرباط، ١٩٩٦/٦/٢٤.

والمشكلات، ولم يشهد تحفظات أو خلافات بشأن أي من الأمور التي تم التعرض لها[١٤].

يلاحظ أيضاً، وبإجماع يكاد يكون كاملاً، أن البيان الختامي جاء بصورة هادئة وعقلانية وموضوعية، وذلك خلافاً للنقاط السبع الأولى التي عرضتها مصر في بداية المؤتمر، والتي اتسمت بشيء من الحسم والمواقف القاطعة، وقد وفّر اعتدال البيان الختامي ولغته المتوازنة فرصة لكسب تأييد الرأي العام العالمي، ومن ذلك ما ذكره راديو فرنسا من أن «الخط المعتدل» هو الذي تغلب في النهاية في القمة العربية، وما ذكرته صحيفة **لو فيغارو** الفرنسية من أن العرب ألقوا الكرة للمعسكر الاسرائيلي دون غموض، ووضعوا نتنياهو أمام مسؤولياته، ولم يتضمن البيان الذي عكس آراء الدول العربية أية رغبة في الانتقام من الحكومة الاسرائيلية الجديدة، ولم يعلن العرب عن تجميد أو تباطؤ التطبيع مع اسرائيل.. وأن العرب ينتظرون عملاً ملموساً من نتنياهو.

أما مجلة **تايم** الأمريكية فقد وجهت الاهتمام إلى نقطة مهمة، إذ أوضحت المجلة التحول الذي شهدته مؤتمرات القمة الأخيرة مقارنة بما كان يحدث في الستينيات والسبعينيات.. ففي الماضي كانت الدول العربية تطالب بإزالة دولة اسرائيل، أما الآن فأصبح شعار القمم العربية هو «غصن الزيتون» لإظهار نوايا السلام. أما «راديو مونت كارلو» فقد ركز على أن قمة القاهرة أكدت على أن إخلال اسرائيل بالمبادئ والأسس التي قامت عليها عملية السلام من شأنه أن يؤدي إلى انتكاسها، وأن القمة أعادت قضية القدس إلى الواجهة بكل ما تحمله من دلالات ورموز، وبكل ما تمثله في الوجدان الشعبي وفي الضمير الجماعي العربي، وهو ما أرادت القمة أن يقرأه الآخرون بوضوح ووعي كاملين.

هناك أيضاً رؤية ترى أن قمة القاهرة جسدت فكرة عودة الوعي القومي، سواء على مستوى الإعلام، أو على مستوى المثقفين، أو على مستوى المؤسسات بشكل عام. ويتضح ذلك من الاحساس بأن هناك عودة إلى الهوية العربية، والقومية العربية التي ظنها البعض أنها أصبحت في متحف التاريخ. لقد اتضح أن الإنسان العربي يعتز بانتمائه القومي العربي، وأن قضية الأمن لا تقتصر على النطاق القطري بل تمتد إلى النطاق القومي، وتشمل الوطن العربي كله. وإزاء ذلك توارت مقولات الشرق أوسطية أو المتوسطية، وتقلصت دائرة الانتماء القومي العربي التي تقوم على وحدة الهوية. وفي غضون ذلك أجمعت الآراء على ضرورة التمسك بالجامعة العربية كبيت لكل العرب، وإعادة النظر في ميثاقها ونظامها ومؤسساتها وأوضاعها المالية، لتتحول إلى خلية للعمل العربي المشترك. وإزاء هذه المشاعر القومية فقد ضاقت الفجوة بين صانع الفكر، وصانع القرار، وتجسدت أحلام الإنسان العربي وطموحاته، فالقمة إذاً أضاءت الموقف العربي، واكتسب هذا الموقف قوة دفع إلى الأمام في الإطار العام الذي عبرت عنه القمة، وهو الإيمان باستراتيجيا عربية للسلام العادل والشامل الذي تقبل به كل الأطراف[١٥].

وعلى كلٍّ، بالنسبة إلى انجازات المؤتمر بوجه عام، فإنه ليس من السهل الحكم عليها، إذ إن الوقت هو الذي يحسم هذه المسألة، وسيتضح بمرور الأيام أي من هذه الانجازات أمكن بالفعل تحقيقها وانجازها على أرض الواقع، إنما ما يمكن قوله هنا إن المؤتمر حُمِّل أكثر من طاقته، وبالغت قنوات التعبير الرسمية والشعبية والإعلامية في قيمة المطالب التي وجهت إلى

---

(١٤) انظر مداخلات ندوة **الأهرام** التي عقدت بعنوان: «ماذا بعد القمة»، **الأهرام**، ١٩٩٦/٦/٢٨، ص ٥.

(١٥) انظر مداخلات ندوة **الأهرام** التي عقدت بعنوان: «عاد إلى الأمة وعيها.. وعليها أن تتحمل الثمن»، **الأهرام**، ١٩٩٦/٧/١٢، ص ٥.

المؤتمر، والتي تفوق طاقة أية قمة على هذا النحو، وبالتالي فإن نتائج المؤتمر جاءت وفقاً لبعض الآراء أقل مما كان منتظراً منها، وتساءل البعض الآخر ماذا تغير بعد القمة عما كان قبلها؟

من هذا المنطلق يمكن الحكم العام على قمة القاهرة عام ١٩٩٦ أن أعمق وأهم نتائجها كانت من الناحية السيكولوجية، بمعنى أنها أعادت إلى الجميع ما يمكن أن تطلق عليه اسم «العاطفة القومية»، ومع اعتزازنا الشديد بهذه العاطفة باعتبارها المفجرة لروحية الانتماء القومي العربي، إلا أن المهم من وجهة نظرنا هو ترجمة هذه العاطفة إلى أعمال واقعة وأفعال مؤثرة على أرض الواقع، فالتضامن، والتنسيق والتخطيط وتحديد المواقف ورسم الاستراتيجيات والتنفيذ واتخاذ ردود الأفعال المناسبة والتفاعل مع المعطيات، كل ذلك هو التعبير الصحيح عن العاطفة القومية موضوعياً، وبشرط أن يتم تخليص هذه العاطفة مما هو وهمي أو مضلل في ضبط الحركة العربية وتسييرها بوجه عام.

ثالثاً: إمكانيات تفعيل النظام العربي

في البيان الختامي لقمة القاهرة ورد ما أسماه «المرتكزات الأساسية للنظام العربي» وتحدد كما يلي[١٦]:

- احترام السيادة والاستقلال الإقليمي لكل دولة.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية.
- تسوية المشاكل الثنائية بالطرق السلمية.
- تحقيق التنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادي العربي وتعزيز دور الجامعة العربية.

ومن الملاحظ أن المؤتمر أعطى اهتماماً خاصاً للعلاقات العربية، وأكد على بناء «التضامن العربي» و«تسوية المشاكل الثنائية» بالوسائل السلمية، وتحققت مصالحات جيدة بين سوريا والأردن، وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، ومنظمة التحرير والأردن ومصر والسودان، وهذا كله بمثابة الشرط الجوهري لإيجاد آلية جديدة للتنسيق بين الأطراف العربية. وهذا نفسه ما يجعلنا نطرح سؤالاً محدداً: ما هو الأسلوب الذي يضمن ثبات هذه القرارات والانجازات واستمرارها؟ وهل هناك آليات أخرى يمكن استحداثها لدفع التعاون العربي إلى الأمام؟

وللرد على ذلك نقول إنه على الرغم من أهمية مؤسسة القمة العربية، وكون القرارات التي تصدرها تعد بمثابة الأسس والإطار العام والمبادئ الكبرى التي يتم وفقاً لها العمل والتعاون العربي، إلا أن القمم في حد ذاتها لم تنجز كثيراً، ولم تحل المشاكل الجوهرية، ولم يصدر عنها قرارات تؤدي إلى تغيير جوهري في الأوضاع العربية عموماً، ولنا على ذلك مثال أن قمة أيار/ مايو ١٩٩٠ أعقبها أخطر تمزق أصاب النظام العربي في مقتل.

وبناء على ذلك، فإن هناك آراء ترى أنه يمكن التعويل بدرجة أكبر على التحالف الثلاثي بين مصر والسعودية وسوريا، وبانضمام العراق، كقاعدة يبدأ منها العمل العربي باعتبار أن ذلك يحقق نقلة نوعية للعلاقات العربية[١٧]. وعلى رغم هذا الرأي، إلا أننا لا نراه كافياً

---

(١٦) أسامة الغزالي حرب، «قمة التآلف والتضامن والسلام!»، **السياسة الدولية**، السنة ٣٢، العدد ١٢٥ (تموز/يوليو ١٩٩٦)، ص ٦ ـ ٧.

(١٧) محمد السيد سعيد، «بداية مشجعة لإحياء التضامن»، **الأهرام**، ١٩٩٦/٦/٢٦، ص ٢١.

لتحقيق تضامن عربي فعال، لأنه يتجاهل باقي أطراف النظام العربي وضرورة أن يكون لها الدور الأساسي في بناء الاستراتيجيا العربية في مختلف المجالات.

وهناك أيضاً رؤية تقضي بأن مستويات التنسيق الوسيطة والتحتية، أي على مستوى الوزراء، ورؤساء الوزراء، والمستويات الوظيفية الأدنى، ومن خلال المفاوضات التفصيلية، يمكنها أن تحقق نتائج أفضل من مستوى القمة، ودليل ذلك أن انجاز تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ لم يتم بناء على اتفاق قمة عربية شاملة، وهذا الرأي نقبله بتحفظ لأننا نعلم أن كل التحركات والأنشطة والقرارات العربية بوجه عام ترتبط بإرادة سياسية عليا، إن أرادت أنجزت وإن لم ترد عرقلت كل شيء.

وذلك كله يجعلنا نفضل أن ننظر إلى النظام العربي نظرة شاملة باعتبار أن إحياء هذا النظام وفاعليته يجب أن يرتكزا على «هيكل تنظيمي عصري ومستقر وفعال، بناء على فلسفة عربية متطورة آخذة في الاعتبار كافة المتغيرات العربية والإقليمية والعالمية».

ولكن قبل الدخول في تفاصيل الهيكل التنظيمي وإمكانيات تطويره، نتناول أولاً الظروف التي يتم في إطارها وجود هذا الهيكل وعمله. نحن نعلم أن هناك تصورات مستقبلية تعد لمنطقتنا، وتأتي بها دراسات وأبحاث من جهات خارجية، وهذه التصورات تنبني على اتجاهات تمس النظام العربي في الصميم، بمعنى أنها تريد إخراجه عن الحدود المرسومة له منذ عدة عقود لتوسيعه وتغييره وفقاً لمصالح جهات ودول أخرى، فبعض هذه الاتجاهات تريد مثلاً دمج اسرائيل في نسيج المنطقة، كما أن محورها يدور حول إبطال مفعول مؤسسات النظام العربي ونظمه وقيمه وإثبات عدم فعاليتها أساساً.

في الوقت نفسه، فإن المنطقة تمر بفترة من التطورات التي تستهدف وجود نظام جديد من التفاعلات الجماعية يحل فيها التعاون والعلاقات الاقتصادية محل تفاعلات الصراع. فعملية السلام، إن قدر لها أن تستمر وأن تنتقل إلى مراحل جديدة، تعيد صياغة نمط التفاعلات الصراعية في المنطقة إلى صيغة جديدة من العلاقات الثنائية والجماعية بهياكل مؤسسية مختلفة، بحيث تتم هذه التفاعلات من خلال الاتصالات والتعاملات الحكومية والتفاعلات الشعبية غير المقيدة بتوجيهات معينة، أي أنها تكون متحررة من القيود الرسمية وأسس المصالح المشتركة.

وفي مواجهة ذلك كله نرى ضرورة تطوير النظام العربي ورفع كفاءته إلى الدرجة التي يصبح معها قادراً على دفع المخاطر، ومواجهة التحديات، والحفاظ على أسس الكيان العربي وإكسابها قوة الدفع المطلوبة في هذه المرحلة. أما الشروط التي يمكن عن طريقها الوصول إلى ذلك فهي:

- وجود النخبات السياسية والاقتصادية والثقافية المؤمنة بأسس التعاون العربي، والحفاظ على كيان النظام العربي.

- وجود الرأي العام والمشاركة الشعبية القادرة على مواكبة التفاعلات الجديدة، وتوجيهها إلى المصلحة العربية.

- القدرة على استقبال المؤثرات الخارجية ومواجهتها والتعامل معها بحيث لا تمس أسس النظام العربي وجوهره.

عن أسس تطوير النظام العربي ورفع كفاءته، فإننا نحدد لها جانبين:

١ - تطوير مؤسسة القمة وآلياتها.

٢ ـ تطوير دور جامعة الدول العربية وتفعيله واستحداث آليات جديدة للعمل العربي المشترك.

أ ـ تطوير مؤسسة القمة والآليات المرتبطة بها في إطار جامعة الدول العربية

أول هذه الأسس التي ينبغي انجازها لتطوير مؤسسة القمة هو ادخالها في نظام جامعة الدول العربية باعتبارها أعلى سلطة سياسية، وجعلها ضمن الهيكل التنظيمي للجامعة، بحيث يصبح انعقادها دورياً كل عام شأن القمة الافريقية، أي تقنين القمة في ميثاق الجامعة[١٨]، وهو ما ورد في مشروع تعديل ميثاق الجامعة الذي طرح سابقاً، وفيه جاءت اختصاصات القمة تدور حول:

أ ـ إقرار استراتيجية العمل العربي المشترك في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية واتخاذ القرارات والتدابير الكفيلة بدفع هذا العمل وضمان الأمن القومي للأمة العربية ومصلحتها المشتركة.

ب ـ اعتماد سياسة الدفاع المشترك في الوطن العربي وأمنه وتأمين متطلباته، والنظر في أي وضع دولي يمس بالأمن والسلم العربيين.

ج ـ اعتماد الخطط والمشاريع العربية المشتركة ضمن إطار الجامعة وإقرار تمويلها، وكذلك دمج أو إلغاء المنظمات أو المجالس الوزارية المتخصصة.

د ـ التصدي للنزاعات العربية والعمل على حلها بالطرق السلمية.

هـ ـ اعتماد أسس التعاون العربي المشترك مع المجموعات الدولية الأخرى.

و ـ تعيين أعضاء محكمة العدل العربية[١٩].

والمعروف أن قمة القاهرة أقرت ملاحق تضاف إلى مواثيق العمل العربي، وتتعلق بالموافقة من حيث المبدأ على إنشاء محكمة العدل العربية، وآلية الوقاية من النزاعات، وإدارتها وتسويتها، وميثاق الشرف للأمن والتعاون العربيين.

وقد تتبعت الجهود التي بذلت بعد المؤتمر لتنفيذ هذه المقترحات، وعلمت أن المندوبين الدائمين في الجامعة قد عقدوا اجتماعاً في ٢١ تموز/يوليو ١٩٩٦ في تونس لبحث المشروع الخاص بالآلية المتعلقة بالوقاية من النزاعات العربية، ولكنهم لم يتمكنوا من استكمال مناقشة بنود المشروع بسبب الخلاف حول الجهاز المركزي المعني بتسيير الآلية، وكذلك عمليات حفظ السلام بين الدول العربية، حيث يوجد اتجاهان: **أولهما** تكوين الجهاز بالانتخاب، **والثاني** تبني نظام «الترويكا» بحيث يرأس الجهاز رئيس الدورة الحالي لمجلس الجامعة وعضوية الدولتين السابقة والتالية. كما ان هناك جدلاً بشأن قضية التمويل، حيث لا تريد بعض الدول النفطية الغنية أن يترتب على ذلك الجهاز (الآلية) أية أعباء جديدة عليها[٢٠].

---

(١٨) أحمد يوسف القرعي، «قمة القاهرة.. وإعادة ترتيب البيت العربي»، **السياسة الدولية**، السنة ٣٢، العدد ١٢٥ (تموز/يوليو ١٩٩٦)، ص ١٢١ ـ ١٢٤.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٢١.

(٢٠) **الأهرام**، ١٩٩٦/٧/٢٢.

وقد رفض بعض الأطراف العربية فكرة أن تخصص وحدات عسكرية في صلب القوات المسلحة تكون مستعدة للمشاركة في عمليات حفظ السلام، باعتبار أن ذلك سابق لأوانه قبل أن يتم إقرار الآلية وفاعليتها على أرض الواقع.

واتضح كذلك من المناقشات عدم تقبل بعض الدول لفكرة «هيئة الحكماء» التي يقترحها مشروع الآلية، باعتبارها فكرة مشوهة لما ورد في «الآلية الافريقية»، حيث يجيز المشروع الافريقي لسكرتير عام المنظمة الافريقية الاستعانة ببعض الشخصيات الافريقية البارزة للتدخل في النزاع، بعكس المشروع العربي الذي ينص على أن يشكل مجلس الجامعة هيئة للحكماء. ومن نقاط الخلاف أيضاً بشأن هذا المقترح الخلاف حول من يحق له إحالة النزاع بين دولتين إلى الآلية، حيث قد تجد بعض الدول أن نزاعها مع طرف عربي لا يستحق عرضه على الآلية، وقد تفضل حله بالطرق الثنائية.

أما بالنسبة إلى موضوع محكمة العدل العربية، وميثاق الشرف العربي، فقد تمت مناقشة بنودهما وتقرر رفع الموضوعين مع ملاحظات الدول عليهما ليعرضا على الدورة السادسة بعد المئة لمجلس الجامعة المقررة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

٢ ـ تطوير دور جامعة الدول العربية وتفعيله واستحداث آليات جديدة للعمل العربي المشترك

بعد النجاح في عقد القمة في القاهرة بمشاركة إحدى وعشرين دولة عربية يمكن القول إن نقلة نوعية جديدة حدثت في الفكر العربي مكتسبة روحية جديدة خلقتها أجواء القمة، وتحقيقاً لذلك وجدنا الفكر العربي يتجه إلى خلق «منظومة جديدة للعمل العربي المشترك» ترتكز على تحقيق قرارات القمة وتفعيل حركتها رسمياً وشعبياً، وفي غضون ذلك تحددت الأدوار، فطلب من الدول «الالتزام بكل ما صدر عن القمة وتنفيذه». أما المطلوب من الجامعة فهو: تطوير أدواتها لتباشر مسؤولياتها بكفاءة، وعبر عن ذلك بالقول التالي: «تفعيل بيان القمة عبر جامعة الدول العربية ومؤسساتها»[٢١].

وهذا الموضوع يستحق عناية فائقة، وخاصة في ما يتعلق بالمنظمات التي تعمل في إطار الجامعة مثل المجلس الاقتصادي، والاتحاد البريدي العربي، والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية باعتبارها من أولى المنظمات المتخصصة التي أنشئت في الأربعينيات والخمسينيات. وبعدها شهدت الجامعة مولد أكثر من عشرين منظمة أخرى منها: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، صندوق النقد العربي، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، منظمة العمل العربية، اتحاد إذاعات الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية، المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية، منظمة البلدان العربية المصدرة للبترول... الخ.

ولتطوير عمل هذه المنظمات وتفعيلها، فإن ذلك يأتي عن طريق: التنسيق بين عمل هذه المنظمات ونشاط الجامعة بإقرار مبدأ المركزية في التخطيط واللامركزية في التنفيذ، وتمكين مجلس رؤساء الحكومات للعمل الاقتصادي والاجتماعي من الاشراف على هذه المنظمات، سواء

---

(٢١) انظر ندوة الأهرام بعنوان: «نحو منظومة جديدة للعمل العربي المشترك»، الأهرام، ١٩/٧/١٩٩٦، ص ٥. وقد عقدت هذه الندوة بمشاركة شخصيات بارزة من مصر وفلسطين والأردن وسوريا ولبنان.

بدمج بعضها أو إلغائها أو إنشاء منظمات جديدة، والنظر في خططها، ثم اعتماد خطة قومية شاملة للعمل العربي، ثم إدراج هذه التعديلات في ميثاق الجامعة، وهو ما يسمح بالتعديل الضمني للاتفاقيات المنشئة لهذه المنظمات، وبالتالي تجنّب مشكلة الانتظار حتى يتم تعديل الميثاق بشكل كامل(٢٢).

يتعين أيضاً استبعاد عمل المنظمات العربية ونشاطها من التأثر بالخلافات السياسية بين البلدان، ومن نماذج النجاح في تحقيق ذلك الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، والذي أضاف في ميثاقه مبدأ ينص على تحريم النشاط السياسي أو التدخل في الشؤون السياسية، وإعطاء الأولوية للاعتبارات الاقتصادية، أي المطلوب هو تحييد العمل الاقتصادي والاجتماعي بعيداً عن الخلافات السياسية. ويدخل أيضاً في إطار تطوير العمل العربي المشترك تفعيل دور الاتحادات المهنية العربية باعتبارها شبكة هائلة تغطي مختلف التخصصات من مهندسين وأطباء ومحامين وزراعيين وصحفيين وتربويين... الخ. وهدفها بناء مجتمع مهني عربي يرتكز على تعزيز الخبرات العربية ودفع العمل العربي المشترك في مختلف المجالات.

من أمثلة هذه الاتحادات: اتحاد المحامين العرب، اتحاد الأطباء العرب، اتحاد الصحفيين، اتحاد الكتّاب... الخ. ومن مهامها التقريب بين أساليب ممارسة المهنة الواحدة، وتوسيع أسواق الإنتاج، والعمالة، وتبسيط إجراءات الاتصال في ما بين الأعضاء، وتدعيم انتمائهم العربي، وهم بالطبع يمثلون إرادة الأمة وصفوة خبراتها وعقلها المفكر، ويتسم عملهم بالعقلانية وتغليب الأساليب العملية في الفكر والعمل.

والمطلوب هو الحفاظ على استقلالية هذه الاتحادات وتنسيق نشاطها مع عمل الجامعة العربية، وهو ما قرره مشروع تعديل الميثاق، حيث قرر التعاون بين المنظمات والمجالس الوزارية المتخصصة وهذه الاتحادات، واعتماد نظام استشاري يربط الجامعة بالاتحادات العربية المهنية.

٣ ـ المشاركة الجماهيرية في صنع القرار

أما العنصر الثالث في ترتيب البيت العربي وإعادة هيكلته فهو المتعلق بالعنصر الغائب من العمل العربي وهو التمثيل الشعبي، والمشاركة الجماهيرية في صنع القرار العربي، وهذا التمثيل يمكن توفيره عن طريق القيادات الحزبية والبرلمانات والاتحادات المهنية وجمعيات رجال الأعمال، فهم «ضمير الأمة وعقلها المفكر»(٢٣).

والمقصود هنا هو وجود جهاز للتمثيل الشعبي ضمن إطار الجامعة العربية، وهو ما يوفر المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات وإكساب الجامعة قاعدة جماهيرية عريضة تدعم نشاطها وتسانده وتضمن تسهيل عملية التشاور والتنسيق، وتبادل الآراء والخبرات بين مختلف التيارات العربية، ويسهل من هذه الخطوة تعدد الأحزاب العربية في الفترة الأخيرة وتزايد الاهتمام بالتعددية السياسية، حيث يمكن تمثيل جموع الأحزاب العربية في مثل هذا الجهاز الشعبي المقترح.

وفي هذا المجال نذكر أنه منذ الأربعينيات صدرت أول دعوة لإنشاء اتحاد برلماني عربي

---

(٢٢) القرعي، «قمة القاهرة.. وإعادة ترتيب البيت العربي»، ص ١٢٢.
(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٢٤.

(نيسان/ابريل ١٩٤٧) أثناء انعقاد الاتحاد البرلماني الدولي في القاهرة، وتبلورت الدعوة لصدور ميثاق لهذا الاتحاد وتطويره عام ١٩٧٤، ويتشكل حالياً من الشعب البرلمانية في ١٤ بلداً عربياً.

والمطلوب هو تمثيل اتحاد البرلمانيين العرب في الجهاز الشعبي المقترح، وهو ما يمكن الاهتداء في شأنه بفكرة ونظام الجمعية البرلمانية الأوروبية التي تتبع المجلس الأوروبي منذ عام ١٩٤٩، ومقرها ستراسبورغ في فرنسا، وتضم برلمانيين يمثلون ٢١ دولة أوروبية، وتؤثر في اتخاذ القرارات الحكومية بشكل غير مباشر. وهناك أيضاً إمكانية تمثيل الاتحادات المهنية في الجهاز الشعبي المقترح في إطار جامعة الدول العربية باعتبار هذه الاتحادات ضمن صروح النظام الإقليمي العربي، كما يمكن تمثيل النقابات العربية في هذا الجهاز نظراً إلى الثقل السياسي والاقتصادي والاجتماعي لهذه النقابات، ومن أمثلتها نقابات العمال التي تمثل أضخم المجموعات البشرية في الوطن العربي.

ثم تأتي فكرة تمثيل رجال الأعمال العرب في الجهاز الشعبي المقترح استجابة لروح العصر ومقتضياته الاقتصادية، وقد فطنت منظمة العمل الدولية لأهمية تمثيل رجال الأعمال في هذه المنظمة منذ إنشائها في عام ١٩١٩ مع ممثلي الحكومات لجمع أطراف العمل، وهو ما يحقق الصالح العام بتحديد مستويات العمل الدولية وتأكيد حقوق الإنسان في أي مجتمع أياً كانت هويته وجنسيته.

وهكذا، نجد أن إعادة ترتيب البيت العربي على أكمل وأقوى الأسس التي تضمن له نجاح عمله ونشاطه لا تكتمل إلا بجمع قادة الرأي والفكر والمهنة، والأحزاب أيضاً، ومشاركة البرلمانيين ورجال النقابات والأعمال ليتحقق لمجلس الجامعة ولجانها ومنظماتها أكبر حشد لدفع طاقاتها من أجل خدمة الصالح العربي العام □

صدر حديثاً

العلاقات العربية ـ الإيرانية
الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل

مجموعة من الباحثين

في هذا الكتاب، يتناول عدد من المفكرين العرب والإيرانيين العلاقات العربية ـ الإيرانية في مختلف مراحلها: ماضياً وحاضراً وما هو متوقع لها مستقبلاً، فيعالج الكتاب العلاقات التاريخية بين العرب والإيرانيين والادراك المتبادل بينهم، والخطاب السياسي والإعلامي لدى الحكومات والنخبات، وصورة العرب والإيرانيين في الكتب المدرسية، وأوضاع المرأة العربية والإيرانية، والخلافات الحدودية والإقليمية بين الطرفين، ومشروع النظام الشرق أوسطي وموقف الفريقين منه.

١٠٠٦ صفحات

الثمن: ٢٥ دولاراً

الهوية والخصوصية في الفن والعمارة(*)

رفعة الجادرجي(**)

معمار من العراق.

- ١ -

سأبدأ بتعريف لبعض المصطلحات، ومن ثم سأسطر بعض مقومات المعاصرة التي لها تأثير مباشر في موضوعنا، قبل أن أنتقل إلى مسألة الهوية والخصوصية في الفن والعمارة.

الاصطلاح الأول هو التأصل. إن الدلالة المقصودة بهذا الاصطلاح تشير إلى ذلك المقوم في الشيء، أو إلى جزء منه، يظهر كمقوم جزئي فيه، مع ظهور الشيء للوجود ككل؛ فمثلاً تطوّر خرطوم الفيل وظهر مع تطور كيان الفيل وظهوره إلى الوجود. كما أن دلالة التأصل تشير هنا إلى ضرورة وجود الشيء، أي لا بد من وجوده من أجل وجود كيان الكل، فمثلاً لا بد من وجود الأوكسجين كمقوم في تكوين الماء، فعلى ضوء هذا المفهوم، يصبح الأوكسجين متأصلاً في تكوين الماء. ومثل آخر قد يقربنا إلى بحثنا، وهو تطور جنس الإنسان وعلاقة هذا التطور مع الإنتاج. لقد كان تطور الإنسان حصيلة تفاعل ثلاثي جدلي متبادل بين الدماغ واليد وأداة الإنتاج، وفي المقابل هناك تفاعل جدلي آخر بين هذه الثلاثية كطرف، والبيئة الاجتماعية والطبيعية كطرف آخر. إذ تطورت اليد، وتطوّر موقع الإبهام فيها، كما تطور الدماغ وتوسع، واستحدث الإنتاج وأصبح مركباً، تمَّ هذا في تفاعلات متبادلة، فكانت الحصيلة جنس الإنسان كما هو عليه اليوم. فعندما نقول بأن الإنتاج متأصل عند الإنسان، إنما نقصد بأن الإنتاج متداخل مع كيان الإنسان، الجسدي والنفسي، متداخل مع مكنات دماغه، وتكوين جسده.

فالمقوم المتأصل في الشيء أو الظاهرة، إذاً، ينمو مع الظاهرة كمقوم في نموها، ويكون مسبباً له. هدفنا من هذا الإسهاب في تعريف هذا الاصطلاح هو التأكيد على أن الإنتاج بالنسبة

(*) في الأصل محاضرة ألقيت في نقابة المهندسين اللبنانيين بتاريخ ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٩٦.

(**) يستعمل الكاتب ترجمات عربية، غير مألوفة الاستعمال عربياً حتى الآن، لبعض المصطلحات الأجنبية، وقد أبدى رغبة في الإبقاء عليها عند نشر دراسته. ولذلك فقد أشار المحرر إلى المقابل العربي الشائع الاستعمال لبعض هذه المصطلحات ــ ضمن الهوامش ــ حرصاً على فهم هذه المصطلحات من قبل القارئ واستجابة لرغبة الكاتب. (المحرر).

الى الجنس البشري، مقوم متأصل في تكوينه، وبدونه تزول مكنة البقاء للجنس البشري، ومن المفترض أنّ أي خلل يصيب هذا المقوم، يحدث خللاً في البقاء ذاته.

نرجع إلى مسألة أخرى تخص استعمال هذا الاصطلاح. لقد استعمل اصطلاح أصالة وأصيل في الآونة الأخيرة من قبل حركة الصحوة الإسلامية. جاءت دلالة هذا الاصطلاح بمفهوم يفترض بأن هناك شيئاً سابقاً للحالة القائمة حالياً، أميز منها، وتنحدر هذه الحالة القائمة من سلالة أو مصدر سابق، كما تنحدر الفرس الحالية الجيدة من سلالة فرس كانت متميزة فيما مضى، أي أن الفرس التي نراها ترجع إلى سلالة معروفة ومتميزة، أي سلالة أصيلة، ولذا فإنها تتميز عن تلك التي سلالتها غير معروفة. إنه مفهوم صحراوي وقبلي، وملي. وهو مفهوم كان استحدث لتحديد موقع الفرد نسبة إلى الآخر. وكان الغرض من ذلك هو التأكد من هوية الفرد عند الرجوع إلى سلالته، من أي قبيلة أو عائلة انحدر؟ بالطريقة نفسها التي كانت تتفاضل بها الخيول. ويقصد بالأصالة عند الحركات الأصولية، بأنه في مطلع نشوء الإسلام، كانت عند المحدثين، الصحابة وبخاصة الخفاء الراشدين، قيم وإدارة ومفاهيم مثالية، ولذا فإنها تؤلف مرجعاً يقتدى به في تكوين الحاضر. وليس هنا المكان لنقاش صحة تاريخية هذا الافتراض، ولا مكان نقد صواب أو خطأ اقتلاع الأحداث التاريخية من واقعية تاريخياتها، ولا مكان نقد ظروف تدوين هذه التاريخيات، ولا بحث مسببات تحويلها إلى إدلاجات[١] معاصرة. فالذي يهمنا هنا هو التأكيد على مفهوم اصطلاح التأصل والمتأصل في تكوين الظواهر، بالمفهوم الذي طرحناه.

الاصطلاح **الثاني** هو الضرورة (Necessity). واقصد بالضرورة بالإضافة إلى مفهومها الدارج، الذي يعني شيئاً مهماً ولذلك له بدائل، بل كذلك، وهذا المهم، بأن وجود هذا الشيء لا بد منه، أي دون هذا الوجود لا تتكون الظاهرة ولا تظهر الى الوجود. فمثلاً بدون الأوكسجين لا تكون ظاهرة الماء. بهذا المفهوم نقول بأن الإنتاج ضرورة لبقاء الإنسان، فرداً ومجتمعاً، أي إن الإنتاج متأصل في ظاهرة بقاء الإنسان، أو نقول مثلاً التعبير عن العاطفة ضروري لدى الإنسان، أي بدون تحقيق التعبير عن العاطفة يصاب البقاء الواعي بخلل في كيانه.

الاصطلاح **الثالث**، والأخير، هو المُصنَّع (Artifact). وُلد الإنسان وتطور مع نقص طبيعي في كيانه، وبالطبيعي نقصد نقصاً بيولوجياً. ويتمثل هذا النقص كحاجة الفرد إلى الملجأ واللباس وأداة القطع كضرورة للبقاء. وحتى يتمكن الفرد من تأمين البقاء لا بد له من سد هذا النقص. ولا يتحقق إطفاء هذه الحاجة إلاّ عن طريق تأمين أداة مناسبة لهذه الوظيفة. إن أداة إطفاء الحاجة هي المُصنَّع، والفرد الذي يقدم ويحوّل حالات خصائص المادة الخام لتأخذ شكلية المصنّع هو المُصنِّع. بهذا المفهوم، إذاً، المُصنِّع هو الذي يصنع مختلف أنواع أداة إطفاء الحاجة، الكرسي والملجأ والعربة والسيف، وتبعاً لهذا الدور في الأداء يأخذ اسم الحرفي النجار والحجار والحداد، مثله مثل المعمار الأكاديمي والمُصنِّع المكنن، والنحات الفنان.

إذاً، يشمل اصطلاح مُصنَّع مختلف الأدوات التي يسخرها الفرد والمجتمع في إطفاء مختلف حاجات المعاش اليومي، لذا تغطّي دلالة هذا المصطلح الفنون والعمارة التي تتألف من تكوين مادي مُصنَّع. غير أن هذا الاصطلاح لا يشمل ظواهر اجتماعية أخرى تطفئ الحاجة ولا تكون المادة أساس كيانها: كالأدب والموسيقى والرقص مثلاً، لأن إنتاجية هذه الظواهر لا تحمل بالضرورة كياناً مادياً، ولا يتحقق تصنيعها في الأساس عن طريق تحويل مادة خام من حالة

---

(١) إدلاجة = ايديولوجيا (Ideology).

إلى أخرى - إنها تسخر مادة في إفعالاتها، إلا ان هذه الافعالات لا تنتقل إلى شكلية تحملها مادة، كما هي في المصنّعات التي نشير إليها. مع ذلك، فإن الورقة المقدمة، والخاصة بالمصنّعات بحسب هذا التعريف، تتداخل في مفاهيمها وفرضياتها واستنتاجاتها، في كثير من تحليلاتها البنيوية مع هذه الظواهر الاجتماعية الأخرى المذكورة، إلا أنها لا تتطابق معها.

- ٢ -

بعد هذه التعريفات الموجزة، ننتقل إلى الجزء الثاني، وهو تسطير بعض مقومات المعاصرة التي لها تأثير فعال ومباشر في حالة إنتاجية المُصنّعات في عصرنا، أو في الفكر المُصنِّع المعاصر على وجه الدقة. فالمعاصرة ليست الحداثة، وإنما التغير الجذري الذي حدث ابتداء من أوروبا. ظهر ثم أخذ ينمو ويتطور ويتركب منذ عصر النهضة فيها، أي منذ القرن الميلادي الخامس عشر تقريباً، أي حينما تمكنت أوروبا من تجاوز التكوين الفكري والإنتاجي القروسطي. وبهذا أخذت أوروبا تنتقل من المجتمع التقليدي، نحو المجتمع المعاصر، وهي لم تزل في دور تطوير هذه المعاصرة وتصنيعها. من جهة أخرى، بدأت الحداثة، في المفهوم الذي أقدمه، منذ ظهور المكننة في الإنتاج، أي في مطلع القرن الميلادي التاسع عشر، وبخاصة في انكلترا.

إن المقومات التي أرى أن أسطرها هنا هي تلك التي أعتقد أنها أدت إلى إحداث تغيّر جذري في معاش الفرد والمجتمع، وهو التغير الاجتماعي الذي كان له تأثير مباشر في طرز الفن والعمارة، في تغيرها وتطويرها ومنحها خصوصيات المعاصرة. كان تأثير بعض من هذه المقومات إيجابياً، مما أدى إلى تحسين في معاش الفرد، وفي نوعية المصنعات التي سخرها الفرد في إطفاء حاجاته اليومية. من جهة أخرى، كان للبعض الآخر من هذه المقومات تأثير سلبي في معاش الفرد، أو أن أحد جوانب بعض هذه المقومات، كان لها تأثير سلبي في معاش الفرد وأحدث خللاً فيه، ولم يزل هذا التأثير فعالاً. وهذا صحيح بالنسبة إلى مختلف المُصنّعات، ومنها العمارة.

المقومات هي كما يلي:

١ - ظهور الطباعة، ومؤخراً ظهور وسائل الإعلام الحديثة، أديا إلى انتشار المعرفة، بين الطبقة الوسطى أولاً، وعلى وجه الخصوص، ومن ثمّ بين الطبقات الدنيا. وبهذا الانتشار زال، أو خف إلى حد بعيد، أحتكار المعرفة من قبل مؤسسات السلطة: الحاكم واللاهوت، إذ احتكرت السلطة المعرفة، وبخاصة مؤسسات اللاهوت أو عن طريقها، وتمكنت من هذا بسبب صعوبة تداول النصوص وصعوبة استنساخها، ليس هذا وحسب، بل حددت السلطة مجال التعرف الى النصوص وتداولها عن طريق الرقابة. بهذا أمنت لنفسها الرقابة على الفكر ليتوافق مع مفاهيم إدلاجاتها وإخضاعه لها. وهكذا أمنت ديمومة إدلاجاتها، وبالتالي ديمومة مؤسساتها.

٢ - ظهور العلمانية، أي تم فصل إدارة المجتمع من هيمنة الفكر اللاهوتي ومؤسساته. أدى هذا إلى منح أهل الفكر والطليعة (Intellegensia) حرية التعامل مع الظواهر من موقف موضوعي، دون أن يكونوا ملتزمين بالمفاهيم اللاهوتية ومتحددين بفكرها. ومن هنا تقدم فكر الإنسان نحو العلم بمفهومه المعاصر، في موضوعيته وإجراءاته الصارمة ونهجه الناقد لذاته. فظهرت علوم الفيزياء، والأحياء، وطبقات الأرض، وبعد ذلك ظهرت علوم الألسنة، والاجتماع، والاقتصاد وغيرها. كما ظهر الفكر الفلسفي التنويري، ومفاهيم حقوق الإنسان والديمقراطية في السياسة وفي إدارة شؤون المجتمع، متكافلاً معها، في إفعالات فكرية متبادلة، كما ظهرت المفاهيم الاشتراكية في تنظيم اقتصاد المجتمع وتخفيف حدة التباين الاقتصادي بين المتخم

والمعوز. وبهذا يكون فكر الإنسان، قد منح الفرد إنسانية وحقوقاً مجردة عن موقعه النسبي والملي والديني والاقتصادي، واصبح في مكنته ألا يلتزم بإدلاجة السلطة وإنما هو ناقد وشاك ومستحدث ومتشخص.

٣ ـ ظهور التشخص (Individuation)، أي ظهور الفرد المتفرد، أي بعد أن منح المجتمع أفراده حق التفرد، وبهذا انتقلت مُصنَّعات الحرفيين من كونها حرفيات عينية، إلى قطع فنية، تصنع من قبل معمار أكاديمي أو فنان. فاخذت هذه المُصنَّعات تقترن باسم هؤلاء الأفراد المتشخصين: الفنان والمعمار الأكاديميين المعاصرين مثلاً. كما أصبح هؤلاء الفنانون مالكي حقوق ما يبتدعون وما يخترعون، سواء أكانت هذه صرحاً أم قصراً أم كرسياً أم حلى، عكس ما كان عليه الأمر في المجتمع التقليدي الحرفي، حيث كان المالك أو المقتني هو مالك تلك الحقوق، ولا فرق إن كان المالك حاكماً أم مؤسسة لاهوتية.

٤ ـ استحداث المكننة في الإنتاج، الذي أدى إلى فقدان التفاعل السبرياني (Cybernetic) في تعامل التصنيع، أو تقطيعه أو تخفيفه. وبهذا فقدت العلاقة الحسية المباشرة في عملية تغير شكلية المادة الخام، أي تغيرت العلاقة بين المؤدي كفكر مفاعل لتغير حالة المادة الخام، ومن جهة أخرى، التغير الحاصل في حالة المادة في آنيات التفاعل، التصنيع. فانتقل غالب الفكر والإحساس في الإنتاج من مرحلة التصنيع التي كان يفاعلها الحرفي، إلى مرحلة الرؤية التي أخذ يحققها الفنان المعمار الأكاديمي. أدى هذا التغير في هذه العلاقة بدوره إلى عزل المعمار الأكاديمي عن التحسس المباشر عند تغير حالة المادة، كما حرم المُصنِّع الحرفي، الذي أصبح عاملاً، من الإسهام في فكر توليد شكلية المُصنَّع، بقدر ما احتكر المعمار دور الفكر في الإنتاج. بكلمات أخرى احتكر المعمار الرؤية من هذا المُصنِّع الحرفي، وكذلك من المتلقي المنتفع. هنا يتعين الانتباه الى أن خصائص المادة ثابتة لا تتغير مطلقاً، وإنما الذي يتغير في التصنيع هو حالات وجودها[٢].

٥ ـ ظهور التخصص المكثف بسبب التطور الحاصل في تقانة الإنتاج، كما في العلوم عامة المرتبطة مع الإنتاج والمؤثرة فيه. فما إن نما التخصص في جزيئيات مراحل الإنتاج، حتى انحصر فكر المتخصص في الدور الجزيئي المخصص له. أدى هذا التخصص الى عزل الفرد المختص في أحد جزئيات الإنتاج. فأصبحت المعرفة التي يتعامل بموجبها المؤدي لا جزئية فحسب، بل كذلك بمعزل عن متطلبات الإنتاج الأخرى. فظهر التخصص في مجال مرحلة الرؤية في الإنتاج، المتمثل في: المعمار، والمهندس المدني، والميكانيكي، والكهربائي، وغيرها، كما ظهر في مرحلة التصنيع: المُصنِّع المتخصص في خشبيات الشبابيك مثلاً، ومُصنِّع خشبيات السقوف، وخشبيات الأثاث، كمثال لهذا التخصص في جزئيات الإنتاج، ناهيك عن التخصص للتنويع الحاصل في تصنيع مادة الشبابيك، من خشبية وحديدية وألمنيومية، ونحاسية. لم يقف هذا التخصص في عزل الفرد عن الجزئيات الأخرى في الإنتاج، بل بسبب المتطلبات المعرفية للاختصاص الجزيئي، تم عزل الفرد عن كثير من متطلبات المجتمع وكثير من مقومات مرجعياته. فاصبح غالب هؤلاء الأفراد المتخصصين يجهلون ليس فقط المتطلبات الواقعية والمعلوماتية لمعاش الفرد المتلقي، بل كذلك متطلباته الحسية العاطفية، أي فقدت هموم هؤلاء ارتباطها المباشر مع متطلبات الضمير الاجتماعي. كما أدى هذا الاختصاص، بسبب متطلباته المعلوماتية المكثفة والمجهدة، إلى إهمال التعرف الى تاريخ اختصاصه، ومن هذا الموقف الفكري

---

(٢) لتفاصيل أكثر عن العلاقة السبريانية في الإنتاج، انظر: رفعة الجادرجي، **حوار في بنيوية الفن والعمارة** (بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٥)، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٥.

اللاتاريخي أهمل التعرف الى تاريخ مجتمعه وحضارته.

مع ذلك، ظهر بين هؤلاء المتخصصين من تمكنوا من التوفيق بين متطلبات الاختصاص ومتطلبات إنسانية الفرد ومتطلبات المجتمع بعامة، أي لم يعزل ذاته وضميره ووجدانه من ضمير المجتمع، وبقي يتعاطف معه كما كان الحرفي في السابق، في المجتمع التقليدي. ومن هنا ظهر في المجتمع المعاصر صنفان من المتعلمين: العالم المثقف، وفي القطب الآخر التقني. فالأول، وهو العالم أو الفنان المثقف، يتعاطف مع المتطلبات الحضارية لمجتمعه، الضمير والوجدان، بينما التقني، مجرد مُصنِّع جيد ومتخصص، غير أنه، غالباً ما يجهل المتطلبات الحسية، والضميرية للمجتمع، ولا تؤلف همومها مقومات في همومه. فكما انه حصر المعلومات التي يتعامل معها ومن خلالها ضمن الاختصاص، فإنه يحصر إحساساته، نحو عالمه الخارجي والمجتمع بخاصة، في تخصص معين، إذ يحصر نفسه في هموم شخصية، قد لا تتجاوز العائلية والمللية، ولذا فإن كثيراً من هؤلاء لا تمتد همومهم الفعالة إلى هموم المجتمع، ولا تتعاطف معها، فتصبح رؤيتهم لحضارة المجتمع وقلطرياتها[٣] وثقافاتها، مختزلة ومتحيزة، وإحداثاتها مجردة من واقعيات تاريخياتها.

٦ ـ أدى ظهور التخصص من جهة، والتشخص من جهة أخرى، في المجتمع المعاصر إلى إحداث السدادات بين مراحل الإنتاج، أي إحداث معوقات لانسياب المعلومات انسياباً مجدياً بين المرحلة الانتاجية الواحدة والمرحلة التي تعقبها. وللإنتاج مراحل ثلاث بالضرورة، وهي: الرؤية، أي إدراك الحاجة وتهيئة استراتيجية التصنيع، وتعقبها مرحلة التصنيع، وهنا يتم تغيير حالات المادة من حالتها الخام إلى شكلية المُصنَّع، أداة إطفاء الحاجة، وأخيراً تأتي مرحلة التلقي حينما يقدم المتلقي ويسخر المُصنَّع ويطفئ حاجاته. تمتد وظيفة هذه المرحلة في نقل الخبرة المكتسبة في تعامل التلقي إلى الدورة الإنتاجية اللاحقة كتغذية استرجاعية (Feedback)، وبهذا تنتقل الخبرة من دورة إنتاجية الى أخرى ومن جيل إلى جيل لاحق.

وتفترض متطلبات الإنتاج بأن يتحقق بالضرورة انسياب مُجدٍ للمعلومات المتحققة في مرحلة ما إلى المرحلة اللاحقة، إذ إنه من دون هذه الانسيابية يصاب الإنتاج بخلل. إذاً، أدّى ظهور التخصص، كما أدّى التفاضل الاجتماعي الذي انتقل من المجتمع التقليدي، مع متطلبات الشخص المستحدثة، إلى تعويق انسياب المعلومات بين المراحل. أي، ظهرت سدادات، أو معوقات لانسيابية المعلومات، في مواقع الانتقال من مرحلة الى أخرى. أدت هذه الانسدادية، أو هذا الخلل في الإنتاج، إلى حرمان الفرد المؤدي في مختلف مراحل الإنتاج من تلقي المعلومات المناسبة لتمكنه من أن يكون مؤدياً جيداً في المرحلة التي هو فيها، وللدور الذي كلف به من قبل المجتمع، أو الذي اختاره كمكان له في هذا المجتمع. لم يكن ثمة وجود لهذه السدادات في المجتمع التقليدي أو كاد يكون معدوماً، لذا أدّى ظهورها في المجتمع المعاصر إلى إحداث تغير سلبي جذري في الإنتاج.

٧ ـ ظهر مع ظهور المعاصرة موقف جديد من حالة التنحية (Alienation) التي تولد الذات فيها، وتلتزم بها أحياناً وتتجاوزها في أحيان أخرى. تظهر التنحية في حياة الفرد بصيغتين: الواعية وهي حالة الاستلاب، واللاواعية وهي حالة الاستلاخ.

والتنحية هي نكران الفرد مكناته العقلية ودور إرادته في الإنتاج وفي تنظيم المجتمع وإدارته، أو إنكار المجتمع على الفرد هذه المكنات، أكان هذا بسبب ذاتي طوعي لا واع، أم قسري، ومن قبل قوى خارجية قاهرة. ففي المجتمع التقليدي، كان غالب أفراد المجتمع قد قبلوا

---

(٣) قلطرية = (Culture) أي حضارية ـ ثقافية. (المحرر).

هذا التنحي، مهما كان مصدره: سواء كان سلطة أو قوى غيبية قومية، واعتبروا الاحداث قدراً لا بد منه. يتمثل هذا في أبشع حالاته ومغالاته بالنظام الطبقي المنغلق في الهند، حيث نجد هناك ما يعادل ربع المجتمع منبوذاً ونجساً، كطبقه وكفرد، مدى الحياة. إن القبول الطوعي بهذه الحالة، كما هو في هذا النظام الطبقي، يعتبر تنحياً مستلخاً، أي يكون الفرد مستلخاً من حقوق تسخير إرادته في تنظيم معاشه وهو راض بهذه التنحية الاستلاخية، ولا واع بها. ولا ينحصر الاستلاخ في العلاقة مع الفرد الآخر، أي الطبقة مع السابقة الاخرى، بل يشمل كذلك استلاخ الفرد أمام القوى الغيبية، التي يبتكرها ومن ثم يخضع إليها كفرد وكمجتمع، والتي يعتبرها هي التي تنظم معاشه وتدعمه في تامين البقاء. إنها حالة تتمثل بوضوح في الموقف من الأنظمة الشرعية التي تعتبر فوقية، منزلة وليست من عمل الإنسان وفكره.

وربما تكون أقصى حالات التنحية المغالية في استلاخ الذات والفكر، وهي قائمة في مختلف المجتمعات، هي التزهد الديني، حينما يتنازل الفكر تماماً وينكر أية قدرة فكرية ذاتية، أي قدرة إنسانية، ولكنه حينما يمنح هذه القدرة إلى قوى فوقية، يخضع ويتوسل إليها في كل خطوة يقدم عليها، لتمنحه الدعم المعنوي والمادي، كما لو كان معدوم القوى الفكرية والجسدية. ولانعدام إرادته الحرة فإنه يعتقد بانه لولا هذا التوسل والدعم من قبل هذه القوى لما تمكن من أية خطوة كان حققها، فهو يتوسل لدعمها له قبل التحقيق، ويشكرها بعد تحقيق دعمها. ومن هذا الموقع للفكر تحشر اللغة بتعابير مستلخة، وتفعم بكلمات توسلية وخضوعية وعاجزة، فتمسخ دلالات اللغة وتفسد معانيها. وقد استنفد الإنسان كثيراً من طاقاته ليؤمن لهذه القوى الفوقية، المستلخة طوعاً لذاته، الملجأ والأضرحة التي تعبر عن وجودها وجبروتها كما يتمثل هذا في الأهرام والمعابد والقصور وغيرها من منشآت التعبد والسلطة.

إن النوع الآخر من التنحية هو الاستلاب. يتحقق هذا النوع من التنحية حينما يكون المستلَب واعياً باستلابه، وغالباً ما تكون علاقة هذا الاستلاب حالة قسرية، إذ لو تكون، أو تصبح طوعية، عند ذاك تنقلب إلى حالة استلاخ. ويتمثل الاستلاب في مختلف أنواع الاستتباع: العبودية، والاستعمار، والهيمنة العائلية، والرق، والرقابة الفكرية، واحتكار الامتيازات الاقتصادية، وتحديدات التفاضل الاجتماعي، والتفاضل الإثني والملي، وغيرها، بقدر ما يكون المُستلَب واعياً بانه متنحى من حقوق إنسانيته في المجتمع.

لقد كان كلا النوعين من التنحية قائماً في المجتمع التقليدي، كما أن كليهما قائم في المجتمع المعاصر، غير أنه بظهور مفاهيم المعاصرة، وخصوصاً ما يتعلق منها بالفكر العقلاني وفلسفة التنوير ومبادئ الثورة الفرنسية، وظهور الفكر الديمقراطي والاشتراكي والماركسي، حدث تغير جوهري في الموقف من مختلف أصناف التنحية. لم يكن هناك موقف عام معارض ضد الاستتباع في المجتمعات التقليدية، إذ غالباً ما كانت الشعوب تقبل بالفاتح والمستبد وتخضع له طوعاً، وتغيّر قلطريتها ومرجعياتها، بما في ذلك دينها، لتتوافق مع متطلبات السلطة المهيمنة المستجدة، أو الفاتح الجديد، ومن هنا ينقلب الاستتباع المستلَب إلى حالات من الاستلاخ عند عامة أفراد المجتمع. ولم يقف ويقارع الاستبداد والاستتباع إلا فئات محدودة، ولم تؤلف هذه أكثر من جيوب معارضة متفرقة. وقد تمكنت مختلف السلطات الفاتحة في المجتمعات التقليدية، من دحر هذه المعارضة والقضاء عليها إلى حد كبير. فمثلاً لم يقف أمام الاستبداد الأموي ومن بعده العباسي إلا فئات محدودة، بينما خضع عامة الناس إلى متطلباته الاقتصادية ولإدلاجاته. وبقدر ما قبلت هذه الشعوب بالفاتح فإن استلابها يصبح حالة استلاخ، على اعتبار أن هذا الاستلاب يصبح حالة غير واعية ومقبولة ذاتياً، ويتمثل هذا في مفهوم عصمة السلطة، أو انتظار الخلاص بنزول قوى فوقية. وكان الفكر المتعلم كله مستلخاً بإدلاجات لاهوتية أو كاد، أي لم

يتجاوز هذا الاستلاخ اللاهوتي إلا عدد محدود من الأفراد في المجتمع الإسلامي، كما انحصر هذا التجاوز في فئات محددة في المجتمع اليوناني والروماني، وبخاصة الفلاسفة.

أصبح الاستتباع التقليدي، الاستعمار في فكر المعاصرة نتيجة لظهور مفاهيم المعاصرة التي أشرنا إليها وانتشارها على الصعيد الكوني، غير مقبول من قبل المستتبَع. وما إن دخل العالم القرن العشرين حتى وجد كثير من الشعوب بأن وعيها السياسي لا يقبل بالاستتباع الصادر من قوى خارجية مباشرة. وقبل أن يتجه هذا القرن إلى منتصفه تمكنت شعوب كثيرة من إعلان استقلالها عن القوى المستتبعة الخارجية المباشرة. هذا لا يعني أن الاستتباع قد زال، بل يعني تغير الموقف منه، أي غالباً ما تغير من كونه حالات مستلخة إلى حالات مستلبة، واعية ورافضة. وهكذا في الصعيد المكري[٤]، تغيرت علاقة اتكال الفرد على العائلة وهيمنتها عليه، فتعرضت إلى الشك والتساؤل والنقاش والتحليل العقلاني، ولذا تعرضت إلى إعادة تنظيم، كما تعرضت العلاقة مع هيمنة السلطة المحلية للمنطق والنقاش نفسهما. ومن هنا أخذ كثير من الأفراد، في مختلف محليات العالم بعدم ربط هويتهم بأطقم جاهزة، كما كانت في المجتمع التقليدي، على العكس أخذ هؤلاء يكونون هوياتهم من موقف انتقائي حر إلى حد كبير، ومن مقومات بديلة متعددة، لا تتحدد لا بالإثنية ولا بالدينية ولا بطقوم العادات المحلية. وبهذا تمكنوا من تجاوز الاستتباع الاجتماعي، أو أخذوا بهذا النهج.

في الوقت عينه، وبسبب الاكتشافات العلمية، أو تاسيس الموقف العلمي من الظواهر، وإعادة النظر في تاريخ الحضارات والإدلاجات، وبخاصة القديمة منها، والتعرف الى أصل الإنسان ومسببات تطوره، تمكن الكثير من الفكر المعاصر أن يتجاوز هيمنة الإدلاجات اللاهوتية، التي هيمنت على الفكر، بصيغ متنوعة، منذ أن ظهر الإنسان كمفكر وانتظم في مجتمع مستوطن، خاصة بعد تكوين المجتمع الزراعي الحضري، وهيمنة إدلاجات المؤسسات اللاهوتية. وهذا عموماً قد يكون صحيحاً عدا لبرهة وجيزة تمكن فيها بعض قادة الفكر في المجتمع اليوناني والروماني، من تجاوز هذه الإدلاجات اللاهوتية، أي بعض الفكر الفلسفي حينذاك. وهكذا أدّى ظهور العلمانية كمقوم في المعاصرة إلى إحداث تغير جذري ومتدرج في أولويات المجتمع نحو المصنعات ومعاش الفرد، فبدلاً من الاستحواذ في تشييد المعابد والأضرحة والقصور للسلطة، اتجهت أولويات المجتمع نحو تشييد المعاهد التعليمية والعلمية، والمسارح، والأبنية الرياضية والترفيهية، والحدائق العامة. كما أصبحت المصنّعات، وخاصة العمارة والفنون، متشخصة، ولباس الأفراد متنوعاً، لا يتحدد لا بالمتطلبات الإثنية ولا الدينية أو المحلية، وأصبح الموقف من المصنّعات الأخرى كذلك لا يتحدد بالتقاليد المحلية.

- ٣ -

كانت هذه بعضاً من مقومات المعاصرة التي لها تأثير كبير ومباشر، في التغيرات الحاصلة في بنيوية الفن والعمارة منذ أن بدأت المعاصرة. وبعد تعريفنا بعض المصطلحات، وتسطير أهم مقومات المعاصرة، يمكن لنا الآن، أن نتوجه إلى مقومات بنيوية الفن والعمارة، والتي لها علاقة مباشرة مع مسألة الهوية والخصوصية في هذا المجال من فكر المجتمع:

١ - يتعين أن نتذكر في البدء بأن تكوين كيان الإنسان، كفكر وجسد، يفترض بأن الإنتاج متأصل في كيانه، أي يولد الإنسان مع نقص في تكوينه، ويظهر كحاجة لا بد من إطفائها ليتمكن

---

(٤) المايكرو = (Micro) أي الجزئي. (المحرر).

من البقاء، ولذا لا بد له من أن يقدم ويهيئ أداة إطفاء هذا النقص عن طريق الإنتاج، أي تحويل المادة الخام إلى شكلية مناسبة في توظيفها كأداة لإطفاء متطلبات هذا النقص المتأصل، وبهذا يكون قد أنجب المُصنَّعات التي تظهر ويتعامل معها كحرفيات وفن وعمارة.

٢ ـ كما أشرنا يتحقق الإنتاج عن طريق مراحل ثلاث، وهي: الرؤية، والتصنيع، والتلقي؛ وقد بينا وظيفة كل منها.

٣ ـ هناك ثلاثة أصناف من الحاجة: الحاجة النفعية، والحاجة الرمزية، والحاجة الاستقية[٥].

ـ تطفئ الحاجة النفعية متطلبات الملجأ والخزن والراحة والنقل والحماية، ويتمثل هذا في الوظيفة النفعية للدار والقلعة والعربة والسيف والكرسي المريح، وهي وظائف تؤمن البقاء الضروري، والأساس في المعاش.

ـ تطفئ الحاجة الرمزية متطلبات هوية الفرد والمجموعة، أي تطفئ حاجة الذات الواعية لموقع لذاتها بين مختلف الأشياء، وتتجسد هذه العلاقة عن طريق تصنيع أجسام مادية ملموسة تحمل معالم تعبر عن هوية الذات، تعلن عنها وتبين موقعها بين الأشياء. يتمثل هذا التعبير في معالم المُصنَّعات ودلالاتها المعنوية: كفخامة الدار أو القصر ورقي شكليته، وفي اللباس الإثني للفرد، وطرز المعابد والمزارات.

ـ وتطفئ الحاجة الاستقية الملل الذي يحدث بسبب التعامل المتكرر، وكذلك الرتيب، مع المُصنَّعات التي تطفئ الحاجتين الأوليين. ويتحقق إطفاء حاجة تجاوز هذه الرتابة، أو تخفيفها، عن طريق استحداث شكليات متنوعة للمعالم التي تحملها المصنَّعات. ولكي لا يؤلف هذا التنويع فوضى بصرية، فإنه ينظمها عن طريق إخضاعه إلى أنماط مرتبة بنسب وإيقاع وتماثل وتوازن وتغاير وتباين وغيرها من مقومات التكوين البصري. وبتكوين هذه الشكلية المنتظمة، تقل الفوضى القائمة في المعاش، كما يقل إعياء الفكر عند التعامل مع المتنوعات، وبهذا جعل التعامل مع المصنَّعات أوضح للفهم والإدراك. ويحقق الفكر عن طريق إطفاء الحاجة بهذه الكيفية، نقل التعامل من حالة رتيبة مبلدة، وكئيبة، أو خالية من الأحاسيس، إلى حالة ممتعة.

ـ ٤ ـ

بعد هذا الوصف المختزل لأصناف الحاجة ووظائفها قد يكون من المفيد أن نسطر هنا بعض من مقومات الهوية. فالإنسان منذ ولادته، يواجه عالمه الجديد من موقع مكري، مقابل هذا العالم الذي يؤلف بالنسبة اليه الحالة الماكرية[٦]، ولذا فهو مضطر بالضرورة لأن يتعامل طيلة حياته الواعية مع هذا العالم بهذه الصفة. فهو في هذا التعامل، يفرض تارة كيانه مقابل الآخر، أي يعُرض مكان هويته نسبة الى الآخر من موقع الفاعل والمُرسل. وتظهر الذات في حالتين أساسيتين في موقفها من الآخر، وهي، تارة، الضمير ـ الأنا ـ الفاعل: المطالب والسائل والباحث والشاك والمتكلم والآمر. وتارة أخرى، مقابل ذلك، تعرض هويتها من موقع المفعول به، وهي في هذا الدور، المتلقي، وهو الضمير الأنا ـ المفعول به: المصغي والخاضع والمتوسل والمتفهم. ويتحقق هذا التبادل الذاتي في تذاوت[٧] متبادل بين هاتين الحالتين المتناوبتين بين الأنا الفعال

---

(٥) الاستقية = الاستاتيكية = (Aesthetics) أي الجمالية. (المحرر).

(٦) الماكري = الماكرو (Macro) أي الكلية أو الكلي. (المحرر).

(٧) التذاوت: من الذات المتفاعلة مع الذات الأخرى (Intersubjectivity).

والأني المفعول به. يتعرض الفرد في هذا التذاوت المتبادل (Intersubjectivity) إلى حالات متنوعة من إفعالات وتعاملات تتحقق في معاشه اليومي في تناوب ذاتي بين حالة الضمير الأنا الفاعل، وحالة الضمير الأنا المفعول به، وربما أهمها هي: الذات الأنا مع الذات الأني، الأنا مع الآخر، هو، الأنا مع هم، المجموعة، العائلة والملة والسلطة، أي مع المجتمع بعامة، أنا مع جسدي، الصحي والجميل، أو المريض والقبيح، أو الكبير، أو الصغير، أعرضه وأفتخر به أو أحتقره أو خلاف ذلك، فهو قد يكون مدنساً مادياً! كما عند المتشددين مثلاً، أو قد يكون من النوادر الجميلة في الطبيعة، كما في المجتمع الاغريقي، مثلاً، أنا مع الحيوان، المفترس، والداجن، والجميل، والمخيف، والذي نأكله والذي لا نأكله، أنا والظواهر الطبيعية، مع الحر والبرد، مع الرعد والعواصف والبراكين وشروق وغروب الشمس، وظهور القمر، مع النجوم، والأشجار والجبال والأحجار، أنا مع الحياة والموت، حياة وموت الذات، حياة وموت الأقرباء والأصدقاء والأعداء، والذين يهمني بقاؤهم والذين لا يهمني بقاؤهم، وأخيراً أنا والمُصنَّع، وهو الأداة التي أصنعُها وأُسخِرُها في إطفاء مختلف أصناف الحاجات، إنه المُصنَّع الكفء في إطفاء الحاجة أو أنه أداة ملهوجة، مُصنَّع جميل أو قبيح، مريح أو متعب، يتطلب إنفاق جهد كثير أو قليل عند التعامل، المبتمل[٨] واللامبتمل، كما إنه المصنَّع الذي يحمل معالم تتعاطف معها إحساسات هويتي، ولذا فإني أعتبر، هذه المعالم مقوّماً في هويتي، أو إنها معالم تدل على العكس من هذا تماماً، لذا لا أعيرها اهتماماً، أو أتجنبها لأنها معالم تثير الاشمئزاز. هكذا يتنوع ويتداخل تذاوت الذات مع الأشياء في معاشها اليومي[٩].

ولو اقتصرنا القول عن الحاجة الرمزية هنا، فإن المعالم القائمة والمنتقاة أو التي تستحدث، من قبل الفرد أو المجموعة، وتسخر للتعبير عن هوياتهم، تعمل كما لو كانت مقومات فيها، وبقدر ما تعلن للغير عن هذه الهوية، والتمايز بينها، فإنها تؤلف، في الوقت عينه، الخصوصية المعلنة، كما أنها في هذه الوظيفة تؤلف أداة الإعلان عن هذه الخصوصية.

وبتعبير آخر، إن التنويع للمعالم التي تحملها المصنَّعات التي يتعامل بموجبها الفرد أو المجموعة في إطفاء حاجاتهم، والتي تخص هوية هذا الفرد أو المجموعة، يؤلف الخصوصية المعلنة لهذا الفرد أو المجموعة. فإن لم يتمكن هؤلاء من التعبير عن هويتهم في جزئيات المعالم المحملة لأي من هذه المُصنَّعات، أو أن هذه المعالم لم تتمكن من إثارة أحاسيس هوياتهم، فإنهم إنما يكونون قد فقدوا فرصة للتعبير عن هذه الهوية، أو فقدوا فرصة إثارة هذه الهوية في التعامل مع المُصنَّعات. يؤلف فقدان هذه الفرصة نقصاً جوهرياً في تكوين الذات، لذا فإنه يؤلف حالة خلل في تكوين المجتمع. كنا قد افترضنا في مقدمة هذه الورقة، بأن التعامل مع المصنعات يؤلف مقوماً متأصلاً في تكوين الكيان النفسي للفرد. كما افترضنا بأن هذا التعامل هو مقوم أساس في تحقيق تضامن المجتمع. كما أكدنا المفترض اللاحق لهذا بأن هذا التعامل يتعين أن يطفئ الحاجات الثلاث، بمعنى، يؤلف إطفاء متطلبات هذه الأصناف الثلاثة، عن طريق أداء المُصنَّع، ضرورة متأصلة في الكيان النفسي للفرد وكذلك للمجتمع الذي يتعايش معه. مع ذلك، غالباً ما يكون موقف الفرد والمجموعة في واقع الحال من الأصناف الثلاثة، متحيزاً نحو حاجة معينة، أو يكاد، أي يمنح أحد الأصناف أهمية أكثر من الأخرى، أو إظهار خصوصياتهم في تلك المعالم التي تطفئ أحد الأصناف أكثر من غيره، كإظهار الخصوصية في المعالم التي تشير إلى الرمزية أو الاستقية، كالتركيز على معالم رمزية في منشآت المعابد أو التركيز على المعالم

---

(٨) المبتمل والابتمال = (Optimality) أي التحقيق الأنسب. (المحرر).

(٩) لتفاصيل أكثر حول مفهوم الابتمال في الإنتاج، انظر: الجادرجي، المصدر نفسه، ص ١٩٠ ـ ١٩٩.

الاستقية في قصور السلطة، مثلاً. أو منح الأهمية الأولى إلى الحاجة النفعية كما كان المعتاد في الموقف من المنشآت التحصينية في العصور القروسطية المتحاربة. لا يسبب هذا التحيز بحدّ ذاته خللاً في التعامل مع المصنَّع وفي تصنيعه، ما دام التأكيد على حاجة بعينها، لم يكن نتيجة جهل بمتطلبات الحاجات الأخرى.

بيد أنه، إن جاء الموقف متحيزاً نحو صنف معين، مع إهمال الصنفين الآخرين، ومن دون أن يكون التعامل واعياً بمتطلبات الأصناف الأخرى، عند ذاك تختل وظيفة المصنَّع كأداة لحوار مُجدٍ. عند هذا تفقد شكلية المصنَّع، والمعالم التي يحملها، قدرتها على التعبير عن الأصناف الثلاثة من الحاجة، ويؤدي هذا إلى إحداث خلل في الحوار الذي يفترضه الإنتاج، أي إحداث خلل في علاقة الفرد المتأصلة مع المُصنَّع.

في الحالات الاعتيادية، في مجتمع ما قبل المعاصرة وقبل الاستتباع الكوني، يتوقف الإنتاج إن حدث خلل في الحوار بين المُرسل والمصنَّع، من جهة، والمتلقي، في الطرف الآخر من الإنتاج. يؤلف توقف تصنيع ذلك المصنَّع في حالة مثل هذه حالة طبيعية لآليات الإنتاج، أو الحالة المعتادة. غير أنه، ما إن يتم فرض إنتاج فاسد على المجتمع، ويستمر دون أن يتوقف، يُعرض المجتمع آنذاك عن تعامل عن طريق حوار فاسد، أي ما إن تفسد مؤشرات معالم المصنَّعات وشفراتها، يفسد الحوار بين المرسل والمرسل إليه، بين المُصنِّع والمتلقي. وبما أن حوار المجتمع هو آليات استحداث ونقل المعاني المعلوماتية تماماً كالمعاني العاطفية والمعنوية والوجدانية، لذا فإنه بإفساد الحوار تكون قد فسدت تلك المقومات الحوارية التي تكون الظرف الاجتماعي لتكوين ضمير المجتمع.

فاللغة في الحوار الاجتماعي عبارة عن صناعة كلمات وتداولها، حينما تؤلف كل من هذه الكلمات، أو الأصوات، شفرة كانت حددت معانيها مسبقاً للحوار ومن خلال الحوار، كذلك الأمر بالنسبة إلى المعالم التي تحملها شكليات المُصنَّعات، فهي عن شفرات بصرية. إنَّ للشفرات البصرية صنفين من المعاني: معلوماتية وحسية: معنوية وعاطفية. ولكل من أصناف الحاجة، النفعية والرمزية والاستقية، شفرات تحمل دلالات للصنفين من هذه المعاني.

يتحقق هذا الحوار الاجتماعي، اكان عن طريق اللغة أم المعالم، بعد أن يتم استحداث خزين من هذه الشفرات السمعية والبصرية، وبعد تحديد أو تعيين المعاني التي تحملها وتدل عليها. ومن هنا يرجع إليها الطرفان المتحاوران في إفعالات التحاور، وبهذه الآلية يتحقق الحوار. وهكذا يتطلب حوار المجتمع، بالضرورة، استحداث مرجعية مشتركة صالحة بين المتحاورين، أي تأمين للطرفين المتحاورين خزين من الشفرات بعد تعيين معانيها، ويسخرها أفراد المجتمع، الطرفان المتحاوزان في آليات الحوار عن طريق الرجوع إليها. ولا حاجة الى القول إن الحوار يتوقف دون هذه المرجعية الصالحة والفعالة. كما أن إحداث أي خلل في المرجعية أو خلل في آليات الحوار يؤدي إلى إحداث خلل في الحوار ذاته وإفساده، أي خلل في تكوين المجتمع، الذي يستند تكوينه الصالح على مكنة تأمين الحوار الصالح.

فإن رجعنا إلى التذاوت المتبادل بين الطرفين المتحاورين، نجده يفترض فهم الذات الواحدة لمتطلبات الذات الأخرى، أو تقديرها، أو منحها أهمية، وهذا لكلا الصنفين من المعاني. ولا يتحقق هذا الفهم دون مرجعية مشتركة بينهما، ليتم آنذاك تحقيق الحوار الصالح بين مختلف أفراد المجتمع، سواء كان هذا الحوار يتحقق عن طريق اللغة أم المؤشرات الأخرى: المصنَّعات، ومعالم العمارة، والتعابير الجسدية وغيرها.

- ٥ -

كنا بينا سابقاً بأن أحد مقومات المعاصرة أدى إلى ظهور صنفين من المتعلمين: العالم المثقف، من جهة، والتقني من جهة أخرى. ومفهوم التقني هنا يمتد إلى مفهومه العام، ولا ينحصر بذلك الخبير المتعلم في مجال التصنيع، بل يشمل التاجر، والمعلم، والموظف العلماني والمدني واللاهوتي، والممول، والمصرفي، والمخطط، والملاك، والحرفي، والمعمار الأكاديمي المعاصر. ويشمل هذا الاصطلاح كذلك مختلف أصناف العالم المثقف، في مختلف الاختصاصات التي يظهر فيها، إلا أن هناك تمايزاً جذرياً بين الاثنين، وبخاصة في المجتمع المعاصر، ومبالغاً فيه في مجتمع الحداثة، وخلال العقود الأخيرة من هذا القرن على وجه الخصوص. إن ما اصطلح عليه بتقني، قد يكون مؤدياً جيداً ضمن الاختصاص الذي انتمى إليه، في الوظائف التقنية خاصة والتي كلف بها من قبل المجتمع، أو سعى إليها بسبب طموح ذاتي، إلا أنه، بهذه الصفة في المجتمع، يجهل متطلبات الوظائف الأخرى، أو يهملها: وبخاصة الحسية، الضميرية للمجتمع، وضمير الإنسان بعامة. ولا تؤلف هذه الإحساسات، بسبب هذا الموقف مقوماً في همومه، ولا يتعاطف معها، فهو أمي نسبة إلى متطلبات المجتمع العاطفية والضميرية والوجدانية. وفي مجال الفن والعمارة فهو متبلد أمام المتطلبات الرمزية والاستقية أو يكاد. إذاً، بهذا المفهوم هو العارف وليس العالم، لأنه لا يتجاوز المعادلة ولا النصوص المعتمدة، سواء أكانت هذه في مجال التصنيع أم اللاهوت أم السياسة، أم العلوم الاجتماعية، أم الحياتية. فهو يتعامل ويفكر ضمن محددات هذه النصوص، يؤولها، ويبررها. ولا يحاول إسقاط الفرضيات والمفاهيم، بل يدعمها، فهو المتشدد في موقف عقائدي أو تخصصي، ولا يتجاوزها.

المتعلم الآخر، من جهة اخرى، هو العالم أو الفنان المثقف، والذي يتعاطف مع المتطلبات الحضارية لمجتمعه، ضمير المجتمع ووجدانه، ضمير الإنسان عامة. وتمتد همومه وتشمل الكيانات الحية الأخرى، كما تشمل متطلبات البيئة. والعالم كذلك هو الذي يسعى إلى تجاوز المعرفة القائمة والمعتمدة، فهو يسقط الفرضية ويستبدلها بما هو أكثر توافقاً مع واقعية موضوعية الوجود. ويصحّ هذا في مختلف مجالات الفكر، فإن كان فناناً فإنه يستحدث الجديد ويتجاوز القائم، ويبتدع المرجعية المشتركة ويوسعها، وإن كان عالماً فهو المخترع والمستحدث للفرضيات الجديدة، وهو في الوقت عينه الذي تمتد همومه وتتعاطف مع هموم المجتمع.

هذه عموميات لصنفين من المتعلمين في المجتمع المعاصر خاصة، بينما تؤلف هذه العموميات قطبين متباينين في واقع هذا المجتمع، تمتد بينهما مُتّصلية[١٠] يقع عليها تنويع متدرج بين هذين الصنفين. يرجع ظهور هذا التباين بين المتعلمين في المجتمع المعاصر إلى بعض مقومات المعاصرة التي ذكرناها، ومنها خاصة:

التخصص، المكننة وفقدان العلاقة السبريانية في الإنتاج، الطباعة ووسائل الإعلام المعاصرة التي أدت إلى استحداث بدائل متنوعة للمرجعية، ظهور التشخص، ومعه ظهور مكنة استحداث تجارب شكلية دون التزام الفرد المؤدي بالمرجعية المشتركة، ظهور الرأسمالية والتنحية التي استحدثتها في الإنتاج. وقد تفاقمت صيغ التنحية حينما تطورت الرأسمالية وأصبحت قوى مستتبعة على الأصعدة الكونية، لمختلف أقاليم العالم، وبخاصة بصيغها الاستعمار المؤخر الكوني. فحينما كانت القوى الغيبية الفوقية تستلخ الفرد، إنما كانت تقدم له الدعم المعنوي، فيتضاعف جهده. بالمقابل، فإن الاستلاخ المعاصر، يؤدي في كثير من الحالات إلى

---

(١٠) متّصلية: هي السلسلة المتصلة من الفكر والأحداث (Continuum).

موقف غير مكترث بهموم المجتمع. ويصبح هذا شعوراً متبلداً نحو ضمير المجتمع.

أدت هذه الصيغ من الاستتباع إلى تنحي الفرد والمحليات من علاقاتها الطبيعية والمتأصلة مع المصنَّع والإنتاج بعامة، إذ حينما يصبح المتلقي مستهلكاً دون معرفة بمتطلبات مراحل الإنتاج الأخرى، الرؤية والتصنيع، يصبح أمياً مقابل هذه المتطلبات، كما أنه بسبب عزل الرؤيوي والمصنع المتخصصين عن متطلبات المتلقي وهمومه، فإنهما يصبحان بدورهما أميين نسبة الى هذه المتطلبات والهموم.

وبقدر ما احتقنت السدادات بين مراحل الإنتاج بسبب تنظيم انسياب متطلبات الحوار الاجتماعي، المعلوماتية والعاطفية، عن طريق السوق وليس التماس المباشر بين الأطراف المتحاورة، بين المتلقي من جهة، وفي الطرف الآخر الرؤيوي والمصنع، أصبح كلا هذين الطرفين، مستلباً من العلاقة الطبيعية مع المصنَّع، وبالتالي مع المجتمع. وقد أدى هذا الاستلاب بدوره إلى سلب مختلف القلطريات المحلية من غالب مكناتها في التعبير عن هوياتها والتعامل مع خصوصياتها في معاشها اليومي.

هذه وغيرها من مقومات المعاصرة، وبخاصة صيغها الأخيرة المستتبعة الكونية، أدت إلى إرباك الفرد، وعزله عن ضمير المجتمع، أو جعلت الفرد الاجتماعي يتعامل مع مجتمعه دون أن يواسط هذا التعامل ضمير اجتماعي، مما أدى، بالتالي إلى إحداث خلل جوهري ومتفاقم في حوار المجتمع.

- ٦ -

وقصارى القول، يؤلف الحوار المجدي عن طريق مختلف أدوات الحوار، اللغة والمعالم التي تحملها المصنعات، مقوماً متأصلاً وضرورياً في تكون المجتمع، وبهذا يُؤمّنُ للفرد معاش اجتماعي: آمناً، ومريحاً، وممتعاً. ويفترض هذا الحوار إطفاء متطلبات الأصناف الثلاثة للحاجة، ويتعين أن يتحقق هذا بصيغ متوازنة ومتداخلة، وإن لم تكن العلاقة المتداخلة بين الأصناف الثلاثة متكافئة بالضرورة، كما أشرنا الى هذا. ولكنْ، ما إن يهمل إطفاء متطلبات صنف معين من الحاجة، بسبب جهل أو تركيز على صنف معين دون تأمين توازن مناسب، أو نسبي، يصاب الحوار بخلل، أي خلل في تكوين المجتمع، في نفسية الفرد وفي نفسية التضامن الاجتماعي، باعتبار أن الحوار متأصل في تكوين المجتمع وضروري لكيانه. إن فقدان معالم المُصنعات لهذا التوازن في إطفاء الحاجات الثلاث، يجعل الحوار الاجتماعي بهذا القدر باطلاً أو خالياً من إنسانيته. وهذا مما يسلب الفرد من التمتع بمعاش إنساني واع لمعطيات الآخرين من المعاني المعلوماتية والعاطفية، أي يسلبه ضرورات إطفاء الحاجات الثلاث لتامين بقاء آمن ومريح وممتع. وبالتالي يصبح الفرد مستلباً من ضروريات هذا الحوار الصالح، وهو لا يدري بأنه مستلب، ولا يدري مصدر قوى هذا الاستلاب.

وتصبح المصنعات، بهذا المفهوم، لا حس فيها، بقدر ما تفتقر الى مكنة إطفاء الحاجة باصنافها الثلاثة: النفعية والرمزية والاستقية، ميتة، ولذا يتبلد حس من يصنعها كما يتبلد من يتعامل معها.

بتعبير آخر، لو كانت هذه المصنعات قائمة في فراغ اجتماعي حيث إنها لا تتفاعل مع العاطفة، ولا تتواءم مع حس لمُعاش إنساني، لما سبب افتقارها إلى المؤشرات الرمزية والاستقية هماً عندنا، نحن البشر. غير أنها، بقدر ما تصبح هذه المصنعات ميتة خالية من الفكر والعاطفة، فإنها بدورها تعكس حالتها هذه على المتلقي فتُبهت فكره وعاطفته وتبلدهما. أي عندما يتبلد

الفرد المُصنع فيصنّع معالم لا تطفئ متطلبات الاصناف الثلاثة من الحاجة بصيغ مناسبة، وبقدر ما يتعرض الفرد الآخر المتلقي لهذه المعالم المختلة، أي حينما يتعرض هذا المتلقي لابنية بهذه الصفات الفاسدة ويتعامل معها، يكون هذا المُصنع قد أحدث معالم في المجتمع مؤدية إلى تبلد الآخر، المتلقي بعامة، أي تبلد المجتمع الذي يتعامل مع هذا المُصنع. إنه تعامل يفتقر إلى هموم تتعاطف مع الضمير الاجتماعي، كما انه تعامل خال من الحس الإنساني الذي يفترض تضامناً عن طريق حوار اجتماعي مُجدٍ يعبر عن العاطفة الاجتماعية وضميرها.

فإن زرنا أية قرية في جبل لبنان، أية قرية نجت من تعمير ما بعد الأربعينيات، كما نجت من تخريب الثمانينيات، نجد بأن حجر أبنيتها، وزجاجها، وخشبها، وحديدها، تظهر بمعالم تشع بعاطفة إنسانية كان المُصنع قد حملها حينما كانت له عاطفة مرهفة تتعاطف مع مجتمع القرية. إنها خلجات عاطفية تهز مشاعر وهموم المجتمع القروي الذي أنجبها، كما انها عاطفة تتجاوب مع عاطفة الزائر، بعد عدة أجيال وعقود من الزمن من ظهورها الى الوجود، على قدر ما يكون هذا الزائر مرهف العاطفة وقادراً على ترجمة معالمها وهمومها الإنسانية. إذ إن هناك، في أحجار هذه القرى، وعقودها وعواميدها، ما يربط الطرفين في حوار يضمر عاطفة إنسانية معممة.

وما إن يدخل الفرد مدينة ما، أية مدينة عمرت خاصة بعد السبعينيات، أية قرية في لبنان، يصطدم بمعالم من مواد جامدة، لا حياة فيها، لا تحمل عاطفة ولا تثير عاطفة، لأن الذي أنجبها كان قد تبلد إزاء هموم المجتمع وضميره قبل أن يقدم ويحول المادة الجامدة لتصبح قرى ومدناً. لذا لا سابلة المدينة ولا المسرع في سيارته يقف ويتأمل في شكليات حجاراتها أو ألوانها، كان لم يكن محاطاً بها، أو محيطة بمعاشه، فهي شكليات متبلدة وهو متبلد نحوها. فالمالك والزائر والصحفي والسياسي والأم والأب والتقني والطبيب النفساني، لا يعترضون على هذا التبلد اللاانساني في التعامل مع المدينة، ولا يصرخون ضد تلوث معاشهم البصري. فقد استلبت إرادتهم، ولذا لا يعترضون، فقد أصبحوا منسلخين من العاطفة الاجتماعية وهم راضخون لهذا التلوث البصري اللاانساني.

ـ ٧ ـ

وفي الختام لا بد من بيان ملاحظة أخرى تخص إفساد الحوار الاجتماعي. إننا في هذه الورقة كنا قد وصفنا حالة الفرد الذي وصل الى سن الرشد، الذي أستلخ واستُلِبَ ولم يكن كذلك، ولم نخص بهذا الطفل الناشئ، إذ إن إفساد الحوار، وبالتالي إفساد العاطفة، يفترض هناك عاطفة صالحة وبعد ذاك يتم إفسادها. إن الحس نحو الضمير الاجتماعي والتعاطف معه ينمو عند الطفل بقدر ما يهيئ المجتمع الظرف المناسب لنموه، وبالتالي إنضاجه، وهو النمو الحسي في العقل والعاطفة الذي يسخره الفرد الراشد فيما بعد في تعامله مع المجتمع. فإن لم يتهيأ هذا الظرف للطفل، وفي الوقت المناسب من نموه، قد تفوته الفرصة في نمو هذا الحس في كيانه الفكري والعاطفي. إن التلوث العام للبيئة المصنعة، الفن والعمارة بعامة، ستفوّت على الطفل فرصة نمو حسّه بالعلاقة الطبيعية والمتأصلة مع المُصنعات، وبهذا يكون المجتمع في دور توليد أطفال خالين من مكنة الحوار الصالح، وبالتالي من التعاطف الاجتماعي □

ابن خلدون وانسداد العرفان العربي في العهد الوسيط

بنسالم حميش

باحث من المغرب.

مقدمة

إن تاريخ المسلمين كان على الدوام محركاً بجدلية محتدمة تتحول معها العروض النظرية إلى نظريات في المعارضة. فبفعل التحام البعد السياسي الاجتماعي بالبعد الديني في الإسلام، كانت الأفكار الأكثر إغراقاً في علم الكلام ــ حول ذات الله أو مكان الإنسان في الكون مثلاً ــ لا تتوانى عن إفراز برامج سياسية محددة أو تعاطي أشكال نضالية نشيطة أو عنيفة. ومن ثم فالسؤال القابل للطرح هو كالتالي: إلى أي مدى استوعب الوعي الإسلامي جدلية تاريخه على أنحاء تتجاوز العفوية والمعاش إلى التنظير أو الفكر النسقي؟

لعل هذا السؤال سابق لأوانه أو في غير مقامه، ما دام أن ظهور التاريخ كعلم والوعي التاريخي في الغرب لم يكن إلا في القرن الثامن عشر، مع الثورات البرجوازية الكبرى. ولهذا فأقوال مثل «ليس للشرقي شعور تاريخي» لا أساس لها من الصحة. إننا نوافق على أن هذا الشعور لم يوجد عند المسلمين مندرجاً في نمط نظري خالص أو كمقولة مستقلة وحرة، غير أنه وجد بالفعل كشعور مضمر قابل للمعاينة، كما يدل على ذلك تاريخ الاجتهادات التي تستجيب شروط ظهورها واعتمالها لضرورة تاريخية مخصوصة: تكييف الفكر والمجتمع للتبدلات الزمنية[1]. وقد تجلت حاجة التكييف هاته من خلال العناصر التالية:

- النظر الفقهي النشيط في مواقف ونوازل غير واردة في نص الشريعة وأحكامها؛
- ظهور حيز العرف في العمل التشريعي؛
- تحايلات العقل الفقهي التي تخضع النصوص لتحويلات وتحريفات في معناها بتلفيقات أو حتى بخروقات لغوية بينة.

(١) انظر: بنسالم حميش، **التشكلات الايديولوجية في الإسلام: الاجتهادات والتاريخ**، تقديم مكسيم رودنسون ومحمد عزيز الحبابي (الدار البيضاء: الهلال العربية للنشر، ١٩٨٨) أو الطبعة الفرنسية الثانية الصادرة عن: (Paris: Anthropos, 1990).

على صعيد التفسير القرآني العام، فإن المجادلات المتجددة حول المتشابه والناسخ والمنسوخ كلها تشهد هي بدورها على وجود شعور بالمحددات الزمنية والعوامل التاريخية، هذا مع أن هذا الأخير كثيراً ما يبقى متحفظاً أو خجولاً بسبب خضوعه للنص الوضعي والخطاب الوثوقي. أما عند انتقال ذلك الشعور إلى التاريخ فإنه يفرز كتابة أقرب ما تكون إلى بلورة الذات وتبرير لحظاتها الأولى المتألقة ضداً على الزمان وفساده. وفي سياق تطوره هناك مراحل ثلاث يمثلها على التوالي الطبري (٣١٠هـ/٩٢٣م)، والمسعودي (٣٤٥هـ/٩٥٦م)، والماوردي (٤٥٠هـ/ ١٠٥٨م). أما حين بلغ ذلك الشعور التاريخي درجة الامتلاء والتمام، فقد صار هو بدوره موضوعاً للتاريخ، وصار وصف بنيته الكلية مهمة العلم التاريخي.

إن ابن خلدون يمثل هذا المنعطف بالذات، حيث أتاح تكلس الخطاب الايديولوجي الوثوقي للملاحظ أخذ بعد بإزائه وتقليص هامش ذاتيته، فانفتح له طريق اكتساب العقل التحليلي القادر على رصد قواعد التاريخ الجدلي. وبكلمة جامعة، إن النقلة الخلدونية تعبّر عن تجاوز الوعي بالذات إلى معرفة الذات في مجال العالم العربي الإسلامي.

يمكن تلخيص المشروع الخلدوني في العبارات التالية: وصف زمن كلية ثقافية استنفدت إمكاناتها، فلم يعد الآن من الممكن دراستها قيد خلوصها ونموذجيتها، وكأنها لم تخضع شأن أي كلية أخرى لمحك التاريخ، أي لهذا الانتقال الضروري من استصحاب حال صفاتها إلى وصف صفات حالها. وهذا يفترض من صاحب المشروع الانصراف بالتصور التاريخي من الزمن الذري (الفقهي ـ الكلامي) إلى الزمن المديد، الدائري والمستقل بذاته.

إن ابن خلدون قد اشتغل أساساً حول العرفان العربي الإسلامي الكلاسيكي وهو في حالة امتلاء وانسداد واقعين. وهذه الحالة أضحت الآن قابلة للملاحظة، وتمس الحقل الايديولوجي وحتى العلوم العقلية. ولا أدل على هذا من ظهور الاعتقاد أن وضع كتاب في زمن الانتكاس والتقليد ـ كزمن مؤرخنا ـ إن هو إلا «تخسير الكاغَد»[٢]. أما تصنيف مختلف العلوم في المقدمة فيأتي بحسب نمط اتفاقي (علوم دينية ونقلية/علوم عقلية أو نظرية)، وإن كان من الجائز استشفاف تصنيف أكثر انتقائية ووظيفية في النص الخلدوني وهو بالنسبة إلى العلوم الأصلية: التفسير والحديث والفقه وعلم الكلام من جهة، وعلوم الطبيعة وما وراء الطبيعة من جهة أخرى؛ والعلوم الأداتية: اللغة العربية، والحساب في العلوم الدينية، والمنطق في الفلسفة.

عموماً، إن تحليل مؤرخنا، سواء تعلق الأمر بالمجتمع أو بالمعرفة، تحليل لمنظومة وليس لنشأة أو لتكوين، كما أقر بذلك بعض الباحثين. وهذه الملاحظة تفرض نفسها لحساب كل فكر نسقي أو بنيوي شاهد على انغلاق ثقافي ومعاصر لمجتمع منحسر ولمرحلة تاريخية متأزمة. وكما يسجل ديردا: «في حقب الفسخ التاريخي، حين نُطرد من المكان، يتكوَّن الشوق البنيوي لذاته كسعر تجريبي ونزعة تنميطية كاسحة»[٣]. وفعلاً، فابن خلدون، وقد هاجر من تلمسان

---

(٢) أبو العباس أحمد بن محمد المقري، **أزهار الرياض في أخبار عياض**، تحقيق مصطفى السقا، ابراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، ٣ ج (القاهرة: بيت المغرب، ١٩٣٩ ـ ١٩٤٢)، ج ٣، ص ٣٣.

(٣) Jacques Derrida, *L'Ecriture et la différence*, collection tel quel (Paris: Seuil, 1967), p. 14.

للتدليل على المنحى البنيوي لفكر ابن خلدون نكتفي بتقديم استشهادين قصيرين: «ووقع (من الفساد في الخط) ما وقع في سائر الصنائع بنقص الحضارة وفساد الدول». «وقد ذهب ذلك (صناعة الوراقة) لهذا العهد بذهاب الدولة وتناقص العمران». انظر: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **المقدمة** (بيروت: دار الفكر، ١٩٨١)، ص ٤٢١.

للجوء عند قبيلة عربية هلالية في قلعة ابن سلامة، كان يغذي شعور معايشة نهاية تاريخ ويتدبر من أعلى قلعته تثبيتها وفك علاماتها. وهذا العمل المتشوق هو الذي جعله يكتب «فأقمت بها (قلعة ابن سلامة) أربعة أعوام، متخلياً عن الشواغل كلها، وشرعت في تأليف هذا الكتاب، وأنا مقيم بها، وأكملت المقدمة منه على ذلك النحو الغريب، الذي اهتديت إليه في تلك الخلوة، فسالت فيها شآبيب الكلام والمعاني على الفكر، حتى امتخضت زُبدتها وتألفت نتائجها»[٤].

إذا كان ذلك «النحو الغريب» قد بلغ نضجه الفلسفي في المقدمة، فإنه من جهة امتخاض «الزُبدة» يوجد سلفاً بشكل مضمر جنيني في نتاج يعود إلى فتوة ابن خلدون الأولى. ففي سن العشرين اهتم هذا الأخير، في ما يشبه التوجه الغريزي بصنف من الكتب تقدم الى القراء المذاهب والأفكار في مجامع ومحصلات. وهكذا، فبتأثير من هذه الكتب وكذلك من معلمه الآبلي، ألف لباب المحصل في أصول الدين الذي هو مختصر لمنصف الراوي المعروف كتاب محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين. فنحن إذاً أمام محصل ولفته الغامضة أو الفجة لا نقف إلا على هذا «الشوق البنيوي» الذي كثيراً ما حرك مؤرخنا ــ المفكر ودفعه إلى التوجه تلقائياً نحو الجوهر والدلالة من أجل الإفصاح عنهما. وبالتالي فإن ما يعتمل جنينياً في ذلك النتاج الفتي هو نزوع ابن خلدون إلى رصد القواعد التي تخضع لها صيرورة كلية ثقافية تاريخية، هي في مقامه الكلية العربية ــ الاسلامية.

والآن ماذا عن ذلك «النحو الغريب» في المقدمة؟ وإذا كان ثمة من غرابة، فالبنسبة إلى أي ميادين مطروقة أو أي سبل لا تفضي إلى شيء؟

إن علوم السحر والطلسمات الممارسة سراً أو جهاراً في الوسط الإسلامي لم تظهر لابن خلدون إلا كعلوم قمينة بالنقد والإبطال، ولا سيما في عهد يعرف تصدع الحضارة وتراجع الثقافة. فكان يلقاها بالإعراض وخصوصاً منها الكيمياء والتنجيم، لأن هذا يدّعي الإخبار بالغيب وتاثير النجوم في الأرض ومن عليها، ولأن تلك تقر إمكانية تحويل المعادن الخسيسة أو المتكثرة إلى معادن نفيسة بفضل مادة الأكسير. وهاتان الصناعتان وما يشبههما لا تخلان بالنظام الإلهي فحسب، وإنما كذلك بنظام المجتمع والمعاشات.

يحسن الآن أن نفحص على ضوء النقد الخلدوني مآزق أخرى في أصناف عرفانية جارية ومهيمنة.

أولاً: تصدع الكلاميات والفلسفة

على مسرح الخطاب الحي لا يقدر الإنسان على منع نفسه من تعدي حدود الايديولوجيا الوضعية إلى ارتياد مناطق القول الممكن أو المغاير، مما يتأتى عنه ظهور خطابات عقلية أو باطنية غير منشورة. وفي أرض الإسلام أدرك حراس العقيدة والشريعة مبكراً الأخطار الكامنة في تطور الجدل، فتجلى قلقهم في الخوف من كل تسآل يتجاوز أطر الفتاوي والأجوبة الجاهزة.

كان الغزالي من أكبر الأئمة الساعين إلى كبح جماح الخطابات وتقليص الجدل إلى أبسط

---

(٤) ابو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، التعريف بابن خلدون ورحلته غرباً وشرقاً، عارضه باصوله وعلق حواشيه محمد بن تاويت الطنجي (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥١)، ص ٢٢٧ وما بعدها. هذا إضافة إلى ما يقوله في نص المقدمة نفسه: «فانشأته في التاريخ كتاباً (...) وسلكت في ترتيبه وتبويبه مسلكاً غريباً، واخترعت من بين المناحي مذهباً عجيباً، وطريقة مبتدعة وأسلوباً... الخ. ابن خلدون، المقدمة، ص ٩.

تعابيره، بحيث لا يؤدي سوى وظيفة دفاعية ضد المبتدعة، وعلاجية في حق «مرضى القلوب»[٥]. أما خارج هذه الوظيفة، فيكون الكلام لغواً أو حشواً، أي تضخماً لا نفع فيه.

أما الظاهرية فقد كمن اجتهادها في الرجوع إلى ظاهر النص. ولهذا الغرض ذهبت إلى تخليصه من كل الاستعمالات الجدلية المتكثرة المتضاربة: «فإلزام النفس بالصمت وإسكات الإنسان من أجل أن يتكلم الله وحده ويسمع، في هذا الأمر يقوم الحدس الديني الذي أدى في الأساس إلى اعتناق ابن حزم للظاهرية»[٦]. غير أنه إذا كان من اليسير إخماد أنفاس إنسان أو إطعام المحارق بمؤلفاته وكتاباته، فإنه من الأصعب إرغامه، طالما هو حي، على إقبار نزوعه الطبيعي إلى الخطاب والجدل. ومعنى هذا أن مبدأ التوقف عن القول عائب في أساسه. فلا حاجة إلى التأكيد أن المشروع الغزالي أو الحزمي، مترجماً بالفعل، لا يقوم إلا بسن استعمال كلامي آخر في حق النص التأسيسي نفسه. وهكذا فكل «شرطة» خطابية تحبل بتناقض داخلي مترتب عن شبهها الطبيعي بالخطابات التي تمنعها وعن عجزها المستديم عن إدخال تحول كيفي أو كلي في العالم الخطابي.

المحاولتان الايديولوجيتان، الغزالية والحزمية، شأنهما شأن المحاولات المستهدفة من طرفها، تشتركان عضوياً في لعبة التفسير والتأويل المتاهية حول النص التأسيسي حتى وإن ادعتا «الوقوف عند كتاب الله» أو بلوغ مقام الوقافين عنده[٧]. هاتان المحاولتان النشيطتان المتضلعتان ستُستغلان سلبياً في أعصر الانتكاس والتفسخ اللاحقة، حين ستصير البلدان أكثر مما مضى تعيش بين سندان الاستنزاف الاقتصادي ومطرقة القبضة العسكرية: «إن طريقة الجدالية، كما يسجل ابن خلدون لحساب عصره، مهجورة لنقص العلم والعمران في الأمصار الإسلامية، وهي مع ذلك كمالية وليست ضرورية»[٨]. هذه الشهادة المحرجة المتذرعة ليس من شأنها أن تشرف رجل علم ينتقل من قناعته بجدوى الجدال في الثقافة والتعليم إلى تبني نقيضها بسبب «انتقاص العلم والعمران»... لكن ليس هذا سوى وجه من وجوه تهاونات ابن خلدون وانخراطه في عقلية عصره المتطيّرة، هذه العقلية التي لم تكن إذ ذاك تنشط إلا في إظهار عجز العقل الإنساني عن التحرك في تراتب العلل المفضي إلى العلة الأولى، كما كانت تقر بأن كل استعمال «تجاوزي» للعقل يخرجه عن طوره ويسيبه في «بيداء الأوهام»، حيث المقالة وضدها من صلب الخطاب الممكن. وهكذا فالأشعرية التي حوّلت قصور الإدراك إلى إدراك بدت كمذهب كلامي «معقول» يلغي التناقض كعيب والجدل كلغو. وهذا المذهب الذري اللّاعلي هو الذي تكفل بتحييد «بدع» المعتزلة «والمجسمة» على حد سواء، وفرض نفسه كمذهب توفيق واعتدال. وقد تبناه ابن خلدون طواعيةً، ولا سيما أن التاريخ أبان «أن هذا العلم ــ كما يسجل مؤرخنا ــ

---

(٥) أبو حامد محمد بن محمد الغزالي: **إلجام العوام عن علم الكلام** (القاهرة: [د. ن.، د. ت.])، **والمنقذ من الضلال** (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٥٣)... الخ.

(٦) Roger Arnaldez, *Grammaire et théologie chez Ibn Hazm de Cordoue: Essai sur la structure et les conditions de la pensée musulmane*, études musulmanes; 3 (Paris: Vrin, 1956), p. 317.

(٧) نقرأ عند ميشال فوكو ملاحظات شبيهة حول وضع العرفان الغربي في القرن السادس عشر: «ربما لأول مرة في الثقافة الغربية، كما يسجل، تم اكتشاف هذا البعد المنفتح كلياً، بُعدِ خطاب لا يمكنه التوقف لأنه، وهو لا ينحبس أبداً في كلمة نهائية، لن ينطق بحقيقته إلا في خطاب مقبل، مخصوص كله لقول ما سيقوله؛ غير أن هذا الخطاب نفسه لا يمسك بالقدرة على الوقوف عند حدوده، وما يقوله يسجنه كوعد منقول ايضاً إلى خطاب آخر...». انظر: Michel Foucault, *Les Mots et les choses: Une archéologie des sciences humaines*, bibliothèque des sciences humaines (Paris: Gallimard, 1966), pp. 55 - 56.

(٨) ابن خلدون، **المقدمة**، ص ٥٧٩.

الذي هو علم الكلام غير ضروري لهذا العهد على طالب العلم؛ إذ إن الملحدة والمبتدعة قد انقرضوا، والأئمة من أهل السنة كفونا شأنهم فيما كتبوا ودوّنوا، والأدلة العقلية إنما احتاجوا إليها حين دافعوا ونصروا. وأما الآن فلم يبق منها إلا كلام تنزه الباري عن كثير إيهاماته وإطلاقه»[٩].

أما الفلسفة التي يقول ابن خلدون بإبطالها وفساد منتحليها[١٠]، فإنها في إطارها العربي الإسلامي أخفقت على عتبة الدراية والتدبير السياسيين بوضعها لمصنفات عن المدينة الفاضلة[١١]؛ كما أنها لم تكن أحسن حظاً في مجال المعرفة الخالصة. ويذهب صاحب المقدمة إلى حد الطعن في الكفاءة التي يعتقد الفلاسفة أنها من اختصاصهم: أن تكون لهم إحاطة معرفية بأسس نظام الأشياء: «واعلم، كما يسجل، أن هذا الرأي الذي ذهبوا إليه باطل بجميع وجوهه»[١٢].

ففي مجال أسس المعرفة يعارض مفكرنا ادعاء الفلاسفة في تفسير مجموع الوجود، وذلك لأن «الوجود أوسع من أن يحاط به أو يستوفى إدراكه بجملته روحانياً أو جسمانياً»[١٣]. أما الذين يفترضون أن لا وجود إلا للروح فهم يشبهون من حيث الزعم المتطرف الطبيعيين الذين يفردون الجسم وحده بالوجود؛ كما أن ابن خلدون يقول بموانع التطابق الضروري بين الأحكام الذهنة الكلية العامة والموجودات الخارجية المتشخصة... وهذه مقالة واردة عند الأشاعرة الذين تتوافق نظريتهم في المعرفة والوجود مع الذرية الابيقورية التي كانت، خلافاً لأرسطو، تفترض الفراغ والخلاء، وبالتالي إمكانية الوجود من عدم. غير أن ابن خلدون يلاحظ أن تطابق العقل والأشياء الخارجية يحصل فعلاً في علم تجريبي كالفيزياء بحكم قيامه على المعقولات الأول، أي على مشاهدات العالم الحسي. لكن الطبيعيات لا تقول شيئاً عما بعد الطبيعة كما أنها لا تهتم بالناس ولا بدينهم ومعاشهم[١٤].

أما عن نقد الميتافيزيقا فابن خلدون يصوغ أطروحة قد تذكرنا من وجوه عدة بفكرة كانط (Kant) الثابتة، القائلة باستحالة تمكن العقل الإنساني من التوصل إلى إدراك معرفة الأشياء في ذاتها، ولعل نصها يظهر هذه القرابة بصفة أوضح: «وأما الموجودات التي وراء الحس وهي الروحانيات ويسمونه العلم الإلهي وعلم ما بعد الطبيعة فإن ذواتها مجهولة رأساً ولا يمكن التوصل إليها ولا البرهان عليها، لأن تجريد المعقولات من الموجودات الخارجية الشخصية إنما هو ممكن فيما هو مدرك لنا. ونحن لا ندرك الذوات الروحانية حتى نجرد منها ماميات أخرى بحجاب الحس بيننا وبينها فلا يتأتى لنا برهان عليها، ولا مدرك لنا في إثبات وجودها على الجملة إلا ما نجده بين جنبينا من أمر النفس الإنسانية وأحوال مداركها،

---

(٩) المصدر نفسه، ص ٥٩١.

(١٠) انظر تحليلنا للموضوع في: حميش، **التشكلات الايديولوجية في الإسلام: الاجتهادات والتاريخ**.

(١١) من جهتنا لا نقول أبداً بعقم تلك المصنفات الفلسفية حول «المدينة الفاضلة». إنها ككل الكتابات والوثائق الإنسانية تبقى قابلة للقراءة والتأويل. ولكن نؤكد فقط بأنها لا تصلح أن تكون مصادر من الدرجة الأولى في مجال المعرفة المحسوسة الدقيقة لتشكّل وسير المجتمعات في هذه الحقبة أو تلك من التاريخ، وهذا ما وعى به صاحب **المقدمة**.

(١٢) ابن خلدون، المصدر نفسه، ص ٧٠٩.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٧١٢.

(١٤) حكم القيمة ذاك على الطبيعيات (الفيزياء) باللاجدوى قد يكون من قبيل المستحيل في فترة انتعاش اقتصادي وثقافي. وإذاً فإحدى خاصيات العقل في زمن الانتكاس هو الانسحاب والتخلي وإعطاء الأولوية لأمور المعاش والحياة المباشرة... وابن خلدون لم يحجبه تفوقه الفكري من منطق الندرة والفقر.

وخصوصاً في الرؤيا التي هي وجدانية لكل أحد. وما وراء ذلك من حقيقتها فأمر غامض لا سبيل إلى الوقوف عليه»[١٥].

نتيجة لهذه الاستحالة يراجع ابن خلدون النظر في السعادة التي يعتقد الفلاسفة أنها روحية ترافق الإدراك الشمولي، وذلك من أجل إرجاعها إلى مفهومها وحيّزها المعقول الذي هو البهجة أو الابتهاج، الشبيه بما يشعر به الطفل أثناء اكتشاف حواسه الأولى.

أي حلول يقترحها ابن خلدون لإشكالية المعرفة في «علم ما وراء الطبيعة»؟

الحل الذي يعرضه في سياق برهنته ضد الفلاسفة هو الحل الصوفي الذي مسعاه الأسمى والدائم هو بلوغ مشاهدة الحقيقة. إن المتصوفة بتخطيهم للجسم كأعظم دليل على محدوديتنا، يذهبون إلى أبعد من الأفلاطونيين، فيعتبرون مقولاتنا وملكاتنا الذهنية «شوائب وموانع»، كما أنهم يدمجون على طريقة الماديين الوظائف الذهنية من خيال وفكر وذكر في الوظائف الجسمانية. وهكذا لا تكون طرق الفلاسفة الفكرية وأدلتهم وبراهينهم سوى نتاجات إدراكات جسمانية لا تفيد النفس الروحانية. هذه النفس التي لا تصل إلى إدراكاتها إلا بالرياضة وإماتة الجسم «والقوى الدماغية».

وعلى الرغم من قيمة المنهج الصوفي التطهيرية ومن جاذبيته، وربما لأنه نخبوي، فإن ابن خلدون يعتبره حلاً احتياطياً ليقف عند الحل الديني الإيماني للمعرفة الماورائية، وذلك لأن هذا الحل بصفائه وإجرائيته يمكّن الإنسان من إدراك اليقين. ويكتب ابن خلدون شارحاً هذا التفضيل: «وقال كبيرهم أفلاطون أن الإلهيات لا يوصل فيها إلى يقين وإنما يقال فيها بالأخلق والأولى يعني الظن. وإذا كنا إنما نحصل بعد التعب والنصب على الظن فقط فيكفينا الظن الذي كان أولاً. فأي فائدة لهذه العلوم والانشغال بها ونحن إنما عنايتنا بتحصيل اليقين فيما وراء الحس من الموجودات، وهذه غاية الأفكار الإنسانية عندهم»[١٦]. وهنا أيضاً يلتقي ابن خلدون وكانط حول ضرورة قيام الإنسان بحل تناقضات العقل الخالص وأضداده عملياً، وذلك بالالتزام، بحسب هذا الأخير، بالعقل الأخلاقي العملي، أي بالاستجابة إلى أوامر الواجب القطعية الشمولية، أو بمعانقة الدين الموحى، بحسب الأول.

وأخيراً، يعترف ابن خلدون بقيمة المنطق البيداغوجية كأداة تمرين ذهنية، إلا أنه يحذر الطالب من مضار تأثيرها: «فليكن الناظر فيها متحرزاً جهده من معاطبها، وليكن نظر من ينظر فيها بعد الامتلاء من الشرعيات والاطلاع على التفسير والفقه. ولا يَكُبَّنَ أحد عليها وهو خلو من علوم الملة فقل أن نسلم لذلك من معاطبها»[١٧]. ولعل سبب هذا التحذير هو الشعور أن المنطق، وإن اعتبرناه تقنية، يتضمن ميتافيزيقا، أو رؤيا للعالم.

هكذا إذاً يظهر ابن خلدون: (١) عدواً لنظرية الفلاسفة في ما بعد الطبيعة بحيث يعارضها بنظرية الذريين، (٢) متعاطفاً مع اتجاه المتصوفة الذي يوظفه لتحقيق البرهنة ضد الفلاسفة، (٣) نصيراً للحل «الإيماني» بخصوص المعرفة الماورائية.

كيف نفهم تبني هذا الحل من طرف رجل له من الحساسية التاريخية وحُبِّ الأشياء الوضعية ما يجعله أقرب إلى إيثار التحليل في كل الميادين، حتى الماورائية منها، على السمع والإيمان؟

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ٧١٠.
(١٦) المصدر نفسه، ص ٧١٠.
(١٧) المصدر نفسه، ص ٧١٣.

إن الرجوع إلى النزعة الإيمانية عند مفكرنا ليس سوى إجابة عملية على قضايا ثيولوجية وماورائية جد وعرة وملتوية. إنها حل عملي من حيث إنها تفسخ هذه القضايا وتطعن في مشروعية وضعها نفسه. وهكذا بالمثال يختم ابن خلدون بعد مناقشته لأفكار تجسيمية حول ذات الله: «ولم يبق في هذه الظواهر إلا اعتقادات السلف ومذاهبهم والإيمان بها كما هي، لئلا يكر النفي لمعانيها على نفيها، مع أنها صحيحة ثابتة في القرآن»(١٨). فهل يصح إذاً، بعد التأمل في نتاج مفكرنا وفي طبيعة اهتماماته، أن نلصق به نعت التقليدية كما يحق في شأن كل تقليدي متزمت؟ إذا كنا لا نقول بهذا فلأن تبني ابن خلدون للحل الإيماني يجيب عن غرضين عمليين، فمن جهة يخول له ذلك الحل التخلص الفعلي من مواضيع علم الكلام الملتبسة الشائكة، ومن جهة أخرى يتيح له بالأخص إحداث تحول ضخم في المعرفة العربية، يعود الكلام بمقتضاه إلى تاريخه، وتخمد أعاصيره وإشكالاته. وبعبارة واحدة، لا يحسن أن نفهم النزعة الإيمانية عند مؤرخنا بالمعنى التقليدي للكلمة، ذلك أن خطابه عن مختلف المنظومات الايديولوجية تاريخي أساساً ويستمد حكمه من إرادة واعية في كتابة التاريخ والتفكير فيه.

إن هناك إذاً عند ابن خلدون نزوعَ تأففٍ واقتصادٍ إزاء الكلاميات والفلسفة، والنزوع نفسه نجده كذلك في مثاله التعليمي (أو البيداغوجي). وهذا المثال الذي يأخذه عن معلمه الآبلي يفرض نفسه عموماً حينما يكون نظام التعليم مصاباً بنوع من «الفساد» أو «الإخلال»، أي بأزمة تتمظهر سلبياتها في أنظمة استيعاب المتلقين للنصوص الملقنة، كما في مردودية التعليم العلمية والاجتماعية. وهذه الأزمة التي لم يفتر ابن خلدون عن التنبيه إليها وتحليلها يفسرها بعوائق تخل بسير التعليم القويم والمفيد، والمتمثلة في: «كثرة التآليف واختلاف الاصطلاحات في التعليم وتعدد طرقها، ثم مطالبة المتعلم والتلميذ باستحضار ذلك. وحينئذ يسلم له منصب التحصيل فيحتاج المتعلم إلى حفظها كلها أو أكثرها ومراعاة طرقها. ولا يفي عمره بما كتب في صناعة واحدة إذا تجرد لها فيقع القصور ولا بد دون رتبة التحصيل. ويمثل ذلك من شأن الفقه في المذهب المالكي بالكتب المدونة مثلاً وما كتب عليها من الشروحات: **وهي كلها متكررة والمعنى واحد** [...] ولو اقتصر المعلمون بالمتعلمين على المسائل المذهبية فقط لكان الأمر دون ذلك بكثير، وكان التعليم سهلاً وماخذه قريباً، ولكنه داء لا يرتفع لاستقرار العوائد عليه، **فصارت كالطبيعة التي لا يمكن نقلها ولا تحويلها**. ويمثل أيضاً علم العربية من كتاب سيبويه وجميع ما كتب عليه وطرق البصريين والكوفيين والبغداديين والأندلسيين من بعدهم وطرق المتقدمين والمتأخرين [...]. فالظاهر أن المتعلم ولو قطع عمره في هذا كله فلا يفي له بتحصيل علم العربية مثلاً، الذي هو آلة من الآلات ووسيلة، فكيف يكون في المقصود الذي هو الثمرة، ولكن الله يهدي من يشاء»(١٩).

في نص آخر لا يقل أهمية ينتقد ابن خلدون بعبارات شديدة تلك الكثرة نفسها في وضع محصلات أو مختصرات الكتب الأمهات. وهي في نظره كثرة مخلة بالتعليم لأنها تحدث في ذهن الطالب التخليط. هذا علاوة على أن تلك المختصرات تقوم على تناقض أو مفارقة من حيث إنها تفترح تيسير مهمة الطالب بإطلاعه على لباب أمهات المراجع، بيد أنها في الواقع، من فرط الاختزال والتكثيف، إنما تعتم تلك المراجع وتعسر فهمها، هذا فضلاً عن أنها تساهم في تعطيل ملكة المحاورة والمناظرة على المتلقّين، فنجد طلبة العلم، كما نقرأ في المقدمة، «بعد ذهاب الكثير من أعمارهم في ملازمة المجالس العلمية سكوتاً لا ينطقون ولا يفاوضون، وعنايتهم بالحفظ

---

(١٨) المصدر نفسه، ص ٥٨٧.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٥٣١ ـ ٥٣٢.

أكثر من الحاجة»[٢٠]. وهكذا يرى ابن خلدون أنه من الأفيد دائماً الرجوع إلى المصادر نفسها للتمرن فيها على اكتساب خصال المثابرة والتذكر والفكر، بعيداً عن لغط المختصرات وفوضاها.

الحاجة الجديدة إلى الفلسفة عند ابن خلدون ليس موضوعها نقد الخطابات المهيمنة فحسب، وإنما كذلك نقد الحدث والمؤسسة القائمين والمحكيين، أي التاريخ. فكيف كان هذا الأخير مدركاً ومكتوباً؟ ماذا عن الخطاب التاريخي؟

ثانياً: طريق الهستغرافيا الاخبارية أو تهميش البلد العميق

يصف جاك لوكوف الطلاق بين النظرية والتطبيق الذي كرسته العقلية السكولائية في العصور الوسطى، فيقول: «في بعض الميادين كان لذلك الطلاق مضاعفات كثيرة، إذ أصبح الفيزيائيون يفضلون أرسطو على التجارب، والأطباء جالينوس على التشريحات»[٢١]. أما عند مؤرخينا العرب الوسطويين فالطلاق بين ممارستهم التاريخية النخبوية والمضامين المجتمعية الهائلة قد كان أكثر مأساوية، ولا سيما أنه من زاوية عامة كان تعبيراً من تعابير الفرقة التقليدية المستديمة بين الدولة والمجتمع.

قراءة مجموع تلك «الهستغرافيا» الجافة تستوجب حقاً طاقة تحمل وصبر، ما دام يصح أنها خاضعة لعيب عميق في الرؤية. وبالفعل فقراءتها لا بد من أن تدفعنا إلى التساؤل عن مكان اختفاء المادة التي تعطي لموطن سكانه ولأمة اسمها وسماكتها. فلا شيء فيها تقريباً عن حياة الناس ولا عن تاريخ البلد العميق، في حين أنها تطنب في الإخبار عن المفاخر والمآثر الأميرية وعن عادات السلاطين وسيرهم. فنحن مثلاً مهما سلطنا من أضواء على كتابات المؤرخين المغاربة التقليديين باحثين عن تاريخ الإنسان وحياة الشعوب المغربية فلن نجد له أثراً يذكر، سواء عند معاصري ابن خلدون كأخيه يحيى وابن الأحمر وابن أبي زرع وابن مرزوق، أو عند غيرهم من التابعين. هذا في حين أننا نجد في تآليفهم كل التفاصيل حول البلد الرسمي والتاريخ الدبلوماسي والحروب وحول حياة الأمراء وأوصافهم واستعمالهم لأوقات الليل والنهار[٢٢].

إننا إذاً أمام هستغرافيا طبقية، لا تجد متعتها واحتفالها إلا في أمكنة البذخ واللمعان، فتعمل خادمة لأكابر الدولة وأعيانها لتروي عنهم وترد كل شيء إليهم. أما سواد الناس من فلاحين وصناع وموظفين دينيين، وغيرهم من المستضعفين، فإنها تعارضهم بموقف التنكر واللامبالاة الذي لا تزحزحه من حين الى آخر إلا عصيانهم وتمرداتهم أو تظاهراتهم الروحانية و«الغيبية». وإذا كانت تنجذب إلى كل ما يشع ويلمع في حياة المشاهير وأعمالهم، فإن لها الانجذاب نفسه في الحياة المادية. لذا فلن تهتم بالمعادن العادية ولا بالصناعة الشعبية ولا بالأعشاب الشائعة

---

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٥٤٥. الملاحظة نفسها يبديها: المقري، **أزهار الرياض في أخبار عياض**، ج ٣، ص ٢٦ ـ ٢٩.

(٢١) Jacques Le Goff, *La Civilisation de l'occident médiéval*, collection les grandes civilisations; 3 ([Paris]: Arthaud, 1964), p. 428.

(٢٢) فعند ابن الأحمر مثلاً، صاحب **روضة النسرين في دولة بني مرين**، نقرأ عن ابي عنان أنه كان: «أهدب الأشفار جميل الوجه بارع الحسن عظيم اللحية، تملأ صدره أسودها، وإذا تمر بها الرياح تتفرق على نصفين حتى يستبين لحم موضع السبلة، ولم تر عيني أعظم لحية منه ولا أحسن ولا أملح منه وجهاً»... الخ. وفي المؤلف نفسه نقرأ عن عبد الحق مؤسس الدولة المرينية أن النساء الحوامل كنّ يقبلن قلنسوته وسراويله فيطلق الله سراحهن... انظر: أبو الوليد اسماعيل بن الأحمر، **روضة النسرين في دولة بني مرين** (الرباط: المطبعة الملكية، ١٩٦٢)، ص ٥٢.

الاستعمال، بل بالأحجار الكريمة والذهب وبالبنايات الغريبة أو بصحة العظماء.

في الواقع من زاوية تلك الهستغرافيا، حتى البلد الرسمي يتقلص في حدود عاصمته، وتظهر هذه الأخيرة بدورها في حدود قصرها. أما هذا الأخير فيصبح عبارة عن قبلة لكل القوى الموجودة وعن عالم مصغر (Microcosm)، فتحدد طبيعة علائقه بمجموع التراب المراقب من خلال حركات الأمير وتنقلات العساكر وأصحاب الجبايات. إن ذلك العيب الضخم في الرؤية ستظل هستغرافيا البلاط تحمل شاراته وتجدد تأثيره. فالقصر إذاً ليس موضع احتفالها وحماسها فقط ولكنه أيضاً منبع دورها وعماها. إنه الموضع الجذاب لتداخل سلطات السيف والقلم والمال، كما أنه مسرح الحدث السطحي المتجلي في استصدار المراسيم والبلاغات وسن سياسة الدسائس والمناورات... الخ. وبهذه المعالم والصفات فإنه سيؤرجح أساليب كثير من المؤرخين الوسطويين بين التدوين المبسط العادي والسرود التعظيمية المتهافتة. وإن كان هؤلاء يستجلبون من أعمالهم العطايا والهبات فذلك على حساب معرفة البلد العميق وبإثارة القطيعة معه. ففي هذا البلد، حيث الحياة الشاقة ترتاح إلى الأفراح الجماعية الموسمية وإلى الانفراجات الغيبية لا تقوم الهستغرافيا الرسمية عموماً إلا بمرور ضعيف أو بنزول متدهور شاق...

أثناء رجوع ابن بطوطة إلى موطنه المغرب بعد رحلته الطويلة، لم يفته أن يملي ملاحظات دقيقة ونافعة، وإن كانت تضيع في سيل الإخبار عن البلد الرسمي. فمثلاً بعد مقارنة سريعة بين جودة مواد وأسعارها في كل من المغرب (وبالأخص فاس) والشرق العربي (القاهرة ودمشق) يختم صاحب الرحلة قائلاً: «فإذا تأملت ذلك كله تبين لك أن بلاد المغرب أرخص البلاد أسعاراً وأكثرها خيرات وأعظمها مرافق وفوائد». ويردف مباشرة: «ولقد زاد الله بلاد المغرب شرفاً إلى شرفها وفضلاً إلى فضلها بإمامة مولانا أمير المؤمنين الذي مد ظلال الأمن في أقطارها، وأطلع شمس العدل في أرجائها، وأفاض سحاب الإحسان في باديتها وحاضرتها وطهرها من المفسدين، وأقام بها الدنيا والدين. وأنا أذكر ما عاينته وتحققته من عدله وحلمه وشجاعته واشتغاله بالعلم وتفقهه، وصدقته بالجارية ورفع المظالم...»[٢٣]. نرى إذاً كيف أن ابن بطوطة يمر خلسة إلى الموضع المفضل في الحديث الهستغرافي، أي الحكم المركزي، فيصف أبا عنان في فصل كامل بعبارات يغلب عليها طابع التقريظ المغالي ويتفوق فيها معنى الغرابة والخرافة على الملاحظات الحسية النافعة. وهكذا نعلم عن هذا السلطان إنجازيه العسكريين الخارقين للعادة المكرسين لصورة الأمير الملحمي المنتصر دوماً. فالأول هو نزال أبي عنان المظفر ضد أسد وحشي، والثاني ـ بحسب رواية مبالغ فيها ـ هو تصديه بمفرده لبني عبد الواد أثناء معركة حول تلمسان بحيث نقرأ هذه السطور الغريبة: «وأما مولانا، أيده الله، فإنه أقدم على عدوه منفرداً بنفسه الكريمة بعد علمه بفرار الناس وتحققه أنه لم يبق معه من يقاتل، فعند ذلك وقع الرعب في قلوب الأعداء، وانهزموا أمامه، فكان من العجائب فرار الأمم أمام واحد...»[٢٤].

إن نصوصاً مثل هذه يحسن ألا نعرض عنها بتأثير من رد فعل وضعي (كما قد يفعل ابن خلدون نفسه)، وإنما علينا أن نستغلها بصيغة أخرى ولقصد مغاير. فلكي يمليه ابن بطوطة ويطلق فيه العنان لخياله الخرافي، كان يتوجب عليه أن يخضع ذكاءه وفطنته لضـ ـ السياسة الجارية التي هي من القوة بحيث لا يكون من السهل تجنبها. إن تلك النصوص نموذج

---

(٢٣) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بطوطة، **رحلة ابن بطوطة** (بيروت: دار التراث، ١٩٦٨)، ص ٦٤٥ ـ ٦٤٦.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٦٤٧.

للنصوص التي يتعين اعتبارها نتاجاً لسلك الارتزاق المعمم اللصيق بكل مجتمع إقطاعي أو شبه إقطاعي. وهذا الارتزاق الذي يشمل العساكر والادباء والمؤرخين والمنجمين والمتزلفين وكذلك الإداريين والتجار والجواسيس والقتلة، هو ارتزاق يجد دعامته ليس في شبه غياب الشعور الوطني عند الاتباع والجماعات فحسب، وإنما أيضاً في نزوعهم إلى انتزاع ضمانات لراحتهم المادية بكل الوسائل وبشتى أنواع الخدمات... قال ابن جزي في **نهاية الرحلة**: «واتخذ [ابن بطوطة] فاس مستقراً ومستوطناً بعد طول جولاته لما تحقق أن مولانا، أيده الله، أعظم ملوكها شاناً وأعمهم فضائل وأكثرهم إحساناً وأشدهم بالواردين عناية...»[٢٥].

كيف يقف ابن خلدون من هذه الهستغرافيا ومن المصنفات الأميرية عموماً؟

هناك تقليد يقضي بكتابة التاريخ بأسلوب المشهدية (أو البانوراما) الكونية، حيث يأخذ الخيال والأسطورة على عاتقهما السرد الذي يقول ملابسات العالم منذ بدء الخليقة إلى ظهور الإسلام وانتشاره. وهذا المسار هو بالطبع مُؤَدْلَجٌ ولاتاريخي، ولكنه يشير إلى ذهنية ميثولوجية عاملة[٢٦].

حقاً، إن ابن خلدون لا يستقبل الهستغرافيا الحولية والخرافية إلا بكثير من النقد والتحفظ، لكن بما أنه لا يقدر أن يظل فوق عصره، فإن ثقل أطر القرن الثامن المعرفية قد نالت منه كواضع لـ **كتاب العبر**[٢٧].

غير أن مؤرخنا ـ المفكر، بالرغم من ذلك، قد عرف كيف يستجلي المبدأ الذي بمقتضاه لا تبدأ الكتابة التاريخية إلا انطلاقاً من الوقت الذي تتحول فيه الحوادث ـ المحللة أولاً في ذاتها ـ إلى علامات تنتظم في سلك إدراك وتقيم الشفافية أو تعلنها. وهذا هو المبدأ الذي لم يستطع

---

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٦٨١.

(٢٦) الانموذج في ذلك الاتجاه هو طبعاً الطبري، وبالأخص المسعودي الذي يرى فيه ابن خلدون «إماماً للمؤرخين». ابن خلدون، **المقدمة**، ص ٤٢. ويذكره أكثر من عشرين مرة على سبيل نقده وإبراز هفواته. وإن التوجه نفسه نجده عند بعض المتأخرين أمثال أبو الفدا والكافيجي والسخاوي... الخ.

(٢٧) حينما نتكلم عن ضحالة **كتاب العبر** التاريخية، فإننا لا نكتفي بتبني رأي يذهب إليه كثير من المتخصصين، وإنما نعبّر عن حكم متولد من شعور بالضجر يلقاه القارئ عند غوصه في أجزاء ذلك الكتاب، خصوصاً منها المتعلقة بالمشرق الإسلامي، وهو أمر لا **يدهشنا** أكثر من اللازم بحكم مبدأ قراءتنا نفسه (خطاب عضوي/خطاب مشتت). إن **كتاب العبر**، في آخر المطاف، لا يمكنه أن يصلح كاداة عمل إلا في حقل الغرب الإسلامي، وبالأخص عند القرنين السابع والثامن للهجرة اللذين يعرفهما مؤرخنا اكثر. أما ما خلا ذلك، فإنه «لا يظهر، كما يسجل روبير برنشفيك، شديد التعلق بالتواريخ، حتى ان المعطيات الكرونولوجية كثيراً ما تتناقض عبر كتابه، بحيث نضطر إلى استبدالها في مواضع كثيرة بتلك التي تزودنا بها مصنفات أخرى أكثر تواضعاً وأقل حجماً». انظر: Robert Brunschvig, *La Berbérie orientale sous les Hafsides des origines à la fin du xv siècle*, publications de l'institut d'études orientales d'Alger (Paris: Adrien - Maisonneuve, 1940 - 1947), vol. 3, p. 393.

وعلى العموم، يجوز القول إن **كتاب العبر** ينسحب عليه إلى حد بعيد انتقاد ابن خلدون نفسه للمؤرخين الذين يذهبون إلى «الاكتفاء بأسماء الملوك ويكررون الأخبار المتداولة بأعيانها». ابن خلدون، **المقدمة**، ص ٨. وقد يكفي لمعاينة طبيعة الحدث المروي في ذلك الكتاب الوقوف على عينة واحدة من النسيج المصطلحي المستعمل، وهي على سبيل التمثيل فقط الخبر عن: قيام، نهوض، سقوط، وفاة، نكبة، فتنة، خلع، منازلة، غزو، حركة، اضطراب، فتك، مقتل، استيلاء، انتقاض، وثبة، ثورة، خروج، مهلك، إجلاب، حصار، تغلب، مسير، وفادة، مراسلة، ارتجاع، بيعة، تجهيز... الخ؛ وكلها، كما نرى، مصطلحات تحيل بالأساس إلى التاريخ السياسي والعسكري والدبلوماسي أكثر من غيره.

المؤرخون التقليديون ممارسته إيجابياً، إما لقصر بصرهم أو لتلهفهم الدنيوي.

عند ابن خلدون إذاً، لم تعد اليد العليا للكتابة التاريخية القائمة على الوثيقة كأساس لجوهرها، أو بصفة أدق، لم تعد النزعة الوثائقية ملحة إلا في حالة غياب الشهادات اللامكتوبة أو ندرتها. وفي ما خلا ذلك، يجعل ابن خلدون نفسه أركيولوجي التاريخ الحي، يجمع الوقائع مباشرة وعبر طرق لا يظهر فيها الكتابي سائداً وقاضياً. إنه ــ وقد اهتم بعصره ــ يبحث في إعطاء نظام لمرافقه القوية ولحدثيته المركزية. وبالتالي، فالتاريخ الأصيل بالمعنى الهيغلي[٢٨] هو ما مارسه صاحب المقدمة، مضيفاً إلى جعبته مواظبة نظرية نشيطة ووعياً نقدياً متقداً.

لا ريب عندنا في أن ابن خلدون كان يحمل تصوراً وضعياً (مبكراً) للتاريخ يقوم على مبدأ الثالث المرفوع: «فليرجع الإنسان إلى أصوله، وليكن مهيمناً على نفسه ومميزاً بين طبيعة الممكن والممتنع بصريح عقله ومستقيم فطرته. فما دخل في نطاق الإمكان قبله، وما خرج عنه رفضه. وليس مرادنا الإمكان العقلي المطلق، فإن نطاقه أوسع شيء، فلا يفرض حداً بين الواقعات، وإنما مرادنا الإمكان بحسب المادة التي للشيء. فإنا إذا نظرنا إلى أصل الشيء وجنسه وصنفه ومقدار عظمه وقوته أجرينا الحكم من نسبة ذلك على أحواله وحكمنا بالامتناع على ما خرج من نطاقه»[٢٩].

أما الاهتمام باستغلال الغلط والضلال لحساب تاريخ كلي فقد كان غريباً وبعيداً إلى حد بعيد عن عقلية مؤرخنا، الذي كان على العكس يجتهد ــ ونحن نتفهم دوافعه ــ في إخضاع التاريخ الحكائي والروايات الخيالية لنقد تقويمي تصحيحي صارم. ومرجعه في ذلك كما يصوغه: «ولقد عد أهل النظر من المطاعن في الخبر استحالة مدلول اللفظ وتأويله بما لا يقبل العقل»[٣٠]. ويمكن أن نحصي مع ابن خلدون مجمل الغلطات والمعاطب في كتابة التاريخ كالتعصب العقائدي وتنزيه الرواة والإعراض عن مبدأ السببية وغايات العاملين التاريخيين والتهافت على المال والهبات، وأخيراً وبالأخص «الجهل بطبائع العمران». إلا أن مثل هذه العيوب والجهالات لهي بدورها جديرة في تصورنا بأن نتساءل عن دلالاتها المجتمعية بدل وضعها في حساب الغلط والزيف الخالص. ومن شأن هذا التساؤل أن يطلعنا على أنها من آثار انسداد كل مجتمع تحتضر فيه النزاعات العقلية ويترك فيه الفكر العلمي المكان للتيارات الإخفائية (من سحر وتنجيم) وللفكر المتوحش المتمثل أساساً في حركات التصوف الشعبي.

أما ابن خلدون، وقد تبنى نزعة عقلية وضعية كان ممثلها الشريد، فإنه يتأبى عن اتباع مسار العقل حتى في ثنايا حيله وضلالاته. وهكذا نراه في المثال يتعنى جهد التجريح والطعن في

---

(٢٨) حول مفهوم التاريخ الأصيل يكتب هيغل: «في ما يتعلق بالتاريخ الأصيل، يمكن أن نعطي عنه صورة محددة بذكر أسماء كهيرودوت وثوسيديد... الخ. وهم مؤرخون وصفوا بالأخص أعمالاً وحوادث ومواقف عاشوها وكانوا شخصياً منتبهين إلى روحها، ونقلوا إلى مملكة التمثل الفكري ما كان مجرد واقعة خارجية وحدث عام...». انظر: Georg Wilhelm Friedrich Hegel, *La Raison dans l'histoire: Introduction à la philosophie de l'histoire*, traduction nouvelle, introduction et notes par Kostas Papaioannou, le monde en 10/18 [235 - 236] ([Paris: Union générale d'éditions, 1965]), p. 24.

وقد مثل هيغل بهيرودوت (٤٨٠ ـ ٤٢٠ق.م.) وبثوسيديد (٤٦٠ ـ ٤٠٠ق.م.) لأن الأول أرخ في كتابه **تواريخ** *Historië* للحروب الميدية بين اليونان والفرس وعاصر بعض فصولها الأخيرة، ولأن الثاني أرخ لحروب البيلوبونيز التي شارك فيها كمخطط عسكري للجيش الاثيني.

(٢٩) ابن خلدون، **المقدمة**، ص ٢٢٨.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٣٩.

قوام خرافات شعبية عجيبة تفسر بناء المآثر الضخمة في الماضي بكون «أن ذلك لعظم أجسام الأقدمين على أجسامنا في أطرافها وأقطارها»[٣١]. ويرى هو بتوجهه العقلاني أن الشعوب القديمة (من يمنيين ومصريين، وغيرهم) كانت تستعمل آلات متفوقة ومنظورة للقيام بأعمال البناء والتشييد. لكن المهم ليس في ما يذهب إليه ابن خلدون على الرغم من صحته وموضوعيته، بل الأهم هو أن ننتبه إلى أن الإحساس بالصغر والدونية عند الأحياء المعاصرين بالقياس إلى الأمم القديمة قد يكون مصدره في مشهد هرم زمانهم وانهياره وضعف وقعه ومنحناه. ولعل ما يدعم هذا التأويل هو أن ناقدنا نفسه يشاطر ذلك الإحساس، وإن على صعيد المعمار وقوته، حين يقول: «فليس بين البشر في ذلك (أي القامة الجسمية) كبيرون، كما تجد بين الهياكل والآثار»[٣٢]. وإذا كان هذا التقييم يعبر عن ازدراء بإزاء المعاصرين، فإن الإحساس العامي المذكور المنقول من طرف المؤرخين ــ والذي هو واقع ــ يخبرنا، وإن بصفة غير مباشرة، عن طبيعة الشبكات المجتمعية والمواقع السياسية التي يولّد طابعُها القسري القاهر لدى الناس الإحساس بالضعف والصغر، ويحملهم على تعظيم قوى رجال الماضي الجسمية منها والذهنية...

إن ابن خلدون يرفض على العموم القصص والروايات التاريخية التي يقول باستحالتها مضموناً ولفظاً، لكونها في نظره تنافي مجاري الطبيعة، وبالتالي التقبل العقلي (كتلك التي تتحدث عن بناء الاسكندرية وتمثال الزرزور أو سجلماسة «مدينة النحاس»)؛ إلا أن هناك رواية عجيبة يظهر أنه يثق بها إلى حد ما، وهي التي رواها ابن بطوطة في حضرة السلطان أبي عنان عن الكرم الخارق للعادة الذي كان لملك فَيروزجُوه تجاه رعيته، بحيث كان مثلاً في يوم مشهود يأمر باستعمال المنجنيقات لترمي بها «شكائر الدراهم والدنانير على الناس...»[٣٣]. وإذا كانت حاشية السلطان من المستمعين قد تلقت حكاية الرحالة بالسخرية والتكذيب، فإن ابن خلدون ذهب على العكس إلى التحقيق في صحتها، مما يدل على أن جموحه العقلاني لم يكن يبلغ حد الإطلاق والجمود.

* * *

في مغارب زمن ابن خلدون لم تكن الثقافة عموماً تلمع بما يثير حقاً الوقوف والانتباه، فلقد «كسدت لهذا العهد، كما يسجل مؤرخنا، أسواق العلم بالمغرب لتناقص العمران فيه وانقطاع سند العلم والتعليم»[٣٤]. وبما أن الانتكاس عام فما كان له إلا أن يجر إلى عمقه الثقافة وتعليمها، وأن يدفع بالمتعلمين إلى الخدمات الصغيرة أو إلى البطالة المقنّعة. وإذا كانت الثقافة في المشرق أحسن مآلاً نسبياً، فليس ذلك بسبب تفوق فطري للمشارقة، بل فقط بفضل نمو سكاني جيد وتقدم الحياة الحضرية وإيجابية سياسة الثقافة والتربية، وكلها شروط اشتكت بلاد المغرب لذلك العهد من غيابها أو وهنها، مما أدى إلى حال الجمود والانحسار. وهكذا فالأندلس الإسلامية تحت ملوك الطوائف، التي توافق انهيارها السياسي مع انتعاشٍ أدبي وفني، لم يتكرر نموذجها في المغرب.

غير أن أزمة الثقافة تلك لا يعني توقف إنتاجها، بل غوصها في عقم التكرار وإعادة

---

(٣١) المصدر نفسه، ص ٢٢٨. بحسب الحكايا الشعبية لتلك الفترة فإن عوج بن عناق (= عوق) من العمالقة «كان لطوله يتناول السمك من البحر ويشويه إلى الشمس». المصدر نفسه، ص ٢٢٢.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٢.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٢٨.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٥٤٤.

الإنتاج، إذ إنها تشكلت ونمّت ضحالتها ومعاطبها في كتب المختصرات والمحصلات التي كانت نمطاً مهيمناً لم يفلت منه حتى ابن خلدون في شبابه، وإن كان السعي عنده هو بالأساس التعبير عن شغفه في ضبط أصول الدين قيد محصلها، وبالتالي نهايتها... لكن ما عدا هذا الاستثناء فالقاعدة الطاغية إذ ذاك هي سريان ثقافة خاملة تعادي أكثر فأكثر كل اجتهاد وكل خيال ابتكاري في العلم كما في الفن. ولا أدل على هذا من إبعاد مبدأ العلية أو من التعلق بمظاهر التزويق والنقش الخطي.

مشهد ثقافي يبعث على كثير من التأسّي: فالفكر يوجد عند الدرجة الصفر من الإبداع، ولا جذوة له إلا في الاستذكارات والحكايا والاستشهادات. إن هذا «التلكس» الثقافي المنشئ لمعرفة مفتتة ولنزوعات إلى ضيق الذهن وفقره ليجد مرده، بحسب جاك بيرك، إلى «انضواء البدو في ثقافة فقهية ذات طابع مدرسي مطرد»[٣٥]. وهذا التفسير، بالرغم من صحته جزئياً، لا يلزم أن يحجب عنا السياق العام الذي يندرج فيه صنف تلك الثقافة، وهو سياق تغلب عليه حالات الانتكاس الاقتصادي من جهة، والكوارث السياسية والطبيعية من جهة أخرى. ونعلم على الإجمال أنه حيثما هيمن ذلك السياق وتجذر، فإنه يحدث الآثار السلبية المفقرة نفسها في الثقافة ومشتقاتها[٣٦].

اليوم، يتوجب التخلي عن مبدأ «لذة النص» حتى يتسنى الغوص في قراءة ثقافة الانتكاس المليئة بالغرائب والنوادر وتداعيات أشكال البديع. أما التعب الذي قد تخلفه لنا نصوصها فلا يلزم تحمله فحسب، وإنما اعتباره كذلك من بين معايير تقييمها والحكم عليها.

«عندما تغيب قوة التوحيد من حياة الناس وتكتسب المواقف استقلالها، بعد أن تكون قد ضيعت علاقتها الحية وعملها المتبادل، إذ ذاك تولد الحاجة إلى الفلسفة»[٣٧]. لعل ملاحظة هيغل هاته تنطبق بنحو ما على ابن خلدون، الذي نأمل أن نكون قد أبنّا أنه اشتغل أساساً حول العرفان العربي ـ الإسلامي وقد بلغ مقام انسداده وانحساره، فصار موضوع فكر تاريخي منهجي ذي تطلعات فلسفية واضحة □

---

(٣٥) Jacques Berque, *De l'Euphrate à l'Atlas*, bibliothèque arabe collection hommes et sociétés (Paris: Sindbad, ²1978), vol. 1, p. 98.

(٣٦) انظر مثلاً: Le Goff, *La Civilisation de l'occident médiéval*, p. 150.

(٣٧) انظر: Georg Wilhelm Friedrich Hegel, *Premières publications: Différence des systèmes philosophiques de Fichte et de Scheilling. Foi et savoir*, traduction, introduction et notes par Marcel Méry, 2ème éd. (Paris: Ophrys, 1964), p. 88.

المصارف العربية والاسرائيلية:
التطور والبيئة، والدور والفاعلية

هشام البساط

المدير الاقليمي للبنك العربي في لبنان.

اكتسب موضوع المصارف العربية والاسرائيلية أهمية خاصة في السنوات الأخيرة مع توقيع اتفاق «أوسلو» في ١٩٩٣/٩/١٣ بين منظمة التحرير واسرائيل، والذي طوى صفحة من الصراع العربي ـ الاسرائيلي ليفسح في المجال أمام تسوية ناقصة أطلق عليها «اتفاق غزة ـ أريحا أولاً». وقد أعقب ذلك، تسارع بعض البلدان العربية للصلح مع اسرائيل، أو لتطبيع العلاقات معها، مما أوجد ثغرة كبيرة في جدار الرفض العربي، وعرّض سوريا ولبنان لمواجهة موجة السلم الآتي إلى المنطقة. كما أدى وصول اليمين الاسرائيلي إلى الحكم ممثلاً بنتنياهو المتشدد إلى تغير واضح في لهجة الخطاب والموقف الاسرائيليين من العرب.

ذلك كله في ظل النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي رافق عملية فتح الأسواق وحرية التجارة «الغاتس»، ليزيد من حدة الانفتاح وسرعة التطبيع والصلح مع اسرائيل.

فأين «نحن» من هذا كله؟

وماذا نعرف عن موضوع المصارف العربية والاسرائيلية الذي لم يتابع حتى الآن بالدقة والعمق المطلوبين، على رغم أهميته وخطورته؟

وأخيراً كيف يمكننا مواجهة التحديات القادمة؟

أولاً: التطور والبنية

١ ـ تطور الأنظمة المصرفية العربية والاسرائيلية

تواجهنا في البداية صعوبة المقارنة بين القطاع المصرفي في ٢١ بلداً عربياً وإسرائيل نظراً الى المراحل والطبيعة المختلفة للأنظمة المصرفية العربية، لكننا سنسعى، ما أمكن، إلى تلخيص ذلك في ما يلي:

أ ـ المصارف العربية

عرفت مراحل أربع في تطورها، هي:

(١) مرحلة تاسيس المصارف العربية الوطنية (١٩٢٠ ـ ١٩٦٠)

كانت معظم المصارف العاملة في البلدان العربية أجنبية (مصارف انكليزية وفرنسية وايطالية أو مختلفة)، وأول المصارف العربية الوطنية كان بنك مصر الذي تأسس في القاهرة عام ١٩٢٠، وقام باستثمارات مهمة ذات طبيعة تنموية أدت إلى تنشيط القطاعات الاقتصادية في مصر. كما كان المصرف الثاني البنك العربي الذي تأسس في القدس عام ١٩٣٠، والذي لم يستند إلى دولة أو اقتصاد نفطي، بل استطاع الوصول إلى ١٧ بلداً عربياً، بالإضافة إلى ١٤ دولة أجنبية في القارات الخمس. ثم تلا ذلك ظهور المصارف العربية الوطنية في البلدان الأخرى التي نالت استقلالها، وكان آخرها في بلدان الخليج العربي.

(٢) مرحلة الاشتراكية والتقييد (١٩٦٠ ـ ١٩٧٥)

أخذت بعض البلدان العربية بالاشتراكية، مما أدى إلى تأميم القطاع المصرفي في كل من مصر وسوريا والعراق والسودان واليمن الجنوبي وليبيا. كما قيدت الكويت والجزائر نظامها المصرفي، ولم تسمح بفتح الفروع أو الترخيص للمصارف العربية والأجنبية، في حين أن كلاً من لبنان والبحرين والإمارات سمح بوجود المصارف العربية والأجنبية.

(٣) مرحلة القطرية والتوسع (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠)

تزامنت هذه المرحلة مع الفورة النفطية التي أعقبت ارتفاع أسعار النفط في أواخر عام ١٩٧٣، والتي أخذت اتجاهين مختلفين:

الأول اتجاه قطري بتحويل المصارف العربية والأجنبية في كل من السعودية وعُمان والمغرب وتونس إلى شركات مصرفية محلية. وهذا ما أطلق عليه تسمية «السعودة» و«العمننة» و«المغربة» و«التونسة»، والذي لم يفرق أبداً بين المصارف العربية والأجنبية، بل عاملها بالمثل.

والاتجاه الثاني، التوسع، وتزايد عدد المصارف العربية وحجم ودائعها، وقيام المناطق الحرة المصرفية في كل من لبنان والبحرين عام ١٩٧٥. ولقد حالت أحداث لبنان الدامية دون ذلك، في حين استقطبت البحرين جزءاً من أموال النفط (خصوصاً من السعودية)، بالإضافة إلى وصول بعض المصارف العربية الكبيرة مثل البنك العربي والأهلي السعودي والمؤسسة المصرفية العربية، وغيرها إلى الأسواق المالية الدولية. وعرفت هذه المرحلة أيضاً تأسيس مصارف مشتركة عربية أجنبية في الخارج مثل اليوباف و«BAII» ومشاركة بعض المصارف الأجنبية لتمولين محليين كما حدث في السعودية حيث وجد البنك السعودي (الأمريكي) و(الفرنسي).

(٤) مرحلة التحدي (١٩٩٠ إلى اليوم)

عرفت المهنة المصرفية في العالم تغيرات مهمة في العقد الأخير على صعيد تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية الحديثة والتعامل بالأدوات المالية الجديدة التي أخذت بعداً دولياً ساعد على نجاحها ثورة الاتصالات، وظهور السياسات الرقابية والتنظيمية الجديدة التي أعقبت أزمة بنك الاعتماد والتجارة الدولي (BCCI)، والانفتاح على الأسواق الإقليمية والدولية. ولا شك في أن الأنظمة المصرفية العربية في معظمها كانت عاجزة عن اللحاق بهذه المتغيرات ومواجهة التحديات في أكثر من قطر عربي باستثناء بعض المصارف العربية الكبيرة، وبخاصة التي استطاعت نتيجة وجودها في الأسواق المصرفية الدولية أن تتكيف، وتستعد أكثر لمواجهة التحديات القادمة.

ب ـ المصارف الاسرائيلية

لا تعود جذور النظام المصرفي الاسرائيلي إلى عام ١٩٤٨، بل إلى المؤسسات المالية التي أنشاها هرتزل في نهاية القرن الماضي والتي عرفت نمواً وتوسعاً أثناء الانتداب الانكليزي لفلسطين (١٩١٨ ـ ١٩٤٨).

(١) المؤسسات المالية قبل عام ١٩٤٨[١]

ـ الجمعية اليهودية للاستعمار في فلسطين *(Palestine Jewish-Colonization Association)*

أنشاها البارون ادمون دي روتشيلد عام ١٨٨٣ لتأمين تملك اليهود للأراضي في فلسطين واستيطانهم فيها. وقد أنفقت هذه الجمعية منذ تاسيسها حتى أواخر الانتداب ما يزيد على ١٥ مليون جنيه فلسطيني (يساوي الجنيه الاسترليني) واشترت ما يزيد على ٥٤٠ الف دونم من الأراضي.

ـ صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار المحدود *(Jewish Colonial Trust Ltd.)*

أسس هذا الصندوق هرتزل عام ١٨٩٩ ليكون أداة مالية للحركة الصهيونية، تم تفرع منه «البنك الانكليزي الفلسطيني المحدود» عام ١٩٠٣ الذي اتسعت أعماله خلال فترة الانتداب وقام بتمويل المشاريع الاقتصادية اليهودية وإنشاء مؤسسات مالية مختلفة.

ويوضح هرتزل في يومياته أهمية هذا البنك ودوره وموقف اليهود المتمولين منه في رسالة إلى صديقه نوردو[٢]: «إن إقامة البنك هو الأمر الذي سيبرزنا إلى الوجود. يجب أن ندرسه بمساعدة الرؤوس الكبيرة أو بالرغم عنهم وإذا كان أصحاب الأموال مترددين فنحن سنلجأ إلى هؤلاء الأقل أموالاً منذ البدء، فإذا نجحنا نكون قد تجنبنا خطر الوقوع في أيدي عدد من كبار المتمولين. وهكذا يصبح البنك ملكاً للمؤتمر».

ـ الصندوق القومي اليهودي *(Jewish National Fund)*

أنشئ عام ١٩٠٧، ومهمته شراء الأراضي في المناطق الزراعية والمدن، وإدارتها بالنيابة عن الوكالة اليهودية، وتأمين التسليف اللازم لها على اعتبار أنها وقف باسم الشعب اليهودي ولا يجوز بيعه أو التصرف به أو السماح باستغلاله لغير اليهود.

ـ الصندوق الفلسطيني التاسيسي *(Palestine Foundation Fund)*

أنشئ عام ١٩٢٠ كجهاز تابع للمنظمة الصهيونية وتحول منها إلى الوكالة اليهودية عام ١٩٢٩ ليكون الأداة المالية لبناء الوطن القومي اليهودي. وبلغت واردات هذا الصندوق ما يزيد على ٣٠ مليون جنيه فلسطيني عام ١٩٤٨.

مما سبق يتبين لنا أن نشوء المصارف الاسرائيلية يعود الى تاريخ الهجرة إلى فلسطين

---

(١) يوسف عبد الله صايغ، **الاقتصاد الاسرائيلي**، كتب فلسطينية؛ ١، ط ٢ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٦)، ص ٢١ ـ ٣٢.

(٢) أنيس صايغ، معد، **يوميات هرتزل**، ترجمة هلدا شعبان صايغ، كتب فلسطينية؛ ١٠ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، ١٩٦٨)، ص ٩٦.

والتي رافقتها هجرة الرساميل والخبرات بعد وعد بلفور عام ١٩١٧. ولا شك في أن المصارف العاملة في فلسطين آنذاك تأثرت بشكل كبير بالقوانين والأعراف المصرفية الانكليزية نظراً الى انتمائها إلى منطقة الاسترليني، كما خضعت لقانون الصرافة الفلسطيني رقم (٢٦) لسنة ١٩٤١[٣].

(٢) المؤسسات المالية بعد عام ١٩٤٨

لم تبدأ اسرائيل سنة ١٩٤٨ انطلاقاً مما تراكم لديها من أموال وثروات لدى المستوطنين اليهود فحسب، بل وضعت يدها أيضاً على غالبية ثروات الفلسطينيين وبخاصة الذين نزحوا إلى البلدان العربية والخارج. ويشير يوسف صايغ في كتابه **الاقتصاد الاسرائيلي** إلى أن التقدير الاجمالي للممتلكات الفردية لعرب فلسطين عام ١٩٤٨ بلغ حوالى ٧٥٧ مليون جنيه استرليني[٤]، مما يدل على أهمية الركيزة الاقتصادية التي استندت إليها اسرائيل عند قيامها. ولقد قام البنك الانكليزي الفلسطيني (Anglo-Palestine Bank) الذي تحول عام ١٩٥١ إلى بنك لئومي لإسرائيل (Bank Leumi le Israel) خلال الفترة من شهر آب/اغسطس ١٩٤٨ إلى أواخر عام ١٩٥٤ بدور البنك المركزي وإصدار الليرة الاسرائيلية وكان المعتمد المالي للدولة. في حين بقيت الرقابة على النقد والمصارف بيد الحكومة. وتم التصديق في الكنيست على القانون الخاص بتأسيس بنك اسرائيل المركزي، الذي بدأ نشاطه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٤. ولقد حددت مهام المصرف المركزي بإدارة شؤون النقد والمصارف والقيام بدور المستشار المالي للحكومة. ولم تجد إسرائيل حاجة كبيرة إلى سن الكثير من التشريعات المصرفية بعد أن وضعت يدها على موجودات المصارف العربية وودائعها في فلسطين المحتلة. إضافة إلى ذلك وجدت مصارف يهودية مهمة منها:

- بنك هابوعليم (Bank Hapoalim) (بنك العمال) التابع للهستدروت، تأسس عام ١٩٢١ ليكون محور تسليف المؤسسات التعاونية والنقابية والزراعية، وإدارة أموال الشركات التابعة للهستدروت وصناديق التعاضد والمتقاعدين.

- بنك الخصم الفلسطيني، تأسس عام ١٩٣٤، وتحول إلى بنك الخصم الاسرائيلي (Israel Discount Bank) عام ١٩٥٧، يملك معظم أسهمه القطاع الخاص ويسيطر على مجموعة كبيرة من الشركات الصناعية والاستثمارية.

ولقد تميزت هذه الفترة من نشأة القطاع المصرفي الاسرائيلي بتأسيس عدد محدود من المصارف الجديدة وزيادة عدد فروع المصارف والمؤسسات المالية العاملة، خاصة مؤسسات التسليف التعاونية التي لعبت دوراً كبيراً في تمويل الاقتصاد الاسرائيلي.

(٣) المصارف في الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧

عندما احتلت اسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، كان أول الاجراءات التي اتخذتها إغلاق المؤسسات المصرفية القائمة وإقفال ٣١ فرعاً تابعاً للمصارف الأردنية بأمر من السلطات العسكرية الاسرائيلية التي اعتبرت الشيكل عملة قانونية، وفرضت قيوداً على معدلات أسعار الصرف السائدة. ولقد أدت هذه الاجراءات إلى تراجع اقتصاد الضفة والقطاع نظراً الى

---

(٣) المعدل بالقانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٤٤.

(٤) صايغ، المصدر نفسه، ص ١٠٤.

غياب الخدمات المصرفية، والاقتصار على عمل الصيارفة، مما أفسح في المجال لدخول المصارف الاسرائيلية التي قدمت الخدمات المصرفية للمستوطنين الاسرائيليين إلى جانب تسهيلات محدودة لبعض التجار العرب الذين ينشطون في عمليات الاستيراد والتصدير[٥].

(٤) انهيار أسعار أسهم المصارف الاسرائيلية عام ١٩٨٣

حدث ذلك في بورصة تل أبيب يوم الخميس في ١٩٨٣/١٠/٦ بنسبة ٤٠ بالمئة في يوم واحد. وكان سبب ذلك اندفاع المصارف في منح مردود مرتفع على أسهمها حتى تستطيع منافسة الدولة في استقطاب الأموال من السوق المحلي. ولقد أدى ذلك إلى ارتفاع كبير في أسعار الأسهم المصرفية من ٤٧٠ مليون دولار عام ١٩٧٥ إلى ٦٨٠٠ مليون دولار في أيلول/سبتمبر ١٩٨٣، في حين انخفضت أرباح المصارف إلى الصفر تقريباً في ذلك العام، حيث انتشرت إشاعات حول تخفيض قيمة العملة الاسرائيلية وبلبلة في الأسواق وضغوط كبيرة على أسعار الأسهم التي كانت مدعومة من المصارف نفسها، مما أدى إلى انهيارها.

وأكدت نتائج تحقيقات «لجنة بيسكي»[٦] الحكومية حول هذا الموضوع (استمر عملها ١٣ شهراً واستجوبت ٢٧ شخصية مصرفية و٩٠ موظفاً كبيراً) ما يلي:

- كان اعتماد الحكومة كبيراً على المصارف في السوق المالية لامتصاص السيولة المحلية وتمويل نفقات الحكومة عن طريق شراء سندات الخزينة.

- تغاضي البنك المركزي عن مخالفات المصارف لأحكام المادة (١٣٩) من قانون السندات المالية التي تمنع التحكم الاحتكاري في أسعار سوق الأسهم.

- أخفت المصارف عن عملائها معلومات مهمة عن أوضاع السوق، كما قدمت لهم أحياناً مشورة مضللة.

- رفعت المصارف أسعار أسهمها عن طريق إقراض الشركات الكبيرة التابعة لها والعاملة في البورصة لشراء الأسهم المعروضة في السوق.

- اتفقت المصارف الكبيرة على تنفيذ صفقات وهمية في ما بينها، لتحريك الأسهم غير المباعة في سجلاتها.

ولقد ختمت «لجنة بيسكي» تقريرها بالقول إن الأزمة تكمن في سلوك المصارف نتيجة تضارب المصالح الذي وقعت فيه من جراء ممارستها أدواراً مختلفة. وهذا ما دفع الحكومة الاسرائيلية إلى شراء معظم أسهم المصارف الكبيرة (هابوعليم/لئومي/الخصم) بكلفة بلغت حوالى ٨ مليارات دولار، دون أن تتمتع (الحكومة) بحق التصويت مع وعد بيع هذه الأسهم بدءاً من عام ١٩٩٣. ولقد طرحت الحكومة في ذلك العام ٢٠ بالمئة من أسهم بنك هابوعليم ولئومي في بورصة تل أبيب، وكانت تنوي بيع ٢٠ بالمئة أخرى عام ١٩٩٤، لكن هبوط أسعار الأسهم في تلك السنة حال دون ذلك.

---

(٥) لورنس هاريس، «النقد والتمويل في الأراضي المحتلة في إطار نظام مصرفي غير متطور،» ورقة قدّمت إلى: **الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد** (ندوة)، تحرير جورج العبد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٢٠١.

(٦) يولا البطل، معد، «تقرير بيسكي: أوسع تحقيق في أعمال المجموعات المالية في اسرائيل،» **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٣، العدد ٧ (تموز/يوليو ١٩٨٦)، ص ٥٠٨ ـ ٥٢٠.

(٥) بطء عملية تخصيص المصارف

اعترضت المصارف الاسرائيلية والمستثمرون الراغبون في المساهمة فيها على قانون التخصيص لعام ١٩٩٤ الذي حد من تملك المصارف الكبرى للشركات التابعة لها بنسبة ٢٠ بالمئة فقط كحد أقصى مع إمهال المصارف لنهاية عام ١٩٩٦. ونتيجة ذلك توجب على بنك هابوعليم أن يخفض حصته في أكبر شركتين قابضتين في اسرائيل والبالغة ٢٥ بالمئة في مؤسسة «كور» الصناعية ومجموعة «كلال اسرائيل» البالغة ٣٦ بالمئة حتى نهاية عام ١٩٩٨. كما انعكس سلباً على ربحية المصارف تقلب الأسعار في سوق الأسهم في العامين الأخيرين، وارتفاع حجم الديون المعدومة في كل من بنك لئومي وبنك الخصم الاسرائيلي عام ١٩٩٥.

٢ ـ البنية المصرفية

ليس سهلاً جمع المعلومات والاحصاءات عن نشاط المصارف العربية والاسرائيلية نظراً الى تعدّد المصادر بالنسبة الى الأولى، وكتمان بعض المعلومات بالنسبة الى الثانية.

ولكن على رغم ذلك تبين لنا المعلومات المتوفرة مدى التركز المصرفي ودلالة نسبة الودائع إلى الناتج المحلي وعدد السكان.

أ ـ المصارف العربية

بلغ عدد المصارف في البلدان العربية ٣٢٢ مصرفاً في نهاية عام ١٩٩٤[٧]، ويشمل هذا العدد المصارف والمؤسسات المالية التي يملكها القطاعان العام والخاص، وكذلك المصارف الأجنبية المشتركة. وتوفر هذه المصارف خدماتها لحوالى ٢٣١,٨ مليون نسمة في البلدان العربية من خلال شبكة فروع تضم ٧٨٣٦ فرعاً مصرفياً. وتبلغ نسبة الكثافة المصرفية لهذه البلدان كمجموعة (على أساس عدد الفروع لكل ١٠,٠٠٠ نسمة) حوالى ٠,٣٤. وتخفي هذه النسبة اختلافاً كبيراً بين البلدان العربية، إذ تزيد على ١,٠ في الإمارات والبحرين وعُمان ولبنان، وتعتبر في هذه الحالات مرتفعة نسبياً، بينما تنخفض هذه النسبة إلى ما يقل عن ٠,٢ في كل من السودان وسوريا والعراق ومصر واليمن.

ـ **التركز**: وصل التركز في المصارف العربية الخمسة الأولى (البنك الأهلي السعودي، بنك الرياض، المؤسسة العربية المصرفية، البنك العربي ومؤسسة الراجحي) إلى نسبة ٢٤ بالمئة من مجموع موجودات المصارف العربية لعام ١٩٩٤، وتعتبر هذه النسبة عالية مع وجود ٣٢٢ مصرفاً في ٢١ بلداً عربياً (علماً أن ثلاثة من أصل المصارف الخمسة الأولى من السعودية).

ـ **نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج الاجمالي**: تزيد هذه النسبة على ٩٠ بالمئة بالنسبة إلى لبنان (١٢٣ بالمئة)، البحرين (٩٣,٨ بالمئة)، والأردن (٩٢,٥ بالمئة)، وعلى ٥٠ بالمئة بالنسبة إلى ثلاثة بلدان هي الكويت (٨٠,١ بالمئة) ومصر (٧٤,٨ بالمئة) والإمارات (٦٠,٥ بالمئة). وأقل من ذلك بالنسبة الى بقية الدول وأدناها في السودان (١٣,١ بالمئة).

---

(٧) حازم الدلي، «دور المصارف في تطوير نشاط اسواق الأوراق المالية في الدول العربية»، في: صندوق النقد العربي، محرر، **أسواق رأس المال العربية: الفرص والتحديات** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ١٩٩٥)، ص ٤١ ـ ٦٤.

الجدول رقم (١)

بعض المؤشرات المصرفية في اسرائيل، ١٩٩٤

(بملايين الدولارات)

	رأس المال (١)	الموجودات (٢)	الأرباح (٣)	(١)/(٣) (بالمئة)	(٢)/(٣) (بالمئة)	عدد الفروع في اسرائيل	عدد الفروع في الخارج	عدد الوكالات ومكاتب التمثيل	عدد الموظفين	مؤسسات تابعة وشقيقة
بنك هابوعليم	٢,١٨٧	٤٠,٣٥٦	٢٧٢	١٢,٤٤	٠,٦٧	٣٢٠	١٣	١٢	١١,١٠٥	٩
بنك لئومي	١,٩٢٦	٣٤,٤٥١	٢٢٠	١١,٤٢	٠,٦٤	٢٤٠	٤	١٢	١٢,١١٨	٢٣
بنك الخصم الاسرائيلي	١,٠٨٤	١٩,٩٦٢	٥٨	٥,٣٥	٠,٢٩	١٦٨	٣	٨	٧,٨٠٠	١٢
بنك مزراحي المتحد	٤٤١	١١,٠٨٦	٣١	٧,٠٣	٠,٢٨	٨٧	٥	٤	٣,٢٠٠	٩
بنك فرست انترناشونال	٥٣٢	٧,٣٠٥	٩٨	١٨,٤٢	١,٣٤	٧٨	١	١	٢,٢٠٠	٥
المجموع	٦,١٧٠	١١٣,١٦٠	٦٧٩	١١,٠٠	٠,٦٠	٨٩٣	٢٦	٣٧	٣٦,٤٢٣	٥٨

الجدول رقم (٢)

مقارنة مؤشرات القطاع المصرفي في لبنان

بمؤشرات أول مصرف إسرائيلي لعام ١٩٩٤

	مصارف لبنان (١)	بنك هابوعليم (٢)	مليون دولار النسبة: (٢)/(١)
رأس المال	٤١٠	٢١٨٧	٥,٣٣
حجم الموجودات	١٤,٧٤٥	٤٠,٣٥٦	٢,٧٣
الأرباح	١٩٥	٢٧٢	١,٣٩
عدد الفروع	٦٥٠	٣٢٠	٠,٤٩
عدد الفروع في الخارج	١٣	١٣	١,٠٠
عدد الموظفين	١٣,٥٨٣	١١,١٠٥	٠,٨٢

ـ نسبة الموجودات المصرفية الى عدد السكان: يصل متوسط هذه النسبة للفرد الواحد في البلدان العربية إلى ١٤٢٢ دولاراً، لكنها في لبنان تصل إلى ٣٦٧٠ دولاراً، وفي السودان إلى ٤٩,٧ دولار، في حين أنها تصل في اسرائيل إلى ١٧٠٠ دولار. ولا شك في أن السبب في هذا التفاوت يعود إلى عدم تطور العادة المصرفية في بعض البلدان العربية نتيجة ضعف انتشار المصارف وتدهور سعر صرف العملة الوطنية وضعف حجم المدخرات وأسعار الفوائد.

ب ـ المصارف الاسرائيلية

شمل القطاع المصرفي الاسرائيلي عام ١٩٩٤ المؤسسات المصرفية والمالية التالية:

٢٨ مصرفاً تجارياً، و١٦ مصرفاً عقارياً، و٩ مصارف للإنماء، و٩ مصارف مالية، مما يدل على مدى تنوع المؤسسات المصرفية والمالية في اسرائيل مقارنة بما هو عليه الوضع في البلدان العربية حيث يتركز معظم العمل المصرفي العربي لدى المصارف التجارية.

التركز: يتركز معظم النشاط المصرفي، أي ما يوازي ٩١ بالمئة لدى المصارف الاسرائيلية الثلاثة الأولى: هابوعليم ولئومي وبنك الخصم الاسرائيلي.

كما يستقطب بنك هابوعليم ولئومي معاً ٦٤ بالمئة من الودائع المصرفية، ويقدمان ٦٢ بالمئة من القروض، ويخدمان ٦٦ بالمئة من الحسابات المصرفية، ويديران أكثر من ٦٠ بالمئة من موجودات الصناديق الاستثمارية.

ويبين لنا الجدول رقم (١) بعض المؤشرات المصرفية في اسرائيل.

ولو دخلنا أكثر في التعرف الى بنية المصارف الاسرائيلية لوجدنا أن المصرف الأول في اسرائيل، بنك هابوعليم، لديه مجموعة كبيرة تتكون من:

٦ مصارف تجارية، مصرفين عقاريين، مصرف استثمار، إضافة إلى ٣ صناديق تعاضد، ٤ شركات استثمار و٢٢ شركة غير مصرفية تهتم بالصناعة والخدمات التجارية والسياحة. كما يساهم مصرف هابوعليم في ٧٧٠ شركة اسرائيلية بلغ مجموع أموالها الخاصة ٨٠٠ مليون دولار وقدرت أرباحها بنسبة ٤٠ بالمئة من مجموع أرباح البنك لعام ١٩٩٤. إضافة إلى ذلك، بمقارنة مؤشرات القطاع المصرفي في لبنان لعام ١٩٩٤ بأول مصرف اسرائيلي، كما في الجدول رقم (٢)، نتبيّن دور المصارف في كل من اسرائيل والبلدان العربية.

ولقد وصلت نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج الاجمالي في اسرائيل إلى ٩٦,٥ بالمئة عام ١٩٩٤. كما بلغت نسبة الموجودات المصرفية لعدد السكان ١٧٠٠٠ دولار للفرد الواحد في اسرائيل مقارنة بـ ١٤٢٢ دولاراً في البلدان العربية، أي حوالى ١٢ ضعفاً.

ج ـ الترتيب الدولي للمصارف العربية والاسرائيلية لعامي ١٩٩٤ و١٩٩٥

تقوم مجلة ذا بانكر *(The Banker)* كل عام بنشر الترتيب الدولي للمصارف العالمية بحسب حقوق المساهمين، وتفيد آخر احصائية لعام ١٩٩٥[٨] انه لا يوجد أي مصرف عربي أو اسرائيلي بين المصارف المئة الأولى في العالم. في حين أنه يوجد في المئة الثانية مصرفان اسرائيليان متقدمان في المرتبة على ثلاثة مصارف عربية. أما في المئة الثالثة فهناك ستة مصارف عربية مقابل مصرف اسرائيلي واحد (الجدول (رقم ٣)).

---

(٨) *The Banker*, vol. 146, no. 845 (1995).

الجدول رقم (٣)
المصارف العربية والاسرائيلية (١٩٩٥)
ترتيبها عالمياً بين أول ٣٠٠ مصرف

اسم المصرف	البلد	المرتبة ١٩٩٤	المرتبة ١٩٩٥	رأس المال والاحتياطي	الموجودات
بنك هابوعليم	اسرائيل	١٥٣	١٥٥	٢,٢٢٣	٤٣,٣١٢
بنك لئومي	اسرائيل	١٦٣	١٧١	٢,٠٠٣	٣٥,٩٤٠
البنك الأهلي التجاري	السعودية	١٦٨	١٧٤	١,٩٤٢	٢٠,٤٧٠
بنك الرياض	السعودية	١٧٢	١٧٦	١,٩٠٥	١٤,٤٦٩
الشركة العربية المصرفية	البحرين	٢٠٩	١٩٨	١,٥٤٠	٢١,٢٦٥
البنك العربي	الأردن	٢٤١	٢٣٥	١,٢٦٨	١٤,٤٠٥
شركة الراجحي المصرفية للاستثمار	السعودية	٢٥٩	٢٥٠	١,١٨٩	٨,١٨٨
بنك الكويت الوطني	الكويت	٢٥١	٢٥٤	١,١٦١	١٢,٩٥٢
بنك الخصم الاسرائيلي	اسرائيل	٢٦١	٢٥٦	١,١٥٧	٢٢,٢٨٩
البنك السعودي الأمريكي	السعودية	٢٨٤	٢٧٠	١,٠٨٩	١٠,٩٠٧
شركة الخليج للاستثمار	الكويت	٢٩٣	٢٩١	١,٠٠١	١٠,٢٤٥
بنك دبي الوطني	الإمارات العربية المتحدة	٢٨٣	٢٩٩	٩٧٦	٥,٨٨٤

ثانياً: الدور والفاعلية

لم يكن دور المصارف وفاعليتها واحداً في البلدان العربية، فبعضها لم يعرف كيف يحافظ على الثروة وينميها أيام وفرة المداخيل النفطية، وبعضها الآخر كان، وما زال، يشكو من ضعف دور المصارف نتيجة نقص الموارد والامكانات، في حين أن اسرائيل ــ وهي ليست بلداً نفطياً ــ قد توفرت لها مساندة سياسية دولية، أمنت لها استمرار المساعدات والقروض والهبات التي أسهمت إلى حد كبير في تمويل عملية التراكم الرأسمالي وتقوية القطاعين العام والخاص.

١ ـ المصارف العربية

يعكس الوضع المصرفي اليوم ــ وإلى حد كبير ــ واقع الاقتصاد العربي الذي يشكو من كثرة القيود وصعوبة الحركة، الأمر الذي أدى إلى قيام وحدات مصرفية في معظمها صغيرة الحجم محدودة الرأسمال، باستثناء مصارف معدودة، ولعل أكبر مثال على ذلك أن المصارف العربية عام ١٩٩٤ لم يتجاوز اجمالي موجوداتها ٩٠٠ بليون دولار، وحقوق المساهمين فيها ٨٩ بليون دولار، في حين أن المصرف الأول في العالم، وهو بنك سنوا (Sanwa Bank)، بلغت موجوداته في العام نفسه ٥٨٢ بليون دولار، وأمواله الخاصة ٢٢,٦ بليون دولار، وهذا ما يجعلنا ندرك محدودية حجم المصارف على الصعيد العالمي.

أ ـ هيمنة الأعمال المصرفية التقليدية: ما زال معظم المصارف العربية يشكو من سيطرة نظم الأعمال المصرفية التقليدية ــ وبخاصة في البلدان العربية المحدودة الموارد ــ وذلك نتيجة جمود القوانين، وتدني نوعية الكفاءات المهنية، ونقص مستوى التدريب، وتركز انتشار الفروع في المدن الكبيرة، مما أدى الى ضعف وتدني مستوى الخدمات المصرفية واقتصارها على الأعمال التقليدية من إيداع وسحب وتحويل وإقراض وخصم.

أما بالنسبة إلى البلدان العربية الأخرى، وبخاصة النفطية، فلقد تركز معظم الودائع والتسهيلات في شريحة محدودة العدد من العملاء. كما أن معظم آجال الودائع قصيرة، نتيجة خوف المودعين من تغير أسعار الصرف بالنسبة الى العملات المحلية والأجنبية على السواء. لذلك اقتصر معظم التسهيلات على العمليات التجارية القصيرة الأجل، أو تمويل الصفقات العقارية وعمليات المضاربة، ذلك على حساب التمويل المتوسط والطويل الأجل للقطاعات الإنتاجية والخدمات. ولا شك في أن فقدان التمويل المتوسط والطويل أدى في كثير من الأحيان إلى جمود الوضع المصرفي والاقتصادي الذي يشكو منه أكثر من قطر عربي.

ب ـ ضعف مستوى الخدمات المصرفية: كان نقص المكننة وضعف مستوى الاتصالات في بعض البلدان العربية حائلاً دون اعتماد الخدمات الآلية في المصارف التي توفر الجهد والوقت على المواطنين، وتوسع من قاعدة المودعين والمقترضين، كما أن غياب ــ أو ضعف ــ أنواع القروض الشخصية والاستهلاكية والسكن حرم الكثير من المواطنين من تأمين متطلبات حياتهم الصعبة.

ج ـ ضعف تطور السوق المالية: أدى ضعف دور المصارف العربية بالاجمال، إلى ضعف دور السوق المالي في تأمين التمويل للمشاريع الجديدة أو توسيع وتطوير المشاريع القائمة. فما زال يغلب على أسواق المال العربية ضعف البنى المالية ونقص الأدوات وعدم انتظام العرض والطلب، مما جعل السوق المالي في معظم الأحيان أسير اتجاه واحد يصعب الخروج منه.

د ـ المدخرات العربية في الخارج: تحول قسم مهم من الفوائض العربية إلى الخارج خلال الثمانينيات، نتيجة صغر حجم اقتصادات الدول النفطية وضيق سبل التوظيف في البلدان

العربية، إضافة إلى قصور الخبرات المتوفرة آنذاك.

واليوم تشكو الدول العربية ـ حتى بعض الدول النفطية ـ من ظهور العجز لديها بعد حرب الخليج الثانية وتراجع أسعار النفط ودفع فاتورة التسلح... مما أدى إلى تبديد معظم الثروة النفطية وتراجع موارد الاستثمار الحكومي والخاص في منطقة الخليج وانعكاس ذلك على نشاط المصارف العربية ودورها. ولا شك في أن عدم استقرار الأوضاع في بعض البلدان العربية، وفقدان المشاريع المدروسة والمضمونة النتائج أعاقا عودة الرساميل العربية أو جزء منها إلى المنطقة العربية.

هـ ـ فاعلية بعض المصارف العربية: تقتصر الفاعلية على عدد محدود من مؤسساتنا المصرفية الكبيرة في حجمها ومواردها، ونطاق نشاطها وخدماتها، ومستوى إدارتها وأنظمة معلوماتها المتطورة. ولكن للأسف، تبقى مؤسساتنا هذه وحدها، لا يتوافر لها المحيط الآمن والمفتوح في المنطقة العربية، كما يواجهها في الخارج عدم الاهتمام أو العداء في بعض الأحيان، في حين أن المؤسسات المالية الاسرائيلية تجد من يساندها ويحميها.

٢ ـ المصارف الاسرائيلية

يرتكز القطاع المصرفي الاسرائيلي اليوم على حجم اقتصادي ومالي كبير، يصل فيه حجم الودائع إلى ٩٠ مليار دولار. كما عرف القطاع المصرفي الاسرائيلي في الخمسين سنة الأخيرة ما يلي:

أ ـ قيامه إلى حد كبير بتمويل عجز الخزينة، وتلبية أولويات السياسة الاقتصادية للدولة بالنسبة إلى حاجات الدفاع واستيعاب المهاجرين والانماء الاقتصادي، حيث ركزت اسرائيل بعد عام ١٩٤٨، على الزراعة الكثيفة نظراً الى ندرة الأراضي والمياه ووفرة الرساميل. كما اعتمدت على الصناعات الصغيرة التي كانت قائمة قبل عام ١٩٤٨. ولم تقدم على الاستثمار الكبير في الصناعة إلا بفضل التعويضات الألمانية التي حولتها الحكومة إلى استثمارات في صورة قروض ميسرة ذهب معظمها إلى القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، تلقت اسرائيل عبر الهجرة إليها قوى مهنية وصناعية وعلمية مؤهلة بدرجة رفيعة دون أن تتحمل تكاليف هذا التأهيل. وكان حصيلة ذلك النمو السريع للاقتصاد الاسرائيلي، بالإضافة إلى التوسع الإقليمي الذي تم باحتلال أراض عربية جديدة في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، وكان ذلك نقطة تحول بالنسبة الى الاقتصاد الاسرائيلي[٩].

ب ـ حجم القروض والمساعدات والهبات الخارجية: يساند اسرائيل نظام سياسي دولي تدعمه المنظمات اليهودية في الخارج. ولقد حظيت هذه الدولة منذ قيامها بالتعويضات والقروض والهبات، بشكل لم تعرفه دولة أخرى في العالم. وفي ما يلي ملخص لأهمها[١٠]: بلغت قيمة التعويضات الألمانية بحسب الاتفاقية الأولى في ١٩٥٢/٩/١٠، ٣٤٥٠ مليون مارك (أي ما يساوي ٨٤٦ مليون دولار). لكن تم توقيع اتفاق آخر سري مفعوله عام ١٩٥٤ رفع حجم هذه التعويضات خلال الفترة (١٩٥٣ ـ ١٩٨٥) إلى ٧٧٨٦ مليون دولار.

---

(٩) فؤاد مرسي، **الاقتصاد السياسي لإسرائيل** (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٣)، ص ٣٧.

(١٠) حسين ابو النمل، **الاقتصاد الاسرائيلي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٨٦ ـ ٨٩.

وقدمت المنظمات اليهودية قروضاً وهبات بقيمة ٧٣٤٢ مليون دولار خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٨٥)، إضافة إلى مساعدات بقيمة ٩٥٤٧ مليون دولار خلال الفترة (١٩٥٠ ـ ١٩٨٥).

كما أمنت اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٧٥ مع اسرائيل فتح أسواق المجموعة الأوروبية أمام السلع الاسرائيلية ومنحتها نسبة ٦٠ بالمئة اعفاء من الجمارك وتركت لإسرائيل فرصة كبيرة للتكيف (١٠ ـ ١٥ سنة) حتى تستطيع الصناعة الاسرائيلية الحصول على التقنية نفسها التي تحصل عليها السلع المنافسة.

وأخيراً، بلغت قروض وهبات وتسهيلات الولايات المتحدة خلال الفترة (١٩٥٠ ـ ١٩٨٥) ٣٢ مليار دولار، واستوعبت الولايات المتحدة فائض الإنتاج الاسرائيلي، وطورت القدرة التقانية (التكنولوجية) ودعمت المجال النووي في اسرائيل.

ج ـ **صلة المؤسسة المصرفية بالخارج**: إن صلة المؤسسة المصرفية الاسرائيلية بالخارج قوية نتيجة وجودها في ١٧ بلداً و١٢١ مركزاً في الأسواق الدولية. ويعزى هذا الانتشار الواسع في الخارج إلى حجم التجارة الخارجية الذي بلغت قيمته (الصادرات + الواردات) ٤٦ مليار دولار عام ١٩٩٥، أي ما يشكل حوالى ٥٥ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي، إضافة إلى حاجة المصارف الاسرائيلية الكبرى إلى مصادر أموال خارجية لتمويل نمو الشركات التابعة لها، في ظل استئثار الدولة بمعظم التمويل المحلي في مرحلة السبعينيات والثمانينيات لتغطية العجز المتزايد في موازنتها، وعدم رغبة المصارف الأجنبية حتى بداية التسعينيات في فتح فروع لها في اسرائيل نظراً الى طبيعة السوق المصرفية التي كانت تسيطر عليها الدولة إلى حد كبير.

د ـ **فاعلية المصارف الاسرائيلية**: يوجد تقاسم أدوار في اسرائيل بين الدولة التي تسعى لتمويل التنمية، والمصارف التي تقوم بتمويل الإنتاج، حيث توجهت معظم المساعدات والقروض والهبات الخارجية إلى الدولة التي اهتمت حتى بداية السبعينيات بتأمين البنية التحتية، في حين توجه قسم مهم من هذه الموارد في ما بعد نحو القطاع الخاص في الصناعة والخدمات، وبالتالي دخلت هذه الأموال «دورة المصارف» من إيداع واقتراض وسحب... وبالتالي تكاملت الحلقة تمويلاً للتنمية والإنتاج معاً.

ولقد انعكس هذا الدور على بنية الجهاز المصرفي نفسه الذي يضم إلى جانب ٢٨ مصرفاً تجارياً ١٦ مصرفاً عقارياً و٩ مصارف للإنماء. كما تنوعت شبكة المصارف الكبرى التي تفرعت منها مصارف تجارية عقارية استثمارية، إلى جانب صناديق تعاضد وشركات غير مصرفية تهتم بالصناعة والخدمات التجارية والسياسية.

لذلك كانت فعالية المصارف عالية بالنسبة الى تمويل الإنتاج ودخول القطاعات الاقتصادية المختلفة. لكن هذا الأمر لم يحفظ المصارف من المخاطر التي حصلت عام ١٩٨٣، بالنسبة الى المضاربة بالأسهم وانهيارها.

٣ ـ تحديات المرحلة القادمة

وهي عديدة ومتنوعة يأتي في طليعتها:

أ ـ **تراجع الفوائض المالية وظهور العجز لدى بلدان النفط العربي**، حيث أدت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ إلى خسائر مادية كبيرة. كما أدى تراجع أسعار النفط في السنوات الأخيرة وتوجه بلدان الخليج إلى التسلح الكثيف خوفاً من العراق وإيران، إلى تبديد معظم فوائضها المالية، وتراجع موارد الاستثمار الحكومي والخاص في المنطقة، وما كان يرشح منه إلى

البلدان العربية الأخرى غير النفطية.

ب ـ السوق الشرق أوسطية[١١]: قدم شمعون بيريس في كتابه **الشرق الأوسط الجديد** (١٩٩٣) مشروعه الذي يدور حول محورين: **الأول** أمني يهدف إلى استمرار تفوق اسرائيل عسكرياً، **والثاني** اقتصادي يسعى إلى ايجاد تشابك في المصالح يهدف إلى رفع مستوى معيشة شعوب المنطقة على طريق إقامة مشاريع مشتركة في حقل البنية التحتية، الطاقة، المياه والسياحة بين دول المشرق العربي وتركيا من جهة، واسرائيل من جهة أخرى (باستثناء العراق وإيران). ويتم تمويل هذا المشروع نتيجة تخفيض الانفاق على السلاح وتأمين الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، إضافة إلى القروض والضمانات الدولية.

كما يهدف المشروع الشرق أوسطي إلى إقامة مصرف للتنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا تكون اسرائيل عضواً فيه، وسيعلن عن تأسيسه في القمة الاقتصادية التي ستعقد في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ برأس مال قدره خمسة بلايين دولار تدفع الولايات المتحدة منه ما يعادل ٢١ بالمئة، بينما تبلغ حصة مصر ٥٢ مليون دولار (أي واحد بالمئة). ولا شك في أن مثل هذا المصرف سيؤدي حتماً إلى إضعاف دور صناديق التنمية العربية القطرية والإقليمية. كما يتفاوض كل من الأردن واسرائيل بهدف إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينهما، مما سيؤدي إلى تفكيك النظام العربي وفرض نظام اقتصادي يؤدي إلى مزيد من التبعية.

ج ـ المشروع المتوسطي: يتمثل في البيان الصادر عن مؤتمر برشلونة المنعقد في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، والذي وافقت فيه بلدان عدة عربية (مصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس والسلطة الفلسطينية) على إقامة شراكة بين الاتحاد الأوروبي من جهة، والبلدان المتوسطية (في الشرق الأوسط وشمال افريقيا واسرائيل) من جهة أخرى. يسعى هذا المشروع بالتدريج لإقامة منطقة تجارة حرة تستكمل بحلول عام ٢٠١٠، وهو أكثر مرونة من المشروع الشرق أوسطي لكنه في المضمون يسعى أيضاً للقضاء على إمكانية قيام وحدة اقتصادية عربية جزئياً أو كلياً في المستقبل.

د ـ فتح الأسواق وتدويل الخدمات (الغاتس): كان من نتائج جولة الأورغواي تحويل «الغات» إلى «منظمة التجارة الدولية» (WTO) التي شملت، إضافة إلى تجارة السلع، الخدمات. ونجد بالنسبة إلى وضعية تجارة الخدمات في البلدان العربية أن بلدان الشرق الأوسط يقل تخصصها في تجارة الخدمات عن المتوسط بالنسبة الى البلدان النامية في العالم، في حين أن بلدان المغرب العربي ومصر تظهر مستوى أعلى من التخصص بسبب نشاط السياحة. ويبقى طبعاً استثناء لهذا التقسيم يتعلق بالبلدان الصغيرة التي تكون عادة الأكثر تخصصاً في تجارة الخدمات مثل لبنان والبحرين بالنسبة الى القطاع المالي والسياحي.

والمهم في هذا الموضوع بدء انفتاح السوق الاسرائيلية والاهتمام المتزايد من قبل المصارف والشركات الأجنبية (مثال سوسيتي جنرال، بنكرز تراست وميريلنش) للتوظيف في أسهم الشركات الاسرائيلية المدرجة في بورصة تل أبيب، خاصة الشركات التي تنشط في مجال التقانة.

هـ ـ وصول اليمين الاسرائيلي إلى السلطة مع نتنياهو: يثير السلم مع اسرائيل تحديات خطيرة بالنسبة إلى البلدان العربية في عدد من المجالات الاقتصادية والمالية، حيث تشكل اسرائيل

---

(١١) محمد الأطرش، «المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي»، **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١٠ (آب/اغسطس ١٩٩٦).

منافساً قوياً للبلدان العربية لكونها مهيأة أكثر لتكون نقطة الجذب الرئيسية للتجارة الخارجية في المنطقة، كما أنها تسعى لأن تصبح مركزاً للاستشارات الأجنبية للتطوير والتحديث والخبرة التقنية.

ولا شك في أن مجيء زعيم اليمين الاسرائيلي إلى السلطة بعد أول انتخاب مباشر من الاسرائيليين، عزز الموقف المتشدد، خصوصاً على المسارين الفلسطيني والسوري. ولقد حدد نتنياهو في خطابه أمام الكنيست برنامجه الاقتصادي: «... ستكون حكومة طريق جديدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، إن تشجيع المبادرة الخاصة سيتيح مواصلة استيعاب المهاجرين... وإن معالجة المشاكل الاقتصادية مهمة مركزية، ستحرص الحكومة على سياسة استقرار الاقتصاد وسياسة النمو الحقيقي، مما يتطلب خصخصة شاملة للشركات الحكومية وتفتيت الاحتكارات وتشجيع المبادرة وأجواء التنافس»[١٢].

وتواجه نتنياهو مشاكل عدة أهمها خفض عجز الموازنة وتخصيص الشركات والسيطرة على التضخم الذي عاد إلى الارتفاع (١٥ بالمئة عام ١٩٩٥، مقابل ٨ بالمئة عام ١٩٩٤) والعائق الكبير الذي يعترضه هو وعود الحكومة بتوسيع الاستيطان في غزة والضفة وما يتطلبه برنامج تمويل الاسكان، مما يتعارض مع أهداف خفض عجز الموازنة وكبح التضخم. بالإضافة إلى ذلك، أدى انقسام المجتمع الاسرائيلي (٥٠/٥٠ بين اليمين واليسار) والصراع على السلطة بين اليمين المعتدل والمتطرف، إلى طرح السؤال: كفة من سترجح؟ ومدى انعكاس ذلك على جو المال والأعمال في ظل غموض عملية السلام في المنطقة وتعثرها.

لقد بدا الخوف من تقلص الاستثمارات الأجنبية التي عرفت نمواً ملحوظاً في العام الماضي (بلغ ١,٢ مليار دولار، أي أكثر أربع مرات من العام الأسبق)، إذ انخفض مؤشر الأسهم «ميشتانيم» من ٢١٤,١٢ إلى ٢٠١,٣٨ نقطة حين بدا أن نتنياهو سيفوز في الانتخابات. ثم عاد هذا المؤشر وحافظ على استقرار نسبي بعد تعيين دان مريدور وزيراً للمال وهو المعروف بإيمانه بالاقتصاد الحر وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد.

وأخيراً، ما هي حصيلة هذه المقارنة، وكيف يمكننا مواجهة التحديات القادمة؟

يجب **أولاً** عدم الاستخفاف بالقطاع المصرفي الاسرائيلي الأكثر تنوعاً وتفرعاً والأكبر حجماً. كما يجب في الوقت نفسه عدم المبالغة في تقدير فاعليته. فالجهاز المصرفي الاسرائيلي يشكو من مشاكل عدة أهمها الاعتماد على الخارج والجنوح إلى المضاربة، مما يثير خوف المصارف والرساميل الأجنبية ويؤدي الى عدم اطمئنانها. لكن حكام اسرائيل يرون في سيطرتهم على الأسواق العربية الوسيلة الرئيسية للتخلص من تلك المصاعب. وعلينا أن ندرك **ثانياً** حقيقة ما يواجهنا إذا نجحت اسرائيل في تغذية أوهام السلام وتمزيق العلاقات العربية[١٣]. فالمشروع الشرق أوسطي يفصل بين المشرق والمغرب، والمشروع المتوسطي يسعى لربط المغرب بالسوق الأوروبية. والمطلوب العمل على مقاومة التطبيع، وبخاصة في الدول العربية التي وقّعت معاهدات سلام أو اتفاقات مع اسرائيل، والسعي لبناء بديل عربي يقوم على تنمية شاملة ومستقلة تستند إلى تكامل اقتصادي عربي لمواجهة سيطرة اسرائيل □

---

(١٢) خطاب نتنياهو أمام الكنيست بتاريخ ١٩٩٦/٦/١٨.

(١٣) اسماعيل صبري عبد الله، **وحدة الأمة العربية: المصير والمسيرة** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥)، ص ٢٠٧.

تأثير الحرب الباردة في السياسات الداخلية اللبنانية (١٩٤٥ ـ ١٩٩٠)

فواز جرجس

أستاذ العلاقات الدولية
في كلية ساره لورنس، نيويورك.

مقدمة

في المجتمعات المنقسمة يصعب التمييز بين السياسة الخارجية والسياسات المحلية، أو الفصل بينهما. ويصدق هذا في حالة لبنان خلال حقبة الحرب الباردة أكثر مما يصدق في أي مكان آخر. إن لبنان، من بين أقطار الشرق الأوسط كلها، يحتوي على أشد البنى الاجتماعية ـ السياسية تعقيداً وأكثرها تشرذماً. بيد أن هذا التنوع لا يترجم إلى تعددية سياسية. إن فئات الأنصار المختلفة في لبنان منقسمة انقساماً عميقاً على أسس طائفية ودينية وعقائدية، وهي تسلك سلوكاً أشبه بسلوك القبائل منه بسلوك المجتمع المدني. ولكل مجموعة تصور يختلف عن تصور المجموعة الأخرى لدور لبنان في الوسط الإقليمي والدولي.

ونظراً إلى التشرذم على الصعيد المحلي كان من الصعب تطوير سيطرة قوية للدولة. فالدولة اللبنانية هي لاعب من لاعبين متعددين؛ ولا يمكنها أن تعمل إلا «كإدارة ديمقراطية لحالة نزاع مزمن»[١]. إن الضعف الظاهر في جهاز الدولة ظهور الأعراض المرضية قد دعا أحد المراقبين إلى التساؤل: تُرى هل يتبع لبنان حقاً أية سياسة خارجية؟ ذلك أن للطوائف والأحزاب السياسية سياسات خارجية مختلفة[٢]. لذا فإن أية دراسة منهجية لسياسة لبنان الخارجية لا بد من أن تركز على التفاعل العضوي بين الفسيفساء الداخلية وميزان القوى الخارجي. إن غالبية القضايا الخلافية التي تفجرت تحولت إلى أزمات تنتمي إلى مجال السياسات الداخلية

(١) Kamal Salibi, *Lebanon and the Middle Eastern Question*, Papers on Lebanon; no. 8 (Oxford: Centre for Lebanese Studies, 1988), p. 7.

(٢) Ghassan Salamé, «Is a Lebanese Foreign Policy Possible,» in: Halim Barakat, ed., *Toward a Viable Lebanon* (London: Croom Helm; Georgetown University, Centre for Contemporary Arab Studies, 1988), pp. 347-348, and Paul Salem, «Reflections on Lebanon's Foreign Policy,» in: Deidre Collings, ed., *Peace for Lebanon?: From War to Reconstruction* (Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 1994), p. 72.

والخارجية[٣]. وقد تحالفت فئات الأنصار في لبنان مع دول إقليمية ودول عظمى لتعزز من مواقعها إزاء الدولة أو إزاء الخصوم، ففرّطت باستقلال البلاد وعرضت وحدتها الوطنية للخطر. وكانت النتيجة أن أصبح لبنان ساحة للصراع الإقليمي والدولي.

وهكذا يوفر لبنان لنا دراسة حالة مثالية يختبر من خلالها تأثير الحرب الباردة في السياسات المحلية وفي العلاقات مع الدول الإقليمية والدول العظمى. ومع أن المستويات الثلاثة مرتبطة كل الارتباط بعضها ببعض، غير أن ما يحدث على المستوى الإقليمي ـ الساحة العربية، والمسرح العربي ـ الإسرائيلي غالباً ما يكون له تأثير نافذ في لبنان أكثر بكثير مما يكون لنفوذ الدول العظمى. وحيث إن هذه الدراسة ستتفحص تأثير الحرب الباردة في السياسات اللبنانية من الأسفل إلى الأعلى وليس العكس، فسيكون التركيز منصباً على المستويين المحلي والإقليمي.

وقد شكلت المسألة الإسرائيلية عاملاً من عوامل الانقسام وعدم الاستقرار في سياسات لبنان الداخلية بسبب الافتقار إلى الإجماع بين فئات الأنصار في البلاد تجاه إسرائيل. يضاف إلى هذا أن تخلي الدولة عن مسؤوليتها الأساسية في حماية أراضيها قد أدى إلى تقويض قدرة أجهزتها على العمل، فخلق ذلك فراغاً في القوة استغلته الجماعات المتخاصمة فملأته. وقد تسامحت الدول العظمى في أمر هذا السيرك الدامي طالما أنه لا يفيض على الجبهة الإسرائيلية ـ السورية، أو على الجبهة الإسرائيلية ـ المصرية. كانت هذه هي الحالة بالذات بين عامي ١٩٦٨ و١٩٨٠، حين أدت المنافسة الإقليمية الأمريكية ـ السوفياتية، والتوترات العربية ـ الإسرائيلية إلى جعل لبنان بيدقاً مكرهاً في سياسات الحرب الباردة. وعندما نشبت الحرب في لبنان في عام ١٩٧٥ لم تشعر أية دولة من الدول العظمى بالحاجة إلى أن تزج بنفسها دبلوماسياً فيه طالما أن الصراع لا يتسرب إلى المسرح العربي ـ الإسرائيلي الأوسع نطاقاً. وواقع الأمر أن دبلوماسية هنري كيسنجر في فك الارتباط إزاء لبنان لم يكوّنها فقط هذا التصور لتقلقل القطر الدفين، بل كونتها كذلك الحاجة الاستراتيجية إلى صمام أمان حيث يجري تنفيس التوترات العربية ـ الإسرائيلية من دون خطر يهدد بمواجهة كبرى بين العرب والإسرائيليين.

بيد أن القراءة أعلاه لا تعني ضمناً أن اللبنانيين يقبلون بمركزهم المتواضع وموقعهم الضعيف في العلاقات الدولية، بل على العكس، فهم يعانون نزعة متناقضة: المبالغة في تقدير أهميتهم وأهمية لبنان في العالم. ففي ذروة الحرب الباردة حاول عدد من الزعماء اللبنانيين، كونهم في وضع الدفاع داخلياً وإقليمياً، التعويض عن ضعفهم بالانتقال إلى وضع الهجوم، واستغلال الخصومة الجارية بين الدول العظمى. ففي عام ١٩٥٨، وعامي ١٩٨٢ و١٩٨٣ على التوالي اعتمد الرئيس كميل شمعون والرئيس أمين الجميل على الثقل العسكري والدبلوماسي للولايات المتحدة لكسب الموقف ضد مصر وسوريا ومؤيديهما داخل لبنان. وفي كلتا الحالتين كان الفوز في المنازلة من نصيب المعارضة. وقد اكتشف كل من شمعون والجميل أن اتباع سياسة خارجية فعالة لموازنة الثقل الذي يتمتع به معارضوهما المحليون والإقليميون لم يكن أمراً باهظ الكلفة فحسب، بل إنه عرض للخطر كذلك وجود لبنان ذاته.

ستقدم هذه المقالة دراسة حالتي شمعون والجميل كمثالين لعدم قدرة الدولة اللبنانية على

---

(٣) يُرجع ناصيف حتي القضايا الخلافية كلها التي تنفجر في شكل أزمات سياسية وعنف مسلح إلى حقل السياسة الخارجية لا إلى حقل السياسات المحلية. ومع هذا، فإن تحليله يشير إلى وجود علاقات متينة بين هذين الحقلين. انظر: Nassif Hitti, *The Foreign Policy of Lebanon: Lessons and Prospects for the Forgotten Dimension*, Papers on Lebanon; no. 9 (Oxford: Centre for Lebanese Studies, 1989), p. 3.

أن تستخدم بشكل فعّال ورقة الحرب الباردة، ولعدم قدرتها على أن تتبع بشكل ناشط سياسة خارجية مستقلة. وستمحّص الورقة كذلك فترة ما بعد ١٩٦٧ لكي تظهر العكس: كيف أصبح لبنان بيدقاً مكرهاً في سياسات الحرب الباردة. إن دراسات الحالة الثلاث تلقي الكثير من الضوء على أولوية القوى المحركة الداخلية والإقليمية في تكوين سياسات لبنان، فالذي حدث على المستوى المحلي كان أشد حسماً وتأثيراً في مصير المنطقة من أي عمل يحوّل الأنظار عن القضايا الرئيسية قامت به القوى الخارجية.

لبنان في الخصومات العربية ـ العربية وخصومات الدول العظمى

مع أن الاستقطاب في المنظومة العالمية جرى على أساس الانقسام بين الشرق والغرب في أواخر الأربعينيات، غير أن أمواج الحرب الباردة لم تصل إلى الشاطىء اللبناني حتى أواسط الخمسينيات. وقبل ذلك، كان لبنان، كسائر الأقطار العربية، ذا توجه مؤيد للغرب؛ كما كان كذلك في حال لا تهدده فيها الشيوعية المحلية أو الدولية. فمع أن الحزب الشيوعي اللبناني كان يعمل في لبنان منذ أمد طويل إلا أنه أخفق في اجتذاب أعداد كبيرة من الأعضاء. حتى ان شمعون في عام ١٩٥٧، وهو الرئيس المناصر للغرب بقوة، لم يكن قلقاً بشأن خطر محتمل يتهدد البلاد من الشيوعية المحلية: «ما من شك بأن الشيوعية أحرزت هنا بعض التقدم، لكن تقدمها يمكن إيقافه بإجراءات مناسبة»(٤). وظل لبنان، من النواحي الثقافية والاقتصادية والسياسية، يدور في فلك النفوذ الغربي. وكان تأثير الحرب الباردة في السياسات اللبنانية الداخلية ضئيلاً طالما كانت العلاقات بين الوطن العربي والدول الغربية غير عدائية، والصراع العربي ـ الإسرائيلي لا يتصاعد إلى حد الخروج عن السيطرة. إن هذا مؤشر آخر على كيفية تأثير التطورات الجارية على المستوى الإقليمي، لا العالمي، في وضع القوى السياسية مداً وجزراً في الساحة اللبنانية المحلية.

وبحلول النصف الثاني من عقد الخمسينيات صارت قدرة لبنان على تحصين نفسه ضد آثار الاستقطاب والتفكك التي تفرزها الحرب الباردة قدرة محدودة إلى حد كبير. ويرجع هذا الوضع الجديد إلى السياق الإقليمي المتغير بضغط مباشر من الدول الغربية. ففي الخمسينيات شهد الوطن العربي ظهور حركة قومية معادية للإمبريالية بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر. وفي حين قاد عبد الناصر القوى القومية الوحدوية كان العراق، الذي يمثل الأقطار العربية المناصرة للغرب، بمثابة رأس الحربة في معارضة مصر بحثاً عن هيمنة إقليمية. وكانت النتيجة أنه ما من قطر عربي كان قادراً على النجاة من نيران الحرب الباردة العربية، ولا سيما لبنان.

أزمة ١٩٥٨: شمعون وورقة الحرب الباردة

إن الصراع الذي اندلع في ربيع عام ١٩٥٨ هو حالة نموذجية تختبر بها كيفية تأثير الحرب الباردة في توجهات السياسة الخارجية التي يتبعها لبنان، وفي علاقاته مع اللاعبين الإقليميين الآخرين، وفي السياسات الداخلية مداً وجزراً. بيد أنه في النهاية كان لتعقّد البنية الداخلية اللبنانية وهشاشتها، والديناميات العربية ـ العربية تأثير بالغ في العلاقات الدولية لجهاز

(٤) Tom Streithorst, «Face to Face with Camille Chamoun,» *Middle East Forum* (April 1957), p. 7, and Leila Marie-Therese Meo, *Lebanon, Improbable Nation: A Study in Political Development* (Westport, Conn.: Greenwood Press, 1965), p. 123.

الدولة، وفي الكيفية التي تصرفت بها الدول الخارجية تجاه ذلك. ويكمن تكوّن الأزمة في أبعادها المحلية والإقليمية والدولية، وكلها متصلة كل الاتصال بعضها ببعضها الآخر[٥]. ولا يمكن فهم الحرب اللبنانية إلا بتمحيص هذه الأبعاد الثلاثة.

على الجبهة الداخلية كان الصراع على السلطة بين المعارضة وشمعون يعمل على حدوث الاستقطاب في المجتمع اللبناني. واتهمت المعارضة شمعون بأنه يحاول تدويل الصراع الداخلي على السلطة، وذلك بدعوته الولايات المتحدة إلى التدخل عسكرياً. كانت هذه هي بالضبط الاستراتيجيا العامة لرئيس الجمهورية ووزير خارجيته شارل مالك. وكانا مصممين على كسب معركة الإرادات ضد المعارضة بتصوير المشاكل في لبنان على أنها امتداد لخصومة الدول العظمى. وكان اللاعبون الصغار، مثل لبنان، قادرين في ذروة الحرب الباردة على الحصول على معونات اقتصادية وتجهيزات عسكرية من الدول الكبرى وذلك باستغلال الاستقطاب الذي يشوب المنظومة الدولية. وكان كل من واشنطن وموسكو ينظر إلى النزاعات المحلية بمنظار الحرب الباردة. وعملت إدارة آيزنهاور في عامي ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨، بتأكيدها خطر الشيوعية ومغازلتها مع لبنان، على دفع شمعون ومالك إلى الاعتقاد بأن في وسعهما التعويل على دعم واشنطن.

ويزعم ولبور إيغلاند، مسؤول الاتصال الرئيسي بين وكالة الاستخبارات المركزية وشمعون أن الوكالة قدمت مبالغ «ضخمة» للنواب المؤيدين للحكومة خلال الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٥٧. وفي رأي إيغلاند أن الولايات المتحدة إنما قامت بذلك لعلمها بأن البرلمان الجديد سينتخب رئيساً جديداً للجمهورية في عام ١٩٥٨. ويصور الانتخابات بأنها عملية أدارتها وكالة الاستخبارات المركزية[٦]. ومع أنه لم تنشر بعد وثائق أمريكية تتعلق بما أنفقته واشنطن في الانتخابات، غير أن وثائق أخرى تمّ رفع السرية عنها في الآونة الأخيرة تلمح الى أن الولايات المتحدة «قامت بدور ناشط». وهذه الوثائق تظهر كذلك أن مالك طلب مساعدة أمريكية للتأثير في الانتخابات[٧]. وأدى رفض شمعون إنكار هذه المزاعم علناً إلى إقناع معارضيه ومؤيديه على حد سواء بأنه ينوي تجديد رئاسته لولاية ثانية. وقد توصلت وكالة الاستخبارات المركزية والسفارة الأمريكية في بيروت كلتاهما إلى استنتاج مفاده أن شمعون زوّر الانتخابات على نحو يضمن له إعادة انتخابه[٨].

لقد تأجج التذمر الداخلي من شمعون بسبب اتباع الحكومة سياسات إقليمية ودولية كان

---

(٥) Fahim Issa Qubain, *Crisis in Lebanon* (Washington, D.C.: Middle East Institute, 1961), p. 30.

(٦) Wilbur Crane Eveland, *Ropes of Sand: America's Failure in the Middle East* (London; New York: W.W. Norton, 1980), pp. 248-258 and 266.

(٧) «The Officer in Charge of Lebanon-Syria Affairs to the Director of the Office of Near Eastern Affairs, 17 January 1958,» in: United States, Department of State, *Foreign Relations of the United States, 1958-1960: Lebanon and Jordan*, vol. 11 (Washington, D.C.: United States Government Printing Office, 1992), p. 4, and «The Foreign Minister's Call on the President, 6 February 1957,» p. 3.

وفي ما يخص أزمة ١٩٥٨ فقد اعتمدت اعتماداً كبيراً على الوثائق الأمريكية التي رفعت عنها السرية مؤخراً وحصل عليها مركز الدراسات اللبنانية في اكسفورد من الجهات التالية: Dwight Eisenhower Library, Abilene, Kansas; Marine and Naval Corps Historical Centres; Central Intelligence Agency and National Archives and Records Administration, Washington, D.C. and Suitland, MD.

(٨) الدستور اللبناني لا يسمح بإعادة انتخاب رئيس الجمهورية لولايتين متتاليتين.

«Current Intelligence Weekly Summary, CIA, Office of Current Intelligence, 1, 15, 29 May 1957,» p. 10 of 20; Department of State, Bureau of Public Affairs, Office of the Historian, Historical Studies, Subject: The United States and Lebanon, 1958, no. 6, p. 2, and US Embassy, Beirut, 25 June 1958 [no identification].

ينظر إليها على أنها استفزازية وتثير الانقسامات. إن ولادة الحرب العربية الباردة تتصل اتصالاً وثيقاً بالحرب الباردة بين الدول العظمى. وجاءت الجهود الأنغلو ـ أمريكية الرامية إلى تعزيز الأمن الغربي في الشرق الأوسط عن طريق عقد مواثيق دفاعية لتبرز المشاعر المعادية للغرب في الوطن العربي ولتعمل كذلك على استقطابه ما بين موقفين: موقف العرب الذين رأوا تقدم المنطقة ومصيرها مرتبطاً كل الارتباط بالغرب، وموقف العرب الذين فضلوا اتباع سياسة مستقلة بين الكتلتين الغربية والشرقية. وكانت النتيجة أن أحاطت نيران الحرب الباردة العربية بالنظام العربي بأسره من كل جانب، بما فيه لبنان الذي لا يستطيع أن يعزل نفسه عن الأحداث المحيطة به[٩].

إن سياسة شمعون المؤيدة للعراق قادته إلى التفكير بالانضمام إلى حلف بغداد المعقود في عام ١٩٥٥، وهو حلف عسكري بين العراق وتركيا وباكستان وبريطانيا، فأثار بذلك ضغينة مصر ومن ثم سوريا التي وقفت في صفها. لم تكن هذه السياسة متناقضة مع بنود الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ التي تدعو لبنان إلى اتباع شكل ما من أشكال عدم الانحياز أو الحياد وإلى التعاون مع الدول العربية الشقيقة[١٠]. كانت المسألة هي: هل بوسع لبنان أن يقف إلى جانب المعسكر العراقي المؤيد للغرب ضد الموقف القومي غير المتحاز الذي تتمسك به مصر وسوريا؟ هذا السؤال يفترض أن من المسلم به وجود دولة قوية مستقلة في بيروت مع بضعة قيود محلية تحد من قدرتها على القيام بمبادرات في المنطقة وخارجها. بيد أن الحال لم يكن كذلك في النصف الثاني من عقد الخمسينيات.

لم تؤد الخصومة المصرية ـ العراقية بشأن حلف بغداد إلى تسميم العلاقات العربية ـ العربية فقط، بل أدت كذلك إلى إطلاق الشرارة الأولى لإشعال نيران السياسات الجماهيرية في الوطن العربي. ولم يكن لبنان استثناءً في هذا المضمار. ويمكن في هذه المرحلة تلمّس فئتين سياسيتين: أولاهما هي مدرسة Le Liban Asile[١١] التي تؤكد على الأصل الفينيقي والطابع التاريخي الخاص للبنانيين، وهي متحالفة بقوة مع الدولة وتعكس رؤية مسيحية راديكالية (مارونية) للبنان. هذه المجموعة المتمسكة بخصوصيتها ولبنانيتها تتماهى ثقافياً وسياسياً مع الغرب لا مع دار الإسلام؛ وهي تدعو إلى سياسة خارجية لبنانية أكثر نشاطاً وإلى حلف استراتيجي مباشر مع الدول الغربية بدلاً من التحالف غير المباشر مع العراق وتركيا. إن نظرة هذه المدرسة المثالية الى الغرب أدت إلى ترعرع آمال مبالغ فيها، فقد افترضت أن الغرب سيقاتل لحماية «النموذج الغربي الوحيد» في المنطقة العربية[١٢].

أما الثانية، أو الرأي الآخر المناقض تماماً، فهو رأي الفئة القومية العربية، وهي تنظر إلى مصير لبنان ومستقبله السياسي في إطار عربي ـ إسلامي. كان القوميون العرب يعارضون بإصرار عضوية لبنان في حلف بغداد لئلا يؤدي ذلك إلى تقويض حياد لبنان في الشؤون

---

(٩) Fawaz A. Gerges, *The Superpowers and the Middle East: Regional and International Politics, 1955-1957*, with a foreword by William Quandt (Boulder, Colo.; San Francisco; Oxford: Westview Press, 1994), chap. 2.

(١٠) Salem, «Reflections on Lebanon's Foreign Policy,» p. 70, and Meo, *Lebanon, Improbable Nation: A Study in Political Development*, p. 96.

(١١) لبنان الملجأ.

(١٢) Meo, Ibid., p. 97, and Hitti, *The Foreign Policy of Lebanon: Lessons and Prospects for the Forgotten Dimensions*, pp. 13-14.

العربية ـ العربية ويربطه بالغرب بشكل أشد. كانوا يشعرون كذلك بروابط عقائدية تربطهم بأفكار عبد الناصر الآخذة بالتبرعم والخاصة بالاستقلال والوحدة وعدم الانحياز.

ورضخت الحكومة اللبنانية أمام الضغوط الداخلية والمحلية، فقررت عدم الانضمام إلى حلف بغداد. وفي هذا السياق يعتبر تراجع حكومة شمعون إشارة إلى عدم قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الإقليمية والخارجية بوجه معارضة قوية من جانب فئة القوميين العرب. ومنذ هذا التاريخ فصاعداً، أخذت الجماعات المختلفة في لبنان تتصارع حول ما ينبغي أن يكون عليه اتجاه السياسة الخارجية، فقيدت بذلك حرية الدولة في العمل.

إن المداولات التي جرت بشأن الانضمام إلى حلف بغداد أبرزت بضع حقائق غير سارة على الصعيد اللبناني:

ـ وجود اختلافات خطيرة بين الفئتين الرئيسيتين بشأن موقع لبنان في المنطقة وفي العالم. كان لا بد لهذه الفجوة من أن تتسع بسبب التوترات المتزايدة الناجمة عن الخصومات العربية ـ العربية وخصومات الدول العظمى.

ـ رأى عديدون في داخل البلاد وخارجها أن شمعون يؤيد الهاشميين في بغداد وعمان في صراعهم ضد عبد الناصر، فينتهك بذلك مبدأ الحياد الذي خدم لبنان خدمة حسنة في علاقاته مع جيرانه العرب[١٣]. وكانت النتيجة انجرار لبنان بشكل أعمق فأعمق إلى الحرب الباردة العربية، وهي التي أشعلت أوارها المنافسة بين الدول العظمى.

وبصرف النظر عما يقوله المرء في تقييم ولاية شمعون، فإن هناك أمراً واحداً واضحاً: إنه حاول أن يتجنب التهميش بالانهماك بنشاط في السياسات الإقليمية، وبتوكيد دور جهاز الدولة الأساسي في صياغة السياسة الخارجية وتنفيذها. وكان مصمماً على الحفاظ على توجه لبنان نحو الغرب وتعزيزه، لا تمنعه من ذلك القيود الداخلية ولا الموجبات العربية ـ العربية. كان شمعون، ومعه الفئة التي تؤمن بخصوصية لبنان والتي يمثلها شخصياً، يحمل فكرة مضخّمة عن وزن لبنان الحضاري والسياسي، فأدى ذلك إلى تشويه نظرته إلى العالم، ما قاد إلى المبالغة في تقدير أهمية البلاد بالنسبة إلى الغرب. إن الإخفاق في المحافظة على التوازن بين الأهداف والوسائل أنتج سياسات طائشة تقوم على سوء الحساب والارتجال.

وبالنظر إلى وضع شمعون والرابطة المتينة بين السياسات الداخلية والخارجية، فإن تدهور العلاقات بين الدول الغربية والقوميين العرب كان قميناً بتوتير العلاقات بين مصر وسوريا من جهة، ولبنان من جهة أخرى، وتعميق الانقسامات الداخلية في لبنان نفسه. مثال ذلك تأميم شركة قناة السويس في عام ١٩٥٦ وما أعقبه من هجوم أنغلو ـ فرنسي ـ إسرائيلي على مصر. إن الغزو الثلاثي قد هزّ المشرق العربي وأثار فيه عاصفة من الاحتجاجات الشعبية، الأمر الذي وضع معارضي مصر من العرب في موضع الدفاع وأجبر بعض أعدائها العتاة، مثل رئيس وزراء العراق نوري السعيد، على أن ينادوا بمعسول الكلام بالتضامن العربي وبالوقوف إلى جانب عبد الناصر. لم يكن الأمر كذلك بالنسبة إلى شمعون. إنه لم يعبأ بقوة الرأي العام اللبناني، ورفض، خلافاً لطلب رئيس وزرائه عبد الله اليافي، أن يقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا، مما عجل باستقالة الحكومة وتوجيه الاتهامات له بخيانة القضية العربية من قبل الفئة القومية ـ الإسلامية.

---

(١٣) Meo, Ibid., p. 97.

بيد أن شمعون لم يرتدع أبداً، وعيّن حكومة محافظة جديدة برئاسة سامي الصلح، وشغل فيها شارل مالك وزارة الخارجية. إن اختيار مالك، وهو معجب بالغرب بلا تحفظ، وناقد لاذع للشيوعية، جاء بمثابة التزام من لدن شمعون بالتقرب أكثر فأكثر من التحالف الأمريكي حتى على حساب قيام مواجهة مع المعارضين المحليين والإقليميين. يضاف إلى هذا أن مالك، وهو عقائدي ملتزم، كان يحاجج بالقول إن على لبنان أن يقوم بدور حيوي في الحرب الباردة وذلك «بالإمساك بالسد» لضمان أن الغرب لن «يندحر»[١٤]. لقد كان شمعون ومالك يرجوان تسلم مساعدات أمريكية، اقتصادية وعسكرية، كبيرة الحجم لتعزيز سلطتهما، وليس هذا فحسب، بل كانا يأملان كذلك بالحماية تحت مظلة الولايات المتحدة ضد قوى القومية العربية الآخذة بالتصاعد.

إن هذا مثل على قيام دولة صغيرة بمحاولة التلاعب بخصومة الدول العظمى لجني مكاسب مالية وسياسية للتغلب على أعدائها في الداخل قبل أن يتغلبوا عليها. ذلك أن رئيس الجمهورية ووزير خارجيته كلاهما لا يعتقد بوجود أي خطر شيوعي حقيقي ـ سواء كان داخلياً أو دولياً ـ على لبنان. إن موقف شمعون ومالك يثير بضعة أسئلة مقلقة: هل بوسع لبنان، بتكوينه السياسي الهش، أن يتحمل الكلفة العالية لتورطه في الحرب الباردة؟ إلى أي مدى بالغ شمعون ومالك في قيمة موقع لبنان في رقعة الشطرنج الاستراتيجية الغربية، وفي وضعهما أهدافاً تفوق قدراتهما؟ هل خدعا نفسيهما فاعتقدا أن لبنان «الصغير جداً» هو من الأولويات العليا في لائحة اهتمامات واشنطن العالمية المعقدة، وأن تحالفهما مع الغرب كان متبادلاً؟ أم هل ظنا حقاً أن الولايات المتحدة ستكون أكثر تحسساً لمصالح لبنان في حالة نزاع مع مصر وسوريا من تحسسها لاهتماماته الأمنية؟

إن معتنقي مبادىء القومية العربية ـ الإسلامية، شأنهم شأن زملائهم أصحاب مدرسة Le Liban Asile، كانوا ضحية سوء الإدراك ذاته، وعانوا «قصر نظر جيوستراتيجي» مشابه. إنهم تمثلوا بلا روية شعارات القومية العربية الراديكالية المنبثقة من القاهرة ودمشق. كان على لبنان، بنظرهم، أن يسير في ركب الوحدة العربية أياً كانت النتائج والتكاليف. وكما قال الشيخ نديم الجسر، وهو من كبار الشخصيات المعارضة في لبنان، فإن عبد الناصر بوقوفه بوجه الغرب ودفاعه عن القضية العربية «قد أصبح معبود العرب والمسلمين جميعاً من بعد الله»[١٥]. كان دعاة القومية العربية، بمعنى من المعاني، عبارة عن أنصار متحمسين لسياسة مصر الإقليمية والدولية ولمصالحها، حتى ان مصالح لبنان المباشرة أصبحت تأتي في المقام الثاني.

ولم يساعد موقف شمعون المناهض لمصر في شيء أيضاً. فلا هو ولا وزير خارجيته كانا يأخذان بعين الاعتبار كثيراً المضاعفات الداخلية التي ينطوي عليها اتباع سياسة مناهضة لمصر. لا بل إنهما سبحا ضد تيار الرأي العام فقوضا بذلك أساس شرعيتهما السياسية[١٦].

---

(١٤) «Memorandum of a Conversation, Department of State, Washington, 30 June 1958,» in: United States, Department of State, *Foreign Relations of the United States, 1958-1960: Lebanon and Jordan*, vol. 11, pp. 4, 161 and 186.

(١٥) «Beirut to Department of State, the Roots of the Lebanese Revolution, 14 October 1958,» pp. 10-11.

(١٦) Nadim Dimechkie, «The United States Intervened Militarily by Sending the Marines to Lebanon in 1958: Why Did this Happen,» paper presented at: University of Texas Conference on Lebanon in the 1950's, 10-13 September 1992, pp. 10-13 and 19; Agnes G. Korbani, *US Intervention in Lebanon, 1958 and 1982: Presidential Decision-making* (New York: Praeger, 1991), p. 34; Qubain, *Crisis in Lebanon*, pp. 36-37, and Meo, *Lebanon, Improbable Nation: A Study in Political Development*, p. 104.

فمثلاً، في خلال الأزمة الأمريكية ـ السورية في عام ١٩٥٧ استقبل شمعون ومالك المبعوث الأمريكي لوي هندرسون من دون استشارة سوريا. وقد حثّ مالك إدارة آيزنهاور على إسقاط النظام السوري، وأخبر هندرسون أن لبنان المؤيد للغرب لا يمكنه التعايش مع سوريا محايدة أو شيوعية الاتجاه[١٧]. وحين قامت مصر وسوريا بتوحيد القطرين في شباط/فبراير ١٩٥٨ رفض شمعون في البداية الاعتراف بالكيان الجديد: الجمهورية العربية المتحدة[١٨].

إن سياسة شمعون المعلنة في تأييد الغرب فاقمت من مصاعبه الداخلية والاقليمية. كان هو ومالك ورئيس الوزراء سامي الصلح من أشد أنصار الغرب، وقد ربطوا مصالح لبنان بسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. كان من الممكن أن تكون هذه الاستراتيجيا مفيدة لولا التدهور المطّرد في العلاقات بين الغرب وحركة القومية العربية منذ أواسط الخمسينيات. وضع هذا التطور حكومة شمعون أمام خيارات إشكالية[١٩]. كان على الدولة اللبنانية أن تختار إما صلة وثيقة مع واشنطن فتتعرض لخطر عدم الاستقرار الداخلي والعزلة في المنطقة، وإما مهادنة تجاه عبد الناصر وقواه القومية الأمر الذي يضمن السلام الداخلي. وقد اختار شمعون الخيار الأول لأسباب سياسية وعقائدية ومصلحية. إنه كان يرى في الحرب الباردة فرصة ذهبية لوضع لبنان على الخريطة وتجنب التهميش؛ كما أنه كان يرجو التغلب على المعارضة قبل أن تتغلب عليه وذلك بجعل سياسة لبنان الخارجية تقف في صف واحد مع الولايات المتحدة.

بل أكثر من ذلك، إن صراع الشرق والغرب قد زود شمعون بعقيدة في التقدم تعد لبنان بمصادر وافرة تجعل من نموذجه الرأسمالي في التطور نموذجاً فعالاً وناجحاً. ولا غرابة إذاً أن شمعون ومالك اغتنما سريعاً فرصة الإعلان عن مبدأ آيزنهاور في عام ١٩٥٧، وكان يرمي إلى إيقاف التغيير الثوري في المنطقة، وذلك للمطالبة بمساعدات اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة.

قام مالك، حتى قبل إقرار الكونغرس المبدأ في آذار/مارس ١٩٥٧، بإخبار آيزنهاور أن لبنان يرحب بمبادرته وأنه مستعد لمكافحة الخطر الشيوعي في المنطقة. وادعى كذلك أن مصر وسوريا تخضعان للهيمنة السوفياتية. وأضاف مالك قائلاً: «إن من الضروري إجراء تغيير سياسي في سوريا ومصر»[٢٠]. كان لبنان هو القطر العربي الوحيد، باستثناء ليبيا، الذي وافق

---

(١٧) «Beirut to Secretary of State, 28 August 1957,» نقلاً عن: David W. Lesch, «Prelude to American Intervention in Lebanon: The 1957 American-Syrian Crisis,» paper presented at: University of Texas Conference on Lebanon in the 1950's, 10-13 September 1992, p. 18.

(١٨) «US Ambassador to Department of State, 14 February 1958,» p. 2 of 6, and Mohammed Shafi Agwani, *The Lebanese Crisis, 1958: A Documentary Study* (London: Asia Publishing House, 1965), pp. 3-4.

(١٩) «Department of State, Office of the Historian,» p. 1, and «JCS and National Policy, 1956-58,» p. 420.

(٢٠) «The Lebanese Foreign Minister's Call on the President, 6 February 1957,» pp. 2-3; «JCS and National Policy, 1956-58,» p. 420, and «Richards to Secretary of State, Beirut, 16 March 1957».

طلب أحد السفراء اللبنانيين لدى الولايات المتحدة الأمريكية منذ العام ١٩٥٥ دعماً اقتصادياً وعسكرياً أمريكياً للبنان، وعرض في مقابل ذلك أن تدرس الولايات المتحدة أمر إشراك لبنان في منظمة دفاعية إقليمية في المنطقة. نقلاً عن: «Department of State, Memorandum of Conversation, Subject: The 'Northern Tier', = Defense Organization and the Relations to It of the Arab States; Arab-Israeli Relations, 9 February

على مبدأ آيزنهاور رسمياً. أما الحكومات العربية الأخرى المؤيدة للغرب فقد أدركت الخطر الكامن في مثل هذه الخطوة فلم تقدم عليها.

استنكرت المعارضة موقف شمعون الفاتر تجاه الجمهورية العربية المتحدة واستنكرت كذلك سياسته الخارجية المؤيدة للغرب. كانت المعارضة تعتقد أن قيام شمعون بدفع لبنان إلى الوقوف مع الغرب ضد مصر وسوريا ينتهك ليس فقط حياد لبنان التقليدي، بل يهدد كذلك الميزان الدقيق القائم بين الطوائف اللبنانية المختلفة. وقد قال اثنان من زعماء المعارضة، وهما كمال جنبلاط والشيخ نديم الجسر، إن انتفاضة عام ١٩٥٨ كانت جواباً مباشراً على النفوذ الأجنبي وعلى اعتماد لبنان على الغرب(٢١). وبعد قيام الاتحاد المصري ـ السوري أصبحت دمشق محجاً للسياسيين اللبنانيين وللمواطنين العاديين أيضاً، الذين كانوا يتقاطرون على المدينة لإعلان البيعة للزعيم المصري الوحدوي، وفي حماستهم للوحدة العربية بزعامة عبد الناصر داس المتظاهرون بأقدامهم على العلم اللبناني في شوارع صور(٢٢).

وبالنظر إلى الآراء المتباينة جداً بين الفئة المؤمنة بخصوصية لبنان والفئة القومية العربية والإسلامية، فقد تمهد السبيل لمواجهة يسعى فيها كل منهما إلى الحصول على الدعم الخارجي لتكريس وضعه. وفي حين كان شمعون ومالك يخطبان ود واشنطن، كانت المعارضة ترحب بذراعين مفتوحتين بالعون السياسي والمادي من مصر وسوريا معاً.

عندما تزايد التوتر في الأشهر الأولى من عام ١٩٥٨ حاولت حكومة شمعون أن تشدد على الطبيعة الخارجية للأزمة، وأن تقنع واشنطن بالحاجة إلى عمل حاسم. وحين حوصر شمعون ومالك في الداخل تطلعا إلى الدعم من الخارج. وقد صورا النزاع منذ الابتداء على أنه صراع بين لبنان المؤيد للغرب والقومية العربية الراديكالية المتحالفة مع الشيوعية الدولية(٢٣).

ادعى شمعون أن سبب الأزمة لم يكن يعود إلى طموحه الشخصي، بل إلى موافقة لبنان على مبدأ آيزنهاور. وبالتشديد على الخطر الخارجي، وبلعب ورقة الحرب الباردة صارت استراتيجية شمعون ومالك ترمي إلى تدويل النزاع والتطلع إلى تدخل عسكري أمريكي. وكانت المعارضة على عكس ذلك، فوقفت بإصرار ضد تدويل الأزمة وذلك لأن تجميع القوى كان في

1955,» *Declassified Documents Quarterly Catalog*, vol. 8, no. 1 (January-March 1982), no. 00309, p. 24, = Irene L. Gendzier, «The Declassified Lebanon, 1948-1958: Elements of Continuity and Contrast in US Policy toward Lebanon,» in: Barakat, ed., *Toward a Viable Lebanon*, p. 197. :نـــقـــلاً عـــن

(٢١) «Beirut to Department of State, the Roots of the Lebanese Revolution, 14 October 1958,» pp. 2 and 10; «Department of State, Office of the Historian,» p. 2; «JCS and National Policy, 1956-58,» p. 420; B.J. Odeh, *Lebanon: Dynamics of Conflict, a Modern Political History* (London: Zed Books, 1985), p. 100, and

كمال جنبلاط، **في مجرى السياسة اللبنانية: أوضاع وتخطيط** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٥٨)، ص ٥٧.

(٢٢) Kamal Salibi, «Recollections of the 1940's and 1950's,» paper presented at: University of Texas Conference on Lebanon in the 1950's, 10-13 September 1992, p. 20, and *Egyptian Gazette* (5 March 1958).

(٢٣) «McClintock to Secretary of State, Beirut, nos. 4115, 4272, 5108, 22, 27 May and 25 June 1958,»; «Beirut to Department of State, the Roots of the Lebanese Revolution, 14 October 1958,» p. 4, and Agwani, *The Lebanese Crisis, 1958: A Documentary Study*, pp. 58 and 85.

صالحها. وادعت المعارضة أن جذور النزاع داخلية ولا علاقة لها بالجمهورية العربية المتحدة. مع هذا فإنها عولت كثيراً على الدعم المادي والمعنوي منها[٢٤].

وخلافاً لما يتصوره الناس لم يكن تدخل الولايات المتحدة عسكرياً في بيروت في تموز/يوليو ١٩٥٨ بسبب اعتقاد المسؤولين فيها أن استقلال لبنان وسيادته مهددان من الشيوعية الدولية، أو لأن لبنان يمثل حلقة مهمة في السلسلة الغربية من المواقع المناهضة للشيوعية في العالم الثالث. فالبراهين تفيد بأن إدارة آيزنهاور ربما لم تكن لترسل قوات إلى لبنان لو لم يحدث الانقلاب العراقي في تموز/يوليو ١٩٥٨، الذي أطاح بالنظام الملكي في بغداد. كان آيزنهاور متردداً في إرسال قوات أمريكية إلى لبنان قبل الانقلاب العراقي، مع وجود طلبات متكررة من شمعون ومالك من أجل تدخل الولايات المتحدة. كان الرأي مجمعاً في واشنطن على أن التدخل المسلح قد تكون له مضاعفات إقليمية من شأنها أن تضر بالمصالح الغربية. لم يكن آيزنهاور ولا وزير خارجيته دالاس على استعداد للمخاطرة بوقوع مواجهة مع مصر وسوريا بشأن لبنان.

غير أن الأحداث الدرامية في العراق قد أدخلت، بنظر الولايات المتحدة، عنصراً خطراً، كما كانت تنذر بتحطيم هيكل الأمن الغربي بأسره في الشرق الأوسط. إن الصدمة التي وجهها نجاح الثورة العراقية في عام ١٩٥٨ إلى المسؤولين في الولايات المتحدة، وما توصلوا إليه بأنها كانت بمثابة الأمر الواقع، جعلتهم يغيرون آراءهم، فحصل لبنان فجأةً على مركز خاص مؤقت في الصراع بين الشرق والغرب. وبهذا المعنى ينبغي النظر إلى تدخل الولايات المتحدة ضمن سياق أوسع من حدود لبنان. إن هذا التدخل لم يكن دليلاً على وجود التزام غربي بأمن لبنان، بل كان جزءاً من الصراع العنيف بين الغرب وذلك النوع من القومية العربية التي نادى بها عبد الناصر. والفئة التي تؤمن بخصوصية لبنان لم تقدّر دور لبنان حق قدره في رقعة الشطرنج الاستراتيجية الغربية، فقد كان ذلك الدور لا قيمة له. وقد قال دالاس بصراحة تامة إن لبنان «ليس مهماً جداً بذاته»[٢٥]. وفي التحليل النهائي قام مسؤولو الولايات المتحدة بالتضحية بشمعون على مذبح مصالحهم الاقليمية الأوسع نطاقاً.

لقد كرستُ جزءاً كبيراً من هذه الورقة لأزمة عام ١٩٥٨ وذلك لإبراز بعض المحاور والاستنتاجات الباقية على رغم مرور الزمن.

- إن المعارضة في لبنان لم تكن قد تكونت بتأثير الشيوعية السوفياتية، وإنما استوحت بالأساس القومية العربية التي نادى بها عبد الناصر. وكان رجال المعارضة الرئيسيون من القوميين لا من الشيوعيين. وكان مطلب المعارضة الرئيسي أن يتبع لبنان سياسة محايدة في الشؤون العربية البينية ونهجاً غير منحاز في العلاقات الدولية.

ومع أن آيزنهاور ودالاس كانا يعتقدان في البداية أن المشكلة في لبنان «ذات أصل شيوعي»، غير أن كبار المسؤولين في الولايات المتحدة اعترفوا علناً أن الشيوعية لم تلعب «دوراً

---

(٢٤) Chamoun, *Crise au Moyen Orient*, p. 11; «Beirut to the Department of State, 9 January 1958,» in: United States, Department of State, *Foreign Relations of the United States, 1958-1960: Lebanon and Jordan*, vol. 11, pp. 1-2; «Department of State, Office of the Historian,» p. 2; Charles W. Thayer, *Diplomat* (New York: Harper and Brothers, 1959), pp. 24-25; Eveland, *Ropes of Sand: America's Failure in the Middle East*, pp. 256 and 276, and *New York Times*, 17/7/1958.

(٢٥) «Memorandum of a Conversation between the Secretary of State and the British Embassy (Lord Hood), Washington, 14 July 1958,» and «Conference with the President, 14 July 1958,» in: United States, Department of State, Ibid., vol. 11, pp. 212-213 and 238.

مباشراً أو جوهرياً في التمرد. إن التأثيرات الخارجية جاءت في معظمها من سوريا ومصر»[٢٦]. والواقع أن الاتحاد السوفياتي كان لاعباً مهمشاً طوال الأزمة اللبنانية. لم تكن لديه القدرات العسكرية ولا الرغبة في مواجهة الولايات المتحدة. وعلى خلاف ما اتخذه السوفيات من مواضع تهديدية خلال أزمة السويس، فإن استجابتهم للأحداث في لبنان كانت متسمة بضبط النفس إلى حد كبير، كما كانت محدودة ومقتصرة على الكلام. إن هذه الحقيقة تعكس المكان الهامشي الذي يشغله لبنان في الاستراتيجيا السوفياتية. وقد أثبتت الأحداث في لبنان بما لا يدع مجالاً للشك أن واشنطن كانت هي اللاعب المهيمن هناك. إن التحدي الرئيسي للدول الغربية انبثق من المنطقة نفسها، أما دور موسكو فكان ثانوياً.

إن التدخل العسكري الأمريكي في لبنان لم يعكس أي التزام استراتيجي باهتمامات الفئة المؤمنة بخصوصية لبنان أو اهتمامات جهاز الدولة. لقد استخدمت الولايات المتحدة لبنان ساحةً لإبراز قوتها العسكرية وإظهار إرادتها لحماية مصالحها الاقليمية الحيوية، ولا سيما الامدادات النفطية. أراد مسؤولو الولايات المتحدة أن يبينوا لخصومهم استعداد أمريكا لاستخدام القوة عند الضرورة لإيقاف التساقط في النظام العربي المحافظ. قال أحد صناع السياسة في الولايات المتحدة: «كان لبنان حالة تجريبية في أعين الآخرين»[٢٧]. وفي حين كان شمعون وخصومه يحثون لاعبين خارجيين على التدخل نيابةً عنهم فإنهم أغفلوا حقيقة مفادها أن هؤلاء اللاعبين يستخدمونهم وكلاء لشن حروبهم هم. وكانت النتيجة تحويل لبنان إلى وكيل للحرب الباردة، وبذلك تأججت وتفاقمت المشاكل الداخلية. إن هذا مثل آخر على الرابطة بين الحروب الداخلية والتدخلات الخارجية التي ساعدت على تشكيل مجرى التاريخ المضطرب في لبنان[٢٨].

لم تقدّر الفئة المؤمنة بخصوصية لبنان كل التقدير نفوذ لبنان المحدود بالقياس إلى نفوذ كل من مصر وسوريا. وفي حقيقة الأمر كانت الولايات المتحدة ترى أن القاهرة، وليس بيروت، هي المركز الحساس للوطن العربي. وهنا يكمن السبب الذي يفسر تخلي واشنطن عن شمعون واتفاقها السري مع عبد الناصر لحسم الأزمة اللبنانية. إن هذا الشكل، أي التفاوض مع البلدان المجاورة للبنان لا مع الدولة اللبنانية لاحتواء الغليان الذي يحدث في داخل لبنان، سيصبح نمط السلوك الذي تنتهجه الولايات المتحدة نحو لبنان.

ـ كان لا بد لمحاولة شمعون في لعب دور ناشط في الحرب الباردة أن تؤدي إلى مضاعفات خطيرة لأسباب متعددة: (أ) الانقسام داخل النخبة الحاكمة؛ (ب) ضعف جهاز الدولة؛ (ج) الهوة العميقة بين الفئتين الرئيسيتين ذات المدارك السياسية، وهما الفئة المؤمنة بخصوصية لبنان والفئة العربية ـ الاسلامية. لكن الأهم من كل ذلك هو أن ما أشعل الشرارة الأولى يتمثل بموقف شمعون من القضايا العربية ـ العربية، ولا سيما تحديه للتيار الطاغي ـ الناصرية ـ في السياسات العربية في النصف الثاني من عقد الخمسينيات. وفي هذا السياق ينبغي النظر إلى أزمة

---

(٢٦) «Department of State, Office of the Historian,» p. 5; «Dairy, 14 July 1958»; «Memorandum for Record, 15 May 1958,» p. 2; «Memorandum of Conversation with the President, Department of State, Subject: Lebanon, 15 June 1958,» p. 4; «Eisenhower to Paul Hoffman, 23 June 1958,» p. 2, and *Department of State Bulletin* (27 October 1958), pp. 650-651.

(٢٧) «Minutes of Cabinet Meeting, 18 July 1958,» p. 4, and «Joint Chiefs of Staff and National Policy, 1956-1958, JCS History, Chapter IX, Subject: The Lebanon Crisis and after,» p. 469.

(٢٨) Marwan R. Buheiry, «External Interventions and Internal Wars in Lebanon, 1770-1982,» in: Lawrence I. Conrad, ed., *The Formation and Perception of the Modern Arab World: Studies by Marwan Buheiry* (Princeton, N.J.: Darwin Press, 1989), pp. 129 and 137-138.

عام ١٩٥٨ كامتداد للخصومات العربية ـ العربية، وكمثال جلي على الكيفية التي تؤثر بها التطورات الجارية على المستوى الاقليمي في تصرف دولة عظمى: كتدخل الولايات المتحدة العسكري.

لبنان بعد حرب ١٩٦٧: بيدق مكره في سياسات الحرب الباردة

أعلن رئيس الجمهورية فؤاد شهاب، في أول مبادرة رئيسية له في السياسة الخارجية بعد أزمة ١٩٥٨، انسحاب لبنان من مبدأ آيزنهاور والانضمام إلى حركة عدم الانحياز. كذلك اتخذ خطوات جادة أخرى لإصلاح ذات البين بين لبنان وعبد الناصر. وقد قدرت الحكومة الجديدة أهمية السياسات الاقليمية وأدركت الحاجة إلى قيادة السفينة بحذر وسط أمواج متلاطمة. والمفارقة أن مصالحة شهاب ـ عبد الناصر لم تأت على حساب توجه لبنان المؤيد للغرب. لقد ظل لبنان يدور في الفلك الغربي الاقتصادي والثقافي محافظاً على نظام السوق الحرة فيه وعلى نظامه التعليمي المستقل. ولم يحدث أي توسع في النفوذ السوفياتي في بيروت، وكانت العلاقات السوفياتية ـ اللبنانية أبعد ما تكون عن كونها مثالية. كان التغيير الكبير الوحيد الذي جرى في السياسة الخارجية هو أن لبنان سيسير وفق ما تسير عليه الجمهورية العربية المتحدة في المنطقة، وألا ينضم إلى أي تحالف غربي ضد مصر وسوريا. فلا غرابة إذاً أن تشهد الفترة القصيرة الممتدة من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٧ استقراراً وانسجاماً نسبيين.

بيد أن هذه الفترة القصيرة من السكينة لم تكن قصيرة الأمد فحسب، بل كانت خادعة كذلك. إن ميثاق شهاب ـ عبد الناصر ضَمِن السلام الاجتماعي بربط لبنان بسياسة مصر العربية. ظلت هذه الاستراتيجيا تعمل جيداً ما دامت مصر تحافظ على مركزها الأول في الشؤون العربية ـ العربية، وما دامت هذه الشؤون مستقرة ولا تشوبها توترات خطيرة، وواصلت التطورات الأخرى، المحلية والدولية، استقرارها من دون إخلال بميزان القوى الداخلي. كانت شؤون لبنان السياسية مرتبطة مرة أخرى كل الارتباط بالنظام الاقليمي المتقلب الذي أصابه تغير جوهري في أواخر الستينيات.

وشهد عقد الستينيات تدهوراً مطّرداً في العلاقات العربية ـ العربية والعلاقات العربية ـ الاسرائيلية معاً. كانت عودة ظهور المسألة العربية ـ الاسرائيلية متصلة كل الاتصال بالتصعيد في السياسة العربية تجاه إسرائيل، وتفاقم التوترات بين البلدان العربية، وانفصال سوريا من الوحدة مع مصر، والتحدي الخطير لهيمنة مصر على الوطن العربي الذي أثاره المحافظون والثوريون معاً. لا غرابة إذاً أن تكون اسرائيل عاملاً من عوامل الانقسام في السياسات العربية ـ العربية، ما يضع ضغوطاً هائلة على منظومة العلاقات بين البلدان العربية.

كانت النتيجة وقوع الحرب العربية ـ الاسرائيلية في عام ١٩٦٧، فادت آثارها المدمرة إلى تحميل النظام السياسي الهش في لبنان أعباء لا قِبَل له بها. **أولاً**، رفعت الحرب من وتيرة التعبئة في صفوف الفلسطينيين، وقد نجحت منظمة التحرير الفلسطينية في تحويل لبنان إلى مسرح عمليات عسكرية ضد اسرائيل. **ثانياً**، كان من شأن احتلال هضبة الجولان رفع قيمة لبنان الاستراتيجية في الحسابات السورية والاسرائيلية[٣٩]. أصبح لبنان، في هذا السياق، ساحة معركة يقاتل فيها الفلسطينيون والاسرائيليون والسوريون بعضهم بعضاً. **ثالثاً**، من أهم

(٣٩) Walid Khalidi, «State and Society in Lebanon,» in: Fawaz, ed., *State and Society in Lebanon*, p. 39.

النتائج التي أفرزتها الحرب تأجيج التوترات الداخلية بشأن دور لبنان في المسرح العربي ـ الاسرائيلي.

ففي حين دعت الفئة المؤمنة بخصوصية لبنان إلى الحياد في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، أرادت جماعة القومية العربية أن يزج لبنان بنفسه كلياً ضد اسرائيل، وذلك بمنح أقصى الحرية لعمل منظمة التحرير وأن يقطع روابطه مع الولايات المتحدة. وعلى خلاف أزمة ١٩٥٨ أدت حرب ١٩٦٧ إلى اتجاه المتمسكين بالقومية العربية نحو الراديكالية، وإلى جعلهم ينحون باللائمة على الدول الغربية للهزيمة العربية الساحقة، فصاروا يساوون بين إسرائيل والغرب(٣٠).

وأدت الزيادة في الحضور الأمريكي، في حقول الاستخبارات والأعمال والسياسة، في بيروت بعد حرب ١٩٦٧، وبعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين عدد من البلدان العربية والولايات المتحدة، إلى تصعيد المشاعر المناهضة لأمريكا في أوساط المنادين بالقومية العربية الإسلامية في لبنان. وانصب استهجان هؤلاء على جهاز الدولة لسماحها بأن يصبح لبنان مخفراً أمامياً لـ «الإمبريالية الأمريكية»(٣١). واتجه عدد من الأحزاب اليسارية اللبنانية وحركات الفدائيين الفلسطينيين بأنظارهم إلى موسكو طلباً للسلاح والتدريب العسكري. نتج من ذلك أن تحول لبنان إلى ساحة لصراع إقليمي وإلى صراع بين الدول العظمى كذلك.

من جهة أخرى، أخذت وجهة نظر أنصار الخصوصية اللبنانية، بابتغائها الحياد في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، تنكر خصوصيات العلاقات العربية وأهميتها الجغرافية للأطراف الاقليمية الأخرى؛ كما أن هؤلاء الأنصار فتحوا قضية الهوية على مصراعيها بما فيها من مشاكل كثيرة. كانت هذه الوصفة السياسية مفتقرة إلى الإجماع في داخل البلاد وجاءت مثيرة للانقسام ومستحيلة التطبيق. ومن جهة ثانية، كان المنظور القومي/الإسلامي يعاني ليس فقط التقييم غير الواقعي للعلاقة بين الأهداف والقدرات على تحقيقها، وإنما صار كذلك يعكس كالمرآة سياسة منظمة التحرير وسياسة سوريا ويعمل كالقناة لإيصالهما: لقد أخذت مصالح لبنان الوطنية مقعداً خلفياً(٣٢).

إن هذا مثل آخر على الأثر المباشر الذي تحدثه التطورات الاقليمية في السياسات المحلية اللبنانية. كانت أهم قضايا الخلاف التي انقسم بشأنها المواطنون في تاريخ لبنان المعاصر تدور حول مسألتين رئيسيتين: السياسات العربية ـ العربية والصراع العربي ـ الاسرائيلي. كان للحرب الباردة علاقة بذلك لأنها أججت هذين الموضعين من مواضع النزاع ولأن القوى المحلية استغلت خصومات الدول العظمى لكسب الدعم. حاول شمعون في الخمسينيات أن يقوم بدور ناشط في السياسات الاقليمية بالوقوف إلى جانب الولايات المتحدة ولم يصب نجاحاً. أما في أواخر الستينيات وفي السبعينيات فإن جهاز الدولة لم يكن مستعداً، ولم يكن قادراً على أداء وظيفة من وظائفه الأساسية: حماية المواطنين والأرض.

إن التصعيد في النزاع العربي ـ الاسرائيلي أدخل عنصراً قوياً من عناصر التقلقل في

---

(٣٠) Hitti, *The Foreign Policy of Lebanon: Lessons and Prospects for the Forgotten Dimension*, pp. 14-15, and Ghassan Salamé, «Lebanon: How «National» is Independence,» *Beirut Review*, no. 6 (Fall 1994), p. 2.

(٣١) Paul Salem, «Superpowers and Small States: An Overview of American-Lebanese Relations,» *Beirut Review*, no. 5 (Spring 1993), p. 57.

(٣٢) Hitti, Ibid., pp. 14-18.

السياسات الاقليمية، وبالتالي في الوسط المحلي اللبناني. أخفق جهاز الدولة في التكيف بما يلائم هذه المرحلة من مراحل الأعمال العدائية بين العرب وإسرائيل، وهي الأعمال التي نشأت عن تدفق الآلة العسكرية التابعة لمنظمة التحرير إلى لبنان، إذ أخفق الجهاز المذكور في صياغة سياسة أمنية/سياسية لمعالجة هذا الوضع الجديد. إن الفكرة القائلة بأن «قوة لبنان في ضعفه» إنما تعني تنازل الدولة عن دورها الأساسي: ضمان أمن البلاد[٣٣]. لقد أصبح لبنان، بعد أن تحطمت البنية العسكرية لمنظمة التحرير في الأردن، مسرح المنظمة الرئيسي للقيام بعملياتها ضد اسرائيل.

إن المواجهة الفلسطينية ـ الاسرائيلية في لبنان كانت باهظة التكاليف لأسباب متعددة: (١) انها جعلت من لبنان ساحة عمليات للأعمال العدائية بين العرب، وكذلك بين العرب وإسرائيل؛ (٢) قوضت وحدة لبنان السياسية بصفته دولة ذات سيادة؛ (٣) فاقمت التوترات الداخلية. هذا، وإن المرء ليتساءل تُرى لو كان من الممكن تجنب غليان عام ١٩٧٥ وما أعقبه من انهيار جهاز الدولة، فهل كانت الدولة تتخلى عن مسؤوليتها الأمنية إلى لاعبين آخرين؟ ماذا لو أن الدولة وقفت بوجه إسرائيل لغرض حماية التوازن الأهلي الهش والدفاع عن الفلسطينيين في لبنان، وبذلك تنتفي حاجة منظمة التحرير إلى شن حربها من لبنان؟ وهل خسارة جنوب لبنان ستكون أقل ضرراً من حالة الفوضى والاضطراب الكامل التي سادت القطر من ١٩٦٨ حتى ١٩٧٥ وأدت إلى تدمير الدولة والمجتمع معاً؟ إن الملك حسين عاهل الأردن، مع تقديره لاحتمال الهزيمة العسكرية، كان قد قرر الاشتراك في حرب ١٩٦٧ لإدراكه بأن الأردن لا يستطيع أن ينأى عن ذلك الصراع، ولو فعل لأدى موقفه إلى حرب أهلية في بلاده[٣٤].

يفترض هذا المسلسل المشار إليه أعلاه أن لدى الزعماء اللبنانيين من الرؤية والميل والحرية ما يكفي لتبني مثل هذا النهج الحر والمستقل في العمل: **أولاً**، لا يستطيع جهاز الدولة أن يفصل نفسه عن شريكه الاستراتيجي، المتمثل بأصحاب مدرسة Le Liban Asile. فمنذ إنشاء لبنان الكبير والدولة متحالفة مع هذه الشريحة المؤمنة بخصوصية لبنان. إن هذه الشريحة تعارض بإصرار اشتراك لبنان في الصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ وقد حملت السلاح في أوائل السبعينيات ضد الفلسطينيين وحلفائهم من اللبنانيين اليساريين والمسلمين، وهؤلاء في تصور الشريحة قد غصبوا سلطة الدولة.

ثانياً، لم يكن بوسع الرئيس شارل حلو (١٩٦٤ ـ ١٩٧٠) والرئيس سليمان فرنجية (١٩٧٠ ـ ١٩٧٦) اتخاذ موقف معادٍ من اسرائيل، حتى لو لم تكن هناك عوائق محلية، لئلا يؤدي ذلك إلى معاداة راعيتهما الولايات المتحدة. وكما ذكرنا سابقاً ظل لبنان الرسمي في سياق الحرب الباردة، يدور في الفلك الغربي الاقتصادي والسياسي. ولم يكن الاتحاد السوفياتي قادراً على إنشاء موطئ قدم قوي له في لبنان، إلا في صفوف التحالف الفلسطيني ـ اليساري. وكان الرئيسان حلو وفرنجية منسجمين تماماً مع موقف الولايات المتحدة الذي يطالب لبنان بالإحجام عن معاداة الاسرائيليين وذلك بكبح جماح نشاط الفلسطينيين في داخل البلاد.

والواقع أن الولايات المتحدة أصيبت بهلع شديد في أوائل السبعينيات لما شهدته من تقدم سريع يحرزه التحالف الفلسطيني ـ اليساري، فقدمت دعمها السياسي لموقف سياسي متشدد

---

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٣٤) Gerges, *The Superpowers and the Middle East: Regional and International Politics, 1955-1967*, pp. 215-216.

ضد الفلسطينيين. وفي عام ١٩٧٣ قام الرئيس فرنجية، في عملية اختبار للإرادة، بإرسال الجيش ضد أحد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وسرعان ما تراجع بوجه معارضة سورية وداخلية شديدة[٣٥]. كانت الدولة مقيدة باعتبارات محلية وإقليمية إلى درجة لا تستطيع معها العمل بشكل حاسم. إن هذا المثل يبين كيف أن الدول العظمى قد مضت بشوط خصوماتها إلى النهاية على الساحتين الاقليمية واللبنانية المحلية. هذا، وكانت كل من موسكو وواشنطن تستجيب للتطورات المحلية التي لا سيطرة لها عليها راجيةً في أحسن الأحوال التأثير فيها أملاً في المحافظة على مصالحها.

حين نشبت الحرب في لبنان في عام ١٩٧٥ لم تكن أية واحدة من الدول العظمى مهتمة كثيراً بانحلال النظام السياسي اللبناني. لم يكن لموسكو الكثير مما تحرص عليه في قطر مناصر للغرب تقليدياً. ومع أن الحرب أتاحت للسوفيات فرصة ذهبية لتثبيت وجود لهم على الأرض من خلال دعمهم للائتلاف الفلسطيني ـ اليساري، غير أنه لم تكن لديهم طموحات في لبنان. أما الولايات المتحدة فقد تآلفت مع الحقيقة القائلة بأنه ما من شيء يمكن القيام به لإنقاذ لبنان.

كان المسؤولون الأمريكيون، طوال السبعينيات وحتى عام ١٩٨٠، ينظرون إلى لبنان على أنه «استعراض جانبي خطر» في الصراع العربي ـ الاسرائيلي الأوسع نطاقاً؛ إنهم لم يتدخلوا دبلوماسياً في لبنان طالما كانت الحرب لا تتسرب إلى الجبهات الأخرى العربية ـ الاسرائيلية. مثلاً، في عام ١٩٧٦ تصاعد الصراع اللبناني وهدد بأن يجر إسرائيل وسوريا إلى مواجهة بينهما، فقام هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكية، بالوساطة وتوصل إلى تفاهم غير رسمي بين الدولتين وافقت بموجبه كل منهما على احترام المصالح الأمنية للأخرى.

وفي صفقة مشابهة للصفقة التي عقدتها إدارة آيزنهاور مع عبد الناصر بشأن لبنان في عام ١٩٥٨ قام كيسنجر ووزارة خارجيته بالموافقة على قيام سوريا بدور أكبر في القطر اللبناني. وذهبت الولايات المتحدة إلى أبعد من ذلك بمباركة دخول القوات السورية، وكانت سوفياتية التسليح والتدريب، إلى لبنان في حزيران/يونيو ١٩٧٦: لقد ضحت باستقلال لبنان على مذبح الاستقرار الاقليمي. كان المسؤولون في الولايات المتحدة منشغلين كل الانشغال بالمفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية التي كانت حلقة مركزية في الاستراتيجيا الأمريكية في ذلك الحين؛ إن الدراما اللبنانية ما هي إلا شيء مزعج ينبغي ألا يتيح المجال لعرقلة الإمكانية الخاصة بسلام عربي ـ إسرائيلي[٣٦].

ومن المفارقات أن اعتبارات الحرب الباردة لم تدخل كثيراً في حسابات الولايات المتحدة. فقد شهدت أوائل السبعينيات ظهور الوفاق بين الدول العظمى. وكان ينظر إلى حرب ١٩٧٥ في لبنان على أنها محلية وليست امتداداً للصراع بين الشرق والغرب. فلا غرابة إذاً الا يدعو قرب انهيار جهاز الدولة في كيانٍ مؤيد للغرب، ونجاح الائتلاف الفلسطيني ـ اليساري الذي كان متحالفاً مع موسكو بشكل وثيق، إلى استجابة جدية من الولايات المتحدة. لقد اكتسب لبنان، على الرغم من دوره الضئيل جداً في السياسات الاقليمية والدولية، أهمية خاصة في ذروة الحرب الباردة. وعلى عكس ذلك جاء الوفاق الدولي فأصاب لبنان مزيداً من التهميش في أعين الولايات

---

(٣٥) Salem, «Superpowers and Small States: An Overview of American-Lebanese Relations,» p. 57.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٥٩، و William Quandt, «American Policy toward Lebanon,» in: Fawaz, ed., *State and Society in Lebanon*, p. 77.

المتحدة والاتحاد السوفياتي معاً.

لذا يتساءل المرء: تُرى ألم تكن الحرب الباردة نعمة مقنّعة بالنسبة إلى لبنان، مع أنها أثقلت أحياناً كاهل النظام السياسي اللبناني الهش بأعباء كثيرة؟ فمثلاً، هل كانت الدول العظمى ستتسامح بتفكك القطر في السبعينيات لو أن الحرب الباردة لم يحل محلها الوفاق الدولي؟ وإلى أي مدى عمل نظام الحرب الباردة كآلية تنظيمية فعالة في النزاعات المحلية؟ وهل كانت الولايات المتحدة ستعطي سوريا، الدولة المؤيدة للسوفيات، الضوء الأصفر أو الأخضر للتدخل في لبنان عسكرياً لو كانت الحرب الباردة في ذروتها؟ إن الولايات المتحدة، وإن كانت قد عقدت اتفاقاً سرياً مع عبد الناصر في عام ١٩٥٨، إلا أنها لم تبارك وجوداً مصرياً في لبنان، بل حاولت بدلاً من ذلك إعادة الحياة إلى المؤسسات اللبنانية. إن عبرة هذا الدرس لم تغب عن أذهان بعض السياسيين اللبنانيين، فقد انتظروا بصبر نافد مجيء الحرب الباردة الثانية في أوائل الثمانينيات آملين استغلالها لتغيير ميزان القوى الداخلية والاقليمية لصالحهم.

أمين الجميّل وورقة الحرب الباردة: ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣

وجاء الوفاق الدولي، بيد أنه كان قصير الأجل، إذ جاءت نهايته بالغزو السوفياتي لأفغانستان في عام ١٩٧٩، ثم تولى رونالد ريغان، وهو يميني، مقاليد رئاسة الجمهورية في الولايات المتحدة، وبنهاية الوفاق بدأت الحرب الباردة الثانية. وكما هي العادة، أصبح العالم الثالث بما فيه الشرق الأوسط ساحة لخصومات الدول العظمى ومسرحاً لصراعات تدار بالوكالة. وقد رأت اسرائيل وحلفاؤها اللبنانيون في الوضع الجديد فرصة لإرجاع التقدم السوري ـ الفلسطيني في لبنان إلى الوراء وإيجاد نظام تهيمن فيه اسرائيل. وأخذ كلا الطرفين، وهو مدرك نزوع إدارة ريغان إلى النظر إلى المشاكل في العالم الثالث كامتداد للحرب الباردة، يعرض قضيته في إطار صراع أمريكي ـ سوفياتي[٣٧].

كانت النتيجة الغزو الاسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢. وهذا مثل نموذجي للكيفية التي أثرت بها الحرب الباردة في تصرف اسرائيل وحلفائها اللبنانيين. إن الزعماء الاسرائيليين، بعد أن أخفقوا في تحقيق مآربهم خلال غزوهم المحدود للبنان في عام ١٩٧٨، وجدوا في مناخ الحرب الباردة السائد في الثمانينيات فرصة ذهبية لخلق نظام جديد في لبنان، آملين أن توافق الولايات المتحدة، وأن يقوم وكلاء اسرائيل اللبنانيون بمهاجمة الائتلاف الفلسطيني ـ اليساري. كان هذا سيعني انتحاراً سياسياً لرئيس الجمهورية المنتخب حديثاً، بشير الجميّل، قائد الميليشيا المسيحية. ومع أن الجميّل اعتمد على اسرائيل للحصول على السلاح والتدريب والمعونات الأخرى، ومع أنه رجا أن تهزم اسرائيل أعداءه السابقين، فإنه لم يستطع، بالنظر إلى الموازنة المحلية الهشة، أن يقاتل إلى جانب الاسرائيليين. كان مدركاً تماماً بعض القيود المحلية والعربية ـ العربية المعينة التي لا يسعه تجاهلها إلا بتعريض نفسه للأخطار[٣٨].

وسرعان ما تبخر الخيار الاسرائيلي باغتيال الجميّل في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢. ثم

---

(٣٧) كريم بقرادوني، **السلام المفقود: عهد الياس سركيس، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢**، ط ٢ (بيروت: عبر الشرق للمنشورات، ١٩٨٤)، ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠ و٢٣٣ ـ ٢٣٤.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٥١؛ Elie A. Salem, *Violence and Diplomacy in Lebanon: The Troubled Years, 1982-1988* (London: I.B. Tauris, 1995), pp. 6-7 and 10; Ze'ev Schiff and Ehud Ya'ari, *Israel's Lebanon War* (London: Unwin Paperbacks, 1985), pp. 17-44 and 230-236, and Ariel Sharon with David Chanoff, *Warrior: An Autobiography* (London: Macdonald, 1989), pp. 427, 441-443 and 497-498.

اكتشفت إدارة ريغان في وقت قصير أن تكاليف النظر إلى الصراع العربي ـ الاسرائيلي في سياق الحرب الباردة هي تكاليف باهظة. كذلك أدركت الفئة المؤمنة بخصوصية لبنان بعد مخاض صعب عيوب الاعتماد على الولايات المتحدة أو على إسرائيل لتغيير ميزان القوى محلياً وإقليمياً. بيد أن مناخ الاستقطاب السائد في العالم في أوائل الثمانينيات كان مغرياً جداً للمسؤولين في لبنان للتحرك وواعداً بالكثير. فبعد كل ما يمكن أن يقال، ثمة عناصر معينة في داخل إدارة ريغان كانت ترى لبنان فعلاً، بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٤، وبشكل مبالغ فيه نوعاً ما، على أنه «مسرح رئيسي لمواجهة بالوكالة من مواجهات الحرب الباردة»[٣٩].

ولقد قام عدد من الزعماء اللبنانيين بزيارات متتابعة إلى واشنطن وحاولوا التودد إلى الإدارة الجديدة، فوعدوا المسؤولين الأمريكيين بأن من الممكن أن يصبح لبنان، بدعم من الولايات المتحدة، قاعدة استراتيجية للغرب هي في حالة سلام مع اسرائيل، وجسراً إلى الوطن العربي. إن هذا مثل آخر على ما فعلته الحرب الباردة من تغذية لأوهام السياسيين اللبنانيين. كان هؤلاء يطمحون إلى التلاعب بالمنظومة الدولية المستقطبة وإعادة تركيب الخريطة السياسية في لبنان. هكذا كان تفكير بشير الجميّل، فقاده ذلك إلى عقد ميثاق تكتيكي مع اسرائيل، ثم التوجه إلى الأمريكيين مقترحاً عقد حلف استراتيجي معهم بمعزل عن الإسرائيليين[٤٠]. وحدث مقتله وما أعقبه من مذابح للفلسطينيين المدنيين في مخيمات صبرا وشاتيلا ما أدى إلى عودة مشاة البحرية الأمريكية إلى لبنان مرةً ثانية خلال شهر واحد، من دون رؤية واضحة ومحددة ومن دون تقدير للتعقيد الذي يشوب الوضع اللبناني محلياً وإقليمياً.

وأوضح الرئيس ريغان للمسؤولين اللبنانيين «أن الولايات المتحدة مستعدة لمساعدة لبنان لكي تنهي الحرب وتسترد استقراره». وحين سأله الزعماء اللبنانيون هل ستثابر الولايات المتحدة في جهودها على الرغم من المصاعب، أجابهم بسرعة وحسم: «ليس عندي أداة للرجوع إلى الخلف (Reverse Gear)»[٤١]. وبالنظر إلى هذا التشجيع من الولايات المتحدة ودعمها، أحس أمين الجميّل بالارتياح لوجود دولة عظمى صديقة ستساعده في دحر أعدائه، فكانت ثقته بالتزام الولايات المتحدة «لا حدود لها». لهذا صار الجميّل أقل اندفاعاً لإجراء إصلاحات جادة وتشجع على التفاوض مع اسرائيل متجاهلاً السوريين وحلفاءهم اللبنانيين. كان الجميّل، كشمعون في عام ١٩٥٨، يؤكد صلاحية جهاز الدولة في اتباع سياسة خارجية مستقلة[٤٢]. قال وزير خارجيته إيلي سالم: «كان القرار بالتفاوض قرارنا؛ كنا نتناول أمر الأرض اللبنانية فقط، وشعرنا أن من غير الضروري إشراك السوريين إشراكاً تاماً قبل إحراز تقدم في المحادثات مع الأمريكيين والإسرائيليين»[٤٣].

أثمرت سياسة الجميّل نحو الولايات المتحدة توقيع اتفاقية ١٧ أيار/مايو ١٩٨٣ بين اسرائيل ولبنان. أرسل الاسرائيليون رسالة جانبية عرضية إلى حكومة الولايات المتحدة تقول إنهم لن ينسحبوا إلا إذا انسحب السوريون ومنظمة التحرير أولاً. لا غرابة إذاً أن تجد سوريا في الاتفاقية المذكورة تهديداً مباشراً لمصالحها فحذرت الجميّل من توقيعها. وهكذا وجد لبنان نفسه محاصراً بين ما يشبه فكّي الرحى: ففي حين أراد الاسرائيليون أن يعمل اللبنانيون

---

(٣٩) Quandt, «American Policy toward Lebanon,» p. 78, and Salem, Ibid., p. vi.

(٤٠) بقرادوني، **السلام المفقود: عهد الياس سركيس، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢**، ص ٢٧٥، و Salem, Ibid., p. 6.

(٤١) Salem, Ibid., pp. 23-25 and 70.

(٤٢) أمين الجميّل، **الرهان الكبير** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨٨)، ص ٨١ و٢١٠.

(٤٣) Salem, Ibid., p. 55.

وكأنهم يوقعون معاهدة سلام، كان السوريون يعارضون بإصرار قيام أي رابطة بين لبنان وإسرائيل. بيد أن الجميّل لم يرتدع. وواصل اعتماده على إدارة ريغان وعلى دعمها جهود لبنان للتخلص من القوات الأجنبية كلها الموجودة على أراضيه[٤٤].

لم تسعف الجميّل ذاكرته، فلم يتذكر ما حدث لشمعون في عام ١٩٥٨ بعد التحدي المصري وبعد محاولته الانضمام إلى مبدأ آيزنهاور. إن كلا الزعيمين لم يأخذ في الاعتبار وضع لبنان الفريد في السياسات العربية ـ العربية ونظامه السياسي الهش، فلبنان لا يستطيع أن يقتطع نفسه مما يحيط به. عانى كل من شمعون والجميّل «قصر نظر جيواستراتيجي» سبّبه سوء قراءة الالتزام الأمريكي تجاه سياساتهما. والذي أخفق كلاهما في إدراكه هو أن مصر بقيادة عبد الناصر، وسوريا بقيادة الأسد، هما، حتى وإن كانتا خصمين للغرب، أجدر بالمهادنة نظراً الى قدراتهما ومركزهما الاقليمي، من لبنان المكشوف للأخطار، المنقسم، المؤيد لأمريكا دون قيد أو شرط. كلا الرئيسين تعلّم بعد لأي درساً أساسياً في السياسة الواقعية: إن وفاقاً مع دولة كبرى إقليمية أجدى بكثير من حلف مع مستضعف[٤٥].

قام السوريون وحلفاؤهم اللبنانيون بهجوم كبير يرمي إلى زعزعة نظام الحكم المؤيد للغرب في لبنان. طالب الجميّل الولايات المتحدة بمساعدته في وقف الهجوم السوري، إلا أنه اكتشف بعد فوات الأوان أن الولايات المتحدة ليست مستعدة للاستثمار في لبنان أكثر مما ينبغي، وأنه لا يسعها أن تتحمل الكلفة الباهظة في هذا الشأن: إن لبنان غير جدير بذلك. صعق رئيس وزراء لبنان آنئذٍ، شفيق الوزان، حين علم أن «أعظم قوة على وجه البسيطة غير قادرة على مساعدتنا». لقد اكتشف هو ووزير خارجيته «أن الأمريكيين يتكلمون كلاماً كبيراً ولا ينفذون إلا القليل»[٤٦]. وحين سحبت حكومة الولايات المتحدة مشاة البحرية من بيروت في أوائل عام ١٩٨٤ أقر الجميّل بالهزيمة، فمزق اتفاقية ١٧ أيار/مايو التي كانت تحتضر وعيّن حكومة جديدة دخلها وزراء مؤيدون لسوريا.

كانت هزيمة الجميل وما رافقها من انسحاب القوات الأمريكية بدايةً لعصر سوريا في لبنان. ونفضت إدارة ريغان يديها من لبنان، واستنتجت أن لدى سوريا الوسائل لحفظ النظام في القطر. لم يكن هجوم سوريا في عام ١٩٩٠ على معاقل المسيحيين واحتلالها القصر الجمهوري ليحدث من دون موافقة أمريكية ضمنية. لقد أعيا الصداع اللبناني المسؤولين الأمريكيين ووجدوا في سوريا بلسماً شافياً من المشكلة اللبنانية. وعلى نقيض وعود الرئيس ريغان استخدمت الولايات المتحدة أداة الرجوع إلى الخلف في لبنان. وقد قيل لإيلي سالم بصراحة تامة: «إن لبنان لم يعد مهماً للولايات المتحدة، وما من أحد في واشنطن يعتقد أن لبنان يمثل حجر الزاوية في نجاح أو فشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط»[٤٧]. فلا غرابة إذاً أن تطلق يد الرئيس السوري حافظ الأسد في سياسة لبنان الداخلية والخارجية. لقد جرت مكافأة الأسد في لبنان من قبل الولايات المتحدة كوسيلة لفتح حوار مع دمشق عن قضايا إقليمية أوسع نطاقاً، مثل إيران وعملية السلام في الشرق الأوسط.

إن أحداث الثمانينيات تثبت بما لا يدع مجالاً للشك بروز المستوى المحلي. لقد فوجئت كلتا

---

(٤٤) الجميّل، **الرهان الكبير**، ص ١١٤.

(٤٥) Hitti, *The Foreign Policy of Lebanon: Lessons and Prospects for the Forgotten Dimension*, p. 16.

(٤٦) Salem, *Violence and Diplomacy in Lebanon: The Troubled Years, 1982-1988*, pp. 110, 113-114 and 172.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٨٧ و٢٥٨.

الدولتين العظميين بغزو اسرائيل للبنان؛ واضطرتا للعمل لمنع التصعيد في المواجهة السورية ـ الاسرائيلية، ولتطمين حلفائهما. كانت مشكلة الجميل هي مشكلة سوء تقدير ومبالغة في قيمة لبنان في رقعة الشطرنج الاستراتيجية الغربية. كان يعتقد أن بوسعه أن يلعب ورقة الحرب الباردة ويخلق نظاماً جديداً في بيروت تتفتح فيه الرؤية اللبنانية على الحياة. وكانت النتيجة جعل لبنان ساحة لصراع بالوكالة، هكذا كان لعمل الجميل أثر معاكس. وهذا مثل آخر على تأثير الحرب الباردة في سلوك لبنان. لقد كان لخصومات الدول العظمى في هذا السياق تأثير مدمر في القطر اللبناني.

خاتمة

كان للحرب الباردة على العموم تأثير سلبي في لبنان، ومسبب لعدم الاستقرار فيه. وكان الاستقطاب الذي سبق كلاً من أزمة ١٩٥٨ والغزو الاسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢ وما أعقبهما من تدخل أمريكي يمتد بجذوره في ديناميات الحرب الباردة. بيد أن هذا القول لا يعني أن الصراع الداخلي في لبنان يعكس المواجهة بين الشرق والغرب. والنقطة الأولى التي ينبغي تأكيدها هي أن الديناميات الاقليمية والخصومات العربية ـ العربية والصراع العربي ـ الاسرائيلي أثرت في سلوك لبنان تأثيراً أقوى بكثير من تأثير التطورات الجارية على المسرح العالمي. كانت الحرب الباردة العربية، لا الحرب الباردة الأخرى، هي التي أثرت في النهاية في لائحة اهتمامات السياسة الخارجية اللبنانية، ولو أن كلتا الحربين مرتبطتان كل الارتباط. كانت المنافسة بين الدول العظمى شأناً صغيراً بالقياس إلى المنازعات المحلية التي شقت جملة الجسد السياسي اللبناني وشرذمته ومزقته إرباً.

كان لبنان، بالنظر إلى بنيته الاجتماعية ـ السياسية المعقدة، مكشوفاً للأخطار بشكل استثنائي ومعرضاً للاهتزازات التي حركت أركان المنطقة منذ أواسط الخمسينيات. مثلاً، أزمة ١٩٥٨، والصراع الطويل مع الفدائيين الفلسطينيين منذ عام ١٩٦٩، والحرب الشاملة التي اندلعت في عام ١٩٧٥، وكلها لها جذور تمتد في التصورات المختلفة للجماعات الرئيسية في لبنان بشأن علاقات القطر بمحيطه الاقليمي. كذلك فإن فترات الاستقرار السياسي النسبي الوحيدة في لبنان تزامنت مع تضافر السياسات المحلية والسياسات الاقليمية، لا السياسات المحلية والدولية. لم تحسم أزمة ١٩٥٨ في النهاية إلا حين جعل فؤاد شهاب سياسة لبنان الخارجية تقف إلى صف سياسة الجمهورية العربية المتحدة. وقد أدت سياسة شهاب في التوافق مع عبد الناصر إلى ضمان السلم الاجتماعي حتى عام ١٩٦٧. وعلى الشاكلة ذاتها فإن حرب ١٩٧٥ إنما توقفت في عام ١٩٩٠ بعد أن اضطر السياسيون اللبنانيون إلى القبول بهيمنة سوريا غير المشروطة.

وتقر الدول العظمى نفسها بأولوية المستوى المحلي. فبعد تدخل الولايات المتحدة وإنزال قواتها في بيروت في عام ١٩٥٨ أقرت حكومتها علناً أن تكوين الأزمة يكمن في التوترات والضغوط في داخل البنية الاجتماعية ـ السياسية اللبنانية وفي نظام الدول العربية البيني، لا في الحرب الباردة. لا غرابة إذاً ألا تكون الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي في السبعينيات مستعدتين للتدخل لإيقاف الدائرة الدموية من التدمير الذي سحق الدولة والمجتمع في لبنان.

النقطة الثانية في هذا السياق التي ينبغي إبرازها، هي أن لبنان لاعب هامشي في الشؤون الاقليمية والخارجية. كانت علاقات لبنان الخارجية مع العالم الخارجي خلال فترة الحرب الباردة تتسم على العموم بالسلبية والتراخي. ولم يعد جهاز الدولة منذ أواسط السبعينيات قادراً على صياغة سياسة خارجية بشكل مستقل. كان يُنظر إلى لبنان الصغير جداً على أنه

الرجل المريض في الشرق الأوسط، والكيان السياسي غير القابل للبقاء، والاستعراض الجانبي الخطر في الدراما العربية ـ الاسرائيلية. إن لبنان يعتبر، في السياق العام للحربين الباردتين العربية والعالمية، ضحية من ضحايا ذلك النظام. لقد بذرت بذور العقم منذ أن خلق الفرنسيون لبنان الكبير في عام ١٩٢٠: وأخفق السياسيون اللبنانيون في تطوير عقيدة وطنية ثابتة تتجاوز الاهتمامات والمخاوف المحلية لكل فئة من الفئات المختلفة.

يقودني هذا إلى نقطتي **الثالثة**: إن عدم قدرة جهاز الدولة على صياغة سياسة خارجية مستقلة ونشطة، والسير في هذه السياسة، يكمن في أن الدولة هي لاعب واحد من لاعبين متعددين موجودين على المسرح اللبناني. ولكل لاعب من هؤلاء اللاعبين رؤية تختلف عن رؤية الآخر بشأن موقع لبنان في العالم. كما أن طوائف لبنان المختلفة عملت، من حيث تدري أو لا تدري، كـ «قناة» أو مرآة لسياسات أخرى، كسياسات الناصرية ومنظمة التحرير وسوريا وإسرائيل وجمهورية إيران الإسلامية[٤٨]. وهكذا فإن «حرب الآخرين» في لبنان كان يشنها شركاء عامدون. وقد أصبح لبنان، بصفته الحلقة الأضعف في السلسلة العربية، ساحة للصراعات الاقليمية والدولية وصمام أمان لها، وذلك على نحوٍ مباشر أو بالوكالة.

ثمة نقطة أخيرة تحتاج إلى تكرار: إن إخفاق الفئة المؤمنة بخصوصية لبنان في جعل لبنان يقف بشكل ناشط في صف الدول الغربية لم يترتب عليه تحوله من موقف مؤيد للغرب إلى موقف مؤيد للسوفيات. فمنذ استقلاله في الأربعينيات كان توجه لبنان توجهاً غربياً يحتضن النظام الرأسمالي واقتصاد السوق الحرة، ويحتفظ بعلاقات واسعة مع الغرب في الميادين السياسية والدبلوماسية والعسكرية. ولم يكن لأزمة ١٩٥٨ ولا لحرب ١٩٧٥ تأثير كبير في وجهة لبنان المناصرة للغرب.

لم ينجح السوفيات قط في إقامة روابط وثيقة مع لبنان، باستثناء نفوذهم في الحزب الشيوعي الصغير. والمفارقة أن لبنان الرسمي ــ سواء كان تحت الوصاية المصرية أو السورية ــ ظل يدور في الفلك الغربي اقتصادياً وسياسياً. إن تأثير الحرب الباردة في هذا السياق في توجه لبنان الدولي كان اسمياً. أما الحرب الباردة العربية والحروب العربية ـ الاسرائيلية، فقد أثرت في سياسات لبنان المحلية وفي اصطفافاتها المحلية كذلك. تدل هذه الحقيقة بجلاء على أولوية السياسات الاقليمية. وسيظل مصير لبنان على الدوام يتشكل ويتكيف من قبل جيرانه المهيمنين لا من قبل خصومات الدول الكبرى □

---

(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٤ ـ ١٥.

مسائل وسياسات
العلم والبحث العلمي العربي الراهنة(*)

عدنان مصطفى

أستاذ في الفيزياء، ورئيس مجموعة
المغناطيسية النووية والطاقة، جامعة دمشق.

«إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يُبقِ عالماً، اتخذ الناسُ رؤوساً جهالاً، فافتوا بغير علم فضلّوا وأضلوا»(١).

إن الذين لا يؤمنون بأن الوحدة العربية هي الناظم للبقاء والنماء العربي زَيَّنَتْ لهم أهواؤهم المتعيشة على تبشير النظام العالمي الجديد فهم يَعمهون. وثمة الكثير من خلطاء الضلال العربي هذا يبغي بعضهم على بعض فيجادل جهاراً بغير علم ويتبع مقولات عتيقة، في حلل جديدة، تشير بشكل ما إلى إنكار عطاء العرب العلمي ومن ثم الحضاري منذ أن خلق الله الإنسان على الأرض وحتى اليوم. وعلى رغم هذا، دخلت هذه الموجة المعادية للتقدم العربي، عقول بعض من صناع القرار التنموي العربي بالأمس غير البعيد لتقودها إلى اتخاذ العلم واجهة لتجميل أوجه الأنظمة في أعين الناس الذين تحكمهم، ذلك لأن الإنسان العربي من أقصى الوطن العربي إلى أقصاه قد نشأ على الاستضاءة بنور العلم في تحقيق بقائه الخير في الدنيا وفي بحثه عن السبيل إلى الله جلّ وعلا. ومن جهة أخرى، ثمة أجزاء من الوطن العربي حباها الله بأنظمة تجملت أصلاً بحب العلم والعلماء، فأفلح بعضها في ردّ موجات كيد خلطاء الظلام ووضع مجتمع العلم لديهم في مقام عليّ من آلية صنع القرار التنموي في البلاد، فأكرموا أنفسهم برضى الله والوطن من جهة، وأعزوا مواقف صمودهم العربية بوجه طغيان النظام العالمي الجديد على وجود أوطانهم من جهة أخرى. وفي ما بين هذين المقامين، تفاوتت سويات البحث والتطوير العلمية العربية وتغايرت أنماط فعلها في مسيرات التنمية العربية منذ مطلع عقد

(*) في الأصل ورقة قدّمت إلى: ندوة السياسات العلمية والتقانية في الوطن العربي وأثرها في التنمية التي نظّمها اتحاد مجالس البحث العلمي العربية في تونس، ٢٧ ـ ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٥.

ساهم في إعداد هذه الورقة حسن علي تاج، أستاذ اللغة العربية في الأكاديمية العربية للعلوم.

(١) حديث نبوي شريف. أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري، صحيح البخاري، تحقيق جديد لمصطفى ديب البغا (دمشق: دار العلوم الإنسانية، ١٩٩٣)، ١. تم أخذ معظم الأحاديث النبوية الشريفة الواردة في هذه الورقة من الكتاب نفسه.

الثمانينيات وحتى اليوم. فكانت حصيلة ذلك تضاربات شتى في السياسات العلمية الوطنية الخاصة بأمر تفاعل العلم عامة، والبحث العلمي خاصة، مع العمل التنموي الوطني، فأدى ذلك كله إلى بروز «إشكالية العلم العربي» الراهنة التي تشكل محور اهتمام هذا العمل.

إشكالية العلم العربي الراهنة: منظور عام

تبسيطاً لإدراك مبعث إشكالية التعليم العالي العربي، نجد أمرين: **الأول** أنه من المفيد التذكير بأمر وجود العلم العالمي عامة، والعربي خاصة، في مناخ عصر القنوع الذي سبق أن تحدثنا عنه مؤخراً في أكثر من مقام[٢]. والتحديات القاسية التي تواجهه والتي قام برسم أبعادها تقرير نادي روما[٣]. **والثاني** أنه من المسؤولية تبسيط أفكار نعتقد بأنها مفيدة لكشف واقع أعمدة الإشكالية التي نحن بصدد الحديث عنها، وهي:

- بادئ ذي بدء نشير إلى حقيقة أن الجامعات شكلت لدى أقطار الشمال خاصة، وعلى مدى عدة قرون خلت، أحد أبرز سمات تقدمها. ومن المؤسف القول إن واقعها الراهن لا يشير من قريب أو بعيد إلى أنها ستتابع الوفاء بدورها الأساسي في المجتمع ضمن المنظور العاجل، كل ذلك إضافة إلى تفاقم انحسار الرضى عن العلاقة بين الجامعة والمجتمع الذي تخدمه. وتستند هذه الحقيقة إلى أن المجتمعات البشرية، والمتقدمة منها خاصة، بادرت منذ عقد الخمسينيات الماضي إلى «جمهرة التعليم العالي» (أي التوسع الأفقي فيه) (Popularization of Science).

وبشكل معارض للتصورات السياسية الناظمة لشؤون المجتمع وقتئذ في الشمال، وبشكل مرض لهذه التصورات في الجنوب منذ الستينيات وحتى اليوم، وعلى هذا الاعتقاد الاجتماعي البريء أصبح التعليم الثالثي متاحاً بشكل أوسع إن صح التعبير. وبالمقابل، أبدت هذه الجمهرة فعلها في جعل الناس أكثر وعياً لشؤون الحياة الأكاديمية وكلف بقائها ونمائها. ومن هذا الوعي، بدت فئة من المجتمع قلقة من تطورات الاضرابات الطلابية، وتساءلت فئة حول الجدوى الاقتصادية المنتظرة من العمل الجامعي، وشكا الصناعيون من إخفاق الجامعات في التجاوب مع متطلبات سوق العمالة المتقدمة، كما تحركت الحكومات، وغير الراضية أصلاً عن الجمهرة، باتجاه تسليط الأنظار على العلاقة الوردية المرتقبة (؟) بين الانفاق على التعليم العالي والانماء الاقتصادي، فقاد ذلك بعض الحكومات الشمالية إلى تمكين إعلامها الرسمي من تقزيم صورة العلم بعامة، والجامعة بخاصة[٤]، في نظر تلك المجتمعات التي ــ كما عبر إعلامها ــ ضحت مادياً ومعنوياً من أجل توسيع الجامعات بخاصة. ومن هذا الواقع، صدرت أصوات عديدة تراوحت بين القول بأن الآمال التي علقها المجتمع على العلم كانت طفولية، وبين القول مؤخراً بأن «المجتمع العلمي قد ترك حراً يعمل على هواه، فكان أن عزز العلماء وجودهم فيه كذكور نحل أنقياء غير قابلين للتأثر بعوامل فاعلة مثل الجنس والجشع والطموح الشخصي... الخ.»[٥]. وبناء على ذلك، نعتقد بنشوء أحد أبعاد إشكالية التعليم العالي العالمية، والتي يمكن التعبير عنها

---

(٢) عدنان مصطفى، «أما من ورقة بيضاء عربية؟» **العربي**، السنة ٣٨، العدد ٤٣٦ (آذار/مارس ١٩٩٥).

(٣) الكسندر كينج وبرتراند شنيدر، **الثورة العالمية الأولى (من أجل مجتمع عالمي جديد): تقرير نادي روما**، ترجمة وفاء عبد الاله، مع مقدمة ابراهيم حلمي عبد الرحمن (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢).

(٤) مصطفى، المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

بكلمات: ثمة تباين مطّرد بين ما تقدمه الجامعات، وما يريد المجتمع منها.

- وتنبثق سمة الإشكالية الثانية من حقيقة إمساك الحكومات، بشكل ما، بأكياس مصروف حياة الحرم الجامعي. وبذلك جرى في الكثير من بلدان العالم إخضاع هذا الحرم لإرهاصات عديدة تراوحت بين إرهاص الحرية الفكرية والعملية الأكاديمية وتحويل العديد من الجامعات، وفي عالم الجنوب بخاصة، إلى مؤسسات بيروقراطية تدور في فلك النفوذ السياسي الحاكم، وبين تدخل من يشاء في الدولة في التوظيف والتدريس والبحث، هذا إذا كان للأخير وجود حقيقي بعد.

- ليس ثمة من لا يميز حقيقة أن مهمة الجامعة الرئيسة تتركز في توفير التنمية الفكرية والعملية الذاتية لطلابها تمكيناً لهم من دخول حياة واعدة بعد التخرج. والمحزن هنا أن هذه المهمة غزتها ثلاثة أمراض قاهرة هي: «إيمان الكثير من متعبي الحرم الأكاديمي (أساتذة، طلاب وإدارة) بأن واجبهم النهائي يتجسد في تزويد الطلاب بمقررات دراسية محددة دوماً، واعتبارها الأساس الكافي لحيازة مهنة الحياة المنظورة، وتَخندُق النظم العلمية وراء المقررات المرسومة في أدلة الجامعة وحرمان الطالب من إدراك التناغم والتعاضد العلمي والعملي لهذه النظم العلمية، واتجاه طالب الجامعة الخريج وحيداً بعيداً عن قلب الحرم الجامعي، فيحرم بذلك الخريج من تطوير معرفته التخصصية ومتابعة تأهيله العلمي. والجدير بالذكر أن هذا الحال الاشكالي قد تنامى مع ظاهرة «جمهرة العلم».

- مع زيادة عدد طلاب الجامعة وانحسار تمويلها نتيجة لظروف عديدة، تعمد إدارات الجامعات إلى خفض الانفاق ودمج الخبرة الأكاديمية مع العمل وتوفير دورات ومقررات قصيرة المدى تصب جميعاً في ساقية بعد إشكالي جديد هو هدر السمو في إبداع تكوين الأجيال وتأهيلها لمواجهة تحديات الحياة من جهة، وانحسار توجهات البحث والتطوير العلمية لدى العلماء (أساتذة وخريجين) من جهة أخرى.

- ويشكل انحسار وجود البحث والتطوير الجامعي تغذية استرجاعية (Feedback) سلبية على عملية التعليم الجامعية المقدسة، ويزداد عدد العاطلين عن الابداع العلمي داخل الحرم الجامعي وخارجه، وذلك هو حال مميز لدى جامعات الجنوب.

- وثمة جدال حاد تدور رحاه اليوم بين أصحاب العقائد الأكاديمية الأصيلة من جهة، ومعارضيهم عقائدياً من جهة أخرى: إذ يقول الطرف الضدّ إنه إذا تمكن الأكاديميون العقائديون من تحرير أنفسهم من سحر انبهارهم ببحوثهم العلمية يمكن توجيه الحرم الجامعي نحو خدمة المجتمع مباشرة، مثل تقديم المشورات والمساعدات العلمية اليومية، في حين أن الطرف الأول يرى من واجبه أن يخدم المجتمع وهو يتابع واجبه: التعليمي والتدريبي والبحثي والتطويري، فتكون هذه الخدمة مميزة بعطائها من غيرها من خدمات المؤسسات التنموية الأخرى. وكي يتحقق هذا النهج لا بد للجامعة من اتباع «نظام متقدم للحرفة العلمية» وإلا فسوف تتناهب متناقضات الحياة، داخل الحرم الجامعي وخارجه، «مُثُل الحرم الجامعي السامية» (Academic Ethos) وتزيل بالتالي صورة هذا الحرم السامية من قلب المجتمع، وخاصة في المجتمع العربي المشبع باحترام وحب العلم وفقاً للأصول الإسلامية العظيمة التي تضع السعي العلمي الخالص جهاداً في سبيل الله.

- أما البعد الجارح لإشكالية التعليم العالي العالمي فيتجلى في التباعد، وربما التباغض أحياناً، بين جامعات الشمال - الشمال والشمال - الجنوب والجنوب - الجنوب. وعبر هذا الحدّ القاطع يزداد حزّ رأس الجسر الذي يجاهد الكثير من أبناء الشمال والجنوب لمده بين مجتمعات

هذا الكوكب لتيسير حشد الجهد العلمي ـ التقني العالمي لمواجهة غوائل الفراغ الحضاري ـ المدني الذي جاء ذكره في مطلع هذا الجزء من مقالنا.

ومن هذا الباب الضيق لإدراكنا المسألة ندخل في عمق إشكالية الحرم الجامعي العربي لندور حائرين تارة، ومذهولين تارة أخرى، بين متاهة أعمدتها، حيث يبرز في مقدمتها الأعمدة الرئيسة التالية:

العمود الأول: العمود العربي المضيّع

العلم حياة القلب من الجهل ونور العين من الظلمة، وإذا شكلت الصخور الصم أركان البيت فأركان العلم من معادن الحقيقة الخالصة، ودخول حرم العلم لا يتم إلا من باب ضيق له يفتح بمفتاح مكوّن من توفيق رمزي لتحقق اليقظة والرغبة والاخلاص والاستقامة والصبر والرضى والفتوة، ذلك هو المدخل العقائدي لمدرسة العلم العربية في زمان سموها. وتدل حقائق التاريخ على أن العلماء العرب الذين تسنى لهم عبور هذا الباب، إلى رحاب قدس حرم العلم، أبدوا أصيل إبداعهم من خلال شعور قلوبهم بالحرية والجود بأنفسهم والتفكر في آلاء الله، ففتحت لهم أبواب المعرفة ونال الواحد منهم الاحسان الإلهي الذي جاء ذكره في سورة الكهف، إذ قال جلّت قدرته: ﴿وعلّمناه من لَدُنا عِلْماً﴾[٦].

وتمثل الكثير منهم بما جاء في الحديث النبوي الشريف: «إذا مررتم برياض الجنة فارتعوا، قالوا يا رسول الله وما رياض الجنة؟ قال: مجالس العلم». «من تعلم العلم ليباهي به العلماء ويماري به السفهاء ويصرف به وجوه الناس أدخله الله جهنم».

وعلى هذا الاعتقاد لم يتوان، في الماضي، أبناء مدرسة العلم العربية البتة عن الزرع الحضاري بقصد حصاد قمح الحقيقة، وذلك في الوقت الذي سعت به مدارس أخرى وقتئذ لزرع التبن للحصول على القمح[٧].

وبعيد خروج أمم الشمال من الحرب العالمية الثانية، وبروز دور العلم والبحث العلمي في مجريات الصراع الاستعمارية، وفي مجالات صنع السلاح بخاصة، تبين للعديد من المفكرين الأكاديميين الذين لم يرق لهم الدور الشاذ الذي لعبه البعض من أبناء المجتمع العلمي في تطوير نتاج بحوثهم لصالح الشر والحرب، أن ثمة حاجة ملحة لإرساء معايير أخلاقية (Norms) تنظم سلوك المجتمع العلمي بعامة، والحرم الجامعي بخاصة. وقد تميز من بين هؤلاء المفكرين روبرت ميرتون، الأستاذ في جامعة كولومبيا الأمريكية، الذي نشر عام ١٩٤٢ جملة من معايير متناسقة اعتقد بأنها يجب أن تنظم سلوك أبناء المجتمع الأكاديمي وهي:

- العلم معرفة عامة تتاح للجميع (Communalism).
- عالمية العلم (Universalism).
- يبحث في العلم عن خالص الحقيقة (Disinterestedness).
- العلم هو إماطة اللثام عن المجهول (Originality).

---

(٦) القرآن الكريم، «سورة الكهف»، الآية ٦٥.

(٧) عدنان مصطفى، «التعاون العربي ـ الأوروبي في مجال العلم والتقنية: جسر لاعتماد متبادل معزز»، **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٣ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٢).

- في العلم ليس ثمة ثقة مطلقة (Scepticism).

حيث تعرف هذه المعايير بالـ (CUDOS) وهي الأحرف الأولى لـ: Communalism, Universalism, Disinterestedness, Originality and Scepticism.

ومع ازدياد الجانب المظلم للبحث العلمي، أي الموجه للحرب والسيطرة وبسط النفوذ، تصاعدت وتيرة التفكير وربما التدبير حول مسؤولية العلماء إزاء إسباغ السمو الإنساني على سموهم الأكاديمي والبحثي المتقدم منه بخاصة. وبعد أن جرحت قلب الناس الطيبين على هذا الكوكب مأساة هيروشيما وناغازاكي في شهر آب/اغسطس من عام ١٩٤٥، تلهب الحس الأكاديمي باتجاه ارساء قواعد جديدة للسلوك العلمي (Code of Conduct) تعيد المجتمعات العلمية إلى رشدها، فالمعايير الميرتونية (Mertonian) لم تعد كافية لردع انحراف مسيرة التطور العلمي عن مسارها الخير. ومن بين أميز الحوارات العميقة في هذا الصدد، ذلك الذي جرى بين مارتن رايل، أحد أبرز رواد علم الفلك الراديوي وحامل جائزة نوبل عام ١٩٧٤، وكارلوس تشاغاس، رئيس الأكاديمية البابوية للعلوم. فلقد جاء في رسالة نشرتها السيدة رايل بعد وفاة زوجها عام ١٩٨٤، كان قد وجهها رايل إلى الأستاذ تشاغاس، وجاء في مقدمتها ما يلي:

«عزيزي الأستاذ تشاغاس،

لقد طرحتَ عليّ سؤالاً صعباً عند طلبك مواضيع للمناقشة تخص المساهمة التي يمكن، بل (يتوجب) على العلماء ابداءها نحو السلام. وأخشى أن أخرج عن مقدرتي في التعبير عن وجهات نظري التي آمل أن يتولد منها بعض المواضيع. وأعتقد بأنه لا يمكن فصل العلم عن الخلفية: السياسية/العسكرية/التاريخية، لهذا يتوجب علي تلخيص وجهات نظري لدى هذه البداية. ولا مناص لي من أن يكون هذا من خلال الرؤية البريطانية، وربما تكون لي الرؤية نفسها لو عشت عمري في بلد أوروبي...»(٨).

وبعد أن تأتي رسالة رايل على مناقشة الجوانب السياسية والعسكرية للسلاح النووي وانتشاره في أمم الشمال، ويصل بنتيجة ذلك إلى القول بأنه تمت تنحية الأخلاق والمسؤولية العلمية جانباً وبات السياسيون هم صناع القرار في هذا الشأن، تتركز بقية الرسالة على واقع الحرم الأكاديمي (الكيان الجامعي، العالم بذاته، البحث العلمي الأساسي).

وتتيح لنا شفافية روح رايل العلمية - الإنسانية رؤية التشابك الفلسفي الكبير (Overlap) بين المدرسة العقائدية الميرتونية والمدرسة العقائدية للحرم الجامعي الألمانية (التي بادر بها مؤسس جامعة برلين في العقد الأول من القرن التاسع عشر وتدعو إلى متابعة العلم بشكل خاص لوجه العلم ولبناء ذات العالم وحيازة المعرفة الثقة خصوصاً)، ومدرسة العقيدة العلمية (التي بشرت بها حلقة فيينا عام ١٩٢٩ وتنطلق من الإيمان بأن نهج التفكير العلمي قابل للتطبيق على جميع قضايا الحياة من خلال ممارسة المنطق واتباع المبادئ العقلانية العلمية والابتعاد عن المعتقدات الجزمية (Dogmatic)، وأن التحريات العلمية التجريبية هي السبيل الوحيد لحيازة المعرفة العلمية الحقة حول الإنسان والعالم الذي يحتويه)، ومدرسة النقد الذاتي للتفاعل العلمي (المستندة إلى عقيدة شاعت عبر النصف الثاني من هذا العصر تعتمد مزيجاً من عقائد علمية وأخلاقية تتمحور حول إيلاء قيمة مهمة للحرية والعمل الجماعي الإنساني في إطار

(٨) «Martin Ryle's Last Testament,» *New Scientist* (14 February 1985), pp. 36-37.

العلم والمجتمع، وترى بأن المعرفة العلمية أكبر من أن تعتبر ادخاراً للادراكات الفكرية حول الإنسان والطبيعة، ذلك لأنها تجسد في الواقع خيرة نشاط إنساني متميز وتعكس جوهر تطلع الشخصية البشرية نحو إدراك الحقيقة، وفي هذا الإطار يصبح العالم مسؤولاً عن نتاج علمه، وهي لا تفرق بين مسؤولية العالم كعالم ومسؤوليته كمواطن). ولا يحتاج الإنسان هنا إلى كبير عناء لرؤية أن هذه العقائد الأكاديمية الأربع مجرد إدراكات متناثرة لعقيدة مدرسة العلم العربية التي بادر بها مجتمعنا العلمي العربي ـ الإسلامي قبل ألف عام.

ومع بداية نهوض مجتمعات الجنوب الأكاديمية، وتعاظم شعور علماء الأمم المستضعفة بمعاناة شعوبهم من التخلف والفقر والمرض والإذلال السياسي، ظهرت عبر عقد الثمانينيات المنصرم أفكار أكاديمية صادقة، كالتي أطلقها محمد عبد السلام[٩]، تنادي صارخة: «يا علماء الجنوب اتحدوا» استخدموا علمكم لإنقاذ شعوبكم المستضعفة من غوائل الفراغ الحضاري الذي بات يزحف بظله المقيت على كوكبنا الطيب اليوم»[١٠]. ومن عطاء هذا الفكر الإنساني الملتزم قدرنا الله أن ننشر انطباعاتنا التي يمكن أن تكون ناظماً للسلوك العلمي، ليس في مجتمعنا العربي بخاصة، بل في المجتمع العلمي العالمي بعامة[١١]. وفي بحثنا بعنوان: «مسؤولية المجتمع العلمي العربي: انطباعات حول البحث عن رؤية جديدة»[١٢]، أكدنا على أن الابداع في اخراج ناظم السلوك العلمي المنشود كامن في ادراك المثل الرئيسة لمجالات انماء الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ومن ثم، فإن نظام السلوك العلمي (Scientific Code of Conduct) العربي المفقود يمكن إعادة بنيانه في الأزمنة الحديثة على الأصول السامية التي ميزت مدرسة العلم العربية من قبل ووفق الأفكار التالية:

١ ـ **حول مسؤولية العلماء:** ويمكن رؤية ملامح هذه المسؤولية من خلال وجود العالم كباحث متميز عن الحقيقة ووعاء فريد لها، إضافة إلى كونه إنساناً مبدعاً ذا انتماء.

٢ ـ **حول مسؤولية المجتمع العلمي:**

«فالمجتمع العلمي قطاع خاص في أي مجتمع بشري، تتجلى خصوصيته في تميزه عن بقية قطاعات هذا المجتمع الإنساني بتركيزه في نشاطاته على غايات فريدة محددة من نشاط الإنسان، وبوضوح قواعد سلوكه، وبالاجماع الذي يسوده حول نظم البحث عن الحقيقة والتدريب على تقنيات فكرية وتجريبية للكشف عنها، وبالاخلاص ذاتي المبعث الذي ينظم أفراده، ومن ثم فهو السلطة العقائدية الفريدة (Unique) والناظمة والرائدة لأبرز وأسمى توجهات المجتمع البشري نحو المستقبل...»[١٣].

وبناء على ذلك، يمكن بلورة صورة هذه المسؤولية وفق الأبعاد الثلاثة التالية:

---

(٩) Muhammad Abdus Salam, «Renaissance of Sciences in Islamic Countries,» edited by H. R. Dalafi and M.H.A. Hassan, *World Scientific* (1994).

(١٠) محمد عبد السلام، **انطباعات حول العلم والتقنية وتعليم العلوم في تنمية أقطار الجنوب**، تحرير عدنان مصطفى (تريستي، ايطاليا: أكاديمية العالم الثالث للعلوم، ١٩٩٠).

(١١) عدنان مصطفى: «وحدة العلم العربي: وسيلة مستقبل البقاء العربي الرئيسة،» **شؤون عربية**، العدد ٥٧ (آذار/مارس ١٩٨٩)، و«أزمة البحث العلمي العربي: هل إلى خروج من سبيل؟» **شؤون عربية**، العدد ٦٥ (نيسان/ابريل ١٩٩١).

(١٢) عدنان مصطفى، «مسؤولية المجتمع العلمي العربي: انطباعات حول البحث عن رؤية جديدة،» **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٧٤ (آب/اغسطس ١٩٩٣).

(١٣) المصدر نفسه.

أ ـ المجتمع العلمي ناظم لمسيرة العلم والتقنية.

ب ـ المجتمع العلمي موجه للرأي العام الحضاري.

ج ـ والمجتمع العلمي رائد الاعتماد التنموي المتبادل حيث يتركز دوره في:

« ـ قيادة التفاعل البيني للعلماء، ومع قطاعات المجتمع الاقتصادية والحضارية، وفي مجال إزالة معاناة الإنسانية بخاصة.

ـ تعزيز جهود الاعتماد التنموي المتبادل بين العملين المؤسسين العلمي والتقني واتباع نهج حلزوني صاعد بهذه الجهود نحو عطاء تنموي رفيع.

ـ رقابة استخدام العلم والتقنية لصالح بقاء الإنسان الخيّر على هذا الكوكب...»[١٤].

على أي حال، نعتقد أنه إذا كان للتساؤلات الصادرة بين حين وآخر في لغة اجتماعيي العلم في الشمال وبخاصة، مثل:

ـ هل يجب أن يكون للعلم، والأكاديمي منه خاصة، عقيدة؟

ـ أو أن أية جملة من نظم مثالية (Ethos) لازمة وكافية كعقائد للعلم؟ وأن على العلماء التجاهد لاتباعها أو تحديد الكيفية التي يمكن بواسطتها فرض هذه العقائد على العلماء؟

ـ وهل العلماء قادرون على اتباع قواعد تفصيلية لهذه العقائد دون وعي المبادئ التي استقيت منها والدوافع التي أدت إلى ابتكارها؟... الخ.

فإنه في مناخ الفراغ الحضاري السائد اليوم[١٥] يبدو من الواجب، ليس في الوطن العربي، بل في العالم أجمع، التوجه إلى إرساء عقائد علمية أكاديمية ناظمة لمختلف أنماط العمل العلمي، بشقيه الأساسي والتنموي، التي يصب عطاؤها في مسيرة تطور الحرم الجامعي وتعزيز مكانته كمؤسسة فريدة متماسكة ومستقرة، لا تخضع بشكل ما لمؤثرات المحيط والزمان والمكان، وتصبح بمثابة ملاذ مرشد تكبح من خلال توقده الفكري شتى انفلاتات أي مجتمع ضمن الفراغ الحضاري المقيت الذي يكاد يخنق بقاءنا الحسن على الأرض.

العمود الثاني: انحسار الديمقراطية الأكاديمية

كانت الجامعة في مدرسة العلم العربية (أي مدرسة الحكمة) كياناً حضارياً لاجتماع الهمم في التوجه نحو الحقيقة من خلال العلم، فانطبق على أبناء الجامعة العربية الرائدة قبل ألف عام قول الله عزّ وجلّ: ﴿وعلّمناه مِن لَدُنّا عِلْماً﴾.

فالعالِم الذي حباه الله بهذا الرضى باحث عن سبيل لاعتقاد جازم مطابق للواقع، وذلك من خلال إدراك الكليات والجزئيات ليقدم في كل آن إضافة خاصة ورائدة بين العاقل والمعقول. ويشير تأريخ تقدم العلم إلى أن ذلك الأمر الحضاري المجيد قد تحقق:

١ ـ عبر توقد الهمم العلمية وكانت على درجتين:

---

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) كينج وشنيدر، **الثورة العالمية الأولى (من أجل مجتمع عالمي جديد): تقرير نادي روما.**

أ ـ همة تصون القلب من خسة الرغبة في الفاني وتحمله على الرغبة في الباقي وتصفيه من كدر التواني.

ب ـ وهمة تورث أنفة من المبالاة بالعلل والنزول على العمل والثقة بالأمل.

٢ ـ ومن خلال حرية العالم التي تستمد صفاءها من رعاية روح الديمقراطية في إطار الحرم الجامعي.

فتلازم حرية العالم الفكرية مع المناخ الديمقراطي الأكاديمي يشكل القوة الدافعة لاستمرار كشف حقائق وإبداع آراء أصيلة جديدة تمنح الحرم الأكاديمي قدسيته وتدفع بالمجتمع من حوله كي يسبغ المزيد من الاحترام والتقدير عليه. ومن ثم نجد أن رعاية العلماء لحريتهم، وفقاً لقول الله عزّ وجلّ: ﴿**إنما يخشى اللهَ مِن عِباده العلماءُ**﴾(١٦)، قد رسخت مبادئ الحرية الأكاديمية العربية وقتئذ، وكانت مثالاً متجدداً للدفاع عن الحرية عموماً. ولا جدال في أن هذا الأمر الحضاري المجيد ما كان ليتم لولا اتساع أفق العمل البحثي وتعميق من في حرم العلم لمعنى الحرية الأكاديمية بعيداً عن معنى الحرية المدنية التي يجب أن تتاح لكل أبناء المجتمع بعامة. فهل ثمة شيء من هذا القبيل يسود في إطار الحرم الأكاديمي العربي اليوم؟ فإن كان من الأمانة الأكاديمية الاجابة عن هذا السؤال الكبير بالنفي عامة، مع التأكيد خاصة على وجود تطلعات أكاديمية عربية للعودة إلى الأصول الحقة للحرية الأكاديمية ضمن بعض الجامعات العربية، فمن الأمانة أيضاً القول بأن عصر النهضة في أوروبا، ومن ثم في عالم الشمال، قد اعتمد بعضاً من أصول الحرية الأكاديمية العربية، وربما نصل إلى القول بأن غاليليو قد فقد رأسه نتيجة إيمانه بتلازم الحق العلمي مع الحرية الأكاديمية هذه. أضف إلى ذلك أن تميز الجامعة الألمانية عبر القرن التاسع عشر جاء من خلال إيلاء الحرية الأكاديمية مقاماً رئيساً من كيانها الذي بات يعرف بالنمط الجامعي الهمبولدتي (نسبة إلى ويلهلم فون همبولدت، وزير التعليم البروسي عام ١٨٠٩، الذي تأسست عبر فكره أول جامعات ألمانيا المتقدمة). وفي إطار العقيدة الهمبولدتية، عَنَت الحرية الأكاديمية وجوب منح الأكاديميين الحرية في تعليمهم وكتاباتهم وأن يقولوا ما يؤمنوا به من حقائق علمية. ومن جهة أخرى، أكدت تلك العقيدة على: **أولاً**، ابتعاد الأكاديميين عن التمادي في الافتراض في ما يعتقدون ويعلمون؛ **وثانياً**، محاولة قول الحقيقة كما فهموها عبر بحوثهم وانطباعاتهم الفكرية عنها. ولقد اتخذت هذه الحرية الأكاديمية سبيلاً جديداً، عبر تطور جامعات الشمال حتى يومنا هذا، هو بلوغ حق أكثر شمولاً وهو حرية التعبير. والتعابير لا تقتصر طبعاً على البيانات المدعومة بالتجربة أو المنطق أو العقل، فهي تتسع لتشمل التعبير عن أية رغبة أو عاطفة أو نبض قلب، وذلك هو مستند بعض تطلعات الأكاديميين العرب نحو زرع بذرة حرية أكاديمية جديدة، في حين يتبع بعضهم الآخر وجهة نظر الصوفي الكبير بشر الحافي القائلة:

رضيتُ بالله في عسري وفي يسري ... فلستُ أسلك إلا واضح الطُرق

ونعتقد هنا أن حكمة عميقة الرؤية المستقبلية كهذه في وجودنا العربي المقيت هي الأنسب اتباعاً في إطار البحث عن حرية أكاديمية عربية حقة. ودفعاً لأي جدل معاكس لاعتقادنا هذا نجد من المفيد التذكير بالحقائق التالية:

١ ـ وفقاً للتصور التقليدي للحرية الأكاديمية، متغاير التطبيق، السائد قبل عدة عقود من

---

(١٦) **القرآن الكريم**، «سورة فاطر»، الآية ٢٨.

هذا القرن، تحمل هذه الحرية وجهين هما:

أ ـ الحرية الأكاديمية حق شرعي لمواطني الحرم الجامعي تتابع في ظل نظمها ومعاييرها الذاتية شؤون الحياة الأكاديمية وفقاً لقيم المواطنية العلمية في الجامعة، التي تفرض احتمال بلوغ بيانات صادقة وتمييز مصداقية حقائق البحث على ضوء معيار الصدق الذي ينظم دوماً توجهات وجهود التعليم والبحث العلمي. وتشكل الحرية الأكاديمية تحصيناً لقدسية الحرم الجامعي من أية إجراءات قد تتخذ خارج الأصول الأكاديمية، سواء من قبل سلطة الإدارة الجامعية أو سلطات المجتمع السياسية والدينية وغيرها. ومع أن سلطة المجالس الجامعية في أقطار الشمال، سواء كانت الجامعة محكومة ذاتياً (مثل جامعة أكسفورد أو جامعة كمبريدج في بريطانيا) أم لم تكن، لم تعد بيوريتانية مطلقة الحق، ولم تعد تعتبر نفسها حارسة أخلاقية للحرم الجامعي من أية تطرفات سياسية أو أية انحرافات أخرى، حتى عدة عقود خلت من هذا العصر، فإن رؤساء الجامعات عموماً قد أدركوا تدريجياً الرسالة التي طالما وصلتهم من قبل أعضاء هيئة التدريس بشكل ملفوظ أو صامت. وبناء على ذلك بدأت عملية التغيير والتطوير في الأنظمة الجامعية مركزة معظم قوة القرار الأكاديمي بيد الأساتذة في الأقسام بعد أن كانت سوطاً لاذعاً بيد العمداء أو رؤساء الجامعات. ومع أن معظم جامعات الجنوب قد صورت لتأخذ صوراً شتى من جامعات الشمال، فإن الحرية الأكاديمية قد سارت في الاتجاه المعاكس لما يجري في النماذج الأصيلة التي صورت على شاكلتها، ولو أن الأنظمة الجامعية المرسومة تقول ضد ذلك. ويندر أن نجد جامعة جنوبية لا تمتد يد سلطات المجتمع الخارجية لتضع من ينفذ ما تريد على رأس المجالس الجامعية من القاعدة إلى القمة. فهذه السلطات قد اتخذت، منذ أن قطعت رأس غاليليو المدافع عن الحرية الأكاديمية الحقة، أقنعة مختلفة، ولكن أكثر الأقنعة انكشافاً هي الأقنعة العربية في هذا الزمان من دون ريب.

ب ـ وتحمل حرية الأكاديميين المدنية أهمية كبرى خارج الحرم الجامعي. وثمة جملة من الاجراءات لا بد من توفيرها لضمان حق الأكاديميين في العيش بتعمق في حياة مجتمعاتهم، فمن حقهم القيام بنشاطات سياسية مشروعة اجتماعياً وقانونياً، وأن يكونوا أعضاء في أحزاب سياسية وفي جمعيات فكرية كأي مواطن في المجتمع الديمقراطي الحرّ. وتجدر الاشارة إلى أن هذه النشاطات يجب ألا تشمل ممارسة الارهاب والخطف والاغتيال، فهي تقع جميعاً في الطرف المضاد لجوهر الحريتين المدنية والأكاديمية. ولا ريب في أن العديد من الأنماط الجامعية في الشمال والجنوب يعاني على حدّ سواء انحرافات كهذه حتى اليوم.

٢ ـ في حدود المواطنية الأكاديمية، تلزم الحرية الأكاديمية الأكاديمي بواجب الاسهام الخاص في:

أ ـ اختيار مسائله البحثية إضافة إلى المسائل التي تقع في إطار قسمه أو كليته أو جامعته أو على مدى وطنه، مع اقتراح الطرق التي يعتقد أنها فضلى لبلوغ الحقيقة المنشودة من هذه المسائل البحثية.

ب ـ صنع القرارات الخاصة بتعيين الأساتذة والباحثين المتقدمين إلى العمل في مكان ما من الجامعة.

ج ـ في بنى المقررات الدراسية وأشكالها، والامتحانات والسلالم والمعايير الواجب اتباعها لتقويم أعمال الطلاب، ومن ثم الدرجات الممنوحة لهم.

ومع أن نصوص القوانين الناظمة لمختلف فعاليات الحرم الجامعي العربي قد تضمنت

بشكل ما مؤشرات تؤكد هذا الحق والواجب من الحرية الأكاديمية، فإن تدخل الدولة في توجيههما قد حول هذا الوجه من الحرية الأكاديمية إلى عملية نفاق مستترة باتت تشكل وصمة في جبين الحرية الأكاديمية العربية، علماً بأن حرية الاختيار في البحث العلمي قد تقزمت كثيراً في العديد من جامعات الشمال وليس الجنوب وحده.

٣ ـ على رغم أن جوهر الحرية الأكاديمية كامن في التوجه نحو البحث عن الحقيقة ونشرها، فإن الأكاديمي غير قادر على فعل ذلك في حال تعرضه للخوف والضغط من قبل قوى المجتمع المختلفة. ومن جهة أخرى، ليست الحرية الأكاديمية سائبة الحدود بحيث تسمح للأكاديمي فعل ما يريده لصالح حريته المدنية داخل الحرم الجامعي (قاعات التدريس، مقابلات الطلاب، اللقاءات العلمية ـ الأكاديمية...) واستغلال انطباعاته الشخصية حول المسائل غير الأكاديمية على مسرح أحداث الجامعة، كل ذلك إضافة إلى القيام باستغلال عمله البحثي للتأثير (to impress) في المجتمع خارج الحرم الجامعي. وإذ تشكل هذه الظاهرة الأخيرة إحدى الأشواك التي تدمي تقدم الحرية الأكاديمية وتفتحها، في العالم كله، فإن ثمة قلقاً متزايداً لدى العديد من عقلاء الحرم الجامعي حول صمود فلاحات الحرية الأكاديمية أمام عيون سلطات المجتمع المحمرة، والسياسية منها بخاصة. فالأخيرة تنتظر في عالم الجنوب بشكل خاص مثل هذا الجَنَف في الحرية الأكاديمية لتصادر في إطار منطق الدولة (Raison d'état) جوهر هذه الحرية بشكل ما. وثمة من عانى في الجنوب إرهاص هذا المنطق وهو يجاهد لإعلاء شأن العلم عامة، والحرية الأكاديمية خاصة، يقوم بشكل ما لتطويق أي جنف أكاديمي.

٤ ـ إنقاذاً للحرية الأكاديمية من أية ارهاصات خارجية مهما كان مصدرها، تبدو ثمة حاجة إلى عدم السماح لحرية الأكاديمي المدنية بالطغيان على حريته الأكاديمية، كقيامه بالتبشير العقائدي والسياسي والديني والاجتماعي في قاعات التدريس أو على متن مركب الحرم الجامعي. وعلى رغم أن هذا الأمر سهل تجنبه في أنظمة العلوم الفيزيائية والطبيعية والرياضية وغيرها، فإن الأمر يصعب تماماً في الأنظمة العلمية المتعاملة مباشرة مع شؤون الناس في مختلف قطاعات المجتمع كالعلوم الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ومثيلتها. لذا، فإنه يستوجب على الأستاذ والطالب في الحرم الجامعي البحث عن نهج لضبط ذاتهما في هذا الشأن، فالحرم الجامعي قد حرم على ذويه اتخاذه مرتكزاً للصراعات البشرية دون جدال. على أي حال، إن لم يتمكن أعضاء الحرم الجامعي التقيد بهذه الحكمة، فإن سيف الدولة المسلول في الجنوب بعامة، والوطن العربي بخاصة، قادر على بتر من يسهو عنها في هذا الزمن الصعب.

٥ ـ في الوقت الذي أدى فيه ربط اتحاد أساتذة الجامعات واتحاد الطلاب بالنقابات المهنية في عالم الشمال إلى خفض مهددات حرية الأكاديميين المدنية، فإن هذا الربط في عالم الجنوب قاد إلى زيادة مهددات الحرية الأكاديمية وحدوث انتهاك حرمة الجامعة الذي نشهده اليوم جلياً في بعض جامعات الوطن العربي بشكل خاص. كان ولم يزل وسيط هذا الانتهاك (Infringement) كبار إداريي الجامعة الذين جاء بهم منطق الدولة آنف الذكر، ونقابيو المنظمات الأكاديمية، وذوو المصالح غير العلمية في القطاعين العام والخاص، والصحفيون المحليون والمتطرفون في الحرم الجامعي من بين الأساتذة والطلاب.

العمود الثالث: تصلب المرونة العلمية ـ الأكاديمية

العلم نور الوجود الإنساني، ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من هاد: وإن أصاب هذا الوجود حسن حاضر آني فلن يبلغ بظلام الجهل فجر مستقبل مشرق. وبالعودة إلى تجلي هذا

النور في حياة مدرسة العلم العربية ـ الإسلامية المجيدة قبل ألف عام، نجد أنه نابع من المرونة الأصيلة لدى الأكاديميين، وعلى توقد عطاء الحرم الجامعي تفتحت آفاق البقاء الإنساني الطيب. ولقد سادت وقتئذ عقيدة تقول بأن العلم ما قام بدليل ورفع الجهل وهو على ثلاث درجات:

الدرجة الأولى: علم جليّ يقع بعيان أو استفاضة أو صحة تجربة قديمة.

الدرجة الثانية: علم خفي ينبت في الأسرار الطاهرة من الأبزار الزاكية بماء الرياضة الخالصة، ويظهر في الأنفاس الصادقة لأهل الهمة العالية، وهو علم يظهر الغائب ويغيب الشاهد ويشير إلى الجمع.

الدرجة الثالثة: إسناده وجوده وإدراكه عيانه ونعته حكمة ليس بينه وبين الغيب حجاب[١٧]. والمثير للعجب أن معظم من في الحرم الجامعي الشمالي يؤمن اليوم بهذه العقيدة، في حين لم يتمكن الحرم الجامعي الجنوبي، والعربي منه بخاصة، تصعيد زخم تجاهده ليجتاز الدرجة الأولى حتى اليوم، ذلك أنه لم يتمكن بعد من العثور على مخرج له من عمودَي الإشكالية الأول والثاني، السالف ذكرهما، إضافة إلى فقده المرونة الدنيا اللازمة لتطوره ونمائه. فالحرم يظل متجدد العطاء طالما بقي متفاعلاً بشكل وثيق مع عوامل التغيير التي في الوجود الإنساني عامة، وفي المجتمع المحيط خاصة، وطالما بقي متمكناً من التلاؤم مع هذه العوامل وفق صيغ وأشكال متجددة، وفي مقدمة ذلك تطوير نمط حياة هذا الحرم ونمائه ليتابع مهمته المقدسة على أفضل وجه. واحسرتاه، لقد تصلبت شرايين حياة العديد من جامعاتنا العربية اليوم بحيث لم تعد قادرة على متابعة وجودها لدى الدرجة الأولى المشار إليها أعلاه، الأمر الذي وطد قناعة لدى الجهات الممسكة بزمام كيس مصروف الجامعة، أي الدولة، تقول بأن الجامعة مؤسسة تعليمية لا غير هدفها خدمة خطط الانماء الرسمية دون جدال. والسؤال المباشر الذي يمكن أن يتبادر إلى الذهن حول هذه القناعة هو: هل الدولة في الجنوب بعامة تهدف إلى خدمة المجتمع كما يريد؟ أو أنها تخدم في المقام الأول نفوذ النظام الذي تمثله؟ بل هل الدولة في الجنوب تمثل حقاً المجتمعات التي تحكمها كي يسلم لها في تصريف وظائف جسام كوظيفة الحرم الجامعي؟ على أي حال، نجد من المفيد هنا أن نسترجع جزءاً من سيرة الحرم الأكاديمي البريطاني عبر عقد الثمانينيات الفارطة التي تميزت بخضوعها لعمليات تصليب شرايين نمائها: فنذكر الوقفة المجيدة لمجتمع العلم البريطاني في وجه سياسات البحث والتطوير التي انتهجتها وزارة المحافظين وقتئذ. ومن بين جملة هائلة من التساؤلات التي طرحت من قبل مواطني الجامعات البريطانية على أنفسهم وعلى المجتمع ككل، برزت تساؤلات تقول:

- هل الجامعة التي حملت طويلاً معظم مسؤولية تراسل المعرفة أمام الأجيال الشابة قادرة بعد على تقديم معرفة عصرية تبقي مدرسة العلم البريطانية في مقدمة مدارس العلم العالمية، على رغم التحديات الجسام ودون إحداث تغيير في كيانها الأساسي؟

- وإذا كان المطلوب إحداث تغيير، فهل هي قادرة على فعل ذلك والمحافظة على وجودها ككيان حضاري تنطوي وظيفته على التفاعل المتبادل للتعليم والبحث العلمي؟

- هل الضغوط المادية والمعنوية المبداة على الجامعة لإرضاء مطالب داخلية وخارجية ستقود إلى المزيد من تصلب في شرايين الحرم الأكاديمي؟ أو تقلل من قدرة استقلاليته؟

- هل هناك حاجة إلى أنماط جديدة من الجامعات قادرة على مواجهة أعباء القرن الحادي

---

(١٧) علي بن محمد الجرجاني، **كتاب التعريفات** (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٨٠م).

والعشرين وارهاصاته؟

ـ هل التهاون في دعم جهود البحث والتطوير في إطار العلوم الأساسية هو المسؤول حالياً عن انحسار العلم البريطاني؟

وإذ تشير هذه التساؤلات إلى الحالة المرضية في تصلب المرونة الأكاديمية، ويحتاج عرض نتاج الاجابات عنها إلى أكثر من مقام، فإن الأساتذة: بن مارتن وجون ارفين وروي تيرنر في وحدة بحوث سياسة العلم (SPRU) في جامعة ساسكس البريطانية بينوا في مقالة لهم بعنوان: «The Writing on the Wall for British Science» قالوا فيها ما يلي: «ما التبعات المتوقعة لاطراد الانحسار في العلم البريطاني؟ فقبل عشر سنوات خلت، كان ممكناً القول بأن قوة الوطن في البحوث الأساسية ليست من أساسيات التقدم الاقتصادي: فاليابان خصوصاً شوهدت جهاراً تحقق نمواً معتبراً من خلال استيراد وتبني تقنيات طورت ما وراء بحارها. على أي حال، منذئذ... أصبح واضحاً ان العديد من صناعات اليوم المهمة سوف يرسى على تقنيات معتمدة بشكل كبير على العلوم الأساسية. وهذا هو السبب الذي دعا الحكومتين اليابانية والأمريكية إلى إعادة هيكلة دعمهما للبحث والتطوير مع إيلاء أهمية أكبر لمجالات البحوث الأساسية على حساب البرامج التطبيقية... أما في بريطانيا فالأمر معكوس، إذ أخضع البحث العلمي الأساسي لخفض في التمويل الحكومي خلال السنوات الأخيرة...»(١٨).

العمود الرابع: مدى تجهز الحرم الأكاديمي للتغيير

الجامعات في عصرنا صنفان: ناجية وفانية، والأخيرة هي تلك التي فقدت مقدرتها على تجهيز إمكانياتها الفكرية والعملية لتلبية حاجات المجتمع. ويتجلى فناء هذا الصنف في افتقادها ذاتها الحضارية، المميزة بشكل رئيس بمثلها الأكاديمية ورسوخ روح الحرية الأكاديمية، نتيجة خضوعها لمؤثر قاهر اليوم هو طغيان إرادة الدولة على وجود الحرم الجامعي وفي الجنوب بخاصة. فتمادي الجامعة في مسايرة المطالب الحكومية من جهة، وتسليم إدارة الحرم الجامعي قوة قرار حياة الجامعة ونمائها من جهة أخرى، يطفئ سريعاً نور العطاء العلمي الحق ويجرد الحرم من مضمونه كمكان لرعاية ونشر المعرفة الأساسية، فيستحيل إلى مؤسسة تدريبية تقدم خريجين بشكل متقدم لخدمة سياسات التنمية الحكومية وبرامجها. وعند نقد مثل هذا الصنف من الجامعات، يصدر ردّ حكومي قائلاً: وهل تقام الجامعات اليوم لهدف غير هذا؟

أما الصنف الأول، أي الجامعات الناجية، فيتجلى في جامعات الشمال القائدة في مجالي التعليم والبحث العلمي، والمميزة بقدر معتبر من الاستقلالية والتجهز الذاتي للمبادرة البراغماتية لتقديم العطاءين الحضاري والتنموي على حد سواء. أما المتقدم من هذا الصنف فيمكن تسميته بـ «الجامعة التنموية» (Developmental University)، وهو صنف همبولدتي تقوده عقيدة تهدف إلى ابتكار صيغ اعتماد متبادل أكاديمية بين البحث العلمي وتطبيقاته على مسائل بقاء المجتمع ونمائه. ويذكرنا هذا الصنف المتقدم من الالتزام العلمي ببقاء المجتمع الإنساني الخيّر، باعتقاد نَظَمَ قبل ألف عام مدرسة العلم العربية ـ الإسلامية واستند إلى حديث نبينا العربي الكريم محمد بن عبد الله ﷺ الذي جاء قائلاً: «اللهم أعوذ بك من علم لا ينفع، ومن قلب لا يخشع، ومن نفس لا تشبع، ومن دعوة لا يستجاب لها».

---

(١٨) Ben Martin, John Irvine and Roy Turner, «The Writing on the Wall for British Science,» *New Scientist* (8 November 1984), pp. 25-29.

فهل ذكرت بعض جامعات الصنف الثاني العربية هذا العقيدة؟ أو وعت اليوم ما يجري من تطور على صعيد تجهز الصنف الأول؟ أم أن بعضها لا تعنيه هذه الذكرى أو الوعي شيئاً، فرضى الدولة عن طواعيتها حظ لا تريد فقده، أو أن بعضها الآخر وهو يُعتصر من قبل مطالب الحكومات يسعى لأن يُبقي على الحد الأدنى من نضجه الأكاديمي مؤمناً بأن: الاخوان شبيهون بصورة حبات العنب وهذه حين تعتصر تصبح رحيقاً واحداً، وثمة تضاد بين العنب الناضج والعنب الفجّ، فإذا ما نضج العنب الفج صار رحيقاً طيباً. وهنا يتبادر أمامنا تساؤل يقول: هل هناك ثمة أمل يرتجى بنضج الفج قبل أن تأتي الثعالب والدبابير على الكرم فتجعله يباباً؟

العمود الخامس: هبوط مواطنية الحرم الجامعي

إذا كانت الجامعة في خطر ما، فلا بد أنه نابع بشكل رئيس منها، وإذا ما استفحل هذا الأمر فمرده إلى تفشي عيب ما في مواطنيتها الأكاديمية، ولا يمكن بأي حال من الأحوال إلقاء اللوم كله على المهددات الخارجية للحرم الجامعي. والجامعة الناجية هي التي يلتزم مواطنوها جميعاً بممارسة واجباتهم عبر قرارات عازمة رفيعة الفكر تؤكد سمو مقاصدهم وخالص توجههم، كل ذلك إلى جانب تقويم المحفزات والمعوقات التي قد تواكب أداء حق المواطنية هذا. والجدير بالذكر أن هذه القرارات لن تتخذ من قبل رؤساء الأقسام والعمداء والصف الإداري الرفيع فقط، فالمجالس الجامعية المكونة ديمقراطياً وفق الأصول العقائدية الأكاديمية وتشكيلات وحدات البحوث ومجموعات الاستشارة يقع على عاتقها جميعاً تأكيد مواطنيتها الحقة بالتلاحم لتوفير إجماع مميّز وفي التصورات التي قد تحمل مخاطرة ما. وثمة جامعات عديدة، فانية طبعاً، في شمالي الأرض وجنوبيها فقدت قراراتها الذاتية عنصر التلاحم المشار إليه أعلاه نتيجة تنامي أنانية الحرفة وحب البقاء على حساب الغير، وغابت عنها الشجاعة اللازمة للتنفيذ، فأدى ذلك إلى حدوث تنافس منافٍ للعقائد والمثل الأكاديمية تكون عواقبه انحدار قدر المواطنية الأكاديمية وترسيخ ضلال الحرم الجامعي المقيت. فهل ثمة شجاعة تعتبر لدى الحرم الجامعي الجنوبي تقارب هذا الوصف؟

العمود السادس: بلقنة الجامعة

احتلت الجامعة، وبأشكال متعددة، مقاماً مرموقاً في قلب المجتمع وعملت، وفق نُهُج متغايرة، على التأثير في حياته، وثمة قلة من جامعات الوطن العربي بقيت تعمل كمجتمع مستورد ينفذ تعهداً تجارياً في مجال العلم والتقنية. كما أبدى المجتمع أثره الفاعل سلباً وايجاباً في مختلف شؤون الحرم الجامعي وتوجهاته بشكل خاص، وفي أمر العلم كله بشكل عام. وكما يحدث خلال العقد الجاري، أبدى المجتمع أثره في ارهاص حياة الحرم الأكاديمي، فعمل هذا في العديد من الجامعات الفانية وإلى حد ما في بعض جامعات الشمال الناجية على «بلقنة الجامعة» (Balkanization)، وعلى الأقل كما يحدث في البوسنة والهرسك[١٩]. فلقد عاد التساهل في تطبيق المثل الأكاديمية، على النحو الذي بيناه في عمود الإشكالية الأول، وقادت الفوضى الفكرية حول تطبيق أصول الحرية الأكاديمية الحقة، التي بيناها أيضاً في العمود الثاني من إشكالية الجامعة، إلى بؤر فراغ فكري صارت ملاذاً لغربان التعصب العرقي والديني والسياسي، وباتت مصدراً

---

(١٩) عدنان مصطفى، «مسألة الجامعات العربية: منظور القبور الحية،» **عالم الفكر** (الكويت) (١٩٩٥).

لضرب قواعد الانجاز والنشر الأكاديمي الرفيع ووسيطاً محفزاً لتطبيق أعراف بيروقراطية داخلية لا تنسجم البتة والمثل الأكاديمية الرفيعة، ودفعت بعض الإدارات الجامعية إلى إعطاء «عين مغمضة» إزاء الأهواء التي تهب بين حين وآخر على الجامعة من طرف بعض قطاعات المجتمع القائمة على التمييز العرقي والمعتقدي والجنسي. وبذلك تحولت هذه البؤر إلى مخالب لمهددات الحرم الجامعي الداخلية والخارجية وحرفه بشكل ما عن مساره القدسي. وتجدر الإشارة إلى أن الإقلال من قدر الضرر الذي تحدثه هذه البلقنة قاد في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً إلى نشوء الحقبة الماكارثية التي مهدت لتقدم مسيرة استغلال العلم في الجانب الشرير من الحياة لصالح الحرب والسيطرة وبسط النفوذ، على النحو الذي استغل به لضرب الشعب الفييتنامي. على أي حال، عند صعود وتائر البلقنة الجامعية وهبوطها، كان الصعود يتم عبر عناصر وصلت ماكيافيلياً إلى سدة القيادة في بعض مؤسسات الحرم الجامعي، وتم الهبوط في البلقنة على يد قادة علم بارزين قاموا بتخليص الجامعة من تشرخها الفكري والعملي وأزالوا حالة الحرم المرضية وعودته إلى مساره الصحيح.

العمود السابع: انتهاك براءة الجامعة

شهدت الثمانينيات هبوطاً متسارعاً في تمويل البحث والتطوير في جامعات الشمال عموماً نتيجة التغيير في قلب الحكومات نحو البحث العلمي لدى انتهاء الحرب العالمية الباردة من جهة، ونتيجة لتوجه الشركات الصناعية الوطنية والمتعددة الجنسيات إلى احتواء بحوثها التطويرية الخاصة بإنتاجها في إطار مراكزها البحثية حفاظاً على سر الصنعة والمبادهة بالابتكار اللازمين للسيطرة على السوق الإقليمية والدولية من جهة أخرى. ومع ذلك بقيت هذه الجهات الممولة تغازل من قريب أو بعيد الأفراد المبدعين ومجموعات البحوث العاملين في إطار الجامعات، فأدى ذلك إلى وجود أفراد محظوظين مادياً وعملياً ضمن الحرم الجامعي، وولد حساً لدى بعض غير المحظوظين بالتماس ما يمكن أن تنعم به الجهات الممولة الخارجية عليهم. وانطلاقاً من هذه الأرضية الطارئة على الحرم الجامعي، انبثق تنافس داخل الحرم للفوز بقلوب الممولين وجيوبهم، فأصبح اليوم مصدراً إلى خروج بعضهم بحثاً بطرق لاأخلاقية مختلفة في طلب التمويل والحظ، حتى وصل الأمر إلى حد الاحتراف اللاأخلاقي الذي تجسد في تسليم بعض أجزاء من الحرم الجامعي لمطالب غير أخلاقية أبدتها الحكومات أو القطاع الخاص... الخ. وبتفشي هذا الانتهاك خسرت الجامعة عفتها العلمية وتاه مركب البحث عن الحقيقة العلمية الخالصة في بحر الحظوظ. وإني لأذكر وضوحاً محاولة إحدى الحكومات العربية تشجيع الحرم الجامعي لديها بالاسهام في إعطاء الخبرة الأكاديمية في جوانب معينة من حياة البلد التنموية، فكان أن أفلح بعضهم في تقديم المطلوب منه ضمن القيم الأكاديمية السائدة لديه، في حين تعاظم البعض الآخر عدداً وأسلوباً في «التجرد السلوكي» (Stripping) لخطف المهام والمشاريع من زملائهم في الجامعة ذاتها أو في الجامعات الأخرى، حتى بلغ الأمر حدود التناحر والتشاجر التي لم يعرفها مجتمع حرفي قط، مما دعا الدولة إلى هجر توجهها الطيب نحو الحرم الجامعي واللجوء إلى الخبرة الخارجية. ولقد كان هذا الانتهاك العامل الرئيس في إعاقة جهود المخلصين من مواطني الحرم الجامعي لدى محاولتهم فتح الحوار مع الدولة لدعم البحث العلمي من جهة، والمشاركة في مهام التنمية الوطنية من جهة أخرى. على أي حال، وكما قال الله عزّ وجل: ﴿**ولا يَحيق المَكْر السيئ إلا بأهله**﴾[٢٠].

---

(٢٠) القرآن الكريم، «سورة فاطر،» الآية ٤٣.

فإننا على اعتقاد جازم بأن انتهاك براءة الجامعة لا تعم وإنما تصم من اقترفوها بذاتهم وكان أمرهم فُرُطاً. ومع ذلك فإن عار هؤلاء يتطلب إزالة صابرة ربما تأخذ حياة أكثر من جيل أكاديمي واحد من دون ريب.

خاتمة

بالتعمق في داخل أعمدة إشكالية العلم العربية يجد المرء تفاصيل تفتُّ القلب وتثير تساؤلاً يقول: هل حان حَيْنُ العلم العربي؟ أم آن أوان ثورة المجتمع العلمي العربي على المقت الذي يفشي بقاءه ونماءه؟ وليس لنا في ختام هذا البحث سوى القول: نعم لقد حان الحَيْنُ على العوامل المكونة لإشكالية العلم العربي، وربما ينطبق عليها وعلى مسبّبيها قول الله عزّ وجلّ: **﴿اقتربَ للناس حسابهم وهم في غفلة معرضون. ما ياتيهم مِن ذِكر مِن ربهم مُحْدَثٍ إلا استمعوه وهم يلعبون﴾**(٢١).

أما الجزء الثاني من السؤال أعلاه، فقد بينا في مقدمة هذا العمل أن جوابه نعم، مؤيدنا في ذلك تقرير نادي روما بعنوان «الثورة العالمية الأولى: من أجل مجتمع عالمي جديد» الذي جئنا على ذكره في البدء، وإيماننا نحن أبناء المجتمع العلمي العربي المرابطين بأن المقت العربي له جولة ولنا معه ومن وراءه جولات، ونرى في تنفس كل فجر رؤية بتحقق قول الله جل وعلا: **﴿إنّا فتحنا لك فتحاً مُبيناً. ليغفر لك الله ما تَقَدَّمَ من ذنبك وما تاخر ويتم نعمته عليك ويهديك صراطاً مستقيماً. وينصرك الله نصراً عزيزاً﴾**(٢٢).

وكي نبلغ هذه الرؤية المجيدة، يمكن للمجتمع العلمي العربي أن يبادر براغماتياً من خلال صبر نفسه بالتعمق في دراسة الإشكالية التي أوجزنا عرضها في هذا المقام مع مواكبة ذلك، وقبيل انقضاء هذا العصر، بتجاهد عازم لعل أبرز أولوياته ما يلي:

أولاً: المبادرة بكل الوسائل المتقدمة لتحريك مجتمعات العلم العربية القطرية باتجاه الانفلات من همومها الداخلية، فخلاصها من هذه الهموم لن يتم إلا من خلال لقائها عربياً. ونعتقد جازمين بأن السلام الذي تنشده حكوماتنا العربية مع العدو الصهيوني الغاصب لحقوقنا العربية سيكون مرتكزاً لحرب جديدة بين رسالة العرب الحضارية الإسلامية وبين رسالة النظام العالمي الجديد الصهيونية.

ثانياً: العمل بمنتهى العزم الخالص على شد أزر مؤسسات العلم العربية المشتركة (على رغم تردي بعضها) والتلاحم مع فعالياتها مجتمعين وفرادى، فهي في اعتقادنا تقوم على أساس وحدوي صحيح، وتملك قيادات صابرة تحتاج ممن يحفزها إلى مزيد من الصبر والعطاء. ونشير هنا بمزيد من التقدير إلى الجهد الطيب والمميز الذي يبديه «اتحاد مجالس البحث العلمي العربية» في اتجاه الأولوية الأولى أعلاه. ونتمنى على قيادته الحكيمة اليوم الافادة من هذا الملتقى لتقرير بحث مكثف حول «حلولية» الإشكالية التي تلف العلم والبحث العلمي العربي.

ثالثاً: الافادة من هذا الملتقى في العودة إلى جهد سابق لنا في الأكاديمية العربية للعلوم وبالتعاون مع محمد عبد السلام، لإبراز فكرة قيام مركز عربي للبحث والتطوير بقيادة «اتحاد مجالس البحث العلمي العربية» يكون بمثابة القلب من جسد المجتمع العلمي العربي والعقل

---

(٢١) المصدر نفسه، «سورة الأنبياء»، الآيتان ١ ـ ٢.
(٢٢) المصدر نفسه، «سورة الفتح»، الآيات ١ ـ ٣.

الموجه لصنع سمو البحث العلمي العربي.

رابعاً: السعي لإصدار مجلة علم عربية عامة تكون منبراً حراً للفكر العلمي العربي ووسيلة من وسائل جلاء المقت من آفاق الحرم الجامعي العربي.

خامساً: دعم جهود إنماء كيان «الأكاديمية العربية للعلوم» باعتبارها المؤسسة الوحدوية الرائدة الحرة في ميدان توحيد المجتمع العلمي العربي. كل ذلك إضافة إلى المساعدة في تمويل فكرة «شبكة الجامعات العربية» التوأم الحر لـ «اتحاد الجامعات العربية» الحكومي.

سادساً: تنظيم حملة فكرية عربية عامة تشرح واقع العلم العربي وتظهر مزايا سموه في صنع عزة المجتمع العربي ونمائه ككل. فالعلم العربي يتيم إعلامياً وحان الوقت كي يقوم العلماء العرب له دفاعاً بوجه الضيم والمقت المحيق بهم.

سابعاً: تفعيل الصلات العربية ـ الجنوبية والعربية ـ الشمالية لتعزيز مكانة العلم العربي وتقدمه، والافادة من أصدقاء الأمة العربية السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين والدينيين في رفد التطلعات الآنف ذكرها أعلاه، وذلك خارج المسارات الحكومية السائدة.

بذلك ننسجم مع إيماننا بالله جلّ وعلا. وآخر ما يمكننا قوله في هذا المقام:

قُلْ إنَّما أعِظُكُم بِواحِدَةٍ أنْ تَقُومُوا لِلّهِ مَثْنَى وَفُرادَى ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا

«قوموا إلى الله» هبّوا أيها البشرُ □

صدر حديثاً

فلسطين والسياسة الأمريكية
من ويلسون إلى كلينتون

تحرير: ميخائيل سليمان

يعالج هذا الكتاب العوامل المختلفة التي تؤثر في رسم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه فلسطين، فيتناول السياسات الملموسة والمحددة بخصوص القضية الفلسطينية، ويركز على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة وأعمال السلطة التنفيذية، وعلى السياسة المناصرة لإسرائيل واستمرار عداء السياسة الأمريكية للشعب الفلسطيني ورفضها تطبيق مبادئ ويلسون حول حق تقرير المصير على الشعب الفلسطيني، ونظرتها إلى هذا الشعب كلاجئين يحتاجون إلى التوطين.

٣٦٢ صفحة
الثمن: ١٠ دولارات

البحث العلمي بين الضرورة الإنسانية والحصانة القومية(*)

موسى النبهان

مساعد عميد كلية العلوم التربوية،
جامعة مؤتة، الأردن.

زيدون ممدوح أبو حسان

شركة كيماويات البتراء،
عمان، الأردن.

مدخل الدراسة وأهدافها

يتنوع مفهوم العلم تبعاً لتنوع الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، أو لتنوع المجال الذي يتميز ذلك الجهد الإنساني في دراسته واكتشافه. فعندما يستخدم في فهم ما يجري في هذا الكون، فإنه يصنف تحت باب العلوم الطبيعية، أما حين يستخدم في فهم ذواتنا كبشر، فإنه يعرف باسم علم النفس. وحين يوظف العلم في فهم العلاقات التي تربط بيننا في التجمعات الإنسانية فإنه ينتمي إلى مجموعة العلوم الاجتماعية في إطار من علاقات السبب والنتيجة.

ويمر العلم بشكل دوري في عدد من المراحل المتتالية، بدءاً بالعلم العادي ومروراً بمرحلة الأزمة العلمية التي تتراكم فيها التناقضات، ثم بالثورة العلمية التي تحل تلك التناقضات بفعل جديد يتمثل بنظرية أو مبدأ أو قانون. فقد يبدأ العلم عادياً عندما يستخدم في بناء أو تطبيق النظريات في حل القضايا وتفسير الشائك منها. وعندما تبدأ الظواهر غير المألوفة والمسائل الإشكالية في البروز، يتولد عصر الأزمات والتساؤلات فينشط عهد تأطير المواقف وتعريفها على نحو يمكن الخوض باتجاه ربما يقود إلى حل. كل ذلك لا يمكن تجاوزه أو التغلب عليه إلا بالثورة ليتم الانتقال إلى آليات وحلول جديدة تستدعي القيام بالمزيد من الدراسات والأبحاث كمية أو كيفية، أساسية أو تطبيقية. فالعلم له عقيدة أو ايديولوجيا أو منهج يمكن اتباعه في حل المشكلات. ولن تأتي الثورة العلمية إلا عندما تبدو الحاجة ملحة لمواجهة حاسمة للأزمات. عند ذلك يلد البحث وينمو العلم وترقى الحياة إلى نحو أفضل.

قد يكون العلم نشاطاً داخلياً محضاً لا يتعدى كونه خوضاً مطلقاً في المعادلات والأرقام والمختبرات والمحاكاة والجدل والمحاضرات النظرية وغيرها، عندها لا يتعدى العلم مفهومه الاستاتيكي المحدد بمقولة «العلم من أجل العلم». وقد يكون العلم ترجمة وربطاً واستجابة

(*) في الأصل ورقة قدّمت إلى: ندوة «إعداد الباحث العربي وإمكانيات استثماره في القطاعات الانتاجية والخدمية»، في مؤتة، عمّان بتاريخ ٢٢ ـ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، وذلك بالتعاون بين جامعة مؤتة واتحاد مجالس البحث العلمي العربية والمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا.

لحاجات مجتمعية وإنسانية ملحة من أجل التغلب على تلك العقبات والنهوض بمستوى البشر إلى نحو أمثل وباختصار قياسي للزمن. عندئذ ينتقل العلم من بوتقة الصف الدراسي التقليدي ومناخ المحاضرة الرتيب إلى الأحداث الجانحين والمتسولين، وإلى خطاب العاطلين عن الإنتاج أو العمل أو حتى عن الاستهلاك، وإلى الرافضين للتقدم أو التفوق الدراسي، وإلى صفوف المدرسة المكسّرة الشبابيك والخالية من أشباه الملاعب وأدنى متطلبات النشاط، وإلى المصنع الذي لا يصنع إلا ما تم صنعه قبل عشرات العقود من السنين، وإلى السوق الذي يعج بأصناف البضائع غير الوطنية، وإلى المستشفى الذي يفتقر إلى أدنى شروط الصحة والسلامة العامة، وإلى دور الإصلاح التي لا ترى الإصلاح إلا مكتوباً على لوحاتها أو تحت عناوينها في دليل الهاتف، وإلى الطرق والشوارع التي هي نقطة بداية الحياة وقبور نهاياتها، وإلى دور العلم التي تحوي كل شيء سوى الذي بنيت من أجله، وإلى الماء الذي أصبح الحصول عليه أصعب من العملة الصعبة، وإلى البكاء وإلى الهزائم التي غدت أسهل على الإنسان العربي من ممارسة الفرح والسرور، وإلى الباحثين بالاسم الذين ينهمكون في إنجاز أشياء كثيرة إلا البحث. عند ذلك يبرز المفهوم الديناميكي للعلم وتتضح مقولة «الوظيفة الاجتماعية للعلم» او مقولة «العلم والتنمية» وما إلى ذلك من تلك العناوين.

وعليه فإنه من الممكن تصنيف العلم الى مجموعة العلوم والنظريات والمبادئ والمنهجيات والأسس التي تصلح للتدريس في قاعات جامعية رسمية وغير رسمية تمنح درجات علمية لمن يستكمل متطلباتها، وإلى مجموعة الأنشطة التي تحمل تلك المبادئ والنظريات إلى ميدان المشكلة للمساهمة في الحلول بعلمية وموضوعية وجرأة. إنها مجموعة البحث العلمي التي تميز درجة نهوض أو تقدم أمة دون أخرى. ولا يفوتنا التنويه إلى أن عدد مراكز البحوث والجامعات والمنجزات العلمية والاختراعات والجرائم والعاطلين وكميات استهلاك حلقات الماء والكهرباء ومستوى الإعالة وعدد المستشفيات وبراءات الاختراع تعتبر بمجملها معايير تستخدم في الحكم على درجة رقي أمة دون أخرى وبدرجة متفاوتة لكل من تلك العوامل.

لقد جاءت فكرة الكتابة في أهمية البحث العلمي وحتميته جراء المشاهدات اليومية والملاحظات التي تواجه الإنسان العربي كل دقيقة من حياته، إضافة إلى التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتعليمية التي لا تتوقف وهي تشارك ذلك المخلوق حياته وتقض مضاجعه ومضاجع أجيال لم تولد بعد. ليس هذا الموضوع جديداً أو مبتكراً أو حلاً سحرياً مطلقاً. إنه مساهمة قد تضيف جديداً أو تبدل شعوراً، أو توجه جهوداً نحو المجابهة الموضوعية لتشخيص واقع ضحل يعيشه الإنسان العربي. إن مثل هذه الموضوعات يحتاج إلى بحث مستمر وشامل ومتنوع المداخل من أجل الوصول إلى حلول موضوعية متكاملة. وبشكل أدق فقد تناولت الدراسة قضية البحث العلمي من ثلاثة أبعاد:

البعد **الأول** تصوير واقع البحث العلمي في الوطن العربي وتشخيصه.

البعد **الثاني** مناقشة الجوانب التي تشكل بيئة خصبة لمبررات النشاط البحثي العربي.

البعد **الثالث** اقتراح آليات لمواجهة العثرات التي لا تجعل البحث العلمي العربي تقليداً راسخاً أو نشاطاً متميزاً.

ولدراسة هذه الجوانب بتفصيل يتناسب مع خصوصية هذه الورقة، سيتم الاستعانة بعدد من الشواهد الرقمية والتي تم الحصول عليها من بين صفحات الكتب والجهود المتميزة لعدد غير قليل من الكتّاب والمفكرين الأجلاء. وللتسهيل فقد تمت معالجة **الأبعاد الثلاثة** على النحو التالي:

البعد الأول: واقع البحث العلمي العربي

من الممكن تناول واقع البحث العلمي في الوطن العربي من زاوية المعيار الكمي المتمثل بعدد الجامعات ومراكز البحوث والدراسات وعدد المجلات العلمية المحكمة وعدد المختصين من حملة الدرجات العلمية العالية أو حجم الميزانية المخصصة لإدارة وتنمية البحث العلمي، أو المعيار النوعي المتمثل بالمستوى الأكاديمي والإنتاجي لتلك الجامعات ومراكز البحوث في ضوء ما يجري في داخل تلك المؤسسات الأكاديمية من بناء التصاميم ورسم المخططات البحثية وبناء استراتيجيات تنموية وقولبتها في أطر نظرية، أو خارج تلك المؤسسات بمقدار مساهمتها في بناء حلقات بناء المحيط البشري وغير البشري وتطويرها. والجدير بالذكر أن المعيار النوعي هو الأكثر أهمية وجدية من المعيار الكمي. فقد تُطرح المادة التعليمية نفسها وبالأهداف نفسها وبغرض تدريسها في جامعتين تتشابهان في المعايير الكمية، فتكون النتيجة في إحداها تخريج فوج من الخبراء المتميزين، أما في الثانية فقد يكون النتاج جمهوراً من الموظفين التقليديين، علماً بأن المجموعتين درستا المنهاج نفسه وفي إطار الأهداف نفسها.

فمن زاوية كمية، يوجد في الوطن العربي إلى الآن ما يقرب من مئة جامعة كاملة تماماً، إضافة إلى عدد غير قليل من مراكز البحوث، وما يقرب من خمسين ألف عربي يعملون كأساتذة أو كأعضاء في معاهد أبحاث عربية أو أجنبية. أما من الزاوية النوعية فيمكن القول إن المجلات العلمية في الدول النامية عموماً وفي البلدان العربية تحديداً غير متخصصة عموماً، إذ تنشر المجلة نفسها مقالات في حقول مختلفة. وتصدر تلك المجلات إما بدون تحكيم أو أنها توزع بدون انتظام وبكميات محدودة ونادراً ما تقرأ بشكل واسع. إذاً، من الممكن التوصل إلى حقيقة أن نوع الأعمال البحثية وجودتها أكثر أهمية من عددها. فالبحث الجيد يكون مهماً عندما يكون أصيلاً حقاً؛ يضيف جديداً إلى المعرفة، ويطور البناء المعرفي، أو يحسن استخدام المعرفة بشكل متميز، أو يحل قضايا وإشكاليات فكرية مستعصية. وعلى سبيل المثال الكمي، هناك أكثر من ٦٠٠ بحث وردت في رسائل الماجستير في التربية وعلم النفس في الأردن على مدى ٢٠ عاماً[١]، ولكنها لم تقدم نماذج فعالة في خلق أطر نظرية جديدة أو تقديم حلول عملية ناجعة لمشكلات تربوية ملحة، لأنها لو عملت ذلك لأصبح الوضع التربوي في الوطن العربي أو في الأردن على غير ما هو عليه الآن. وثمة تحدٍ آخر للمنحى الكمي، يكمن في السؤال عن ضحالة عدد براءات الاختراع التي تم تسجيلها من قبل الكم الهائل من العلماء العرب المسجلين في قوائم الباحثين أو يشغلون مواقع يفترض فيهم أن يكونوا فيها كذلك.

ولضرب النوع بالكم نسوق هنا مثالين: **الأول** يشير إلى أن الميزانية المخصصة لتكاليف تنظيف إحدى الجامعات الخليجية يفوق ما يخصص لإدارة البحث العلمي ودعمه في مجمل الجامعات الأردنية الرسمية. أما **المثال الثاني** وهو الأكثر خطورة فيكمن في الحقيقة التي جاء بها انطوان زحلان[٢] القائلة بأن إنتاج العلماء والمفكرين العرب مجتمعين يقل عن إنتاج الفئة نفسها في إسرائيل قبل عشر سنوات على رغم تساوي أعداد فئة الباحثين في إسرائيل ودولة عربية واحدة مثل مصر. والجدول التالي يوضح عدد البحوث المنشورة في البلدان العربية

---

(١) موسى النبهان، «دراسة تحليلية لواقع رسائل الماجستير في التربية المنجزة في الجامعات الأردنية من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٩»، **مؤتة للبحوث والدراسات** (١٩٩٣).

(٢) انطوان زحلان، «الإنتاج العلمي العربي» ورقة قدّمت إلى: **تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مؤسسة عبد الحميد شومان** (بيروت: المركز، ١٩٨٥).

وإسرائيل في العلوم الطبيعية من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٨٣:

جدول مقارنة توزيع البحوث والدراسات المنشورة في العلوم الطبيعية في البلدان العربية وإسرائيل

للفترة (١٩٦٧ ـ ١٩٨٣)

القطر	١٩٦٧	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
الأردن	١	٧	٧	١٥	٢٠	٥٣	٥٢	٧١	٧٩
تونس	٣	١٧	٢٠	٣٩	٤٨	٨١	٩١	١١١	٩٥
الجزائر	٢٢	٤٦	٦٢	٦٣	٧٤	٧٢	٧٣	١٠١	١٠٢
ليبيا	٣	٥	١٦	٣١	٣٣	٦٧	٨٨	٦١	٥٣
السعودية	٨	١٤	١٧	٥٧	٨٧	٢٥٠	٣٠٢	٤٢٧	٤٦٧
السودان	٣٠	٧٠	٥٩	٩٣	٨٧	٩٨	٨٨	١١٦	١٢٢
سوريا	٢	١	٩	١٠	٥	١٩	٢١	٢٥	٢٧
العراق	٣٢	٤٤	٦٠	٩٤	١٥٩	٢١٠	١٨٤	١٩٥	١٧١
الكويت	٢	٢	١٦	٥٦	٦٢	١١٣	١٤٠	١٨٠	١٧٦
لبنان	٥٨	٨٩	١٠٩	١٠٠	٨١	٨٦	١٠٠	١٣٤	١٠٦
مصر	٢٩٣	٤٤٣	٥٤٧	٧٣١	٦٦١	٩٨٢	٩١٩	١٠٩٣	١٠٥٤
المغرب	١١	١٢	١٣	٣١	٢٧	٩٢	٨٣	٧٦	٨٥
اليمن وأخرى	صفر	صفر	صفر	٣	٤	٣٢	٣٨	٦٦	٧٩
المجموع	٤٦٥	٧٥٠	٨٤٧	١٣٢٣	١٣٤٨	٢١٥٥	٢١٧٩	٢٦٥٦	٢٦١٦
اسرائيل	١١٢٥	١٧٣٩	٢٤٠١	٣٢٩١	٣٢٨٤	٣٩٨٩	٤٢٢٧	٤٨٠٧	٤٦٦١

المصدر: انطوان زحلان، «الإنتاج العلمي العربي،» ورقة قدّمت إلى: **تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مؤسسة عبد الحميد شومان** (بيروت: المركز، ١٩٨٥)، ص ١١٩.

أما التحدي الذي يمكن اعتماده لتشخيص الضعف العربي في مجال البحث العلمي فيكمن في استطلاع نسبة العاملين في البحث إلى عدد السكان. فقبل عقدين من الزمن كانت النسبة العالمية لعدد الباحثين إلى عدد السكان (١,٥: ١٠٠٠)، بينما نجد النسبة في مصر التي تعتبر في طليعة البلدان العربية في مجال البحث والباحثين هي (١: ١٠٠٠٠)، أما في أمريكا فكانت (١: ٤٠٠) حيث قدر عدد الباحثين في أمريكا في الفترة ذاتها بحوالى ٤٠٠٠٠٠ عالم وباحث، بينما قدر العدد في أوروبا للفترة نفسها بحوالى ١٥٠٠٠٠ باحث وعالم، بينما كان في الوطن العربي في عام ١٩٧٣ حوالى ٧٠٠٠ باحث فقط. وقد ورد في منشورات معهد المعلومات العلمية (ISI) ان إنتاجية الباحث العربي تعادل ١٠ بالمئة من المعدل العادي لغيره من العلماء لغاية عام ١٩٧٣[٣]. وما يعاب على حركة البحث العلمي في الوطن العربي ندرة البحوث ذات الطابع القومي في معالجة القضايا والمشكلات ذات الطبيعة المشتركة، والتي قد يساهم حلها في إيجاد مؤسسة علمية عربية تهدف إلى النهوض بالمستوى العلمي والتقني وتنمية المهارات والخبرات المشتركة وإنضاجها.

---

(٣) عدنان بدران، «دور التعليم العالي ومراكز البحوث في تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي،» ورقة قدّمت إلى: **تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مؤسسة عبد الحميد شومان.**

البعد الثاني: مبررات البحث العلمي العربي

تبدأ خطوات الطريقة العلمية في البحث العلمي بالشعور بوجود تساؤل معين أو تراكم إشكالية معينة في مجال معين، وهذه تحتاج إلى حلول مدروسة وذات قدرة على الديمومة والتنبؤ في أطر متجددة. فالمشكلة إذاً هي موضوع البحث ومادة الدراسة، والحلول هي نتائج البحوث والدراسات، والآليات في التخطيط والتنفيذ والقرار هي بمثابة المنهجية العلمية التي ستتبع في دراسة الحلول لهذه الإشكالية أو تلك. والسؤال الذي يطرح نفسه دائماً، يتعلق بالاستفسار عن وجود مشكلات تستحق البحث فعلاً وهل هي تستحق البدء أو التأجيل؟ لعل في الفقرات التالية ما يمكننا من الإجابة، وذلك باستعراض مجموعة من التحديات التي يعيشها الإنسان العربي كالزراعة والغذاء والمأوى والتعليم والتنشئة لعلها تغدو مادة غنية للبحث:

١ ـ التحدي الغذائي

لا شك في أن أراضي الوطن العربي شاسعة ومترامية، بعضها جبلي، والبعض الآخر ساحلي، وفيها صحارى وسهول ووديان وهضاب وغابات ومراع. كما يتمتع الوطن العربي بتنوع تضاريسي متميز، إضافة الى تمتعه بتنوع المناخات ومصادر المياه؛ بحر ونهر ومطر ومياه دفينة. أما الاراضي المزروعة عموماً، فهي لا تزيد على ٤ بالمئة من مجموع مساحة هذا الوطن الكبير، وهذه المساحة تعادل نصف المساحة القابلة للزراعة. وما يزرع بالري لا يتعدى سوى ١ بالمئة من مساحة الوطن الكبير ولا يعادل ذلك سوى ربع الأراضي الزراعية. والمشكلة تبرز بوضوح أكبر عندما نعرف بأنه لا يتعدى مجموع ما يصدره هذا الوطن من منتجات الغابات والأسماك والمدخلات الزراعية سوى سبع ما يستورده من تلك الأصناف نفسها.

والمعروف أن تلك الأراضي الزراعية وتلك المناخات والتضاريس يعيش عليها بشر، أو من المفروض أن تكفي بشراً يتزايدون بنسب قياسية (أكبر مما هو في الهند والصين معاً)، إذ إن المعروف أن عدد سكان الوطن العربي يتضاعف مرة كل ٢٥ سنة، بمعنى أن الطلب على الطعام يتضاعف كل ربع قرن تقريباً، والسؤال الذي يحتاج إلى إجابة هو «هل تضاعف مصادر توفير الطعام إنتاجها بالمعدل نفسه أو أكثر، إضافة إلى اعتبار أن التصحر والإفراط في استخدام الأسمدة، وعدم ترشيد استهلاك المياه، وغياب السياسة الزراعية، والتثقيف الاستهلاكي، وسوء التعامل مع البيئة، وتدني مستوى التعامل مع الآلة، والمكننة الزراعية عوامل تضاف إلى التحدي الغذائي والزراعي؟ فإذا كان الجواب نعم، فهذا تفاؤل مفرط، وإذا كان الجواب بالنفي فتلك هي المشكلة. نحن إذاً أمام أمرين أحلاهما لم نذق طعمه بعد.

٢ ـ تحدي المأوى

يعتبر المأوى كالغذاء واللباس والمياه والإنارة والتدفئة والتبريد والحب والنقل والمواصلات والتعليم وإثبات الذات والرعاية الصحية على رأس الحاجات الأولية التي لا يمكن أن يحيا الإنسان بدونها. ويمكن تعريف المأوى بأنه الحد الأدنى من الحماية من العوامل والقوى الجوية وحاجب واق من أي هجوم. إنه مكان للأمان والراحة في الحد الأدنى. إنه متطلب اجتماعي وثقافي شديد القابلية للتغير في ما يتعلق بالتصميم والحجم. إنه ضرورة لكل إنسان.

يعيش في الأردن مثلاً حوالى أربعة ملايين نسمة، تقول التقديرات الاحصائية أن ٢٠٠٠٠ ـ ٣٠٠٠٠ أسرة فقط هي تلك التي تعيش في إسكان دائم (غير مستأجر)، مبني من الكتل الاسمنتية، أو الخرسانة المسلحة، أو الأحجار، أو القرميد الطيني. أما بقية الأسر فتعيش في

بيوت ترابية أو طينية، أو خيام، أو كهوف، أو أكواخ، أو مخيمات اللاجئين التي تم تحسينها بصورة تدريجية إلا أنها لا تزال بدون شبكات للمياه والصرف الصحي.

يتميز الوضع الإسكاني في الأردن بشدة الازدحام، ففي حين يعيش ٠,٦ شخص أمريكي في الغرفة الواحدة، يقطن أربعة أمثالهم (٢,٤ ـ ٣) من الأردنيين في الغرفة الواحدة. وهذه من أعلى النسب في العالم، إذ إنها تقارب النسبة الهندية وتفوق المقاييس الصينية. وبسبب ارتفاع نسبة المواليد وانتشار عادات وقيم اجتماعية معينة، فقد تجد أكثر من أسرة تستخدم المسكن نفسه. ففي المخيمات الأحد عشر المنتشرة في أنحاء المملكة والتي تؤوي ٩,٣ بالمئة من مجمل السكان، يحيا ٢٧ بالمئة من الأسر في غرفة واحدة فقط، في حين يعيش ٢٨ بالمئة من تلك الأسر في غرفتين. كما أن ٦٦ بالمئة من تلك المنازل فقط تحوي دورات داخلية للمياه.

وفي غير المخيمات لا تبدو الأمور أفضل بكثير، فإن حوالى ١٧ بالمئة من المساكن تقطنها أسر تتألف من ١٠ أشخاص أو أكثر. أو بلغة أخرى فإن ٥٠ بالمئة من البيوت في الأردن يعيش فيها أسر بواقع ثمانية أفراد أو أكثر. وإن ١٩ بالمئة منها فقط تحوي مطبخاً، و٦٠ بالمئة منها فقط تحوي مرحاضاً (النسب متفاوتة بين المناطق الحضرية والريفية والعاصمة)[٤].

ومما يزيد المشكلة تعقيداً وتفاقماً هو تفاعل عوامل الزيادة السكانية السريعة، والهجرة إلى المدن، ونقص رؤوس الأموال، وانخفاض الدخول، والافتقار إلى برنامج إسكاني، وارتفاع أسعار الأراضي، والزيادة البالغة في تكاليف البناء، والتطور الاجتماعي والقيمي مع بعضها، إضافة إلى استمرار استبدال المساكن بسبب عوامل فنية أو تنظيمية تزيد الوضع الاسكاني تفاقماً. والخطير أن الوضع في الأردن لا يقل سوءاً عن الأقطار العربية الأخرى غير النفطية، وبخاصة في مصر التي تتميز من باقي الأقطار العربية باستخدام المقابر كمساكن وقت الحاجة لنسبة غير قليلة من السكان.

٣ ـ التحدي التربوي

تتسم مسيرة الحياة في الأسرة العربية بالتصدع وعدم الثبات. ففي حين تتصف الطفولة المبكرة بدرجة عالية من التسامح والتوجيه والدفء والحنان، تتصف الطفولة المتأخرة بدرجة عالية من التحكمية والتوجيه. فالأطفال يتسمون بتأكيد الذات والانشراح، بينما يكون الشباب أكثر خجلاً وتردداً وانطواء وتشاؤماً وضعفاً. وبمعنى آخر يتسم الأطفال العرب باليقظة والمرح والحيوية والفطنة ولكنهم يصبحون في مرحلة رجولتهم (المراهقة) أقرب إلى التبلد والسقم[٥].

اما الأسرة العربية نتاج أنماط التنشئة السالفة الذكر، فهي أسرة ممتدة يعيش فيها عدد كبير من أناس مختلفي الأجيال ودرجات القرابة، فهي مصدر خصب للغيرة والكراهية بين الأخوة المتزوجين وزوجاتهم، وتنقل الأمهات هذه المشاعر إلى أطفالهن. فهي عموماً حياة مليئة بالألم والمرارة وعدم الشعور بالأمان والاطمئنان.

---

(٤) عبد السلام رضوان، **حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي: الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات**، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٥٠ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٠).

(٥) سعد الدين ابراهيم، «الأسرة والمجتمع والإبداع في الوطن العربي»، ورقة قدّمت إلى: **تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مؤسسة عبد الحميد شومان**.

أما النظام التربوي في البلدان العربية، فهو يعاني أيضاً نقاطاً بارزة في الخلل والتصدع، حيث ما زال التسرب والرسوب في مختلف المراحل التعليمية يشكل مازقاً حاداً يحتاج إلى مواجهة، إضافة الى ما يترتب على هذه الحالة من إهدار مالي كبير. هذا على الرغم من تفاوت تلك الظاهرة من مرحلة إلى أخرى وتبعاً للجنس أيضاً. وما اختلاف المناهج التعليمية اختلافاً متبايناً إلا دليل على التباين في السياسات التعليمية والأهداف وطرق التنفيذ، إذ يؤدي ذلك إلى خلق بيئات تربوية مختلفة تحول دون خلق أجواء التفاهم والتكامل والوحدة. وما يزيد عوامل ضعف النظام التربوي العربي تفاقماً هو قلة الدراسات التي تهدف إلى تفعيل دور التخطيط وبيان أهميته في دراسة حاجات المجتمع، ومن ثم تقدير طرائق تلبية تلك الحاجات بمستوى فاعل ومدروس(٦).

ومن المؤشرات الخطيرة التي ربما تشكل نقطة الضعف الرئيسة في البناء التربوي العربي، ضحالة المدخلات التي تعبر إلى مؤسسات التعليم العالي في كليات التربية، حيث يعتبر المعدل التحصيلي في الثانوية العامة المطلوب للالتحاق بتلك الكليات هو الأقل من بين باقي الكليات الأدبية والإنسانية والتطبيقية. فعندما لا يلتحق بتخصصات التدريس والتعليم التي هي أساس عملية بناء المجتمع فكرياً وسلوكياً إلا «النطيحة والمتردية وما أكل السبع»، لا يمكن أن تكون النتاجات والمخرجات التربوية إلا كذلك.

ويمتد الخلل والتصدع في الحياة العربية أيضاً حين يتم قراءة الناتج السنوي للفرد العربي. ففي حين يصل دخل الفرد العربي إلى ١٨ ألف دولار في بعض الأقطار النفطية، يصل في بعضها الآخر من البلدان غير النفطية إلى أقل من ٣٠٠ دولار للإنسان الذي يحمل الثقافة والهموم واللغة والديانة نفسها. كما تتباين نسب الأمية بين أبناء الأمة، فهي تتراوح من ١٥ بالمئة إلى ٥٥ بالمئة، وربما تبدو أكثر استفحالاً بين العرب من الإناث والأمهات.

البعد الثالث: عوائق البحث العلمي العربي وآليات إدامته

إن مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث العلمية هي المسؤولة عن قيادة وإدارة العملية البحثية وتطوير وسائل البحث القائمة، وكذلك خلق الأساليب الفاعلة التي تتسم بالموضوعية والمصداقية العالية. إن ذلك يبدو واضحاً عند مطالعة أهداف الجامعات المتمثلة في نشر المعرفة المتنوعة وتطويرها استجابة لحاجات المجتمع بما يتناسب مع معطياته الفكرية والثقافية والاقتصادية. كما تسهم أيضاً في رفع المستوى الحضاري والفكري والعلمي للأمة بالتأهيل المناسب والإعداد الأمثل لقوى العمل. أما بناء الأمة المتميزة القوية فيعتبر أحد الأهداف المثلى للمؤسسات التعليمية عموماً(٧).

والتساؤل البدهي هو ذلك المتعلق بالأسباب التي تقف وراء عدم قيام المؤسسات التعليمية بتحقيق أهدافها بفاعلية، إذ يمكن تلخيص تلك الأسباب بمجموعتين: **الأولى** تتعلق بسياسة الجامعات ومراكز الأبحاث وتوجهاتها، **والثانية** تتعلق بمنهج البحث العلمي والعاملين فيه، إذ يمكن تلخيص الأسباب الأولى بحداثة الجامعات العربية وتركيزها على التدريس كهدف رئيس

---

(٦) حمد الفرحان، «آراء في التربية الابتدائية»، ورقة قدّمت إلى: مؤتمر التربية الابتدائية، عمّان، الأردن، ١٩٨٤.

(٧) انطونيوس كرم، **العرب أمام تحديات التكنولوجيا**، سلسلة عالم المعرفة؛ ٥٩ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢).

وعدم الاهتمام بالبحث العلمي، وذلك يعود إلى تزايد العبء التدريسي على العاملين في الجامعات جراء الطلب المتزايد للطلبة على الدخول إلى الجامعة من أجل إكمال دراستهم. كذلك إن عدم ربط البحوث العلمية بعجلة التنمية الشاملة، وغياب التنسيق بين الجامعات نفسها في مجال البحوث العلمية وتبادل الخبرات وتكييف التعليم بما يتفق مع المجتمع ومنهج تفكيره تعتبر من العوامل الرئيسة في تخلف حركة البحث العلمي عموماً. أما مجمل الأسباب الخاصة بالباحثين وأساليب البحث، فيمكن تلخيصها بقلة الباحثين العرب، وضعف إنتاجيتهم مقارنة بالباحثين في البلاد الصناعية كالولايات المتحدة واليابان. ويعود ذلك إلى عجز تأثير الحوافز غير المجزية في خلق الظروف المادية للباحثين، وكذلك طبيعة المجتمع العربي الذي يحتم على الباحثين من حملة الدرجات العلمية العليا أن يعيش كل منهم في مستوى حياتي معين يتطلب منه تحمل الديون للظهور بشكل اجتماعي مرغوب وباهظ التكاليف. أما ضآلة المبالغ المخصصة للبحث العلمي في موازنات التعليم العالي من جهة، وعدم مشاركة القطاعات الأخرى كالمؤسسات والشركات الكبرى في الإنفاق على البحث العلمي أو دعم مراكز البحوث من جهة أخرى، ونقص المراجع العربية للباحثين والعلماء العرب وضعف برامج الدراسات العليا وندرتها في بعض الحقول والتخصصات، تشكل بمجملها مجموعة من المعوقات لعجلة البحث العلمي والتقدم التقني أيضاً. وعلى سبيل المثال، فقد بلغت الميزانية المرصودة لأغراض البحث العلمي في الولايات المتحدة في الستينيات مبلغ ٢٤ مليار دولار، بينما بلغت الميزانية في دول أوروبا للغرض نفسه حوالى ٦ مليارات دولار، في حين أنفق الوطن العربي ما مجموعه ٢٠٠ مليون دولار للغايات نفسها ضمن الفترة الزمنية نفسها.

أما الغريب في الأمر فهو ان مجموع ما أنفقه الوطن العربي على المؤسسات العسكرية وشراء السلاح في عقدي السبعينيات والثمانينيات يزيد على ألف مليار دولار، حيث يمثل ذلك حوالى نصف ما أنفقته الدول الأوروبية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، وثلاثة أضعاف الإنفاق العسكري لدول الجوار الرئيسة (ايران، تركيا، اثيوبيا، اسرائيل)، وضعف الإنفاق العسكري لكل من قارتي افريقيا وأمريكا الجنوبية مجتمعتين[٨].

وفي ضوء ما تقدم من استعراض عوائق البحث العلمي العربي، يمكن التعرف الى أهم عواقب تلك الآثار المتمثل بالنزيف الحاد والهجرة المستمرة للعقول العربية إلى بلدان غير عربية. ولتسهيل التعرف الى أسباب هذا النزيف بشكل يساعد في الخروج من المعضلة، لا بد من التعرف الى الواقع في البلدان التي تتم الهجرة نحوها، إذ لماذا تتم الهجرة إلى تلك البلدان دون غيرها، أو من تلك الأقطار دون غيرها. وبلغة الأرقام، فإن حوالى ٣٥ بالمئة من مجموع الكفاءات العربية في مختلف الميادين المعرفية تعيش مهاجرة في الولايات المتحدة وكندا وانكلترا وفرنسا واستراليا والمانيا. أما البلدان العربية الأكثر نزيفاً فهي لبنان، وفلسطين، والأردن، ومصر، والعراق، وسوريا. والجدير ذكره أن نسبة غير قليلة من تلك العقول المهاجرة تحمل ألقاباً أكاديمية رفيعة وسمعة علمية متميزة.

ولمواجهة هذا النزيف وتقليل الهدر الاقتصادي المترتب عليه، لا بد من توفير الحد الأدنى من الاستقرار النفسي والذهني للباحثين ومنحهم حرية التحرك والتنقل والاتصال بمعزل عن العوامل السياسية، إضافة إلى تفعيل وتطوير طرق المكافأة والتحفيز على العمل والانتماء وتسهيل وسائل تحقيق الذات للباحث، وذلك بتهيئة المناخ العلمي الديمقراطي وزيادة

---

(٨) عبد الرزاق الفارس، **السلاح والخبز: الإنفاق العسكري في الوطن العربي، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣).

المخصصات المرصودة للبحث العلمي وتقليل الممارسات البيروقراطية الإدارية والعوامل الشخصية. وقد دلت الاحصاءات ان ما يخصص للفرد العربي الواحد للبحث العلمي هو مبلغ ثلاثة دولارات سنوياً، بينما يصل الانفاق من ٣٠ إلى ١٠٠ دولار للفرد في البلدان المتقدمة.

إن إشراك المؤسسات العلمية في إعداد خطط التنمية ومناقشتها وخلق جسور من التعاون بين مراكز البحوث الوطنية والقومية وزيادة الميزانيات البحثية وتنشيط حركة الترجمة والتاليف العلمي وتنظيم وعقد الندوات المستمرة للباحثين ومخططي سياسات مراكز البحوث وزيادة التنسيق مع مراكز البحوث في الدول المتقدمة يساعد بدون شك في خلق مناخ علمي متطور مؤثر ومتميز.

إن عملية الشروع ببناء خطط تكفل استرجاع العقول العربية المهاجرة، وكذلك خلق أجواء مشجعة لعقول أجنبية لتهاجر إلى الوطن العربي يعتبر من مسؤولية أصحاب القرار في مجال البحث العلمي وقادة الأنظمة السياسية في الوطن العربي، إذ من المفروض أن يكون ذلك أول الأهداف الواجب بحثها في الاجتماعات العالية المستوى. وكذلك فإن للإعلام دوراً كبيراً في هذه المسألة، فقد يقوم بإبراز جوانب مشكلة تزيف الأدمغة على أنها مسالة وطنية وقضية قومية من الواجب حسمها، وكذلك فإنه لا بد من إعطاء المتميز من الباحثين حقه من الشهرة والهيبة الاجتماعية لينمو الوطن ويتمتع بحصانة ومناعة ضد جميع أشكال التأخر والضعف.

خاتمة

يبدو أن التربة المناسبة لممارسة نشاط البحث العلمي في الوطن العربي خصبة وغنية، إذ إن التحديات التي تواجه الإنسان في هذا الوطن ممتدة في المسارين الأفقي والعمودي. فالإنسان العربي يعيش مشكلة في الماكل والمسكن والتربية والماء والزرع والنقل والبيئة والتلوث والحرب والسلم والانتخاب والثقافة والفن والتنمية والإنتاج والاستهلاك والأمن والتسويق.

والخطير في الأمر أن الإنسان العربي ما زال يواجه تحديات لمشكلات أساسية، ولم يأتِ الوقت بعد لتكون مشكلته أن ينافس غيره من البشر في الصناعات الدقيقة أو علم الفضاء أو الحاسوب أو الهندسة الوراثية أو الذكاء الصناعي أو غير ذلك من أنواع زراعة الأعضاء والأنسجة.

فالمادة العربية للبحث العلمي إذاً متوفرة، والمراكز البحثية والجامعات العربية موجودة، لكنها أقل مما يجب، ومنهجية البحوث في متناول الباحث، والجدوى العملية من إجراء البحوث باتت ضرورية وحتمية لتحقيق الحصانة والاستمرار للوطن والإنسان، ولن يبقى سوى الإرادة والتوق الى العمل لإنجاز البحوث والدراسات النظرية والأساسية والتطبيقية وأبحاث التقويم وبحوث العمليات وبحوث ضبط النوعية كل بحسب اهتمامه أو تخصصه.

إن التحسن الكمي والنوعي للبحوث في الوطن العربي يسهم إلى درجة كبيرة في التنمية الحقيقية التي تحصن الوطن وتضمن ديمومة الحياة فيه على نحو نوعي مميز، إذ إن الحل المبني على دراسة واستقصاء متعمقين يتمتع بالجدوى الاقتصادية والاستمرارية. وخلاصة الأمر، أن تسارع المعرفة والتغير المستمر في حضارة العصر يفرض علينا مواكبة هذا التغير بصورة مستمرة أيضاً، وذلك بتحديث عملية البحث والتقويم بدرجة التسارع نفسها للتجديد في الحضارة والمعرفة لإعداد إنسان قادر على البقاء ضمن مستلزمات العصر. إن الحاجة تبدو ملحة أيضاً إلى استمرار دراسة الواقع البحثي وتنميته وتطويره ودعمه، فقد حان الوقت لأن يكون في كل مؤسسة مركز للبحوث والدراسات، وأن ترصد ميزانية معقولة لكل مؤسسة في الوطن العربي لأغراض البحث العلمي □

المعوقات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية للبحث العلمي: دراسة وصفية قياسية لحالة من الجامعات الأردنية

عبد الرزاق بني هاني

وخليل حماد

قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك،
إربد، الأردن.

مقدمة

تكاد تقتصر مهام الأستاذ الجامعي من الناحية الجوهرية على جانبين أساسيين هما: التدريس والبحث العلمي. ونظراً إلى قلة مؤسسات البحث العلمي الخاصة أو العامة أو انعدام وجودها في البلدان العربية، فإن الجانب الأكبر من البحث العلمي في هذه البلدان قد أوكل إلى أساتذة الجامعات، على مختلف اختصاصاتهم، واهتماماتهم البحثية. ولعل التساؤل الذي يقتضي الإجابة عنه هو: ما هي المعوقات التي حالت دون تطور النظرة الإيجابية إلى هذا المجال الحيوي؟

والمعلوم أن رأس المال في علم الاقتصاد يقسم إلى قسمين: **الأول** هو رأس المال المادي، وهو عبارة عن الآلات والمعدات والأدوات والأبنية وما عليها. **والثاني** هو رأس المال البشري (Human Capital)، وهو عبارة عن التراكم الحاصل في معرفة أفراد المجتمع وخبرتهم، وهو محصلة التعليم الرسمي، والدورات، والتدريب، وتراكم المعرفة، على مختلف أنواعها، ولا يتأتى هذا النوع من رأس المال إلا من خلال البحث العلمي، وإعادة البحث، والتعديل والتقويم العلميين. وإن ثروة الأمم، وكما قال آدم سميث، تتحدد أولاً، وقبل أي شيء، «بالمهارات والرشاقة التي يتمتع بها عنصر العمل، وبحسن التقدير في استخدامه». وإن ذلك لا يمكن أن يكون إلا بالبحث العلمي والتخصص.

إن التقانة (التكنولوجيا) في أحد تعاريفها من قبل انطونيوس كرم عبارة عن «مخزون المعرفة المتاحة لمجتمع ما في لحظة معينة في مجال الفنون الصناعية والتنظيم الاجتماعي التي تتجسد في السلع والأساليب الإنتاجية والإدارية عند الأفراد والمؤسسات والدولة»، وإن التغير أو التقدم التقاني يتمثل في تحسن مستوى التقانة المتاحة ونوعيتها، كاكتشاف أساليب انتاجية جديدة وسلع غير معروفة سابقاً وتصاميم هندسية مبتكرة[1]. وكيف يمكن التيقن من ذلك كله إلا من خلال إعطاء البحث العلمي والتقويم المناسب المكانة التي تليق بهما في المجتمعات الراغبة

(١) انطونيوس كرم، **العرب أمام تحديات التكنولوجيا**، سلسلة عالم المعرفة؛ ٥٩ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢)، ص ٥٨ ـ ٥٩.

في التطور واستمراره.

إن مبدأ الانتقال أو الإزاحة التامة لمنحنى إمكانية الإنتاج (Production Possibilities Curve) لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التراكم الرأسمالي بجانبيه: المادي والبشري، وإن الأخير لا يتجسد إلا من خلال البحث العلمي فقط.

وسنعتمد تعريف انطوان زحلان[٢] للبحث العلمي: امتلاك العلم والتقانة والمعرفة، بأنه «محاولة واعية ومنهجية ومنظمة وجماعية لامتلاك معرفة من نوع معين أو آخر»، وان هذا الأمر يعتبر حديث العهد نسبياً في الوطن العربي.

وسنقوم في هذا البحث باستعراض وتحليل أهم المعوقات التي تحول دون تطور النظرة الإيجابية نحو العقلانية العلمية. وبالتحديد نحو البحث العلمي، كأحد السبل المتاحة في حل الاشكالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجهها الأقطار العربية. وسيكون الأردن محوراً لهذه الدراسة، وذلك بسبب انعدام البيانات اللازمة عن البلدان العربية.

وقد كان من أهم النتائج التي توصلنا إليها أن المعوقات التي تقف أمام عملية البحث العلمي الجاد تأخذ أبعاداً مشابهة للإشكاليات التي يواجهها المجتمع بشكل عام.

أولاً: المشكلة والبيانات

إن إحدى طرق تقييم المعرفة (العلم والتقانة) المهمة هو بفهم وتقييم المساهمة الفعلية لهذه المعرفة، أما أقل الطرق إقناعاً فيستند إلى إحصاء عدد الأفراد العلميين أو حملة الدكتوراه، أو يستند إلى حساب النفقات، لأن ذلك لا يدل على النشاط العلمي ذاته[٣].

وكما ذكرنا في السطور السابقة، فإن هذا البحث يهدف إلى اختبار الفرضية التالية وتحليلها:

«إن معوقات البحث العلمي تنحصر في الإشكالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية التي يواجهها المجتمع بشكل عام». وبالتحديد فإن مثبطات البحث العلمي تنحصر في المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يواجهها الباحثون، وهي لا تنفصل عن إشكاليات المجتمع بشكل عام، وسيتم توضيح ذلك في السطور القادمة إن شاء الله.

ولاختبار هذه الفرضية، تم توزيع ٢٠٧ استبانات على مفردات لعينة عشوائية اقتصرت على أساتذة الجامعات الأربع: الأردنية في عمان، واليرموك، والتكنولوجيا في إربد، ومؤتة في الكرك. وإن هذه العينة تشكل ما يسمى بالعينة الاستطلاعية. وهي نواة لعينة أكبر سيتم جمعها في المستقبل القريب. وقد كان توزيع العينة بحسب التخصصات العلمية كما هو مبين في الجدول رقم (١).

---

(٢) انطوان زحلان، **العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١)، ص ١٤ ـ ٢٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٧.

الجدول رقم (١)

توزيع مفردات العينة بحسب التخصصات العلمية

التخصص	العدد	النسبة المئوية
الاقتصاد والعلوم الإدارية	٣٣	١٥,٩
العلوم الطبيعية	٣٥	١٦,٩
الرياضيات والحاسوب	٤٥	٢١,٧
العلوم الهندسية	٦٢	٣٠
الآداب والإنسانيات	٣٢	١٥,٥
المجموع	٢٠٧	١٠٠

ويتضح من الجدول أعلاه أن عدد الذين ردوا الاستبانات بالإجابات الكاملة يتشابه لجميع التخصصات تقريباً ما عدا تخصص العلوم الهندسية حيث شكل عددهم منوال التوزيع.

ثانياً: طريقة البحث

يعتمد التحليل في هذه الورقة على المنهج الإحصائي، الوصفي والاستدلالي. وسنقوم بتوصيف نموذج قياسي يأخذ الشكل:

$$Q_i = \alpha + \beta_1 R_i + \beta_2 T_i + \beta_3 H_i + \beta_4 L_i + \beta_5 A_i + \beta_6 M_i + \mu_i$$

حيث ترمز (Q_i) لعدد الأبحاث التي تم إنجازها من قبل عضو هيئة التدريس الحاصل على شهادة الدكتوراه، إذ تتبنى هذه الورقة الفكرة القائلة بأن من أهم طرق تقييم عملية البحث العلمي (ليس جدواه بل المعوقات أمامه) هو بعدد الأوراق أو الأبحاث العلمية التي أنجزها الأفراد العلميون، وأن معظم هؤلاء هم من حملة شهادة الدكتوراه في الجامعة، وخاصة في دول العالم الثالث، وترمز (R_i)، للرتبة الأكاديمية لعضو هيئة التدريس، وهو متغير وهمي ويأخذ القيمة ($R_i = 3$) للأستاذ، و ($R_i = 2$)، للأستاذ المشارك، و ($R_i = 1$) للأستاذ المساعد، و ($R_i = O$) لخلاف ذلك. وترمز (T_i)، لسنة التخرج و (H_i) للساعات المخصصة لأغراض البحث العلمي والمطالعة، و (L_i) لمتوسط العبء التدريسي، لعضو هيئة التدريس، و (A_i) لتوفر الأجهزة العلمية المناسبة، وهو متغير وهمي ويأخذ القيمة (١) إذا كانت الأجهزة متوفرة بحد أدنى (بحسب التقييم الشخصي للمبحوث)، والقيمة (صفر) إن لم تتوفر بحدها الأدنى. وترمز (M_i) لعدد السنوات التي قضاها عضو هيئة التدريس في الأعمال الإدارية في الجامعة و (μ_i)، للخطأ العشوائي.

وعلى رغم وجود الكثير من المعوقات التي سنتحدث عنها بالشكل الوصفي، إلا أن النموذج القياسي المبين أعلاه يعطي مؤشرات واضحة عن اتجاه أثر العوامل المذكورة. وكما هو معروف فإن مكانة الجامعة تقاس بعدد الأبحاث المنشورة من قبل أعضاء هيئة التدريس وبراءات الاختراع والأداء التقاني للاقتصاد[٤].

(٤) المصدر نفسه، ص ١٩.

ثالثاً: النتائج الوصفية

لقد تضمنت الاستبانة بعض التساؤلات عن معوقات البحث العلمي التي يعتقد الباحث أنها تؤثر في استعداده للبحث العلمي. وتم تصنيف هذه المعوقات إلى محاور أربعة: اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وإدارية، حيث شكلت كل من الحوافز المادية لعضو هيئة التدريس وتوفر الأجهزة العلمية المناسبة لأغراض البحث، والمراجع العلمية، والبيئة البحثية (كالمكاتب المناسبة والمختبرات بالمساحات المناسبة)، والتمويل الكافي، كل ذلك شكل محوراً للعوائق الاقتصادية (المادية) في حالة عدم توفرها. وشكلت العادات الاجتماعية: كالالتزامات الاجتماعية مثل الاستقبال والجلسات في الأوقات المخصصة للبحث، والالتزامات العائلية غير المنتظمة، وعدم أخذ المجتمع بالبحث العلمي بشكل جاد، أو عدم اقتناع عضو هيئة التدريس نفسه بجدوى البحث العلمي، كل ذلك شكل محوراً للعوائق الاجتماعية. أما بالنسبة إلى العوائق السياسية، فقد اقتصرت على عدم قابلية بعض الأبحاث للنشر نتيجة للضغوط السياسية التي يتعرض لها الباحث. أما العوائق الإدارية فقد انحصرت في الإجراءات الإدارية والبيروقراطية التي يواجهها الباحث، مثل إجراءات تقويم البحث العلمي، وتقديم اقتراحات البحث وطلباته.

١ ـ العوائق الاقتصادية (المادية)

يحتوي الجدول رقم (٢) على ملخص لردود أفراد العينة عن أثر العوائق الاقتصادية في البحث العلمي. وقد انحصرت هذ المعوقات بحسب رأي أفراد العينة في خمسة مجالات هي: انعدام الحوافز المادية، وعدم توفر الأجهزة العلمية المناسبة كالحواسيب والآلات والمعدات، وعدم توفر المراجع العلمية المناسبة، والتمويل المالي لمشاريع البحث، والبيئة البحثية المناسبة للبحث العلمي.

الجدول رقم (٢)

العوائق الاقتصادية (المادية) المسجلة من الباحثين

وعدد الباحثين الذين سُجلوا إزاء كل عائق منها

العائق/التخصص	الاقتصاد والعلوم الإدارية	العلوم الطبيعية	الرياضيات والحاسوب	العلوم الهندسية	الآداب والإنسانيات	المجموع	النسبة المئوية
الحافز المادي	٣٠	٣١	٣٧	٥٨	١٠	١٦٦	٨٠,٢
توفر الأجهزة العلمية المناسبة	١٧	٣٤	٤٠	٦٠	٣	١٥٤	٧٤,٧
توفر المراجع	١٠	٣١	٤٢	٥٥	٢٨	١٦٦	٨٠,٢
توفر التمويل	٣٠	٣٢	٢٩	٦٢	٢	١٥٥	٧٤,٨
توفر البيئة البحثية المناسبة	٣٠	٣٠	٣٢	٥٧	١٠	١٥٩	٧٦,٨

ويلاحظ من الجدول أعلاه أن ٨٠,٢ بالمئة من أفراد العينة يعتقدون أن عدم توفر الحوافز المادية للباحث من عمله العلمي يشكل عائقاً أمام عملية البحث، و ٧٤,٤ بالمئة منهم يعتقدون أن عدم توفر الأجهزة العلمية المناسبة يعتبر معوقاً للبحث، و ٨٠,٢ بالمئة لعدم توفر المراجع العلمية المناسبة و٧٤,٨ بالمئة لعدم توفر التمويل الكافي للمشاريع العلمية، وأخيراً ٧٦,٨ بالمئة ممن يعتقدون أن عدم توفر البيئة البحثية المناسبة، مثل المكاتب والمختبرات بالمساحات

المناسبة هي من العوائق الرئيسية أمام البحث العلمي. ويلاحظ من النتائج أن التكرار الأعظم (المنوال) لعدد الباحثين كان مقابل العائقين: الحافز المادي والمراجع العلمية، وبالتحديد فقد بلغ ١٦٦ لكل منهما. وإن الذي يستدعي الانتباه من النتائج المبينة في الجدول أعلاه أن الأفراد المتخصصين في الآداب والإنسانيات قد ركزوا على عدم توفر المراجع العلمية المناسبة لأغراض البحث، وبالتحديد فقد بلغ عددهم ٢٨ أو ما نسبته ٨٨ بالمئة تقريباً من حجم الأفراد في هذا التخصص، في حين ركزت جماعة العلوم الطبيعية والرياضيات والحاسوب والعلوم والهندسية على عدم توفر الأجهزة العلمية المناسبة. وقد بلغ عددهم ١٣٤ فرداً أو ما نسبته ٩٤,٤ بالمئة من مجموعهم.

إن توفير الأجهزة المخبرية والآلات المخصصة للأبحاث العلمية يتطلب استثماراً رأسمالياً كبيراً. ونتيجة لعدم توفر هذا النوع من التمويل الرأسمالي، فإن أعضاء هيئة التدريس الراغبين بممارسة البحث العلمي يشعرون بأن توفر ذلك يعتبر من أساسيات البحث العلمي ونوعيته. وهي نتيجة منطقية ومتسقة مع ما يتوفر من إمكانيات في الجامعات الأردنية المشمولة بالدراسة.

٢ ـ العوائق الاجتماعية

وقد انحصرت هذه المعوقات في خمسة مجالات: هي الاستقبال للأصدقاء والأقارب والمراجعين في الأوقات المخصصة للبحث والالتزامات العائلية غير المنتظمة، وعدم تقييم المجتمع لجدوى البحث العلمي، أو عدم اقتناع عضو هيئة التدريس نفسه بجدوى البحث العلمي وعدم وجود عقوبات مناسبة لمن لا يبحث أو ينشر. ويخصص الجدول رقم (٣) النتائج المتعلقة بذلك.

ويلاحظ من النتائج الملخصة في الجدول أدناه أن أعظم تكرار يقابل العائق: «عدم وجود عقوبات مناسبة لمن لا يبحث أو ينشر» حيث بلغ عدد الذين اعتبروا ذلك بأنه يشكل عائقاً رئيسياً ١٨٦ شخصاً أو ما نسبته ٩٠ بالمئة من حجم العينة.

الجدول رقم (٣)

العوائق الاجتماعية وعدد الأفراد الذين شجلوا إزاء كل منها

العائق/التخصص	الاقتصاد والعلوم الإدارية	العلوم الطبيعية	الرياضيات والحاسوب	العلوم الهندسية	الآداب والإنسانيات	المجموع	النسبة المئوية
استقبال الأصدقاء والأقارب خلال أوقات البحث	٢٢	١٧	٣٣	١٧	١٦	١٠٥	٥٠,٧
التزامات عائلية غير منتظمة	١٣	٢٠	٢٢	١٤	١٣	٨٢	٣٩,٦
عدم جدوى البحث من وجهة نظر المجتمع	١٠	١٩	٣٠	٤٢	٢٥	١٢٦	٦٠,٩
عدم قناعة المدرس بالبحث	١٥	٢٠	١٧	٣٠	١٧	٩٩	٤٧,٨
عدم وجود عقوبات لمن لا ينشر	٣٠	٣٢	٣٧	٥٨	٢٩	١٨٦	٩٠

وفي ما يتعلق بنظرة المجتمع للبحث العلمي، فأشير إلى ما يقوله علماء الاجتماع بأن علماء العالم الثالث يفضلون نشر أبحاثهم في المجلات المتخصصة للبلدان المتقدمة ويختارون مشاكل للبحث تهم علماء البلدان المتقدمة، وأن اكتشافاتهم غير معروفة أو مستخدمة في بلدانهم.

وقد تحولت نظرة الكثير من أفراد المجتمع إلى الجامعات بكونها منبراً للعقلانية العلمية ومركزاً للبحث العلمي نحو منحى آخر. وأخذت هذه النظرة تنطوي على شيء من الازدراء واللامبالاة للجامعات وأساتذتها، خصوصاً أن الجامعات لم تتفاعل مع المجتمع كما ينبغي من خلال أساتذتها، وأن معظم الأساتذة لم يطرحوا أنفسهم بطريقة تختلف عما هو الحال بالنسبة إلى معلم المدرسة أو موظف الحكومة العادي، أو أي شخص آخر. وبكلمة أخرى، فإن الأستاذ الجامعي لم يميز نفسه فكرياً أو علمياً، حيث يلاحظ من الجدول أن نسبة الذين يعتقدون بأن نظرة المجتمع نحو البحث العلمي غير جادة كانت أكثر من ٦٠ بالمئة. وهذه الملاحظة جديرة بالاهتمام المناسب، لأنه من غير المتوقع من أفراد المجتمع المحسوبين أنهم من فئة الباحثين أن يمارسوا عملهم البحثي في ظل هذا الاعتقاد الغريب.

٣ ـ العوائق السياسية

لقد اقتصر رأي الباحثين في هذا المجال على إجابة واحدة فحواها أن الضغوط السياسية هي التي تقف حجر العثرة أمام ممارسة البحث العلمي، وذلك بسبب أن الكثير من الأبحاث التي أجروها والأوراق العلمية التي عملوا على كتابتها لا ترى النور للأسباب المذكورة، ويحتوي الجدول رقم (٤) على ملخص للنتائج المتعلقة بهذا المجال.

الجدول رقم (٤)

العوائق السياسية وعدد الأفراد الذين سُجلوا إزاءها

التخصص/العائق	الاقتصاد والعلوم الإدارية	العلوم الطبيعية	الرياضيات والحاسوب	العلوم الهندسية	الآداب والإنسانيات	المجموع	النسبة المئوية
منع السلطة السياسية الباحث من نشر بحثه	٧	١	صفر	٢	١٠	٢٠	٩,٧

ويلاحظ من النتائج أن عدد الباحثين الذين يعتقدون بوجود هذا العائق كان قليلاً بالمقارنة بما سبقه من عوائق. وقد تركز معظمهم في تخصص الاقتصاد والعلوم الإدارية والآداب والإنسانيات، علماً بأن معظم المتخصصين في الآداب والإنسانيات قد ذكروا أن ذلك يعود إلى نقص في المراجع للأسباب السياسية. في حين ذكر معظم المتخصصين في الاقتصاد والعلوم الإدارية أن أبحاثهم لا ترى النور لأنها تتناول نقداً لممارسات السلطة السياسية في مجال الاقتصاد والإدارة العامة.

٤ ـ المعوقات الإدارية

وقد انحصر رأي المستبينين في هذا المجال في أن الإجراءات الإدارية والبيروقراطية، والاعتقاد السائد بأن إجراءات تقويم البحث العلمي ونشره غير مستندة إلى أسس سليمة وموضوعية. ويحتوي الجدول رقم (٥) على ملخص للنتائج التي تم الحصول عليها.

الجدول رقم (٥)

المعوقات الإدارية والبحث العلمي

العائق/التخصص	الاقتصاد والعلوم الإدارية	العلوم الطبيعية	الرياضيات والحاسوب	العلوم الهندسية	الآداب والإنسانيات	المجموع	النسبة المئوية
صعوبة الاجراءات الإدارية	١٥	١٧	١٢	٢٣	١٠	٧٧	٣٧,٢
إجراءات تقويم البحث العلمي ونشره غير مستندة إلى أسس موضوعية	١٣	٢٤	١٠	٢٥	٩	٨١	٣٩,١
المجموع	٢٨	٤١	٢٢	٤٨	١٩	١٥٨	٧٦,٣

ويظهر أن عدد الذين أجابوا بنعم على العائقين الإداريين يقل نسبياً عن غيره. ويلاحظ كذلك تقارب الأرقام للتخصص نفسه باستثناء تخصص العلوم الطبيعية، وبالتحديد مقابل العائق الثاني المتعلق بأسس تقويم البحث العلمي.

رابعاً: نتائج النموذج القياسي

لقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في تقدير النموذج القياسي، وكانت نتائج التقدير كما هي ملخصة في الجدول رقم (٦).

الجدول رقم (٦)

نتائج تقدير معلمات النموذج القياسي

المتغير المستقل	المعلمة المقدرة	الخطأ المعياري	القيمة التائية
الرتبة الأكاديمية	١,٣٤	٠,٥١	٢,٦٣
سنة التخرج	ـ ٠,٣٤	٠,٢١	١,٦٢
الساعات المخصصة للبحث والمطالعة	٢,٣٣	١,٠٥	٢,٢٢
متوسط العبء التدريسي	ـ ١,٨٢	٠,٦٣	٢,٨٩
توفر الأجهزة المناسبة	٢,١١	٠,٨٣	٢,٥٤
سنوات الانشغال في الإدارة الجامعية	ـ ١,٦٣	٠,٥٩	٢,٧٦
$\alpha = 3.54$ (1.98)	$F = 142.2$		$R^2 = 0.81$
		$n = 207$	

ومن هذه النتائج يظهر أن هناك تبايناً في أثر العوامل المشمولة في النموذج القياسي. فعلى رغم التداخل بين الرتبة الأكاديمية وسنة التخرج، إلا أن إشارة أحدهما كانت مخالفة للآخر. وبالتحديد فإن عامل الرتبة الأكاديمية يؤثر إيجاباً في عدد الأبحاث، إلا أن سنة التخرج تؤثر سلباً فيه. ويلاحظ كذلك أن ازدياد متوسط العبء التدريسي يؤثر سلباً، وهي نتيجة منطقية. وكذلك الأمر بالنسبة إلى عدد سنوات الانشغال في الإدارة الجامعية، فإن أثره كان سالباً في كمية البحث العلمي الذي ينجزه عضو هيئة التدريس. وكما هو متوقع، فإن وجود الأجهزة المناسبة

للبحث العلمي وازدياد عدد الساعات المخصصة لأغراض البحث والمطالعة يؤثر إيجاباً في عملية البحث العلمي.

إن القيمة التائية المحسوبة لمعلمات النموذج القياسي تدل على أن هذه المعلمات تتمتع بالمعنوية الإحصائية على مستوى ٥ بالمئة وأقل، وتدل كذلك قيمة (F) على أن النموذج يفسر جيداً التغاير الحاصل في عدد الأبحاث المنجزة نتيجة للعوامل التي تم استخدامها، ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل التحديد (R^2).

الخلاصة والتوصيات

عند مراجعة النتائج الوصفية والاستدلالية التي حصلنا عليها، نجد أن معوقات البحث العلمي في الجامعات الأردنية تنحصر في أربعة عناوين رئيسية وهي: المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية. وباستخدام النموذج القياسي الخطي وتقدير معلماته بواسطة المربعات الصغرى الاعتيادية، وجد أن لعوامل الرتبة الأكاديمية والساعات المخصصة لأغراض البحث والمطالعة وتوفر الأجهزة العلمية المناسبة آثاراً إيجابية في عدد الأبحاث العلمية المنجزة، في حين أن لعوامل سنة تخرج عضو هيئة التدريس (الحصول على الدكتوراه)، ومتوسط العبء التدريسي وعدد سنوات الانشغال في الإدارة الجامعية آثاراً سلبية في البحث العلمي.

إن أية سياسة مقترحة لتطوير عملية البحث العلمي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هذه الإرهاصات والمعوقات والعوامل المؤثرة لجعلها سياسة ناجحة □

صدر حديثاً

القانون والسيادة وامتيازات النفط
(مقارنة بالشريعة الإسلامية)
(سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٩)

د. أحمد عبد الرزاق السعيدان

يركز هذا الكتاب على المشاكل القانونية التي تنشأ عند حدوث منازعات بين الدول المستوردة لرؤوس الأموال وبين المولين، ويتناول القوانين القابلة للتطبيق على اتفاقيات امتياز النفط وتطور مفهوم السيادة الدائمة على المصادر الطبيعية، فيبحث في القضايا المتعلقة بتغير الظروف وإنهاء العقد في الشريعة الإسلامية، وفي قضية تأميم الملكية الأجنبية وحق الدول في السيطرة على مصادرها الطبيعية.

٤٠٠ صفحة

الثمن: ١٥ دولاراً

■ ندوة المستقبل العربي

الانتخابات النيابية في لبنان: واقعها وآفاقها

عقدت هذه الندوة في مقر **مركز دراسات الوحدة العربية** في بيروت، بتاريخ ١٧/٩/ ١٩٩٦، وقد شارك فيها بحسب الترتيب الهجائي، كل من السادة:

جورج ناصيف
كاتب وصحافي،
جريدة **النهار** ـ بيروت.

عصام سليمان
أستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية،
الجامعة اللبنانية.

عدنان السيد حسين
أستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية،
الجامعة اللبنانية.

نواف سلام
محام وأستاذ محاضر
في الجامعة الأميركية في بيروت.

أدار الحوار: **عدنان السيد حسين**

ورقة العمل

عدنان السيد حسين

تركت الانتخابات النيابية الأخيرة في لبنان أسئلة كثيرة في الأوساط السياسية والشعبية، بعضها لا يزال بدون إجابات واضحة. وتدور هذه الأسئلة حول دستورية قانون الانتخابات والظروف الداخلية التي رافقت صدوره، وحول سير العملية الانتخابية في مجمل الدوائر الانتخابية وما صاحبها من ممارسات وإشكالات. ويبقى أكثر من سؤال حول مستقبل الديمقراطية والتمثيل الشعبي في لبنان، بعدما تراجعت هذه المسألة المهمة في البلدان العربية كافة.

وقبل التطرق إلى بعض الملامح الانتخابية، نشير إلى مبدأ رئيسي في حياة الدول هو أن إجراء الانتخابات أفضل من تعطيلها أو إلغائها. هذا بمعزل من كافة الملاحظات السلبية التي قد تُطرح، منها على سبيل المثال لا الحصر:

١ ـ التأخر في وضع قانون للانتخابات حتى تاريخ ١٩٩٦/٧/١٢، علماً بأن أول عملية انتخابية جرت في محافظة جبل لبنان بتاريخ ١٩٩٦/٨/١٨، بما لم يُتح للناخب والمرشّح ممارسة العملية الانتخابية بصورة طبيعية كما تستهدف القوانين.

٢ ـ تعرّض قانون الانتخابات المذكور (رقم ٥٣٠) للطعن من قبل المجلس الدستوري في المادة الثانية، والمادة الثلاثين منه. وذلك بعد ما قدم عشرة نواب استدعاءً إلى المجلس الدستوري يطالب بالطعن بدستورية هذا القانون. وقد أبطل المجلس الدستوري المادة الثلاثين التي كانت تفرض على الموظفين كافة الاستقالة من وظائفهم وعدم العودة إليها، كما أبطل المادة الثانية المتعلقة بتقسيم الدوائر الانتخابية بصورة مخالفة للدستور الذي ينص على اعتماد المحافظة دائرة انتخابية، وطلب اعتماد الأقضية كدوائر انتخابية في جبل لبنان لمرة واحدة واستثنائية. إضافة إلى ذلك، أبطل المجلس الدستوري المادة الخامسة التي تنطوي على تمديد إضافي لولاية مجلس النواب، لأنها تصبح أكثر من أربع سنوات، واعتبرها مخلة بالقاعدة العامة والعرف البرلماني.

بعد ذلك، أقر المجلس النيابي قانوناً معدّلاً يوم الثلاثاء ١٩٩٦/٨/١٣، ونشر في الجريدة الرسمية في اليوم التالي، وأجريت الانتخابات في جبل لبنان يوم الأحد ١٩٩٦/٨/١٨، وتبعتها العمليات الانتخابية في المحافظات الأخرى حتى تاريخ ١٩٩٦/٩/١٥. وكان يمكن تقديم طعن جديد بالقانون المعدّل، خصوصاً بالمادة الثالثة المتعلقة بالمهل الدستورية للمرشحين، وبمضمون

المادة الثانية المتعلقة بالتقسيم الانتخابي، غير أن تسارع الوقت، تحت وطأة التحضير للعملية الانتخابية، ساهم في عدم تقديم استدعاء جديد للطعن.

٣ ـ في مجمل المحافظات، هدّد أكثر من مرشح بالطعن في نيابة منافسه، على أن يقدم هذا الطعن إلى المجلس الدستوري للبت به لاحقاً. أما أسباب الطعن ـ بحسب رأي عدد من المرشحين ـ فهي كثيرة: الضغط على المواطنين أثناء العملية الانتخابية مادياً ومعنوياً، وبروز دور الرشوة والفساد الإداري. وقيل كلام كثير عن تدخل بعض مرشحي السلطة واستغلال الطاقم الإداري الرسمي في العملية الانتخابية...

٤ ـ ظهر تراجع لدور الأحزاب السياسية، وبرز دور رجال المال والأعمال في العملية الانتخابية. كما برزت عصبيات عشائرية وطائفية ومذهبية، في ظل أزمة اقتصادية واجتماعية ضاغطة على المواطنين. وبينما شاركت مجموعات لبنانية في الانتخابات، أحجمت مجموعات أخرى عن المشاركة، ودعت إلى المقاطعة، مشكّكة بنزاهة العملية الانتخابية منذ مرحلة تشكيل اللوائح إلى مرحلة إعلان النتائج.

هذه الملاحظات، وغيرها، تطرح أهمية العودة إلى وثيقة الوفاق الوطني ـ وثيقة الطائف ـ والدستور اللبناني الجديد، لدراسة مدى ملاءمة العملية الانتخابية في ممارستها ونتائجها مع مضمون هاتين الوثيقتين، ولاستشراف واقع أفضل للانتخابات النيابية في لبنان، وترتسم في هذا الصدد جملة أسئلة:

١ ـ لماذا جرى استثناء محافظة جبل لبنان في التقسيم الانتخابي، وما هي الملاحظات الجوهرية على قانون الانتخابات المعمول به؟

٢ ـ ما هي الضوابط التي يمكن اعتمادها لضبط العملية الانتخابية في ضوء الملاحظات التي رافقت إجراءها؟

٣ ـ أي دائرة انتخابية أفضل للبنان المستقبل في ضوء مبادئ الوفاق الوطني وظروف المجتمع اللبناني وإمكاناته؟

٤ ـ كيف ستؤثر نتائج الانتخابات في أعمال السلطتين التشريعية والتنفيذية، بعدما ظهر في عهد الجمهورية الثانية تراجع لدور المؤسسات لحساب دور الأشخاص؟

٥ ـ كيف يمكن ربط العملية الانتخابية بتثبيت الوفاق الوطني، وإطلاق قوى المجتمع المدني؟

٦ ـ إلى أي مدى يمكن اعتبار مجلس النواب الجديد معبّراً عن الشعب، ويكتسب صفة تمثيلية؟

الحلقة النقاشية

عدنان السيد حسين

يشرفني باسم مركز دراسات الوحدة العربية أن أرحب بكم في هذه الندوة عن «الانتخابات النيابية في لبنان ـ واقعها وآفاقها».

في طبيعة الحال، الموضوع متشعب ويتناول أكثر من جانب ــ قانوني، وسياسي، واجتماعي ــ انطلاقاً من طبيعة العملية الانتخابية في حد ذاتها، ومن الظروف التي مر بها وطننا لبنان، خصوصاً في السنوات الأربع الأخيرة.

من الناحية التحضيرية للعملية الانتخابية هنالك شبه اجماع على سرعة التحضير وسرعة انجاز هذه العملية سواء من الناحية القانونية أو الإدارية او التنفيذية في أيام الانتخابات الخمسة التي جرت في المحافظات.

إضافة إلى ذلك، هنالك ملاحظات قانونية جذرية عدة هي في صلب قانون الانتخاب الذي تمت على أساسه هذه العملية. فإذا كان اتفاق الطائف للوفاق الوطني في لبنان قد أرسى قاعدة المحافظة كدائرة انتخابية من أجل مزيد من الانصهار الوطني، أو تحقيقاً لشيء من الانصهار الوطني على طريق إلغاء الطائفية السياسية، فإننا نلاحظ استثناء لذلك في جبل لبنان وفي دمج محافظتي النبطية والجنوب أيضاً بحسب القانون رقم (٥٣٠) الذي صدر في ١٢ تموز/يوليو، بحيث لم يتح الوقت الكافي للناخب والمرشح أن يقوما بواجباتهما بحسب المقتضيات القانونية. وبمقارنة سريعة مع ما كان عليه الأمر قبل عام ١٩٧٥، نعتقد أن الحال كان أفضل من حيث التحضير وإعطاء الفرص والوقت للناخبين وللمرشحين المنتخبين. وبعد إنجاز هذه العملية الانتخابية في كافة مراحلها لا بد من أن نتوقف عند رقم أعلن في وزارة الداخلية بالأمس أن المشاركة الفعلية للمقترعين بحسب لوائح الشطب بلغت ٤٤ بالمئة من مجموع الناخبين، أو الذين يحق لهم الانتخاب. فإذا أسقطنا من الحساب المغتربين تكون نسبة المشاركة الفعلية من الموجودين على الأراضي اللبنانية أكثر من ٦٠ بالمئة. وهذا رقم حسابي، فهل له مدلول سياسي في هذه المرحلة؟ نعتقد أن المشاركة التي حصلت في عام ١٩٩٢، والتي لم تصل إلى ٣٠ بالمئة مقارنة بما تم في عام ١٩٩٦، تشير إلى أن مبدأ المقاطعة قد تراجع لصالح مبدأ المشاركة بمعزل عن كل الظروف والملاحظات التي نشير إليها حول العملية الانتخابية وحول نتائج هذه الانتخابات.

أما بالنسبة إلى نوعية المشاركة فهناك إجماع على أن الفئات اللبنانية كافة قد شاركت. طبعاً، هناك تفاوت بين محافظة وأخرى كانت أقلها نسبة في بيروت (٣١ بالمئة) وأكثرها في

البقاع (٥٢ بالمئة). ولا نستطيع القول إن هنالك مشاركة من طائفة معينة ومقاطعة من قبل طائفة أخرى. أكتفي بهذا القدر حول المشاركة لنتدارس معاً مدلولاتها وأهميتها. إنما السؤال الأساسي الذي يبقى مطروحاً هو: **هل أدت هذه العملية الانتخابية نتائجها المرجوة في ضوء الدستور، وفي ضوء وثيقة الوفاق الوطني؟ أم أن الذي حصل هو مجرد خطوة فيها من الثغرات وفيها من النواقص ما يحتاج إلى مناقشات وإلى تصويب في المستقبل القريب؟**

السؤال الثاني الذي سنعالجه في الجولة الثانية من المناقشات، إذا سمحتم، هو: **أي نظام انتخابي أفضل للبنان؟ وما هي المتطلبات السياسية التي يجب أن تنجز في السنوات الأربع القادمة حتى نوجد مناخاً ملائماً لنظام انتخابي أفضل؟**

طبعاً، أنا أقترح هذه الصيغة للنقاش في الإطارين اللذين تحدثت عنهما، وأنتم من المشاركين والمساهمين في التحضيرات كافة للعملية الانتخابية ـ كمجتمع مدني، وكمثقفين ـ كل في موقعه كان له دور في ندوات وفي تقديم برامج وربما في تقديم مشاريع طعن، كما عند زميلنا الدكتور عصام سليمان بما يخص قانون الانتخاب، وكما قرأنا في مساهمات عدة للأستاذ جورج ناصيف، وللدكتور نواف سلام، ولكافة الأصدقاء والزملاء المهتمين بهذا الشأن.

نواف سلام: هل من الممكن إعادة طرح السؤال الأول؟

عدنان السيد حسين: المقصود هو تقويم العملية الانتخابية التي تمت تحضيراً وأداءً وما هي انعكاساتها المحتملة، على الأقل الانعكاسات المباشرة والتي يمكن أن نتوقعها في المدى القريب.

جورج ناصيف

بالنسبة إلى السؤال الأول: هل أدت الانتخابات نتائجها المرجوة؟ الجواب يقاس سلباً أو إيجاباً إذا توافقنا على تحديد ماذا كان يراد بهذه الانتخابات؟ ماذا كان المقصد الأساسي منها؟ وتبعاً للجواب عن هذا السؤال الاستهلالي يمكن أن نتبصر بالنتائج التي ترتبت عليها.

إذاً، إذا كان المقصود بالانتخابات أن يتم تجاوز الثغرات العميقة التي حدثت في انتخابات ١٩٩٢، من المقاطعة إلى سائر المسائل، وإلى تجاوز الانشطار الوطني الذي حدث في لبنان بعد انتخابات ١٩٩٢، وإعادة تجديد الحياة السياسية اللبنانية، وتجديد النخبات السياسية اللبنانية، وإعادة الدفع إلى النظام السياسي، إذا كان هذا هو المقصود فإن الانتخابات قد أخفقت في تحقيق هذه المقاصد.

أما إذا كان المقصود من الانتخابات هو الإتيان بمجلس نيابي ذي طواعية عالية، وبمجلس نيابي تنتفي فيه المعارضة، وبمجلس نيابي يكون حكراً على القيادات السياسية الأساسية في البلاد بحيث تصبح السلطة التنفيذية والسلطة الاشتراعية في مقام واحد، إذا كان هذا هو المقصود، وإذا كان المقصود بالانتخابات أيضاً هو ايجاد مجلس نيابي يواجه الاستحقاقين المقبلين: استحقاق العلاقة بإسرائيل واحتمال ايجاد توقيع ما في مدى منظور، وانتخاب رئيس للجمهورية، وبالتالي إذا كان المقصود ايجاد مجلس ذي طواعية عالية يجدد شرعية المجلس الحالي المطعون بها، إذا كان هذا هو المقصود فقد نجحت الانتخابات في تحقيق ما كان مطلوباً منها.

في ظني أنه إذا كنت أتناول الشق الداخلي اللبناني من الانتخابات، أعتقد أنها كانت

انتخابات لا تعزز الوحدة الوطنية اللبنانية وتسيء إلى النظام الديمقراطي لأسباب عديدة أتوقف سريعاً أمامها:

أولاً، كل معضلات قانون الانتخاب الذي كان قانوناً غير عادل يفرق بين اللبنانيين عوضاً عن يكون اللبنانيون جميعاً أمامه سواسية.

ثانياً، غياب الطاقة الانتخابية، الأمر الذي أدى إلى كل ما أدى إليه في لوائح الشطب، والتخلف التقني والتخلف الإداري. طبعاً كان مقصوداً ألا يكون هناك بطاقة انتخابية، وعدم اعتماد البطاقة الانتخابية مدخل أساسي لكل أشكال التحايل وأشكال التزوير المكشوفة والمستترة.

ثالثاً، عدم تحديد سقف مالي للإنفاق، الأمر الذي سمح لبعضهم بأن ينفق مئات ملايين الدولارات في حين كان البعض الآخر يتصرف بحفنة قليلة من الليرات اللبنانية.

رابعاً، عدم التساوي في موضوع حقوق استخدام الاعلام. كان بعضهم يتمتع بمساحات إعلامية وإعلانية هائلة في مختلف وسائل الاعلام في حين أن الآخرين كان محظوراً عليهم ذلك، أو كانوا غير قادرين على ذلك.

خامساً، إعلان اللوائح بصورة متأخرة جداً قبل بضعة أيام من الانتخاب كان يحول دون الاختيار الحر والممكن للناخبين حيال عدم معرفتهم بالكم الكبير من المرشحين على اللوائح.

طبعاً ما حدث من الفسحة الزمنية الضيقة بين قبول المجلس الدستوري الطعن وإعادة فتح الانتخاب حال أيضاً دون ترشح العشرات ودون استخدام حقهم في المهلة الزمنية الكافية للترشح والقيام بالحملات الانتخابية المطلوبة.

هذا من حيث التجاوزات، ومن دون أن نتحدث طبعاً عن الأمور العلنية، كاستخدام المال، والصناديق المفتوحة، وإضافة المجنسين. وأود هنا أن أتوقف أمام ما بات شائعاً من أن عدد المجنسين – وهذا رقم ينسب إلى مصادر موثوقة – هو حوالى الربع مليون، هناك بين ٢٥٠ ألفاً و٢٧٠ ألف مجنس. وقسم كبير بينهم لا يقطن لبنان. وقد لاحظنا كيف يتم استحضارهم في حافلات كبيرة فيدلون بأصواتهم ويعودون إلى قراهم. بمعنى من المعاني، تم استحضار «شعب بديل» حيث إن نسبة المقترعين منهم تصبح مرجحة جداً.

إذاً، إذا كان السؤال هو: ما هي نتائجها المرجوة في ضوء الدستور والوفاق الوطني، فأعتقد أن الانتخابات أساءت إلى ذلك. لا أعلم إذا كان يمكن أن نقف الآن، أو في دورة نقاشية ثانية، أمام ما أفصحت عنه الانتخابات من نتائج، وأمام معنى الانتخابات. أعتقد أن هناك عدداً من النتائج المباشرة:

أولاً: إن هناك ما يدعى الآن في الأدبيات السياسية حزباً حاكماً قد نشأ من الانتخابات، بمعنى أن ثمة تحالفاً وطيداً قوياً قد نشأ بين السلطات وعدد من الرموز السياسية هي رموز سياسية طائفية مالية باتت تحتكر السلطة السياسية ما دعاه بعضهم تثبيتاً للاتفاق الثلاثي أو أن الجماعة السياسية التي قادت الاتفاق الثلاثي هي التي باتت في السلطة اليوم وباتت مدججة بالمال من جهة، وبجهاز الدولة من جهة ثانية، وبعلاقاتها الإقليمية من جهة ثالثة. إذاً ترفدها ثلاثة عناصر قوة. نشأ تحالف قوي: تحالف يمتلك قدرة ضاربة، وهناك حد أدنى من التوافق بين هذا التحالف الحاكم. هذا ما أنتجته الانتخابات.

ثانياً: إحدى دلائل الانتخابات هي أن المجتمع قد وجه رسالة اعتراض. صحيح أن

المجتمع أظهر أن هناك تحالفاً حاكماً، لكنه في المقابل بدا أن هناك رسالة اعتراض كبيرة وجهت من الشمال إلى الجنوب، ولو جمعنا مجرد حاصل عددي لأصوات المعارضة من الشمال إلى الجنوب لكنا أمام حوالى ٢٠٠ و٢٥٠ ألف صوت معارض. ولو كنا في نظام نسبي لأنتج هذا ما بين ١٠ إلى ١٥ نائباً في المجلس النيابي إن لم يكن أكثر.

وبالتالي، النظام الأكثري الذي اعتمد كان نظاماً ضرب بشكل ساحق إمكانية تمثيل المعارضة بما يتوافق مع عددها الفعلي في المجتمع. يمكن بالتأكيد القول إن هذه المعارضة ملتبسة، بمعنى أن أصوات الاعتراض فيها السياسي وفيها الشخصي وفيها الأخلاقي. هناك مكونات عديدة في أصوات الاعتراض وهذه لا يمكن أن تعزى كلها إلى أنها اعتراض على السلطة، أو أنها أصوات تصب في مصلحة اليسار اللبناني.

ونتحدث هنا عن كتلة اعتراضية عامة أرادت أن تبدي اعتراضها على ما يجري كل انطلاقاً من زاوية معينة. وهذه كتلة ضخمة يجب أن ينظر إلى كيفية التعامل معها لاحقاً.

ثالثاً: النتيجة الثالثة كانت نتيجة ما بات شائعاً من ضرب الأحزاب أو من موت الأحزاب. وهذا يصح أساساً في الوسط المسيحي لأن الأحزاب التقليدية في الوسط الإسلامي في السنوات العشر أو العشرين الأخيرة بعد تماهي كل حزب في غالبيته مع طائفته لا يمكن الكلام بعد اليوم عن سقوط حزب من هذه الأحزاب لأن الفارق بين الطائفة والحزب بات هشاً إلى درجة التطابق. لكننا نتحدث عن الأحزاب المسيحية التقليدية سواء منها ما كان تاريخياً، أو ما كان محدثاً منها من أحزاب الحرب. هناك سقوط كامل لهذه الأحزاب ونعي لها على المستوى المسيحي.

رابعاً: بالمقابل، في الوسط المسيحي أيضاً نشأت قيادات مسيحية مستقلة هي التي تقوم اليوم مقام الأحزاب. هذه الظاهرة تنبئ عن قيام وجوه وشخصيات قيادية في الوسط المسيحي باتت هي التي تستأثر بالتمثيل الغالب. ونلاحظ هنا أن هذه القيادات يجمعها أنها قيادات اعتراضية بتفاوت بين الواحدة والأخرى، لكنها ليست قيادات موالية، وهي تحمل شحنة اعتراضية. منها ما يحمل شحنة اعتراضية على اتفاق الطائف، ومنها ما يحمل شحنة اعتراضية على الدولة، ومنها ما يحمل شحنة اعتراضية على طريقة تطبيق اتفاق الطائف. لكنها تجتمع جميعها في التعبير عن تململ أو عن اعتراض مسيحي عام جرى التعبير عنه عبر هذه الشخصيات.

خامساً: لقد حدث امتناع مسيحي قد لا يكون تعبيراً عن امتناع كبير. حدث «عدم اقبال» مسيحي على الاقتراع، رغم الحديث عن تراجع المقاطعة ــ هذا صحيح ــ لكن لا يمكن إلا أن نلحظ بأن النسبة العامة من المقترعين كانت نسبة إسلامية في حين أن الغالب في التصويت المتدني كان في المناطق المسيحية. التصويت المسيحي في الجنوب كان تصويتاً ضامراً، والتصويت المسيحي في الشمال لم يكن في أحسن حال، وكذلك التصويت المسيحي في بيروت. التصويت المسيحي بغالبيته كان متراجعاً. كان متقدماً على تصويت عام ١٩٩٢ لكنه لم يكن على السوية نفسها من التصويت الإسلامي. هناك فارق (Décalage) بين نوعي التصويت، مما ينبئ بأن ثمة شعوراً عاماً ــ قد لا أدخل الآن في تفاصيله أو في تشخيصه سياسياً ــ ما زال قائماً لدى المسيحيين هو شعور بالغربة عن هذه الدولة أو بالغربة عن النظام السياسي القائم. وهناك شعور عام لدى المسيحيين بأن ما يقوم الآن هو صراع محاصصة بين الكتل الإسلامية الرئيسية وبين القيادات الإسلامية الرئيسية، وأن المسيحيين بدرجة ما هم ملحقون بهذه القيادات الإسلامية. يظهر ذلك بشكل أساسي في تقسيم الدوائر، وبخاصة حيث إن المسيحيين لا

يتمتعون بأكثرية مرجحة على مستوى الأصوات إلا في بعض أقضية جبل لبنان وبشبه تساوٍ في منطقة الشمال. أما المناطق الأخرى في بيروت أو في الجنوب أو في البقاع فإن صوت المسيحيين ضعيف من حيث الترجيح. إذاً هناك شعور مسيحي عام بأن الصراع يجري خارج التخوم المسيحية، وخارج تخوم الصوت المسيحي، وبأن المسيحيين ليسوا ممثلين بأفضلهم رغم تراجع نسبة المقاطعة.

سادساً: انخراط نسبة كبيرة من الشباب في العملية الانتخابية، وتجربة انخراط الشباب هي تجربة يجب أن تدرس بعناية. هناك مئات أو آلاف الشباب الذين انخرطوا في العملية الانتخابية من موقع المعارضة، فقد كانوا مندوبين أو مساعدين مرشحين أو قاموا بعمليات انتخابية، وكانت تجربتهم الأولى في العمل العام أو في الشأن الوطني والسياسي العام. هذه تجربة ثمينة تثبت أن الطلاق الذي كنا نتحدث عنه دائماً بين الشباب والسياسة لم يعد قائماً على الأقل بالدرجة نفسها، أو أنها مقولة يجب إعادة فحصها. هناك رغبة واسعة من الشباب بالانخراط في السياسة، إذا تبين له أن ثمة معركة تستأهل ذلك أو أن هناك رمزاً سياسياً يستأهل أن ينخرطوا من أجله. وقد لاحظنا هذا بالنسبة إلى مختلف مرشحي المعارضة كيف أنهم حشدوا أعداداً وافرة من الشباب. إذاً هناك إمكانية مصالحة عميقة بين الشباب والسياسة.

سابعاً: الملاحظة الأخيرة هي سقوط تجربة المحافظة، فقد بدت الانتخابات نعياً لتجربة المحافظة. فإذا اعتبر أن المحافظة كان يراد منها أن تشكل صهراً وطنياً أو أن تشكل تجاوزاً للتمثيل الضيق للقضاء من حيث إنها تساهم في شكل من أشكال الانصهار الوطني، وهذا هو ما كان رائجاً، وهذا هو الترويج الذي كان يعطى للمحافظة، فلم يظهر ذلك في انتخابات البقاع حيث كان التشطيب طائفياً، وكانت الكتل الطائفية الثلاث تتبادل التشطيب في ما بينها، ولا في الشمال أيضاً حيث ظهر أن كل قضاء صوّت لمرشحيه الأساسيين، أو في الجنوب أيضاً. إن تجربة المحافظة يجب إعادة قراءتها في ضوء تجربة اليوم، لكن ما يمكن الخلوص إليه هو أن هذه التجربة على الأقل لم تنجح النجاح الذي كان مقدراً لها.

نواف سلام

من حيث التحضير للانتخابات، أود من دون شك أن أتوقف أولاً عند المهلة القصيرة التي أعطيت للناخبين وللمرشحين بتأخر صدور قانون الانتخاب، أي بتأخر طرحه من قبل الحكومة، وبعدم مبادرة المجلس النيابي إلى تعديله في المقابل، وفي ذلك ما يوحي أن هذا التأخير غير بريء، أو أنه قد يكون مقصوداً إذا أعدنا اليوم قراءته انطلاقاً من نتائج الانتخابات. ولكن قد يكون الأهم هو القانون الذي أجريت في ظله الانتخابات. ذكر الأستاذ جورج ناصيف أنه قانون غير عادل، ويهمني أن أؤكد على ما يلي:

- النقطة الأولى هي إخلاله بقاعدة المساواة أمام القانون المكرسة في الدستور وفي مقدمته. في ما يخص الناخبين، يمنح هذا القانون المقترعين في إطار المحافظات حقاً باختيار ٢٨ أو ٢٣ أو ١٩ نائباً، في حين أن المقترعين في إطار الأقضية لهم حق اختيار ثلاثة أو خمسة أو ربما سبعة نواب. أما المرشحون، فهناك من عليه خوض حملته الانتخابية أمام اربعمئة أو خمسمئة ألف ناخب، وهناك من عليه أن يخوض حملة انتخابية أمام أربعين أو خمسين ألف ناخب، وهناك من عليه أن يخوض حملة انتخابية في ربع لبنان مساحة تقريباً، وهناك من عليه أن يخوض حملته على خمسة بالمئة من المساحة اللبنانية. ولا شك في أن هذا الأمر يخلق تفاوتاً كبيراً في الأعباء الانتخابية.

ـ النقطة الثانية هي إخلاله بوحدة البلاد المكرسة في الدستور، وحدة الشعب ووحدة البلاد، لأننا في الحقيقة كنا أمام خمسة قوانين مختلفة من نوع ما يسمى الايهام (Fiction Juridique)، أي مصاغة بشكل قانون واحد. ففي جبل لبنان الترشيح والانتخابات يتمان على أساس القضاء، وفي محافظة الشمال الترشيح يتم على أساس القضاء، إنما الانتخاب يتم على صعيد المحافظة، وفي محافظة البقاع يتم الترشيح على أساس إما القضاء، أو ما سمي «مناطق» والذي هو مجموعة من الأقضية، والانتخاب يتم على صعيد المحافظة، وفي الجنوب يتم الترشيح على أساس القضاء، إنما الانتخاب يتم على صعيد دمج محافظتي الجنوب والنبطية. أما في بيروت والتي كانت في قانون ١٩٦٠ مشكلة من ثلاث دوائر انتخابية، فتم تجاوز هذه الدوائر وتم الترشيح والانتخاب على أساس المحافظة. الحقيقة لدينا هنا خمسة قوانين انتخابية مختلفة، وهذا من خصائص الدول الفدرالية. لا يستغرب أن يختلف القانون في ولاية تكساس عن ولاية ميسوري أو ماسشوسيتس، أما في بلد مثل لبنان، غير اتحادي، فهذا يناقض الدستور برأيي.

طبعاً هناك إخلالات أخرى بالدستور أهمها أن وثيقة الوفاق الوطني، والتي يشار إليها بشكل غير مباشر في مقدمة الدستور على أنه لا شرعية لأية سلطة تناقض العيش المشترك، تنص على اعتماد المحافظة كدائرة انتخابية، بينما تم اعتماد المحافظة في نواح، وفي أخرى الأقضية، وفي ثالثة المحافظات التي دمجت بعضها ببعض، فضلاً عما يمكن تسميته بإخلال في مبادئ التشريع لأن التشريع يفترض عمومية القاعدة القانونية واستمراريتها في الزمن، بينما نجد أن كل مادة من مواد القانون الذي جرت في ظله الانتخابات، بعد أن طعن فيه وأعيدت صياغته، مروّسة بعبارة «استثنائياً ولمرة واحدة»، والذي طبعاً يمكن أن يجيزه العرف الدستوري انطلاقاً من نظرية الظروف الاستثنائية. ويبقى السؤال: هل الظروف الاستثنائية منطبقة على الواقع الذي نعيشه اليوم؟ تفترض نظرية الظروف الاستثنائية أن يكون هناك حالات لا يمكن مواجهتها؛ حالات قاهرة ولا يمكن الإدارة أن تحول دونها، بينما لم يكن هذا هو الواقع الذي كنا نعيشه. هذا من جهة القانون الذي تمت في ظله الانتخابات.

وقبل أن أدخل في مسألة أداء الانتخابات، أود أن أبحث في وظائف الانتخابات عموماً وما دورها في الأنظمة الديمقراطية. وظائف الانتخابات هي عادةً:

١ ـ أن تمنح أو تجدد شرعية للحكم. وهذه الانتخابات لم تؤدِ هذه الوظيفة لأنها جرت في ظل قانون أعتقد أنه غير دستوري، والمشاركة فيها تمت على قاعدة عدم المساواة بين اللبنانيين، وأداء العملية الانتخابية نفسها أدى إلى تعاظم الشك بحيادية السلطة وسيادتها، حيث إنه تم تسخير للسلطة من قبل بعض المسؤولين القيمين عليها لأغراض انتخابية في عدد من الدوائر، كما أنه تم التساهل في عدد من القضايا التي يطالها قانون العقوبات، فضلاً عما أشار إليه الأستاذ جورج ناصيف عن دور المال والإعلام.

٢ ـ من وظائف قانون الانتخاب أن يسمح بالتناوب على السلطة بين القوى السياسية المتنافسة. لذلك فالانتخابات تترجم خيار الناخبين بين مشاريع سياسية مختلفة، وتترجم هذا الخيار إلى أكثرية حاكمة وأقلية معارضة، بينما لم يحدث ذلك في الواقع، وكان عدم تمتع المرشحين بالحرية الكافية لتشكيل لوائحهم وخوض معاركهم الانتخابية نتيجة اما الترغيب أو الترهيب.

٣ ـ ويبقى الأهم وهو أنه تمت العملية بشيء يشبه الفراغ السياسي ولم يُضع الناخب أمام خيارات سياسية حقيقية، وقد عبر عن هذا الفراغ غياب البرامج السياسية عن الغالبية العظمى أو السواد الأعظم من المرشحين، وقد غلبت الاعتبارات المحلية والفئوية والطائفية على

الخيارات بين مناهج وخيارات سياسية مختلفة، فنرى أن القضايا الوطنية الكبرى الجامعة للبنانيين، من قضية السياسة الانمائية إلى قضايا الهدر والفساد، إلى ما يتعلق بعمل المؤسسات والإصلاح السياسي، ناهيك عن موضوع السيادة وكيفية استعادتها على الأراضي اللبنانية كافة، كانت مواضيع غائبة تماماً عن كل المعارك الانتخابية من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب.

جورج ناصيف: تأكيداً على ما قاله د. نواف سلام عن الفراغ السياسي، هناك السرعة والسهولة والاستسهال الفظيع الذي كان لانتقال المرشح من لائحة إلى أخرى دون الشعور بالحرج السياسي اطلاقاً لأنه لا ينتقل من برنامج سياسي إلى آخر، بل ينتقل من مصلحة انتخابية إلى مصلحة أخرى.

نواف سلام: وهنا يدخلنا هذا الأمر في مسألة التحالفات الانتخابية التي حدثت، والتي كانت من نوعين: إما تحالفات قسرية، أو تحالفات محض آنية انتخابية وتوصف بالحقيقة بالتحالفات الانتهازية. فضلاً عما يؤكد عليه الأستاذ جورج ناصيف من لامصداقية اللوائح في حد ذاتها أو مصداقية المرشحين في انتقالهم من لائحة إلى أخرى.

٤ ـ ومن وظائف الانتخابات أيضاً تأمين التمثيل الصحيح. في الحقيقة إن نظام الاقتراع الأكثري مشكو منه حتى في البلدان التي تعتمد الدائرة الفردية أو الدوائر الصغرى التي لا تتعدى الثلاثة أو الأربعة مرشحين. وهنالك مناقشات حول إمكانية تمثيله لمختلف التيارات السياسية. فكيف إذاً في حالة ننتقل فيها من الدوائر الصغرى إلى الدوائر الكبرى التي هي المحافظات، أي يتم بالاقتراع الأكثري انتخاب في الدائرة الواحدة ٢٣ أو ٢٨ نائباً، وهي حالة فريدة في العالم وليس لها مثيل. هناك ربما الاقتراح السابق وهو لرئيس الجمهورية بأن يتم بالاقتراع الأكثري انتخاب النواب في لبنان ـ دائرة واحدة، أي انتخاب مئة وثمانية وعشرين نائباً في لبنان ـ دائرة واحدة بالانتخاب الأكثري. والمثل الوحيد لذلك في التاريخ هو عام ١٩٢٩ في إيطاليا حيث دعا موسوليني إلى اقتراع في ايطاليا ـ دائرة واحدة بالانتخاب الأكثري.

ونرى أن بلداناً ديمقراطية تحرص على أن تحترم مستوى التمثيل الصحيح مثل فرنسا في انتخابات مجلس الشيوخ، أي عندما تتعدى الدائرة الواحدة المرشحين الخمسة يتم الانتقال إلى النظام النسبي. ففي الدائرة دون الخمسة مرشحين يتم اعتماد النظام الأكثري، وفي الدائرة التي تتعدى الخمسة مرشحين يتم اعتماد النظام النسبي. فمن الطبيعي جداً أنه عندما تكون الدوائر مشكلة من ٢٣ أو ١٩ أو حتى ٢٨ نائباً لا يمكن بالاقتراع الأكثري أن تؤدي الانتخابات إلى تمثيل صحيح للتيارات السياسية والقوى الاجتماعية الفاعلة في البلاد.

٥ ـ من وظائف الانتخابات أيضاً المساهمة في تأمين الاستقرار السياسي في أي بلد. وهنا نرى أن كل القوى التي أطلق عليها الأستاذ جورج ناصيف اسم القوى الاعتراضية أو القوى المعارضة بقيت في معظمها خارج البرلمان. فقد مثل ٢٥٠ أو ٣٠٠ ألف صوت بأربعة أو خمسة نواب، مما أبقى هذه القوى في الشارع وخارج المؤسسات، وهذه وصفة (Recette) لعدم الاستقرار ونقل الاعتراض السياسي من داخل المؤسسات إلى خارجها أو إلى مواجهة بين الشارع والمؤسسات.

هذا من حيث وظائف الانتخابات. أما من حيث الأداء فقد تخللت العملية الانتخابية مجموعة من الشوائب، منها الشوائب البسيطة مثل النقص في لوائح الشطب، وعدم جهوزية الإدارة في أماكن عديدة، وعدم الإصرار على الاقتراع خلف العوازل. ولكن أخطر الشوائب التي واكبت العملية الانتخابية هي أعمال يعاقب عليها قانون العقوبات، ومنها الرشوة. وهذه الرشوة ليست كلاماً نطلقه عشوائياً، بل تم توثيقها وتصويرها وعرضها على شاشات التلفزيون. هناك

عملية كبرى أخرى، وهي ما قيل عن تسريب، أو تزوير، المغلفات الانتخابية الخاصة بالمقترعين، وقد تم عرض بعضها أمام شاشات التلفزيون، وكلها، إن صحت، من الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات بالأشغال الشاقة. فضلاً عن ذلك، هناك عملية تزوير إخراجات القيد، وقيل إنه ضبط أكثر من واحد من المزوّرين لإخراجات القيد. ومن الاخراجات المزورة عدد كبير، وليس خمسة اخراجات فقط، لأن هذا العدد لا يؤثر في العملية الانتخابية. هذا ما تخلل الانتخابات من شوائب وخطورتها أنها تؤثر في المصداقية السياسية للعملية الانتخابية، وأثرها يبرز في أخلاقيات العمل السياسي في البلاد وفي الثقافة السياسية السائدة.

استنتاج عام: إلى ماذا انتهت إليه الانتخابات؟ أهم شيء هو أن الغياب أو الفراغ السياسي أو غياب السياسة عن التنافس الانتخابي، كل ذلك أدى من جهة، إلى انعاش الروابط التقليدية المبنية على روابط القربى أو العلاقات المحلية، التي أصبحت هي المعايير الأساسية المتحكمة بسلوك الناخبين، ومن جهة ثانية عاد تغليب النظرة إلى النائب كممثل سوسيولوجي أو اجتماعي، أو كممثل لعائلة أو منطقة، على حساب وظيفة النائب كوكيل سياسي أو كنائب عن الأمة جمعاء، كما تفترض النظرية السياسية الديمقراطية، وكما ينص عليها الدستور، ومن هنا أيضاً الدور الذي لعبته الخدمات التي يؤديها المرشح لناخبيه أو التي يمكن أن يؤديها مستقبلاً كوسيط بين ناخبيه والدولة وأصحاب النفوذ فيها. فبرز هنا دور لفئة جديدة من النواب المقاولين، ومن الذين مهنتهم السمسرة وأصحاب المال، وبالتالي النفوذ.

الملاحظة الثانية هي أن الانتخابات بالمحصلة أدت إلى إعادة إنتاج تحالف القوى الحاكمة نفسه، بل تعزيز سلطته من خلال أغلبية برلمانية ساحقة تمت بدعم إقليمي وبصيغ مختلفة.

عصام سليمان

بعد ان استفاض كل من الأستاذ جورج ناصيف والدكتور نواف سلام في الاجابة عن السؤال الأول سوف أحصر كلامي ببعض الأمور التي لم يتناولها الزميلان.

أولاً: بالنسبة إلى السؤال. هل أدت العملية الانتخابية نتائجها المرجوة؟ وكما قال الأستاذ جورج، فإن الاجابة عن هذا السؤال هي بحسب ما نرجوه من نتائج. ولكن أنا أعتقد أن أية عملية انتخابية يجب أن تؤدي أهدافاً محددة بقطع النظر عن الأهداف التي يرجوها الفرقاء لأن العملية الانتخابية مبدئياً هي الوسيلة الأساسية لتحقيق الديمقراطية. من هنا أعتقد أن الهدف الأساسي في الانتخابات هو تحقيق تمثيل صحيح. تمثيل من؟ هل هو تمثيل الطوائف أم تمثيل مختلف فئات الشعب؟ أعتقد أن المطلوب هو تمثيل شامل لكافة قوى المجتمع المدني اللبناني. وهذه الانتخابات إذا ما نظرنا إليها من هذه الناحية أعتقد أنها لم تؤدِ إلى تمثيل صحيح. وإذا ما أخذنا نسبة المشاركة فلقد تراوحت بين ٣١ بالمئة في بيروت و٥٢ بالمئة في البقاع، وأعتقد أن هذه النسبة مرتفعة بالنسبة إلى انتخابات عام ١٩٩٢، ولكنها ضئيلة بالنسبة إلى انتخابات عام ١٩٧٢. في عام ١٩٧٢ كانت نسبة المشاركة في بيروت في الدائرة الأولى في حدود الـ ٤٥ بالمئة، وفي الدائرة الثانية كانت في حدود الـ ٥١ بالمئة، وفي الدائرة الثالثة في حدود الـ ٥٥ بالمئة. وذلك يعني أن نسبة المشاركة كانت في حدود الـ ٥٠ بالمئة في مجمل محافظة بيروت، ونرى أنها انحدرت اليوم إلى ٣١ بالمئة. وإذا أخذنا في الاعتبار القوة التمثيلية للذين فازوا في الانتخابات نراها متدنية جداً. في الشمال مثلاً، نال أعلى الفائزين مجموع ١٢٥ ألف صوت من أصل ٦٠٠ ألف ناخب بحسب لوائح الشطب. وهذا يعني أن ما يمثله أكثر الفائزين قوة في الشمال لا يساوي ٢٠ بالمئة، وفي بيروت أيضاً لا يمثل الفائز الأول الـ ٢٠ بالمئة. كما أن الرئيس الحريري

نال بحدود ٧٨ ألف صوت، وهذا الرقم لا يمثل ٢٠ بالمئة من مجموع الناخبين في بيروت.

نواف سلام: حتى إذا أخذنا المقترعين في محافظة بأكملها مثل محافظة الشمال، نجد أن هنالك نائباً واحداً نال أكثر من ٥٠ بالمئة من أصوات المقترعين، أي أن ٢٧ من أصل ٢٨ نائباً نالوا دون الـ ٥٠ بالمئة من أصوات المقترعين لأن النظام هنا نظام أكثري.

عصام سليمان: ولكن لا يمكن أن نأخذ المقترعين فقط لأن هناك نسبة كبيرة من الناس الذين عزفوا عن المشاركة في الانتخابات وهم موجودون على الأراضي اللبنانية وليسوا في دول الاغتراب. وهؤلاء لم يشاركوا في الانتخابات لعدم قناعتهم بجدوى الانتخابات. مثلاً في بيروت كانت نسبة المشاركة ٣١ بالمئة، وإذا ما أخذنا المسلمين في بيروت نرى أن نسبة المشاركة في أوساط المسلمين لم تتجاوز الـ ٤٠ بالمئة، وهذا يعني أن نسبة كبيرة من المسلمين في بيروت لم تشارك في الانتخابات على رغم ضراوة المعركة بين المرشحين، أي أن المعركة كانت حامية على مستوى المرشحين، ولكنها على مستوى القاعدة الشعبية كانت باردة. حماوة الصراع بين اللوائح لم يؤد إلى حماوة على مستوى الناخبين. وهذه القضية تدعو إلى التساؤل وهي جديرة بالدراسة، وهذا يعني أن الناخب في لبنان بشكل عام، على رغم كثرة المرشحين وعلى رغم حدة التنافس، لم يشارك في المعركة الانتخابية لأنه مقتنع تماماً بعدم جدوى هذه الانتخابات.

ثانياً: وكما قال الدكتور نواف سلام عن قضية تجديد الحياة السياسية، هل هذه الانتخابات جددت الحياة السياسية؟ نرى أن وجوهاً كثيرة دخلت إلى المجلس، ولكن هل تستطيع الوجوه الجديدة تجديد الحياة السياسية؟ لا أعتقد ذلك لأن هذه الوجوه الجديدة جاءت في موقع تبعي للوجوه التقليدية المهيمنة على السلطة.

ثالثاً: إحياء الوفاق الوطني، كما قال الدكتور نواف سلام، ورد في الفقرة الأخيرة من مقدمة الدستور أن لا شرعية لأية سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك. وما هو العيش المشترك وما هو المقصود منه؟ ميثاق العيش المشترك كما ورد في وثيقة الوفاق الوطني وفي الدستور معروف، هو التعايش الإسلامي ـ المسيحي. هل أن هذه الانتخابات أحيت عملية الوفاق؟ لا أعتقد ذلك. وهذا لم يأت بالصدفة، إنما كان مرسوماً قبل إجراء العملية الانتخابية، لأنه لو تم وضع قانون انتخاب سليم لكان حشر الجميع بمن فيهم الذين قاطعوا الانتخابات، ودفعهم دفعاً إلى المشاركة فيها. إنما وضع قانون من شأنه تنفير الناس وإيجاد حجج أو ذرائع للذين لا يريدون أن يشاركوا في الانتخابات ليأخذوا القرار بالمقاطعة.

وبالنسبة إلى القانون رقم (٥٣٠) الذي أبطله المجلس الدستوري، فقد استفاض الدكتور نواف سلام في شرح الهفوات التي وردت في هذا القانون ـ وأنا أضيف نقطة أساسية لم يتطرق إليها المجلس الدستوري، ولا الطعون التي قدمت إلى المجلس الدستوري تطرقت إلى هذه القضية، وهي قضية استقالة موظفي الفئتين الأولى والثانية ورؤساء مجالس إدارات في المؤسسات العامة. القانون الذي صدر عام ١٩٦٠ والذي جرت على أساسه الانتخابات في دورات عدة حتى العام ١٩٩٢، نص على ضرورة استقالة موظفي الفئتين الأولى والثانية ورؤساء مجالس إدارات وأعضاء مجالس إدارات المؤسسات العامة قبل ستة أشهر من موعد إجراء الانتخابات. لماذا؟ لكي لا يستغل هؤلاء وظائفهم في الانتخابات ويسخروا أموال الدولة ووظائفها لأغراض انتخابية، فجاء القانون رقم (٥٣٠) ومنح هؤلاء فرصة خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور مرسوم دعوة الهيئات الانتخابية للانتخاب، أي أن مرسوم دعوة الهيئات الانتخابية للانتخاب بناء على القانون رقم (٥٣٠) صدر في ١٥ تموز/يوليو، أي أعطاهم مهلة إلى حد ٣٠ تموز/يوليو، فمنهم من استقالوا في ٣٠ تموز/يوليو وخاضوا الانتخابات في ١٨ آب/اغسطس،

أي استقالوا قبل ١٨ يوماً، وكانوا يسخرون وظائفهم والمال العام لأغراض انتخابية، وقد أدى هذا العمل إلى فوز هؤلاء الموظفين. أما القانون البديل للقانون رقم (٥٣٠) الذي أبطله المجلس الدستوري أيضاً فهو قانون مخالف للدستور، بقطع النظر عن قضية الظروف الاستثنائية التي هي موضع جدال. هناك أيضاً قضية المهل وتكافؤ الفرص. فالموظفون الذين أفسح المجال أمامهم للترشيح لم يعطوا مهلة لتقديم ترشيحاتهم أو لتحضير معركتهم الانتخابية عملاً بمبدأ المساواة بينهم وبين سائر المرشحين. فقد صدر القانون الذي جرت على أساسه الانتخابات في ١٤ آب/اغسطس وجرت الانتخابات في ١٨ آب/اغسطس. وكان على المرشح الموظف الذي أعطي الحق بأن يترشح للانتخابات أن يحضر لحملته الانتخابية في أربعة أيام. هناك أيضاً إخلال بمبدأ فصل السلطات: الهيئة الانتخابية تدعى للانتخابات من قبل السلطة الاجرائية، المجلس النيابي لا يدعو إلى انتخاب نواب، السلطة الاجرائية هي التي تدعو إلى انتخاب نواب، ولكي لا يجري أي تعديل على مواعيد الانتخابات، وكان هنالك إمكانية لتأجيل الانتخابات لشهر واحد، وتحضيرها بشكل أفضل. كما وضع في القانون البديل لمرسوم (٥٣٠) نص دعوة الهيئات الانتخابية بقانون وليس بمرسوم، وهذه أيضاً مخالفة أخرى.

وهناك أمور أساسية، وهي كيف جرت الانتخابات بغض النظر عن الثغرات في القانون، والتي أعتبر أنها انتخابات جرت على أساس مناقض للدستور، هذا يعني أن المجلس المنتخب يمكن أن يكون هناك شك في شرعيته لأنه في الأنظمة الديمقراطية القانون هو أساس الشرعية والدستور هو القانون الأسمى. لذلك عندما تجد انتخابات على أساس قانون مشكوك في دستوريته، فهذا يعني أن شرعية المجلس المنتخب مشكوك فيها.

كيف جرت الانتخابات؟ الكل يعلم، بغض النظر عن الشوائب، كيف استغلت السلطة من قبل المسؤولين المرشحين للانتخابات على نطاق واسع. المشاريع التي نفذت أنفق عليها من الأموال العامة، وهذه الأموال هي إما ضرائب دفعها المكلف اللبناني، أو قروض يتحمل أعباءها المكلف اللبناني أو المواطن اللبناني. دشنت هذه المشاريع وكأنها منة من الحكومة للمواطنين. واستغل ذلك في الحملات الانتخابية. ورأينا كيف أن بعض المسؤولين قبل الانتخابات بأسبوعين دشنوا كل ما هنالك من مشاريع، على أساس تمنين المواطنين والناخبين بهذه المشاريع. كما أن المال أنفق من دون أية قيود في هذه المعركة الانتخابية. هناك شرط أساسي في الانتخابات وفي العملية الديمقراطية هو تكافؤ الفرص في التنافس بين المرشحين، وكل الدول الديمقراطية تضع سقفاً للانفاق المالي. والمجلس الدستوري في القرار الذي أصدره وأبطل به القانون رقم (٥٣٠) نصّ على ضرورة وضع قانون يحدد السقف المالي للانفاق على الحملة الانتخابية. لقد أنفقت أموال بشكل يمكننا من القول بأن بعضهم اشتروا النيابة بأموالهم.

ثم إن الخدمات لعبت دوراً أساسياً في الانتخابات. إن كبار رجال الأعمال وكبار المتمولين انفقوا أموالاً على تزفيت الطرق، وعلى شق الطرق، وعلى مد شبكات الكهرباء، وعلى الإنارة،... الخ. وهذه الأمور لعبت دوراً أساسياً في تحديد نتائج الحملة الانتخابية. وهنا أيضاً تقع المسؤولية على الحكومة، لأن تقاعس الحكومة عن إعادة بناء البنى التحتية، وبخاصة الطرقات في المناطق البعيدة عن بيروت، كان سبباً أساسياً في إفساح المجال أمام هؤلاء المرشحين لاستغلال أموالهم ولكسب الناخبين عبر تقديم الخدمات التي أدوها في هذه المناطق.

وأعتقد أنه من المفروض في بعض المرشحين الذين تقدموا بطعون إلى المجلس الدستوري أن يضعوا هذه القضية ضمن الطعون لكي يبدي المجلس الدستوري رأيه فيها. هل هذه الخدمات تعتبر رشوة أم لا؟ الخدمات والتبرعات إلى الأندية والجمعيات الخيرية، مئات الألوف من الدولارات، هل هذا يعتبر رشوة أم لا؟ هذه قضية يجب أن يبدي المجلس الدستوري رأيه فيها.

من ناحية أخرى، كان لدور الخدمات أثر كبير في الانتخابات بسبب التقاعس في إجراء الانتخابات البلدية. كان من المفروض بعد انتخابات عام ١٩٩٢ إجراء انتخابات بلدية. كيف يكون للحكومة القدرة على إجراء انتخابات نيابية سنة ١٩٩٢ ولا يكون لها القدرة منذ سنة ١٩٩٤ أن تجري انتخابات بلدية؟

قانون اللامركزية الإدارية: إن اتفاق الطائف نص على اعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة، وإنشاء مجالس على مستوى الأقضية، وهذه المجالس مع البلديات كان ممكناً أن تلعب دوراً كبيراً على صعيد الخدمات وعلى الصعيد الانمائي.

والمواطن في لبنان لا يستطيع الوصول إلى حقوقه من الإدارة إلا عن طريق متنفذ، إلا عن طريق مرشح قوي تابع للسلطة بنوع خاص، عن طريق نائب، لذلك يلجأ إلى هؤلاء ويصوت لهم وتصبح هناك علاقة تبعية أو علاقة زبائنية.

إذاً هذه الأمور كانت من الأسباب التي أدت إلى عدم إجراء انتخابات ديمقراطية.

وفي ما يتعلق بالشوائب الكبرى، وقد تكلم عنها الزميلان، هناك أشياء جديدة، مثلاً: بعض الناخبين ذهبوا إلى صناديق الاقتراع ليقترعوا فوجدوا ان هناك من سبقهم واقترع عنهم. هذا يحصل لأول مرة في لبنان، وهذا أمر يطعن بجدية الانتخابات وبسلامتها لأن الدستور نص على أن لجميع اللبنانيين الحقوق نفسها، فإذا بك تسلب هذا المواطن حقه في الانتخاب. لا يجوز أن تمر هذه القضية بهذه السهولة.

هناك أيضاً قضية المغلفات التي تؤكد الرشوة. لماذا سلبت هذه المغلفات واستخدمت على نطاق واسع؟ الجواب: من أجل التأكد من أن المرتشي قد صوت وفق إرادة الراشي.

من ناحية أخرى، وإذا أردنا التحدث عن الانعكاسات على الحياة السياسية، وأنا أريد التحدث عن الانعكاسات فقط على الحياة البرلمانية: **ما هي انعكاسات هذه الانتخابات على الحياة البرلمانية في لبنان؟**

للبرلمان وظيفتان أساسيتان: التشريع والمراقبة، مراقبة السلطة الاجرائية.

١ ـ التشريع: نرى بأن هذا المجلس يفتقر إلى مشرعين. هناك بعض النواب المشرعين في المجلس، وهم معروفون، ولكن هناك عدد كبير من النواب ليس لهم أية علاقة بالتشريع. حتى في المجلس السابق كنا نرى أن مشاريع قوانين كثيرة كانت ترد من الحكومة وكانت تمر في المجلس من دون أن تتم دراستها دراسة جدية. لذلك هذه القوانين فيها الكثير من الثغرات، فكيف بمجلس غالبية أعضائه من رجال الأعمال وتجار لا علاقة لهم بالتشريع؟

٢ ـ المراقبة: كيف تتم المراقبة في النظام البرلماني؟ المراقبة الجدية في البرلمان على الحكومة تتم من قبل المعارضة، ونحن نرى أن هذا المجلس يفتقر إلى وجود معارضة. هناك ربما ستة أو سبعة نواب من المعارضة ولكن مهما فعلوا ستكون رقابة المجلس على الحكومة رقابة شكلية غير فاعلة ولا قيمة لها.

في حكم الترويكا، كل نظام ديمقراطي برلماني يحتاج إلى ضوابط لأن حكم الأكثرية المتفلتة من أي ضابط ليس هو حكماً ديمقراطياً. إن الأكثرية البرلمانية أو غير البرلمانية قد تمارس الحكم بطريقة استبدادية. مثلاً في المانيا سنة ١٩٣٣ نال الحزب النازي تقريباً ثلثي المقاعد في المجلس النيابي وتوصل إلى الحكم وحكم باسم الأكثرية داخل المجلس وخارج المجلس.

ولكن هل كان الحكم النازي حكماً ديمقراطياً؟ كلا، كان حكماً استبدادياً. ومن هنا لا يمكننا اليوم أن نتذرع أن في المجلس المنتخب إرادة الأكثرية وأن الديمقراطية هي الأكثرية. كلا، الديمقراطية هي إرادة الأكثرية المنضبطة بقواعد الديمقراطية، والتي تسيرها قيم ومبادئ الديمقراطية في ممارساتها. نحن نرى أنه حتى الضوابط في النظام الديمقراطي البرلماني اللبناني أصبحت بحكم المعطلة. **أولاً**، مبدأ فصل السلطات غير معمول به في ظل حكم الترويكا، وبخاصة بعد أن أصبح هذا التحالف له الأكثرية الساحقة في المجلس النيابي. **ثانياً**، المجلس الدستوري سيكون في حكم المعطل ويمكن للمجلس النيابي أن يضع قوانين مناقضة تماماً للدستور ولا يكون بالامكان مراجعة المجلس الدستوري لعدم وجود عشرة نواب جاهزين للتوقيع على طعن أو مراجعة أمام المجلس الدستوري. وهنا نرى أن التشريع الذي يصدر عن المجلس قد يكون تشريعاً مناقضاً للدستور. وليس هذا بالأمر الغريب لأن قانون الانتخابات رقم (٥٣٠) كان مناقضاً للدستور، وثبت ذلك بقرار المجلس الدستوري. **ثالثاً**، المعارضة في ظل الشك بفاعلية مبدأ فصل السلطات. إذا أخذنا الأنظمة الحزبية، خاصة نظام الحزبين ــ كما في بريطانيا مثلاً ــ نرى أن الحكومة تتشكل من الأكثرية البرلمانية، أي أن الأكثرية البرلمانية تكون متحكمة بمجلس النواب وبالحكومة. هنا تكون علامات استفهام حول مدى تطبيق مبدأ فصل السلطات. ولكن في بريطانيا الشيء الذي يعوض عن عدم تطبيق مبدأ فصل السلطات هو التوازن بين الحزب الحاكم والحزب المعارض ــ حكومة الظل ــ التوازن بين حزب المحافظين الحاكم حالياً وحزب العمال المعارض. في لبنان التوازن مفقود تماماً لأن المعارضة شكلية في المجلس وفاقدة الفاعلية. فجميع الضوابط ستكون بحكم المشلولة: مبدأ فصل السلطات، والمجلس الدستوري والتوازن بين المعارضة والسلطة.

جورج ناصيف

لدي بعض الإضافات تكمل في الواقع ما ذكره الزميلان.

أولاً في موضوع الشوائب التي سبقت العملية الانتخابية، يجب التوقف عند موضوع كون الحكومة مرشحة بأغلبية أعضائها، أي أن أركان الحكومة كانوا مرشحين، وهذا أمر خطير جداً لأنه في بلد مثل لبنان لا يتم الفصل فيه ما بين الشأن العام والشأن الخاص، تزداد خطورة موضوع المرشحين. على هذا المنطق كانت تجيب الدولة بالقول إن هنالك حكومات عديدة سابقة كان أعضاؤها مرشحين، ولكننا نقول إنه لم يكن فيها مرشحون يحتلون المفاتيح الرئيسية في السلطة. هذا **أولاً**.

ثانياً، هناك تراجع عام للثقافة السياسية العامة للبلد. لو كنا في بلد يمارس درجة عالية من الرقابة وحيث تكون المؤسسات الرقابية فعالة، كان يمكن للمرء أن يتسامح في موضوع الترشيح ويعتبر أن هنالك ضوابط يمكن أن تقيده، ولكن في غياب هذه الضوابط يصبح موضوع وجود المرشحين في السلطة أشد خطورة.

ثالثاً، موضوع المال، وهو موضوع خطر لا يتصل فقط بشراء الذمة، وإنما يتصل أيضاً بتسييد ثقافة المال التي باتت جزءاً عاماً من ثقافة السلطة الآن، أي تحويل نموذج رجل السلطة إلى المتنفذ صاحب المال وإشاعة ثقافة المال وثقافة شراء الناس محل الثقافة السياسية الدستورية التشريعية القانونية. وبالتالي، فخطورة الأمر أنها تندرج ضمن النظام اللبناني الجديد إذا شئنا تثبيته الذي يكون متوافقاً مع ما أريد من النظام العالمي الجديد لأنه لم يظهر أن هناك نظاماً عالمياً جديداً فعلاً قد وجد ركائزه والذي هو سيادة نموذج «حامل السامسونايت»؛ سيادة

صورة المقاول أو مساعد المقاول كانت جزءاً أساسياً من موضوع تعميم ثقافة المال وثقافة الجاه وثقافة الاغتناء. وهذا يتصل بالثقافة السياسية العامة للبلد وليس فقط بعمل مخالف محدد وهو موضوع شراء الناس.

رابعاً، نرى تكتلات كبيرة جداً في المجلس وهذا أمر خطير جداً، ولأول مرة تنشأ مثل هذه التكتلات الضخمة، في المجلس، أي أن هناك ثلاث أو أربع كتل كبيرة في المجلس. وفي ظل التحالف الحاكم وفي ظل عدم وجود برامج سياسية لهذه الكتل، والصراعات السياسية، يصبح التكتل الحاكم حاكم المجلس أيضاً ليس في السلطة التنفيذية فقط، بل في السلطة الاشتراعية عبر وجود ثلاث أو أربع كتل تحكم المجلس. بالتالي هناك آلية أكثرية أوتوماتيكية في المجلس لغياب المعارضة ولوجود تكتلات ضخمة.

خامساً، موضوع التشطيب، وهو ظاهرة تستحق الوقوف عندها. التشطيب كان شكلاً واضحاً من أشكال تعبير الناس عن رفضهم الأمر السائد. كان هنالك احتجاج كبير تم عبر التشطيب. هذا احتجاج ضد السلطة الحاكمة، وضد تركيب اللوائح بالطريقة التي فرضت، واحتجاج ضد مجريات العملية الانتخابية ككل، بكل مفاسدها وثغراتها وشوائبها، عبر عنه هذا التشطيب. تشكيل الناخب للائحته كانت رسالة اعتراض على الذين يشكلون هذه اللائحة، لأن اللوائح جمعت متناقضات غريبة جداً، ففي اللائحة الواحدة نجد وزراء ونواباً ومعارضة ومرشحين مواكبين. فبسبب غياب الطرح السياسي في اللوائح جرى الرد من قبل الناس عبر التشطيب.

نقطة **أخيرة** من ضمن الانعكاسات، أعتقد أنه إضافة إلى ما ذكره د. نواف سلام حول خطورة انتقال الصراع السياسي إلى الشارع لعدم وجود قنوات دستورية تعبر عن هذا الصراع؛ من ضمن هذه الانعكاسات التي بدت في الانتخابات اللبنانية، أرى اننا نقترب أكثر فأكثر من نموذج النظام العربي. هناك محاولة لتعميم النظام العربي السائد على الحالة اللبنانية...

عدنان السيد حسين: نظام الحكم في البلدان العربية.

جورج ناصيف: تعميم نظام الحكم في البلدان العربية على الحالة اللبنانية: ائتلافات كبيرة مضبوطة من قبل السلطة، وعملية انتخابية لا تؤثر كثيراً في النتائج، ونتائج معظمها مرسوم سلفاً، يترك إمكانية في بعض المناطق للاختراقات أو للتعبير، ولكن هناك آلة سلطة هي التي تتحكم بالنتائج، وبالتالي: مجلس مطواع. لا أقول انه جرى تعميم الحالة العربية، ولكن أقول إننا نقترب، وهذا أمر يطرح موضوع الديمقراطية كله، ومستقبل الديمقراطية في لبنان: إننا نقترب من تعميم النموذج العربي في لبنان.

نواف سلام

لدي إضافة صغيرة كي لا يكون هناك التباس، وهي بالحقيقة مشتركة بيني وبين الأستاذ جورج.

أشار إلى هذه القوى التي وصلت الى الحكم من جراء الانتخابات وأحسن في وصفها، وكنت قد تحدثت عن دور الانتخابات في إعادة إنتاج التحالف الحاكم. الحقيقة ليست هناك قوى جديدة وصلت إلى الحكم اليوم، بل هي القوى نفسها التي تكرست. إنما تم شيء من خلال العملية الانتخابية، **أولاً**، هناك تبييض لصورة أمراء الحرب، تماماً مثلما هنالك تبييض أموال،

هنالك عملية تبييض لأمراء الحرب، أي أن انخراط هؤلاء في العملية الانتخابية وتأمين آلاف الأصوات لهم ساهما في تبييض صورتهم وسيرتهم السياسية.

ثانياً، هناك إعطاء شرعية لأمراء المال. أي أن أمراء المال المتحالفين مع الحكومة أصبحوا اليوم حاكمين بـ «الاقتراع الشعبي».

عدنان السيد حسين

قبل أن ننتقل سريعاً إلى الجزء الأخير استوقفني الأستاذ جورج ناصيف بالحديث عن التشطيب. أنا أفضل استخدام كلمة «الخيار الحر» بدل كلمة التشطيب، لأنه عندما أشارت وسائل الإعلام إلى التشطيب كانت تؤذي كرامة المواطن اللبناني وإرادته. لا يوجد تشطيب، هنالك اختيار، خاصة أن اللوائح المفروضة لا تتم على أساس برنامج سياسي، ولا على أساس تحالف حزبي، ولا على أساس قناعات مشتركة، والذي يؤكد ذلك أن هناك أشخاصاً انتقلوا من اللائحة (أ) إلى اللائحة (ب) خلال ٢٤ ساعة، فكيف تطلب من المواطن أن يلتزم بأعضاء هذه اللائحة من المرشحين وهم على خلاف مع أنفسهم، وهم على خلاف بين أنفسهم. أثبت الشعب اللبناني على رغم هذه الظروف كلها التي أشرنا إليها أنه يريد أن يختار ويريد أن يشغّل إرادته الوطنية في عملية اختيار الممثلين، هذه نقطة أولى.

أما النقطة الثانية، فقد كنا نتمنى أن تكون الانتخابات في لبنان تحريضاً لكافة المواطنين العرب في بلدانهم لمزيد من التطور السياسي ولمزيد من بناء الدولة. فإذا بنا نتراجع في هذه العملية، وبالتالي، يتراجع دور لبنان الذي أطل في الخمسينيات والستينيات إلى مرحلة متخلفة في السياسة وفي الإدارة بشكل أنه لا نستطيع هنا أن نعطي للبنان صفة تميزه في وطنه العربي. وأرجو طبعاً ألا يفهم بأننا ندين هنا الإيجابيات التي ظهرت في البلدان العربية، وحالات الرفض والمعارضة، والنضال النقابي الذي حصل في بعض البلدان، وحتى محاولات الانتخاب التي تطورت، لكن قياساً إلى وضع لبنان السابق كان يفترض أن تكون هذه العملية الانتخابية متقدمة عن سابقاتها، لا أن تتخلف ونعود إلى مرحلة ما قبل الاستقلال.

نصل ــ لو سمحتم ــ إلى السؤال الأخير في هذا الموضوع وهو الجانب المستقبلي إذا جاز التعبير واستشراف ما بعد سنة ٢٠٠٠ من خلال الانتخابات النيابية التي ستحصل في عام ٢٠٠٠. في ضوء هذه التجربة التي انطلقت مع اتفاق الطائف، ومع الدستور الجديد المعدل، ومع الانتخابات النيابية عام ١٩٩٢، ثم مع الانتخابات الجديدة التي نناقشها عام ١٩٩٦، ما هو النظام الانتخابي الأفضل في لبنان قياساً على مبدأ رئيسي في اعتقادنا، وهو العيش المشترك؟ إذا ضرب العيش المشترك ينتفي مبرر وجود لبنان. ففي تاريخ لبنان السياسي الحديث أو المعاصر منذ عام ١٩٢٠ حتى الآن، اجمع اللبنانيون على مبدأ العيش المشترك، وإلا لما كانوا ارتضوا إقامة دولة مستقلة اسمها الجمهورية اللبنانية. هذه النقطة أساسية، وأضيف إليها نقطتين تطرق إليهما المشاركون، وهما اللامركزية الإدارية ــ واعتبرها مهمة ــ والإنماء المتوازن بين المناطق. وقد أشار اتفاق الطائف إلى هاتين النقطتين. إلا أننا في الواقع الحكومي وفي الممارسات، لم ندخل في التطبيق، بل على العكس جمدنا الانتخابات البلدية، لم نقدم أي مشروع للامركزية الإدارية، لم نعد النظر في التقسيم الإداري، ولم نحقق إنماء متوازناً بين المناطق باعتراف رجال السلطة أنفسهم. **كيف نضع أسس نظام انتخابي جديد يراعي أولاً مبدأ العيش المشترك، وثانياً اللامركزية الإدارية والإنماء المتوازن بين المناطق؟**

هذه مجرد أفكار ولسنا مرغمين على التقيد بها، ونحن نتحدث عن نظام انتخابي أفضل للبنان.

جورج ناصيف

إذا أخذنا مجمل العملية المقبلين عليها في العام ٢٠٠٠، وهي تتضمن موضوع النظام الانتخابي كما تتضمن مواضيع أخرى، أتوقف أمام النقاط التالية:

أولاً، ما هي الشروط العامة لانتخابات سليمة؟ وهذا أمر ينطوي على مبدأ قانون الانتخاب، كما ينطوي على جوانب أخرى لا يختزلها موضوع هذا القانون. أعتقد أولاً أنه يجب التشديد بشكل كامل ومطلق - وربما يجب أن تكون هذه معركة كل الديمقراطيين في لبنان من الآن إلى العام ٢٠٠٠ - على تطبيق البطاقة الانتخابية. قد تكون هذه أم المعارك لأنه ظهر، وبالأخص من لوائح الشطب، كم يمكن للبطاقة الانتخابية أن تحد من تشويهات العملية الانتخابية. وحتى مع تصحيح لوائح الشطب ظهر أنه يمكن عملياً أن تكون هناك لوائح شطب مصححة، ولكن المعتمد في داخل قلم الاقتراع هي اللوائح الأخرى. عشرات النواب صححوا لوائح شطبهم ليكتشفوا أن اللوائح التي تم تصحيحها من قبلهم مغايرة للوائح المعتمدة في أقلام الاقتراع. إذاً لا يكفي أن نلجأ إلى العملية التقنية والتي هي مجرد تصحيح للوائح الشطب، بل يجب اعتماد البطاقة الانتخابية أيضاً.

ثانياً، العمل من أجل وجود حكومة محايدة، وعدم القبول - كما أعتقد - بالدخول بتجربة أخرى على هذا الغرار. لست أدعو من الآن طبعاً إلى مقاطعة العام ٢٠٠٠، لكن أقول ان هذه معركة تستحق بأن تخاض بشكل جدي ومن قبل الجميع ومنذ الآن.

ثالثاً، إدخال نص حول موضوع سقف النفقات لأنه من غير الممكن تكرار التجربة وأن يكون هناك شخص يدفع ٥ ملايين دولار وشخص لا يملك ٢٠ ألف دولار. إذاً يجب النص على ذلك قانوناً.

كانت هذه ثلاثة عناصر من أجل سلامة العملية الانتخابية ككل. أما من أجل النظام الانتخابي بالذات فأعتقد انه يجب أن يؤمن أمران: أولاً تمثيل فعلي حقيقي للناس، أي للمجموعات المذهبية أو الطائفية في البلد، تمثيل حقيقي للمكونات الطائفية في البلد - طبعاً يجب عدم إهمال المكونات الاجتماعية والسياسية - تأمين تمثيل فعلي وحقيقي للمكونات، للنوازع، للتطلعات، للحساسيات الطائفية أو تمثيل المذهبية في البلد، أي أن يكون المجلس هو فعلاً صورة أمينة ما أمكن لنوازع البلد الحقيقية، وألا يكون البلد في مكان والمجلس في مكان آخر. لا أطلب التطابق لأن هنالك خطرين ممكنين: خطر أن يكون النظام السياسي متطابقاً مع الواقع الاجتماعي تماماً كما هو، وخطر آخر أن يكون مبعداً عنه تماماً. يجب أن يكون التمثيل النيابي أكثر رقياً بقليل من الواقع الاجتماعي نفسه لكي يشد الواقع الاجتماعي إلى الأمام، ولكن إذا كان مغايراً تماماً بتركيبته وإذا كان غير ممثل إطلاقاً للنوازع الفعلية في المجتمع، فهذا أيضاً سبيل جديد من سبل نقل الصراع المجتمعي إلى الشارع. ونحن نعلم أن احد الأعطاب في المجلس السابق، مجلس نواب ١٩٩٢، أنه لم يكن ممثلاً حقيقياً للنوازع الفعلية في البلد. إذاً فتأمين تمثيل فعلي للناس هو شرط أول معطوف على تأمين درجة عالية من التواصل ما بين المكونات الاجتماعية الطائفية والمذهبية في البلد؛ أن يؤمن نظام الانتخاب في الوقت نفسه ما يمكن تسميته بالانصهار، وهذا شرط من شروطه، ولكن الشرط الآخر المرتبط به هو تأمين التمثيل الفعلي. لا يمكن تأمين الانصهار دون تأمين التمثيل الفعلي، وإذا تأمن التمثيل الفعلي دون أن يصبو هذا التمثيل الفعلي إلى شكل من أشكال الوحدة الوطنية، يكون ذلك تأييداً للانقسامات المجتمعية والانقسامات الطائفية والمذهبية في البلد. فكيف يمكن أن نزاوج ما بين تمثيل يؤمن فعلاً نوازع الناس كما هي، وفي الوقت نفسه لا يكون المجلس مجرد تعبير عن هذه النوازع إنما يحمل

الطاقات التوحيدية للبلد التي تتطلع إلى شكل من أشكال تجاوز الانشطارات الطائفية والمذهبية. لتأمين التمثيل الفعلي للبلد صار النضال من أجل نظام النسبية، لأنه ظهر تماماً أن النظام الأكثري نظام مدمر للتمثيل الفعلي للبلد. ونتائج الانتخابات وحدها كافية للقول بأن ثلث البلد على الأقل **غير ممثل في المجلس النيابي**. تأمين التمثيل النسبي يمكن أن يتم باقتراع على مستوى المحافظة أو على مستوى لبنان. إذاً **القاعدة الأولى هي** تأمين التمثيل النسبي في النظام الجديد.

أما **القاعدة الثانية**، كنت أقول بأن نظام المحافظة بالطريقة الأكثرية قد ثبت إخفاقه. أقصد بذلك أولاً ظهور كتلة كبيرة من الناس وفق النظام الأكثري غير معبر عنها في المجلس...

وقد جرى خلط الكتل بعضها ببعض، وكل ناخب صوت انطلاقاً من معطيات طائفية خاصة به من دون معرفة من هم المرشحون الآخرون في الطائفة الثانية، فالمطلوب منه أن يصوت في الشمال لاثنين وعشرين مرشحاً ـ مثلاً ابن زغرتا ليست لديه القدرة على الاختيار بين أحمد فتفت ومرشح آخر في المنطقة، فهو إذاً يصوت إما عشوائياً أو أنه يختار اللائحة، واما تبعاً لآخر ما سمع عن هذا المرشح. وهو يصوت بشكل أساسي لمرشحيه أو مرشحي طائفته في منطقته.

الدراسة التي أجريت عن انتخابات ١٩٩٢ والتي صدرت عن مركز الدراسات وشارك فيها د. عصام سليمان أثبتت بأن المحافظة لم تظهر كسبيل من سبل تعزيز الانصهار الوطني، لأن الدعوة إلى المحافظة كانت أساساً للخروج من الدوائر الطائفية الضيقة ومن اختيار النائب بصفته مختاراً أو من تأجيج النواحي المذهبية، فيضطر الناخب أن يأخذ بعين الاعتبار المرشحين الآخرين. ثبت أنه في عملية التشطيب رسالة بأن الناخب يشطب الذين لا يعرفهم ولا علاقة له فيهم. ابن جزين الذي لا علاقة له بموضوع المرشحين في صور أو لا يعرفهم يشطبهم ويقترع للمرشحين الأربعة أو الخمسة في جزين أو الذين يعرفهم. وبالتالي فعملية المحافظة كانت عملية خلط غير ناجح (Juxtaposition) للكتل الطائفية في البلد.

هذا لا يعني أنني أدعو إلى القضاء بالطريقة القديمة. إذا كان هنالك مشروع مستقبلي أعتقد أنه من الممكن التفكير بأحد المشروعين: المشروع **الأول** الذي طرحه نسيب لحود وهو مشروع التأهيل، أي الانتخاب على مستوى القضاء كمرحلة أولى، ثم الانتخاب على مستوى المحافظة لمحاولة تأمين أمرين: لمحاولة تأمين تمثيل معقول طائفياً على مستوى القضاء، ثم الانتقال بهذا التمثيل إلى القطاع العريض. عندها يأتي شخص لديه تمثيلية عالية للقضاء الذي يمثله، وفي الوقت نفسه إذا كان متطرفاً سياسياً يعود فيسقط على مستوى المحافظة لأنها متشكلة من عدة طوائف. أما المشروع **الثاني** فهو الإبقاء على المحافظة ولكن على شرط اعتماد التمثيل النسبي في المحافظة.

أنا أتوقف أمام هذين الأمرين وميلي الفعلي هو نحو موضوع التمثيل النسبي على مستوى المحافظة. وأعتقد أنه يمكن أن يؤخذ جدياً بعين الاعتبار.

نواف سلام

انطلاقاً من الذي تفضل به الأستاذ جورج ناصيف، ان المسألة التي تواجه أي نظام انتخابي جديد يتوخى منه أن يكون أفضل تمثيلاً وأوفر عدداً هي في الوقت نفسه تمثيل المحافظة على وجه ما من التمثيل المجتمعي للناخب ببعده المحلي وببعده الطائفي، إنما في الوقت نفسه عدم القبول باختزال اللبنانيين ببعديهم المحلي والطائفي. والموضوع ليس الارتقاء

باللبنانيين إلى شيء أعلى وأرقى من ذلك لأن هنالك بالحقيقة أيضاً مصالح وطنية شاملة تجمع اللبنانيين. اللبنانيون موحدون أمام قضايا التربية، وأمام قضايا الاقتصاد، وأمام قضايا توزيع العدالة، وأمام الدفاع الوطني، أمام مجموع هذه الأمور التي هي الهموم المشتركة للبنانيين. كيف يمكن لأي نظام أن يؤمن هذين الأمرين؟ هنالك ثلاثة أنظمة ممكن اعتمادها:

الاقتراح **الأول**، هو الانتقال من الصيغة الحالية نحو صيغة المجلسين المنصوص عليها في اتفاق الطائف، بحيث يتم انتخاب مجلس أول يكون هو مجلس الشيوخ على أساس القضاء أو حتى الدائرة الصغرى مع الضوابط الطائفية والمذهبية. ويتم انتخاب هذا المجلس عن طريق الاقتراع الأكثري لأننا نتحدث عن دوائر صغرى إن لم تكن فردية. وينشأ إلى جانب هذا المجلس مجلس آخر يكون هو المجلس النيابي على أساس لبنان دائرة واحدة بانتخاب على أساس التمثيل النسبي دون قيد طائفي. ويعطى المجلسان صلاحيات مماثلة تماماً. هذا اقتراح أول.

الاقتراح **الثاني** وأول من طرحه د. عصام سليمان هو التحول نحو صيغة من صيغ الأنظمة المركبة، بحيث يكون هناك مجلس مكون من مجموعة من النواب المنتخبين على الأساس المحلي في الأقضية وبالنظام الأكثري، مما يشكل ثلثي المجلس، والثلث الآخر يكون مكوناً من نواب منتخبين بطريقة الاقتراع النسبي على المستوى اللبناني.

وهناك طبعاً الاقتراح **الثالث** الذي شرحته سابقاً ولن أعود إليه الآن، وهو اعتماد المحافظات كدوائر انتخابية وتطبيق النظام النسبي في المحافظات مع الإبقاء على التمثيل الطائفي والمذهبي، وهذا أمر ممكن وقد بيّناه في دراسات سابقة، ريثما يتم الانتقال لصيغة المجلسين أو لأحدى الصيغ الأكثر تطوراً.

وأعتقد أن الجامع المشترك بين الصيغ الثلاث أنها تسمح بالتوليف بين الوجهين المطلوبين: أي بين مصالح اللبنانيين الجامعة والمحافظة على خصوصية انتماءاتهم المذهبية والمحلية.

وفي أي حال، يبقى مهماً جداً اعتماد البطاقة الانتخابية التي ذكرها أيضاً الأستاذ جورج ناصيف، إنما المطلوب هنا ليس فقط البطاقة الانتخابية وحدها كما نص عليها قانون ١٩٦٠، بل البطاقة الانتخابية مع اقتران ذلك بالسماح للناخب بالاقتراع اما في مكان عمله أو مكان سكنه.

هذه هي قيمة البطاقة الانتخابية. كما أن البطاقة الانتخابية وحدها لا تكفي إن لم يكن هناك مكننة للوائح الشطب ولكل العملية الانتخابية، وتنظيم لوائح الشطب. والمطلوب أيضاً تخفيض سن الاقتراع وجعله ثمانية عشر عاماً. وانسجاماً مع التقاليد الديمقراطية اللبنانية مطلوب أن يمنع القانون موظفي الفئة الأولى والثانية والقضاة والعسكريين من الترشيح خوفاً من إمكانية استخدامهم لمواقعهم وتجييرهم لنفوذهم في عملية الانتخابات، أيضاً النص الصريح على منع من هم في الوزارة من الترشيح إذا ما استقالوا. وفي أي حال، مطلوب التفكير بتسليم إدارة العملية الانتخابية إلى جهة مستقلة عن الحكومة وحتى ولو كانت حكومة من غير المرشحين، وإناطتها بمجلس مستقل تحت إشراف سلطة قضائية محايدة حكماً من حيث وظيفتها. طبعاً هنالك ضرورة قصوى لتخفيض الضمانة المالية المطلوبة من المرشحين، ولوضع سقف للنفقات المالية مع الإشراف على تنفيذ ذلك من قبل المجلس الدستوري. كما أن تنظيم الإعلام والإعلان الانتخابيين أمر مطلوب أيضاً.

عصام سليمان

أعتقد أن الكلام عن نظام انتخابي أفضل مهم جداً، ولكن الأهم منه هو السؤال: **من يضع قانون الانتخابات؟** نحن سبق لنا أن نظّرنا للنظام الانتخابي الأفضل على امتداد سنة ونصف

قبل موعد الانتخابات، وكل الآراء التي تم التداول فيها ــ وكانت آراء قيمة بمعظمها ــ لم يؤخذ بها، ووضع القانون كما وضع، وكما رأينا هذا القانون لم يقم على أسس سليمة. المهم جداً هو قيم الديمقراطية، والسياسيون في البلد بمعظمهم يفتقرون إلى قيم الديمقراطية. وهنالك ذهنية استبدادية مسيطرة تحت شعار الديمقراطية. وهذا يطالعنا ببعض الشعارات التي طرحت في انتخابات ١٩٩٢، مثلاً: سياسة القطار. القطار يسير والذي يصعد إلى القطار يصل إلى المحطة، والذي لا يفعل يفوته القطار. وفي انتخابات ١٩٩٦ طالعنا بعض السياسيين ببعض الشعارات منها «المحدلة» و«وحدة القرار» اللذين يذكراننا بطرح بشير الجميل، وحدة القرار المسيحي، عندما صفّى كل القوى المسيحية التي كانت ضده عن طريق الميليشيات، وهل وحدة القرار اليوم تصفية كل القوى عن طريق انتخابات مثل التي جرت اليوم؟ هذا الكلام يدل على افتقار لقيم الديمقراطية، وعلى ذهنية استبدادية تتحكم بالانتخابات وتتحكم بالعملية الديمقراطية.

أي نظام انتخابي في لبنان يجب أن يترافق مع أربعة أمور رئيسية ذكر منها د. عدنان السيد حسين ثلاثة، وهي أولاً أن نظام الانتخابات يجب أن يترافق مع نظام جديد للامركزية الإدارية، ومن ضمنها قانون البلديات، وقضية الإنماء المتوازن، وقضية الإصلاح الإداري وتطبيق اللاحصرية الإدارية الموسعة التي نص أيضاً عليها اتفاق الطائف، لأن أي نظام انتخابي لن يعطي مردوداً إيجابياً من دون ذلك. يجب أن يكون هناك لامركزية إدارية موسعة مطبقة لأنها تساعد على تحقيق الإنماء المتوازن في المناطق وتساعد على تأدية الخدمات كي لا تكون هذه الخدمات ناخباً أساسياً في الانتخابات. ثانياً: الإصلاح الإداري واعتماد اللاحصرية الإدارية الموسعة يؤديان إلى تسهيل معاملات المواطنين، وهذا يحد من لجوء المواطن إلى المرشح أو إلى النائب، ويحد من استغلال المرشح للمواطنين على أساس أنه يؤدي لهم الخدمات. والإنماء المتوازن هو عنصر أساسي في الديمقراطية لأن من شأنه إعادة تكوين الطبقة الوسطى والطبقة الوسطى تشكل الركيزة الأساسية للديمقراطية. وأثبتت التجربة أن الديمقراطية لا تنجح في الدول الفقيرة، وبخاصة الديمقراطية البرلمانية لأن الناخب يكون مرتهناً اما لرأس المال أو للشخص الذي يؤدي له الخدمات، ولذلك تصبح الانتخابات والديمقراطية نوعاً من تكريس الإقطاعية. ومن هنا نعتبر أن العملية الديمقراطية هي عملية متكاملة، ونظام الانتخابات جزء من هذه العملية.

لدي ملاحظة حول أهداف الانتخابات وأنا أوافق الأستاذ ناصيف تماماً في هذا الموضوع. نظام الانتخابات يجب أن يحقق التمثيل الصحيح لقوى المجتمع الطائفية والمذهبية والاجتماعية والعقائدية والحزبية كافة، وفي الوقت نفسه يجب أن يكون بمقدور هذا النظام أن يطور الواقع المجتمعي لا أن يتقوقع فيه ويكرسه كما هو. وهنا يجب أن نبحث عن النظام الانتخابي الذي يمكن أن يوفق بين العمليتين؛ عملية التمثيل الصحيح، والقدرة على تطوير الواقع، لأنه كما سبق وقال الأستاذ جورج ناصيف، إذا سعينا إلى عملية انصهار وطني، فالانصهار الوطني في غياب التمثيل الصحيح لا يؤدي إلى انصهار وطني بل إلى تفكك وطني وإلى قهر وطني، لأن فئات كثيرة قد تكون غير ممثلة في المجلس، وبالتالي تكون في موقع عدائي للفئات الأخرى، ويصبح هناك هيمنة، وفي ظل الهيمنة والعداء لا تتحقق الوحدة الوطنية ولا الانصهار الوطني.

لدي ملاحظة حول ما قاله د. نواف سلام عن قضية المجلسين. قضية المجلسين تتطلب الغاء الطائفية السياسية، وحالياً من غير المطروح إلغاء الطائفية السياسية. عندما تلغى الطائفية يعتمد مجلس شيوخ، هكذا ورد في الدستور. وإنشاء مجلس شيوخ يتطلب الغاء الطائفية السياسية.

نواف سلام: الدستور يقول عند انتخاب أول مجلس على أساس غير طائفي يمكن إنشاء مجلس شيوخ...

عصام سليمان: بالنسبة إلى قضية المحافظة أثبتت المحافظة عدم قدرتها على تحقيق تمثيل صحيح، وعدم قدرتها على تحقيق الانصهار الوطني. وهنالك سببان أساسيان: **أولاً** أن التحالفات في إطار المحافظة هي تحالفات مضغوطة. القوى السياسية في المحافظة ليست لها الحرية في أن تبني تحالفاتها كما تشاء. ومن ناحية ثانية، فاعتماد النظام الأكثري في المحافظة أدى إلى عدم نجاح تجربة المحافظة لأنه كلما كبر حجم الدائرة الانتخابية أصبحت هناك حاجة إلى اعتماد النظام النسبي. نرى في المحافظات أن بعض المرشحين فاز بسبعين ألف صوت، والبعض الآخر نال تسعة وستين ألف صوت وخسر في الانتخابات، والذين انتخبوهم لم يمثلوا في المجلس. من هنا أعتقد أنه في إطار المحافظة يجب اعتماد النظام النسبي كما قال الزميل د. نواف سلام، إنما هنالك مأخذ على النظام النسبي بأنه يؤدي إلى تشرذم القوى السياسية كما هو حاصل في اسرائيل. ويمكننا الحد من عملية التشرذم عن طريق رفع النسبة التي يجب أن تحظى بها كل لائحة لكي تنال مقاعد في المجلس. **ثانياً**، نحن كنا نشكو من التشرذم في المجلس، أما حالياً بعد انتخابات ١٩٩٦ فأصبحنا نشكو من عدم التوازن في المجلس ومن الهيمنة. والنظام النسبي يؤدي إلى الحد من الهيمنة وإلى تحقيق حد أدنى من التوازن. لذلك نعتقد أن قضية النظام النسبي يجب أن تُطلب بجدية، خصوصاً إذا ما اعتُمدت الدوائر الكبيرة، المحافظة أو الدوائر التي هي أكبر من المحافظة.

عدنان السيد حسين: سؤال استيضاحي للقارئ: كيف يمكن التوفيق بين التمثيل النسبي الذي اقتنعنا بأهميته والتمثيل الطائفي والمذهبي في المناطق؟

عصام سليمان: سأترك هذه القضية للدكتور نواف سلام لأنه عالجها في مقال نشر في جريدة **النهار** ونشر في كتيب، ليشرحها لنا لاحقاً.

والآن نعود إلى قضية نظام الانتخابات. نأمل ألا توصلنا الحكومة والمجلس في العام ٢٠٠٠ وقبل الانتخابات بشهر واحد إلى وضع قوانين انتخابات كما تم في انتخابات ١٩٩٢، وكما تم في انتخابات ١٩٩٦. اعتقد أنه يجب منذ اليوم البحث في قانون انتخابات جديد يقوم على أسس سليمة، ويأخذ في الاعتبار التجارب الانتخابية التي حصلت في لبنان قبل الحرب وبعدها. وهنا يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الأمور التي تحدث عنها الزميلان، وهي: البطاقة الانتخابية وتحديد سقف الانفاق وحياد السلطة. الحكومة التي يجب أن تشرف على الانتخابات يجب أن تكون حكومة من غير مرشحين، لأن هذه التجربة سنة ١٩٩٦ أثبتت بأن حكومة المرشحين لا تؤمن الحياد إنما تستغل السلطة لأغراض انتخابية.

أما بالنسبة الى الدوائر، فإذا كان سيتم اعتماد المحافظة، فالمطلوب وضع ضوابط للمحافظة، وكما قلت النظام النسبي هو أهم ضابط لإجراء العملية في إطار المحافظة.

هنالك أيضاً النظام الذي سبق وطرحناه، وهو نظام الدائرة المركبة. وأعتقد أن النظام الأصلح هو نظام الدائرة المركبة، والذي يتلخص باعتماد الأقضية دوائر انتخابية ولبنان في الوقت نفسه دائرة انتخابية واحدة، وتوزع فيه المقاعد النيابية على الطوائف في الأقضية وفي لبنان دائرة واحدة لأنه لا يمكن حالياً تجاوز الواقع الطائفي. وأما أن تكون هناك مثلاً سلسلة مقاعد للأقضية وسلسلة أخرى للبنان دائرة واحدة ويتم اعتماد النظام الأكثري في الدوائر ــ الأقضية والنظام النسبي في لبنان ــ دائرة انتخابية واحدة. هذا النظام يحقق تمثيلاً صحيحاً للطوائف بقدر كبير وللمناطق أيضاً لأن الدستور نص في المادة (٢٤) على توزيع المقاعد مناصفةً

بين المسيحيين والمسلمين ونسبياً بين الطوائف وبين المناطق. وهذا يعني أنه يجب أن تتمثل المناطق في المجلس النيابي. إذاً فاعتماد هذا النظام المركب يؤدي إلى تمثيل المناطق أو الأقضية، وبالتالي الطوائف إلى حد ما تمثيلاً صحيحاً واعتماد لبنان دائرة واحدة في الوقت نفسه يؤدي إلى تمثيل القوى السياسية المنتشرة على كامل لبنان وليس لها وجود قوي داخل أي قضاء من الأقضية. هكذا يتحقق تمثيل شامل للقوى السياسية كافة في لبنان ولشرائح المجتمع اللبناني كافة، وهذا يؤدي إلى استيعاب القوى كافة في إطار المؤسسات الدستورية، وتحديداً في إطار المجلس النيابي. ويشكل بذلك عامل استقرار لأن الميزة الأساسية للديمقراطية هي أنها صمام أمان. ولكي تكون الديمقراطية صمام أمان وعامل استقرار يجب أن تؤدي الانتخابات إلى استيعاب القوى كافة في إطار المؤسسات الدستورية، وعلى الأخص في إطار المجلس النيابي. وأعتقد أن هذا النظام المركب يؤدي إلى تحقيق هذه الغاية. كما أن هذا النظام يؤدي إلى رفع مستوى التمثيل السياسي وتطوير عملية المنافسة السياسية، فبدلاً من أن تكون المنافسة السياسية محصورة فقط داخل الأقضية تصبح ممتدة على امتداد لبنان، وهذا يمهد إلى قيام قوى سياسية وأحزاب سياسية على امتداد الوطن لأن اللوائح ستشكل في الدائرة الواحدة على مستوى لبنان، ولأن المرشحين في هذه اللوائح سيضطرون إلى عقد تحالفات مع المرشحين في الأقضية، وهكذا تنشأ شبكة من العلاقات السياسية بين مختلف المرشحين في مختلف المناطق اللبنانية، وتدريجياً تنشأ قوى سياسية منظمة على امتداد الوطن.

نواف سلام: في حال أي إصلاح للنظام الانتخابي، لن يتمكن النائب من القيام بدوره إن في الجانب التشريعي أو في المراقبة ما لم يتم من جهة ما تفضل به د. عصام سليمان من إجراء انتخابات بلدية وتحقيق اللامركزية، ومن جهة أخرى إنشاء المجلس الاقتصادي الاجتماعي الذي نص عليه اتفاق الطائف.

نواف سلام

عدنان السيد حسين: د. نواف، هل يمكن شرح التوفيق بين نظام التمثيل النسبي وبين تمثيل الطوائف والمذاهب؟

نواف سلام: يتذرع معارضو اعتماد التمثيل النسبي بأنه لا يمكن التوفيق بين طريقته وقاعدة التوزيع المذهبي للمقاعد، ولا بالإبقاء على تمثيل الأقضية في إطار المحافظة. والحقيقة أن مسألة التوفيق بين النظام النسبي وقاعدة توزيع المقاعد على المذاهب، كما الأقضية، لا تختلف من حيث الجوهر بشيء عن الطريقة المعمول بها اليوم للتوفيق بين النظام الأكثري وهذه القاعدة.

أبسط الأساليب لمراعاة قاعدة توزيع المقاعد على المذاهب والأقضية من ضمن نظام التمثيل النسبي في حال اعتماد المحافظات دوائر انتخابية، وأقرب هذه الأساليب إلى ما عملنا به في ظل النظام الأكثري، هو أن تمنح أولاً اللائحة الفائزة بالعدد الأكبر من الأصوات حصتها من المقاعد فتملأها بحسب الترتيب المحدد لأعضائها، ثم ينتقل الدور إلى اللائحة التي حلت ثانية، فإلى اللوائح التي تليها. وفي حال خرجت كل المقاعد المخصصة لمذهب معين في قضاء معين من نصيب اللائحة الأولى، كان على اللائحة الثانية أن تسقطها من ترتيبها، وهكذا دواليك من اللائحة الثانية إلى اللوائح الأخرى.

والمفارقة التي قد تحصل هنا هي أن اللوائح قد لا تنجح في إيصال كل مرشحيها من ضمن حصتها من المقاعد بحسب الترتيب الذي اختارته أصلاً، وذلك نتيجة إمكان خروج المقاعد

المخصصة لمذاهب هؤلاء في الأقضية التي يترشحون عنها من نصيب اللوائح التي تقدمت عليها بعدد الأصوات. والحقيقة أن هذه المفارقة هي من النوع الذي يحصل في ظل الانتخاب الأكثري، حيث إنه في الدوائر المختلطة مذهبياً قد يخفق مرشحون في الحصول على مقعد نيابي على رغم حصولهم على عدد أصوات أكبر من بعض الفائزين في الدائرة نفسها، وذلك بسبب انتمائهم إلى مذهب غير مذهب هؤلاء. والمثال على ذلك خسارة ١٤ مرشحاً عن محافظة بيروت في انتخابات ١٩٩٢ على رغم حصولهم على عدد أصوات أكبر من عدد أصوات ٨ من الفائزين في الدائرة نفسها.

وإن كان لا بد من التذكير بأوجه أخرى تتعلق بأهمية التمثيل النسبي، يهمني أن أضيف أن التمثيل النسبي، فضلاً عن أنه يوفر صحة أكبر في التمثيل من أنظمة الاقتراع الأكثري، لأنه يسمح بتمثيل اتجاهات الرأي العام بمختلف تياراته السياسية ومصالحه الاجتماعية، فهو يساهم في تحديث الحياة السياسية ورفع مستواها لأنه يحد من شَخْصَنَة الخيارات السياسية بإحلاله التنافس بين لوائح تطرح برامج مختلفة محل الصراع بين مرشحين أفراد، كما أنه يحفّز على إنشاء الجبهات والتكتلات القائمة على أساس البرامج السياسية ويُنمي الحياة الحزبية، ويفسح في المجال أمام النخبات السياسية الجديدة والقوى الاجتماعية الصاعدة لدخول البرلمان.

وفي الحقيقة أنه يشجع أيضاً على إدخال أوسع الفئات الاجتماعية في تشكيل اللوائح الانتخابية. والدليل أنه أدى في أوروبا مثلاً إلى ارتفاع نسبة المشاركة النسائية في مجالس نواب الدول التي تعتمده ثلاثة أضعاف ما هي عليه في البرلمانات المنتخبة على أساس النظام الأكثري.

جورج ناصيف

أود فقط أن أضيف إلى ما ذكره الدكتور نواف سلام والدكتور عصام سليمان على الصعيد المستقبلي. تحدثنا جميعاً عن مهمة البحث عن نظام انتخابي جديد، وهي مهمة مستقبلية أساسية أولى من الآن إلى العام ٢٠٠٠. هناك مهمتان أخريان يجب التوقف أمامهما: المهمة **الثانية**: هي مهمة الدفاع عن المكتسبات الديمقراطية التي جرى تحققها حتى الآن في البلد، وهذه المكتسبات الديمقراطية مهددة بطريقة أو بأخرى. وإذا أردت التفصيل سريعاً أقول، **أولاً**: هناك ضرورة الدفاع عن الاتحاد العمالي العام بصفته هيئة تمثيلية نقابية اقتصادية اجتماعية أساسية في البلد. أقول ذلك لأنني أعلم أو لأن هناك توجساً من محاولة ضرب الاتحاد العمالي العام أو تفريغه من محتواه وإحلال اتحاد آخر هش مرتبط بالسلطة مكانه. **ثانياً**: ضرورة الدفاع عن الهيئات الديمقراطية الثقافية، المنتديات والهيئات الثقافية القائمة في البلاد اليوم والتي هي نواة اعتراضية على الوضع القائم لأن هناك أيضاً محاولة لتفريغها من مضمونها أو لاستبدالها بهيئات ثقافية تابعة للسلطة. **ثالثاً**: هناك ضرورة للدفاع عن الإعلام الحر والمستقل لأن قانون الإعلام الذي صدر ينبئ منذ الآن بأن هناك معركة كبيرة على مستوى الحريات الديمقراطية في الإعلام. **رابعاً**: ضرورة التحضير لمعركة المجالس البلدية لأن هناك أيضاً محاولة لتحويل معركة مجالس البلدية إلى محاولة جديدة من قبل السلطة للقبض على شرايين المجتمع المدني بعد أن حاولت أن تقبض على شرايين المجتمع السياسي من خلال الأكثرية في المجلس. إذاً المهمة الثانية هي مهمة الدفاع عن المكتسبات الديمقراطية إضافة إلى مهمة البحث عن نظام انتخابي جديد.

المهمة **الثالثة** والأساسية هي كيفية تشكيل تيار واسع من المعارضة في لبنان يقوم بالتوفيق ما بين المعارضة القليلة والضعيفة في المجلس النيابي والمعارضة المتنامية خارج المجلس النيابي في المجتمع نفسه. وقد عبرت هذه المعارضة عن حضورها بأشكال متعددة جداً. المعارضة

اليوم في لبنان هي أنوية مختلفة وبؤر متعددة على مستوى البلاد ككل. كيف يمكن أن تنتظم هذه الأنوية وهذه البؤر في تيار واسع من المعارضة يكون ذا مشروع متكامل ويكتسب صيغة ما من التنسيق بين هذه القوى المعترضة من أجل ألا نصل إلى العام ٢٠٠٠ وقد بات الظلام مسدلاً على البلاد كلها؟

عدنان السيد حسين

إذا جاز لنا الكلام في آخر هذه الندوة المفيدة، نشير إلى أن هناك أفكاراً مشتركة وأساسية طرحت يمكن إبراز بعضها من خلال التركيز عليها.

العملية الانتخابية في لبنان أبرزت دور رجال السلطة والمال أكثر مما أبرزت دور القوى الاجتماعية والسياسية في لبنان وتمثيلها. ثم إن هذه العملية الانتخابية لم تُنجح دور المحافظة كقاعدة للانتخابات النيابية وللانصهار الوطني كما توخى اتفاق الطائف هذا الموضوع. كما ان النظام الأكثري في المحافظة قد شطب من معادلة التمثيل السياسي فئات سياسية مهمة في المجتمع اللبناني، إضافة إلى ذلك نلاحظ غياب البرامج السياسية في هذه الانتخابات، وغلبة الاعتبارات الفئوية والطائفية والمحلية، وهذا لا يساعد على تجديد الحياة السياسية في لبنان.

كما أن الناخبين لم يوضعوا أمام خيارات سياسية واضحة، وفي فترة زمنية قصيرة. وظهر دور المال وأنفقت أموال طائلة وسخرت في العملية الانتخابية. ولا بد للمجلس الدستوري من أن يقول كلمته في هذه المسألة. ونلاحظ أن المجلس الجديد يفتقر إلى مشرعين بارزين مع العلم أن مهمة المجلس النيابي الأولى هي التشريع. كما أن المجلس النيابي الجديد يفتقر إلى معارضة قوية وفاعلة في ظل ضعف الضوابط التي تفصل بين السلطات. من الناحية القانونية لا بد من الإشارة الى أن القانون الانتخابي هذا لم يمنح المواطنين تكافؤاً للقيام بواجبهم الانتخابي، كما أن مضمون هذا القانون اختلف بين منطقة وأخرى، أي بين محافظة ومحافظة، فضلاً عن التذرع بالظروف الاستثنائية بدون تحديد دقيق لهذه المسألة. نستنتج إذاً أن هذه الانتخابات لم تساهم في تجديد شرعية السلطة الاشتراعية أو المجلس النيابي.

إذا تطلعنا إلى المستقبل قد نختلف على أي شكل نريده أو أي مضمون نريده للنظام الانتخابي، إنما هنالك ضوابط أساسية: النظام الانتخابي يجب أن يكون جزءاً من العملية الديمقراطية. وعلى المجلس النيابي الجديد أن يبحث في أول دورة له قانون الانتخاب المقبل وألا يترك هذه المسألة للعام ٢٠٠٠. يجب مباشرة الإصلاح الإداري مع تطبيق اللامركزية الإدارية الموسعة كما دعا اتفاق الطائف، واعتماد نظام انتخابي يعبر عن الواقع الاجتماعي الشعبي يحفظ التنوع ويحفظ الوحدة الوطنية في الوقت نفسه. ونقترح تحديد سقف للنفقات، وتخفيض الضمانات المالية للمرشح، ومكننة اللوائح الانتخابية، وتخفيض سن الاقتراع إلى ١٨ سنة، وتنظيم الإعلام الانتخابي، وأخيراً وأولاً إيجاد البطاقة الانتخابية.

كلمة أخيرة: إن أي نظام انتخابي للبنان المستقبل اقترح ــ وربما نختلف في ذلك ــ لا بد من أن ينفذ اتفاق الطائف أولاً بمضامينه كافة، كما يجب أن نعطي هذه التجربة مداها في الحياة السياسية اللبنانية، وأن نعطي لتجربة المحافظة فرصة للنجاح، إنما في إطار الضوابط التي تحدثتم عنها في هذه الندوة، وشكراً □

محمد عابد الجابري

الدين والدولة وتطبيق الشريعة

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ٢١٠ ص.

(سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٩. قضايا الفكر العربي؛ ٤)

عمرو الشوبكي

باحث في جامعة السوربون، باريس.

هو بلا شك أحد أبرز موضوعات الجدل الفقهي والسياسي - الايديولوجي في وطننا العربي، وهو بدون تردد واحد من أبرز مواضيع الساعة التي لا زلنا عاجزين عن حسمها حتى الآن، أي تلك الثنائية الشهيرة المتعلقة بالدين والدولة. وقد أحسن الباحث والمفكر المغربي محمد عابد الجابري صنعاً بمعالجة تلك القضية في أحد كتيّباته الصغيرة التي أصدرها مؤخراً مركز دراسات الوحدة العربية تحت عنوان **الدين والدولة وتطبيق الشريعة**.

وعلى رغم الأسلوب العلمي الرصين الذي تتميز به غالبية كتابات الجابري، إلا أن طبيعة القضية التي ناقشها في هذا الكتاب ربما اضطرته إلى إحداث نوع من المصالحة بين المعالجة العلمية والأكاديمية من جهة، والموقف السياسي والايديولوجي من جهة أخرى. وعلى رغم أن الباحث قدم نقداً واضحاً في بداية كتابه لتلك القراءات التي تهمل التمييز بين ما هو معرفي وما هو ايديولوجي، وبين ما هو حقائق تاريخية وما هو مجرد هوى ورغبات ذاتية، إلا أنه بلا شك عبّر عن موقف سياسي وايديولوجي واضح سبق أن عبّر عنه بصور مختلفة في أكثر من عمل علمي سابق.

لقد ميز الكاتب في بداية كتابه بين الحقائق التاريخية والاجتماعية التي حكمت في عهد الصحابة تنظيم موضوع «الدين والدولة»، وأشار في سياق الأولى إلى أن العرب لم يكن لهم في تلك الفترة التاريخية «ملك ولا دولة»، فالنظام السياسي والاجتماعي في كل من مكة والمدينة كان نظاماً جماعياً قبلياً لا يرقى إلى مستوى «الدولة». وأهم من ذلك أنه مع البعثة المحمدية بدأ المسلمون يمارسون الدين الجديد ليس فقط كموقف فردي تجاه الله، بل أيضاً كسلوك جماعي منظم بما يعني أن هذه الفترة كانت تجربة حديثة بالنسبة الى المسلمين الأوائل. وقد زاد من عمق هذا الاحساس غياب الرسول نفسه، حيث انتهت دعوته إلى تأسيس «ما يشبه الدولة»، في الوقت الذي رفض فيه الرسول تسمية هذا الكيان بالملك مثلاً، مما جعل المرجعية القرآنية حاسمة في هذه القضية. وهنا ستجد أن القرآن وكما أشار الجابري، تحدث فقط عن الأمة، أمة الإسلام والمسلمين ﴿كنتم

خير أمة أخرجت للناس﴾[١] وتجنب الحديث عن النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يمكن أن يجسد تلك الأمة في دولة. وأخيراً، يشير الباحث في ما يخص النقاش الذي جرى في سقيفة بني ساعدة والذي أسفر في النهاية عن مبايعة أبي بكر خليفة للرسول إلى أن هذا النقاش كان سياسياً محضاً، فقد حسمه ميزان القوى السياسي/الاجتماعي المتجسد في ذلك الوقت في القبيلة. وهكذا فإن الجابري بطرحه لهذه القضايا قد اعتبر أن مسألة «العلاقة بين الدين والدولة» لم تطرح لا في زمن النبي ولا في زمن الخلفاء الراشدين ليصل بالتالي إلى النتيجة التي افترضها في بداية الحديث، وهي أن قضية الدين والدولة قضية «مستحدثة» لم تطرح في عهد الرسول ولا الخلفاء الراشدين إنما طرحتها تيارات سياسية معاصرة لأغراض سياسية بالأساس ولا علاقة لها بالجوهر الديني.

أولاً: السؤال المزيف

اعتبر الجابري أن موضوع العلاقة بين الدين والدولة في الإسلام يعاني تبعات عدم وجود نصوص في الكتاب والسنة تبين وجوب أو عدم وجوب تنصيب الإمام (وإقامة الدولة) وتحديد كيفية اختياره ومدى صلاحيته. فعلى الرغم من إقرار الجابري بأن «الإسلام عقيدة وشريعة»، فقد أشار في الوقت نفسه إلى أن هذا الإقرار لا يعني ضرورة عدم التمييز بين نصوص الشريعة النقية وخبرة الصحابة، وبين من يطبقون الشريعة، أو بتعبيره يجب البدء «بالتمييز بين السلطة المنفذة للأحكام وبين الهيئة الاجتماعية المسماة الدولة». وقد اعتبر الباحث أن هناك ضرورة قصوى للتمييز بين نوعيتين من المرجعيات تعاملنا مع هذه القضية: الأولى هي مرجعية «المذاهب»، والثانية هي مرجعية «الصحابة». وهنا سنجد أن الجابري اعتبر أن تطور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية وتغيرها مؤخراً في العالم العربي والإسلامي قد جعل مسألة تطبيق الشريعة تستدعي «إعادة تأصيل الأصول» على أساس اعتبار المصلحة الكلية، كما كان يفعل الصحابة. بعبارة أخرى، فإن تطبيق الشريعة الذي يناسب العصر وأحواله وتطوراته يتطلب إعادة بناء مرجعية للتطبيق، والمرجعية الوحيدة التي يجب أن تعلو على جميع المرجعيات الأخرى هي «عمل الصحابة»، فهي المرجعية الوحيدة في رأيه التي يمكن أن تجمع المسلمين على رأي واحد لأنها سابقة على قيام المذاهب وظهور الخلاف، وهي أيضاً الصالحة لكل زمان ومكان لأنها مبنية على «المصالح الكلية».

وقد لاحظ الباحث أن محصلة ما تركه الصحابة، وما صنعه الخلفاء من بعدهم، وما قاله الفقهاء بشأن مسألة الشريعة والخلافة الإسلامية تؤول إلى الاجتهاد، والاجتهاد هو مسألة ترك أمرها للمسلمين، وبذلك فإنه يختلف حتماً باختلاف العصور وتغير الظروف. أما تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية والتي نص القرآن الكريم على بعضها وبصورة صريحة، فإنه يحتاج إلى «ولي أمر» ليتولى التنفيذ نيابة عن «الجماعة الإسلامية». ومفهوم ولي الأمر – كما أشار الباحث – مفهوم متسع يصدق على رئيس العائلة وعلى رئيس القبيلة، كما يصدق على العلماء والفقهاء وعلى الحاكم المسلم في دار الإسلام سواء كان والياً أو أميراً أو خليفةً. وقد أدى هذا الإطار وتلك الخبرة التاريخية والحضارية الخاصة بالإسلام إلى جعل عبارة «فصل الدين عن الدولة» أو «فصل الدولة عن الدين» مسألة لا علاقة لها بالتاريخ الإسلامي، إنما هي نتاج الخبرة

(١) القرآن الكريم، «سورة آل عمران»، الآية ١١٠.

الحضارية الأوروبية بالأساس، وبالتالي فإن ارتباط الخبرة الإسلامية بمسألة النص الديني وأحكام الشريعة قد جعل الجابري يعيد طرح سؤال «هل الإسلام دين ودولة؟» داخل إطار جديد، وذلك بوضعه كلمة «أحكام» مكان كلمة «دين» وكلمة «سلطة» مكان كلمة «دولة» ليصبح منطقياً أن تكون إجابته عن هذا السؤال الحقيقي لا «المزيف» هي التي عالجها في باقي أقسام الكتاب.

ثانياً: معضلة الخلافة

ذهب الجابري إلى أن اجتماع المهاجرين والأنصار في سقيفة بني ساعدة لاختيار الخليفة هو الإطار المرجعي الرئيسي إن لم يكن الوحيد الذي استند إليه فقهاء أهل السنة في تشييد نظريتهم في الخلافة. وقد تكونت تلك المرجعية من عناصر ثلاثة رئيسية ركز عليها الفقهاء بعد ذلك واعتبروها بحسب تعبير الجابري أصلاً يقاس عليه: العنصر **الأول** يتمثل في حصر المشكلة كلها في «من سيخلف النبي»، أي في اختيار الشخص الذي سيكون خليفة المسلمين، وبالتالي فنظرية الخلافة السنية لا تطرح الدولة كمؤسسة، بل تهتم فقط بالشخص الذي سيبايع على أن يحكم الناس بكتاب الله وسنة رسوله لأمد غير محدد. والعنصر **الثاني** هو «نظرية الخلافة السنية» الذي اعتبره الجابري يتجسد في وحدانية الخليفة في جميع بلاد الإسلام. أما العنصر **الثالث** فهو أن الخلافة بحسب رأي أهل السنة إنما تكون «بالاختيار وليس بالنص». وقد خلص الجابري إلى نتيجة مفادها أن نظرية الخلافة عند أهل السنة هي في جملتها محاولة «تقنين لأمر واقع»، وبالتالي فلم يكن هناك فرق كبير بين نظريات الفقهاء في موضوع الخلافة، وبين الصورة أو الصور الواقعية التي كان عليها الحكم في الإسلام.

ومع تغير الظروف التاريخية أصبح من الصعب الارتكاز على نظرية الخلافة السنية في إدارة نظام الحكم، بل على العكس فقد أدت إلى حدوث فراغ دستوري كبير في نظام الحكم الذي قام بعد وفاة النبي، وهو ما يتجلى عصرياً بحسب الجابري في مسائل رئيسية ثلاث: **أولاها** عدم إقرار طريقة واحدة مقننة لتعيين الخليفة، **وثانيتها** عدم تحديد ولايته، أما **ثالثتها** فهي تتمثل في عدم تحديد اختصاصات الخليفة. تلك الأوضاع أو الثغرات بتعبير الجابري قد جعلته يؤكد على أن تحديد ممارسة «الشورى» تحتاج إلى صياغة جديدة. وهنا ركز الجابري على مسألتين رئيسيتين يمكن من خلالهما مناقشة قضية اختيار الخليفة وآليات هذا الاختيار على ضوء متغيرات العصر: المسألة **الأولى** تتعلق بما أسماه ضرورة تجنب تعميم المشاكل القطرية واعتبارها مشاكل كل المسلمين وكل البلاد وكل الشعوب العربية والإسلامية، وبالتالي من الصعب القبول بفكرة خليفة واحد لكل المسلمين ودولة خلافة واحدة لكل المسلمين. أما المسألة **الثانية** فتتعلق بمسألة الشورى واختيار «الحاكم المسلم»، وهنا اعتبر الجابري أنه لا يمكن ممارسة الشورى في العصر الحالي من دون إقرار مجموعة من المبادئ تتصل بالانتخاب الديمقراطي الحر وتحديد مدة ولاية رئيس الدولة في حالة النظام الجمهوري، وإسناد مهام السلطة التنفيذية لحكومة مسؤولة أمام البرلمان في حالة النظامين الملكي والجمهوري مع تحديد اختصاصات كل من رئيس الدولة والحكومة والبرلمان بصورة تجعل هذا الأخير هو مصدر السلطة.

ثالثاً: إعادة النظر في بعض المصطلحات

حاول عابد الجابري في هذا الكتاب أن يحل مجموعة من المفاهيم والعبارات الخاصة به محل أخرى اعتبرها غير معبّرة تعبيراً دقيقاً عن الخصوصية الحضارية الإسلامية

والسياق والخبرة التاريخية لواقعنا العربي الإسلامي. وقد بدأ الباحث بالمصطلح **الأول** «العلمانية» حيث رأى ضرورة استبعاده من قاموس الفكر القومي العربي واقترح استبداله بشعاري الديمقراطية والعقلانية اللذين يعبّران عن حاجات المجتمع العربي. وهنا يلاحظ أن الحجج التي صاغها الجابري من أجل استبعاد هذا الشعار رغم اتفاقنا معه كانت متعجلة وغير عميقة، حيث اختزلها في إطار حديثه عن مسيحيي الشام والمشرق ــ وهو جزء من حديث دائم للجابري للتمييز بين المشرق والمغرب ــ الذين اعتبرهم المسؤولين عن طرح هذا الشعار. أكثر من ذلك هناك من مسلمي المغرب العربي نفسه من طرح هذا الشعار، إلا أن حرص الجابري على اصطناع فروقات بين المغرب العربي والمشرق العربي كان غالباً على القراءة الموضوعية لشعار العلمانية وحصره لاحقاً في مشكلة حقوق الأقليات الدينية. وعندما طرح الجابري شعاري الديمقراطية والعقلانية بديلاً للعلمانية اعتبر أن الديمقراطية تعني حفظ حقوق الأفراد والجماعات، وأن العقلانية تعني الصدور في الممارسة السياسية عن العقل ومعاييره المنطقية والأخلاقية، وليس عن الهوى والتعصب وتقلبات المزاج. وإذا انتقلنا إلى المصطلح **الثاني** الذي يتحفظ عليه الجابري وهو مصطلح «الصحوة الإسلامية»، فسنجد أن المؤلف يعتبر أن «الصحوة» «انفعال لا فعل» و«المسلمون محتاجون بل مطالبون بالفعل وليس بمجرد الانفعال»، وبالتالي تصبح جملة «تجديد إسلامي» أكثر دقة وانضباطاً من جملة «صحوة إسلامية». فعلى حد تعبير الجابري، فإن النائم الذي ينام ليلته ليصحو في الغد يستطيع أن يتابع مسيرة حياته كالمعتاد، لكن أهل الكهف أو نحوهم لا تكفيهم الصحوة لمتابعة مسيرة الحياة، بل يحتاجون إلى تجديد عقولهم أولاً حتى يستطيعوا أن يروا الحياة الجديدة على حقيقتها. أما بالنسبة **لثالث** هذه المصطلحات وآخرها فهو الخاص بـ «السلفية»، وقد شدد الباحث على ضرورة إحلال مفهوم التجربة التاريخية للأمة محل مفهوم السلفية السائد في الفكر الإسلامي، فالحضارة المعاصرة التي نحياها اليوم والتي تفرض نفسها علينا وعلى غيرنا من خلال الفكر والتقنية والسلع والسلاح هي شيء آخر جديد تماماً يقع خارج نطاق الحضارة العربية ـ الإسلامية التي أصيبت بالتراجع وما عاد يكفي لتجديدها استلهام نموذج «السلف الصالح» وحده، فهذا النموذج إنما كان نموذجاً كاملاً لنا يوم كان التاريخ هو تاريخنا، ويوم كان العالم كله يقع في عقر دارنا. ومن هنا فإن النموذج الذي يجب استلهامه من أجل إعادة الذات وتحصينها من الذوبان والاندثار والاستلاب ينبغي ألا يكون من نوع «نموذج السلف». لقد اعتبر الجابري أن السلفية كانت كافية وفعالة وإجرائية يوم كنا وحدنا في بيت هو بيتنا، أما وقد أصبحنا جزءاً في كل فإنه بات من الضروري تجاوز هذا المفهوم بأن يكون المسلمون صالحين لزمانهم، أي قادرين على أن يعيشوا عصرهم وأن يدشنوا سيرة جديدة تكمل سيرة السلف القديمة وتجعل منها واقعاً حياً صالحاً لأن تستلهمه الأجيال المقبلة في بناء سيرتها الخاصة، أي أننا بتعبير الجابري نعيش عصر «الخلف وليس عصر السلف».

ملاحظات أخيرة

يمكن تركيز ملاحظاتنا على كتاب الجابري **الدين والدولة وتطبيق الشريعة** في ثلاث نقاط رئيسية:

أولاً، اعتبر الجابري أن القواعد الأصولية ليست مما نص عليه الشرع (الكتاب والسنة)، بل إنها من وضع الأصوليين أنفسهم. وأضاف أنها قواعد منهجية للتفكير، ولا شيء يمنع من اعتماد قواعد منهجية أخرى إذا كان من شأنها أن تحقق الحكمة من التشريع في أمر معين بطريقة أفضل.

وعلى رغم وجاهة تلك الحجة إلا أنها لم تنجح تماماً مثل باقي أجزاء الكتاب في ايجاد صيغة محددة وواضحة في التعامل مع قضية النص الديني المقدس، فعلى رغم أن الجابري قد دافع عن ضرورة إعمال العقل وأكد أهمية التكيف مع متغيرات العصر الاجتماعية والسياسية، إلا أن هذا لم يحل مسألة وجود نص ديني وأحكام محددة وصريحة نص عليها القرآن الكريم، ولا يكفي لحل مسألة تطبيقها من عدمه القول بأن عمر بن الخطاب قد عطل حد السرقة في عام الرمادة، وما إذا كنا في عام آخر غير عام الرمادة، ألن تثار مشكلة الحدود وتطبيق الأحكام الصريحة في القرآن في كل عصر وكل زمان؟

ثانياً، قدم الكتاب «توليفة» خاصة من النصائح السياسية والمواقف الايديولوجية في الرد على الخصوم السياسيين والايديولوجيين للباحث سواء كانوا من الإسلاميين ـ أساساً ـ أو من العلمانيين أحياناً بحيث إننا من الصعب أن نقارن محاولة الجابري في هذا الكتاب مع أعماله الكبرى الأخرى، حيث غلب على هذا العمل الطابع السياسي المباشر واللغة البسيطة التي ربما تكون متسقة مع طبيعة هذه السلسلة التي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية.

ثالثاً، وأخيراً فإنه على رغم صغر حجم الكتاب، وعلى رغم أن القضية المثارة أي قضية تطبيق الشريعة الإسلامية ليست مطروحة فقط في الوطن العربي إنما أيضاً على امتداد العالم الإسلامي، إلا أن الجابري أصر كما يصر في كل أعماله على إثارة هذا الفصل التعسفي بين المغرب العربي والمشرق العربي، ورغم أن هناك خصوصية واضحة لتراث المغرب العربي السياسي والثقافي مقارناً بتراث مصر وبلاد الشام والجزيرة العربية، وعلى رغم أن بعض الباحثين من متوسطي الإمكانات والمواهب في مصر والشام والمغرب تحكمهم أحياناً عقد تجاه الأقطار العربية الأخرى تأخذ شكل التعالي أو النقص، إلا أن الصورة تبدو غريبة في حالة باحث ومفكر بوزن الجابري لعدم أهمية التباينات المذكورة بين المشرق والمغرب في إطار المشروع الحضاري للأمة العربية. ومن ذلك أن الإصرار على ربط العلمانية بمسيحيي بلاد الشام من دون بلدان المغرب العربي يجافي الحقيقة، فبربر الجزائر والنخبة الفرانكفونية في المغرب العربي يطرحون بدورهم وبصورة مفرطة أحياناً في فجاجتها وتطرفها الشعار العلماني نفسه. كذلك فإن المفارقة بين اندماج السلفية في الحركة الوطنية المغربية وتبنيها لأهدافها التحديثية وذوبانها فيها وبين ما حدث في المشرق هو أيضاً تعميم مخل وغير دقيق إلا إذا أردنا أن نعتبر أن تجربة الحزب الدستوري في تونس قد أدمجت السلفية في نضالها ضد الاستعمار. هذا إضافة إلى أن التأكيد على أن مشكلة «الطائفية الدينية» هي مشكلة مشرقية لا تخص غير لبنان وسوريا ومصر والسودان من دون المغرب والجزائر وتونس وموريتانيا لا يستجيب للحاجة إلى دراسة مشكلة الأقليات في عمومها ودلالاتها في الواقع العربي الراهن. ومؤدى هذا أننا بحاجة إلى وضع التباينات بين المشرق والمغرب في حجمها الحقيقي من دون تهوين أو تهويل □

عبد الله عبد الدائم

نحو فلسفة تربوية عربية:

الفلسفة التربوية ومستقبل الوطن العربي

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ٣٢٦ ص.

محمد جواد رضا

جامعة آل البيت، الأردن.

- ١ -

أن تقرأ عبد الله عبد الدائم في أحدث كتبه[١] يعني أن ترحل معه إلى أفق جديد من الفكر التربوي لم يتأسّن بالتكرار والاجترار. ولكن أن تجمع قراءة عبد الله عبد الدائم الجديد والمجدد إلى مجمل شخصه النضّاح بالمعارف التربوية المنظمة والشمولية الإحاطة بأزمات التربية ـ عربيّها وعالميّها ـ ثم أن تقرن تلك المعرفة بحس السخرية الفلسفية الباهرة للعقل والذوق عنده، يعني أنك تتعامل مع تجربة إنسانية متفردة. أذكر اننا كنا نتحلق حوله ذات يوم أواسط الثمانينيات في الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية خلال أحد ملتقياتها العلمية ـ التي كانت هي الأخرى مواسم خصب وجودي دائم ـ فانطلق ينثال علينا بطوفان من الحقائق العلمية عن الطفولة وطبيعتها، ثم توقف فجأة في بعض مدارج الصعود وكأنما اعترته حالة من الشك في جدوى حقائق لا توافق الواقع أو واقع لا يطابق الحقائق، ثم انفرجت أساريره وهو يقتبس من الروائي الفرنسي الكسندر ديما سؤالاً محيراً:

- إن كل الأطفال يولدون أذكياء... فمن أين يأتي كل هؤلاء الكبار الأغبياء؟

ماذا أراد أن يقول يومها؟ وأية رسالة أراد أن يبلّغ؟ بعد عقد من الزمان أو ينقص قليلاً يأتي كتابه الجديد **نحو فلسفة تربوية عربية** ليعطي بعض جواب عن سؤال ديما العتيد. إن التربية يمكن أن تكون أسراً بلا قيود، وإن المدارس يمكن أن تكون سجوناً بلا سدود، وإن المعلمين والمربين هم قتلة محتملون ما لم يشرح الله والعلم صدورهم للإيمان بحق العقول البازغة بالحماية من الحجر عليها بالتقاليد والعصبيات والخوف من التجدد الذي قدّره الله تعالى سنّةً من سننه الثابتة المدبرة لهذا الكون الكبير: ﴿**كل من عليها فانٍ. ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام**﴾[٢]. إن

(١) عبد الله عبد الدائم، **نحو فلسفة تربوية عربية: الفلسفة التربوية ومستقبل الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١).

(٢) **القرآن الكريم**، «سورة الرحمن»، الآيتان ٢٦ ـ ٢٧.

عبودية الفكر والروح هما أسوأ أنواع العبوديات التي عرفها الإنسان في تاريخه الطويل، وأسوأ ما في هذا النوع من العبودية أو الاستعباد هو أنه سهل الترسّب في الوجدان حتى ليغدو نوعاً من المسلكية العضوية تلغي قدرة التمييز بين المعقول واللامعقول وتجعل غياب الوعي أو تغييبه حالة قارّة توهم بأن العبودية هي أعلى مراحل الحرية بسبب أن التربية تكون قد غدت عملية «لاغتيال العقول والنفوس وتعبئتها بما نشاء من أفكار واتجاهات وقيم» تدفع المتعلم إلى «جعل عقله في أذنيه»[٣]. حقاً إن التوسل بالتربية لخلق عقول حرة وأفراد أحرار هو مهمة غير عادية. فإذا كانت الحرية مسؤولية ــ وهي كذلك قطعاً ــ فإن العبودية اتكال، وهي أيسر كلفة وأهون مؤونة من الحرية. يلاحظ جون هولت «أن قلة من العبيد تفكر في الحرية. أما جمهرتهم فكلٌ يباهي بأن سيده وحده يملك القصر الأفخم والمزرعة الأكبر، وأن سيده وحده من بين السادة هو الأقوى والأغنى»[٤]. وإذا كانت الحرية جسارة ومغامرة، فإن العبودية لواذ بالأمن الكاذب الذي يجده الناس في التمسك بالمألوف المعروف من القيم والأفكار أو منظومات الفكر والسياسة والاجتماع.

في الفصل الأول من مسرحية **بيت الدمى** لهنريك ابسن يدور الحوار التالي بين نورا وزوجها تورفالد هيلمر:

نورا: ليس هناك من له ذوق جميل كذوقك، وأنا أريد أن أبدو فاتنة في الحفلة التذكرية الراقصة. تورفالد...؟ أليس في مقدورك أن تأخذني بالذراع وتريني كيف أذهب إلى هناك وأية بدلة من بدلي أرتدي؟

هيلمر: هكذا إذاً؟ فاتنتي الصغيرة تحتاج إلى من يبادر لإنقاذها.

نورا: نعم يا تورفالد... إنني لا أستطيع أن أخطو خطوة واحدة من دون مساعدتك.

هيلمر: حسناً... سأفكر في الأمر... لا بد أننا سنقع على حل.

وهكذا تعلّق نورا إرادتها بإرادة زوجها حتى في اختيار ما تلبس وتلغي إرادتها إلغاءً تاماً. وهذا من بعض عمل التربية عندما تكون التربية محقاً لفردية الآخر.

ـ ٢ ـ

إن الخوف على مستقبل الأمة العربية من مخاطر الاستعباد التربوي يبرز في فكر عبد الدائم كأحد أخطر مهددات وجودها فكراً ونماء، وإليه يرجع تفسير كل عوامل الوهن في هذا الوجود، فهو مسؤول ابتداء عن ظاهرة «الجمود وتخلف الابداع» ودخول المجتمع العربي «منذ زوال الدولة العربية الإسلامية وبوجه خاص منذ سقوط عاصمتها بغداد على يد اخلاط المغول والتتر في مرحلة سبات طويلة» ظل خلالها «يجتر ذاته دون أن يبدع شيئاً جديداً إلا في حالات نادرة». وبسبب استمرار «اجترار الذات»، فإن هذا المجتمع «ما يزال حتى اليوم يجر أذيال ذلك التخلف في الإبداع الذي عمّر طويلاً، وما يزال في صراع بين الإبداع والاتباع، بين اجترار الماضي بعجره وبجره دون ما إضافة أو تجديد، وبين بث الحياة في هذا الماضي عن طريق تفاعله مع الحاضر والمستقبل».

لقد أصبح هذا العجز التربوي على ما يبدو نوعاً من الاختيار في الرؤى يرفده «كل ما في الحياة المدرسية، من كتاب ومعلم وامتحانات ومناهج وطرائق، مما يزال

---

(٣) هذا النص وكل النصوص التالية مأخوذة من كتاب: عبد الدائم، المصدر نفسه، إلا إذا أشير إلى غير ذلك.

(٤) J. Holt, *Freedom and Beyond* (London: Penguin Books, 1972), p. 23.

ينتسب إلى مرحلة اجترار المعرفة وخزنها، وتغليب الألفاظ على الأشياء، وتفضيل النظر على العمل وتقديم الجدل العقلي على البحث المنهجي، وإيثار التقليد على التجديد أولاً وآخراً» حتى أصيب المجتمع بالعجز «عن دخول الثورة العلمية التقانية «التكنولوجيا» والمشاركة الخلاقة فيها مكتفياً باستهلاك منجزاتها. ووراء هذا العجز عجز أعمق هو ضعف الروح العلمية والتفكير العلمي، بل التشكيك حتى في مبادئه».

يعبّر هذا الشعور بالعجز عن نفسه تعبيرات شتى. فهو إذ يبلّد الحس بالزمان وحركيته ويقنع الناس بـ «الحياة يوماً بيوم كفافاً»، وهو إذ يلغي مكان المستقبل فيه أو يلغي مكان الناس في المستقبل فهو يضع على أبصارهم غشاوة تحول بينهم وبين «الرؤية الديناميكية للزمان» ويسوّد عليهم هذا الموقف السكوني «في عصر هو عصر التغير السريع الهائل» حيث «لا يكون المستقبل ـ حتى القريب منه ـ مجرد امتداد للحاضر والماضي بل سيشمل من وجوه أساسية انقطاعاً عنهما وولوجاً في عهد جديد من عهود الإنسانية». لقد كان من بعض افرازات هذا الركود العام في الحياة العربية الحديثة تضاؤل النخبة العقلية وتصاغر دورها في حياة الأمة دون ادراك أو تبصر في عواقب انسحاب هذه النخبة من ريادة المجتمع. فعلى الرغم من أهمية شأن الجماهير وتوعيتها «فإن قدرة المجتمع على التقدم لا يحددها في النهاية مجرد المستوى الثقافي العام للجماهير والوضع التعليمي الشامل للسكان، بل يحددها فوق ذلك وقبل ذلك، ما يتوفر في المجتمع من نخبة ممتازة، في شتى ميادين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية والسياسية وسواها. فأفراد النخبة هؤلاء يعبّرون أولاً عن مدى عمق المستوى الحضاري الذي بلغه بلد معين، وعن مقدار شأوه وسموه. وهم بعد ذلك «الخمائر» الحية الفعالة التي تحرك المجتمع وتحييه، والتي تطلق حركة تكوين المستويات التالية لها والمتتالية بعد ذلك، من القيادات والاختصاصات في شتى المجالات».

يلتمس عبد الدائم تفسير هذا العقم التربوي في علل اجتماعية ثلاث، أهمها النزعة الماضوية المهيمنة على العقل العربي المعاصر والمتمثلة في «عبادة الماضي واعتباره النموذج الأمثل للمستقبل، حتى كأننا نسقط المستقبل اسقاطاً خلفياً على الماضي، ونضفي على ذلك الماضي مثلنا الأعلى كما نريده. وهذا التقديس «الصنمي» ينسى أن ماضي الأمة العربية والإسلامية الممتد عبر العصور لا يعدو أن يكون تجربة إنسانية معروضة لشتى ضروب الخطأ والانحراف، وأن مبادئ الدين الإسلامي لم تجد دوماً تطبيقاً لها في تلك التجربة، كما لا تجد أفضل ترجمة لها فيها». ولو أن هذه النزعة الماضوية الكسيحة اقتصرت على التعلق بالمنجزات الحضارية العربية الإسلامية الغابرة لكان أمرها هيناً ولكانت كلفتها يسيرة، ولكن سلطان هذا الماضي «يمتد ليشمل ميادين أخرى في الحياة الاجتماعية والسياسية والتربوية وسواها. فسلطان الماضي مسلط بين الأجيال، يفرض فيه كل جيل على الجيل اللاحق مفاهيمه ورؤاه. وسلطان الماضي حاضر في العلاقات الأسرية التي ما يزال قوامها «الأسرة البطركية» إلى حد بعيد في العلاقات بين الآباء والأبناء، وبين المرأة والرجل، وفي العلاقات داخل النظام التربوي بين المعلم والطالب. وهو قائم في الحياة السياسية وفي الصلة بين الحاكم والمحكوم، وفي شتى مجالات الحياة. ولا نغلو إذا قلنا إن كثيراً من أمائر «التسلط» والظلم والقهر، وهي كثيرة في المجتمع العربي، تستمد روحها وقوتها من سلطان الماضي»، وهذا كله مصدر قلق مشروع عند عبد الدائم لأن «أثقال الماضي مهما يكن شأنها تجعل السير نحو المستقبل سيراً متثاقلاً مبطئاً في خطاه وحسنات الماضي نفسها قد تنقلب عبئاً على أصحابها حين يكتفون بتمجيدها والتغني بها بدلاً من

احيائها وتجديدها». لقد أقام هذا الاكتفاء بأمجاد الأمة الغابرة «حاجزاً منيعاً بين تجربة الأمة العربية والإسلامية الماضية وبين تجارب الأمم الأخرى، وكأن الحضارة العربية الإسلامية غائبة كل الغياب عن ولادة الحضارة الغربية، وكأن التفاعل والحوار لم يعرفا سبيلهما إلى تلك الحضارة العربية، لا سيما حين يبلغ الأمر ببعض أصحاب هذا الاتجاه إلى حد القول بأن الحضارة العربية الإسلامية، في شتى عصورها وفي واقعها اليوم، متفوقة على الحضارات الأخرى، وليس بها حاجة إلى أن تأخذ من سواها».

إن الخوف من جثوم الماضي على الحاضر وحجبه الرؤية الحضارية الكونية عن أهل الحقبة يبدو وكأنه هاجس مقيم في ضمير الرجل وهو لا ينى يحذّر منه وينبه عليه سواء تكلم في الشأن التربوي أو تكلم في الشأن الحضاري العربي العام، فليس في مستطاع التاريخ – على شأنه – أن يكون «وحده الهادي في العلاقات بين الأمم وحقائق التاريخ لا يجوز أن تتخذ ذريعة لتعطيل الحاضر والمستقبل»[٥]. وعلى هذا، وكمخرج من مأزق «التأريخانية» بمصطلح عبد الله العروي، يلح عبد الدائم على وجوب دخول الثقافة العربية المعاصرة في حوار صادق مع ثقافات العالم لأن هذه الثقافة العربية المعاصرة على «نحو ما هي ذائعة اليوم لدى الكثرة الكاثرة من أبناء الأمة العربية ثقافة محملة بما تركته عهود الانحطاط الطويلة من مفاهيم متخلفة ومن معوقات نفسية واجتماعية تحول دون التقدم»[٦].

يسجل عبد الدائم «ان أهم عامل في تقدم أي شعب هو قدرته على التحول سريعاً وفي الوقت المناسب من ميدان من ميادين الإنتاج إلى آخر ومن قطاع اقتصادي إلى قطاع آخر»، وهذا هو معنى التغير الكامن وراء حركة التاريخ. غير أن التربية العربية في الأعوام الثمانين الماضية لم تفلح في استزراع «قبول التغيير والتغير» بين العرب ولم تشجعهم على «الدخول في تجارب جديدة والانفتاح على أفكار أخرى»، ولم يجد المجتمع العربي في مؤسساته التربوية عوناً له على التحرر من ظاهرة التثبيت. على العكس كانت هذه المؤسسات هي نفسها من أدوات تعزيز ظاهرة التثبيت وتخليدها، حيث ارتطمت «محاولات تجديد النظام الإداري وإدخال بنى وتقنيات محدثة فيه بموقف الإداريين المحصيّ غالباً على أي تطوير والذين يؤثرون الاحتماء باطر وأساليب قديمة مهما تكن بالية على المخاطرة في ولوج عالم جديد لا يعرفونه». لا عجب إذاً أن تكون «الأجهزة الإدارية في معظم الأنظمة التربوية العربية متخلفة ومقصرة تقصيراً فاضحاً عن مواجهة التزايد الطلابي الكبير الذي تم في العقود الأخيرة، وعن الاستجابة لحاجات التربية الجديدة، وبوجه خاص لمستلزمات الربط بينها وبين حاجات التنمية الشاملة. وفي أفضل الأحوال نقع في معظم البلدان العربية على إدارات تربوية من أجل «التسيير» بأبسط معاني هذه الكلمة وأضعفها، لا من أجل التجديد والتطوير».

إن ظاهرتي الماضوية ورفض التغيير تجدان لهما رفداً قوياً في قصور ثقافي آخر هو «التعصب الفردي والجماعي وما يلحق به من روح عدوانية. والتعصب للرأي، أو للقبيلة، أو للعائلة، أو للطائفة الدينية، أو لايديولوجية معينة، مؤشر يفصح عن غلبة الغريزة على العقل، والانفعال على الفكر،

---

(٥) عبد الله عبد الدائم، «العرب والعالم بين صدام الثقافات وحوار الثقافات»، **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ٢٠٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)، ص ٣٢.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٣.

والموروث على الواقع». وعلى الرغم من أن منطق الأشياء كان يقضي أن تعمل التربية العربية المعاصرة على تحرير العقل العربي من آثار هذا الالتواء السلوكي الذي كان له دوره القوي في تخريب الدولة العربية الإسلامية إلا أن «السلوك الاجتماعي للفرد العربي اليوم فيه قدر كبير من التعصب وان مستويات السماح Tolerance Levels متدنية فيه».

- ٣ -

من أية رحم يابسة ولد هذا العقم التربوي؟

من تجارب الطريق الطويلة التي مشاها في معاناة الهم التربوي العربي، يعزو عبد الدائم هذا العقم إلى غبش الرؤية في ما كان ينبغي على التربية العربية أن تفعله ولكنها غفلت عنه حين راحت تتعلق بتوقعات أو توهمات غير قابلة للتطبيق، توهمات وتوقعات تولدت في فراغات الطموح ولم تنفرز من حاجات الواقع الإنساني للفرد العربي، وكان آخر صيغها ما ورد في «استراتيجية تطوير التربية العربية» ومبادئها الاثني عشر:

(١) المبدأ الإنساني؛ (٢) مبدأ التربية للإيمان؛ (٣) مبدأ التربية للعقل؛ (٤) المبدأ القومي؛ (٥) المبدأ التنموي؛ (٦) المبدأ الديمقراطي؛ (٧) مبدأ التربية للعلم؛ (٨) مبدأ التربية للحياة؛ (٩) مبدأ التربية للقوة؛ (١٠) مبدأ التربية المتكاملة؛ (١١) مبدأ الأصالة والتجديد؛ (١٢) مبدأ التربية للإنسانية. لقد ظلت التربية العربية المعاصرة تعاني «الأدلجة» والابتعاد عن المنهجية العلمية في رسم غاياتها، وكأن محض الحديث عن «المبادئ» يجعلها بديلاً من توظيف المؤسسة التربوية في تحقيق التقدم الاجتماعي، ولم ينتبه «المبدأيون» إلى «أن قيمة المبادئ في أنها كائنات حية تخضع لما تخضع له الحياة من نمو وضمور، ومن صحة ومرض، ومن مد وجزر. والهام أن ندرك ذلك، وأن نعي بالتالي أننا لسنا أمام مبادئ لا تقبل إلا التفسير الواحد والوحيد، بل نحن أمام مبادئ قيمتها الكبرى في مرونتها وقدرتها على التكيف مع الأوضاع المختلفة والظروف المتباينة».

كما فاتهم «أن المبادئ كالديانات وكالايديولوجيات وسواها تفهم فهماً متقدماً حياً في المجتمع الحي المتقدم فكرياً وحضارياً، وتفهم فهماً متخلفاً في المجتمع المتخلف»[٧].

لقد انصب اهتمام المبدأيين ــ في غمرة

---

(٧) المبادئ التربوية موضوع النقاش ههنا هي المبادئ الواردة في وثيقة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **استراتيجية تطوير التربية العربية: تقرير لجنة وضع استراتيجية لتطوير التربية في البلاد العربية** (بيروت: المنظمة، ١٩٧٩). هذه المبادئ هي:

- المبدأ الإنساني (تأكيد مكانة الإنسان في نظام المجتمع ونظام الوجود عامة، وتمكين المتعلم من تطوير شخصيته في شتى جوانبها الفكرية والوجدانية والخلقية والروحية والجسمية والاجتماعية على نحو متوازن متكامل).

- التربية للإيمان (ترسيخ الإيمان بالله وبالديانات المختلفة، ولا سيما الإسلام).

- المبدأ القومي في التربية (التوجيه القومي العربي للتربية والثقافة والعلوم، من حيث سياستها وأهدافها ومحتواها ومؤسساتها وسائر نشاطاتها، وجعل العمل من أجل الوحدة العربية محوراً رئيسياً لها).

- المبدأ التنموي (توفير الترابط العضوي بين التنمية التربوية والتنمية الشاملة).

- المبدأ الديمقراطي (تنمية التعاون والتكافل بين المواطنين، وتمكينهم من المساهمة في خير المجتمع وفي اتخاذ القرارات، وتنظيم المجتمع تنظيماً مستنداً إلى إرادة الجماهير، مؤدياً إلى ما يكفل مصالحها، والاعتماد على الشورى في ممارسة السياسة والإدارة).

البحث عن الذات القومية وتأكيدها ــ على استعادة قيم الأمس المندثر. ولم يكن في ذلك عيب من حيث المبدأ لولا أن إحياء القيم المستعادة من جيولوجية التاريخ لا يمكن أن يتحقق «بمجرد التبشير بها والدعوة إليها بل لا بد من فهمها فهماً جديداً في ضوء حاجات الواقع العربي والواقع العالمي، ولا بد أن نمنحها الحياة والديناميكية والقدرة على التأثير عن طريق ترجمتها ترجمة جديدة إلى لغة العصر، لا سيما أن هذه القيم والمبادئ والآداب السامية في روحها وجوهرها، لبست عبر مسيرة الحضارة العربية الإسلامية حللاً متباينة، وتباين فهمها بين الفهم العميق السليم لروحها، والفهم الشكلي الذي أفقدها روحها ومعناها في كثير من الأحيان. بل إن بعض هذه المبادئ لقيت تفسيرات متعارضة، تبعاً للمراحل الزمنية والحقب التاريخية، وتبعاً لرغبات المفسرين ومن وراءهم «من أولي الأمر وسواهم» أحياناً أخرى».

لقد تسبب الاكتفاء بمحض استعادة قيم الماضي من غير ما تمحيص لها أو تجريب عليها في خلق فجوة واسعة بين المنظور والممارس من هذه القيم، الأمر الذي ألزم المؤسسة التربوية العربية بـ «أن تقلص هذا الفارق وترمم الفجوة بين قيم وآداب وأهداف تكاد تلخص جوهر الثقافة العربية وروحها وبين واقع ابتعد عنها قليلاً أو كثيراً وشكل ابتعاده عنها جزءاً من أزمة الثقافة الراهنة وسبباً من أسباب حيرته وقلقه وفقدان ذاته وهويته» وهذا ما لم يتحصل أبداً. نعم إن الخروج من هذه الأزمة قد يعين عليه الرجوع إلى تجارب الماضي، غير أن هذا العون يظل محدود الأثر ما لم نعترف بالايقاع المتعالي لتيار التغير في واقع الأشياء، وهذا يعني بعبارة أدق نقد الثقافة القائمة، وهي ثقافة مخاصمة للتغيير ومستعصية عليه حتى الآن، حيث «الصراع ما يزال قوياً في الوطن العربي بين التيار الداعي إلى بث الروح العلمية والعقلية الموضوعية والمنهج العقلاني، وبين التيار الذي ما يزال مشدوداً إلى عصور التخلف العربي، وهو تيار معاد غالباً للفكر العلمي أو في أحسن الأحوال حائر تجاهه».

إن تخلف سريان الروح العلمية في المجتمع العربي حتى الآن مرجعه إلى أن التربية العربية لم تربِّ الأجيال الجديدة على وعي قيمة التغير والتغيير في حياة الأمم ولم

= ـ مبدأ التربية للعلم (عناية بترسيخ العلم لدى المتعلمين منهجاً ومحتوى، وإسهامها في تطوير البحث العلمي، وفي إرساء «أسس التقنية في الوطن العربي»).

ـ مبدأ التربية للعمل (عناية التربية بالربط بين الفكر والعمل وبترسيخ المواقف الايجابية نحو العمل، وبإعداد المتعلمين لمطالب العمل في المجتمع وتطوراته المستقبلية).

ـ التربية للحياة (توثيق الصلات بين التربية والمجتمع وجعلها الوسيلة لاستثمار خير ما فيه وتمكينه من التطور باستمرار).

ـ مبدأ التربية للقوة والبناء (أن تتجلى التربية للقوة في شخصية المعلم وإرادته، وقوة المجتمع وتماسكه، وقوة الأمة ومنعتها، على ألا تنشد القوة في التربية لذاتها بل لتكون سبيلاً للخير والبناء، وتعبيراً عن سعي الإنسان المتواصل إلى الكمال).

ـ مبدأ التربية المتكاملة (وهو تأكيد للمبدأ الإنساني ولحاجة الإنسان إلى تربية شاملة كاملة متوازنة لجميع جوانب شخصيته، تستمر وتتصل عبر مراحل حياته جميعها من المهد إلى اللحد، مستجيبة للحاجات المتجددة المتغيرة).

ـ مبدأ الأصالة والتجديد (توليد أصول نابعة من الجهود الذاتية، متميزة بالابتكار، ملائمة لتغير مطالب الحياة، مطلة على المستقبل، تستقي جذورها من التمسك بخير ما في الماضي في صلته بالحاضر والمستقبل).

ـ مبدأ التربية للإنسانية (عناية التربية بوحدة الجنس البشري والمساواة بين شعوبه وبالأخوة الإنسانية، وبالسلام العالمي والتعاون الدولي).

تبصّرهم بأن «للقدرة على التغيير معناها الخاص ومقوماتها ووسائلها كذلك. وأهم ما فيها القدرة على تجاوز الذات وعلى تجاوز المجتمع دوماً وأبداً ودون حد. وشعارها: لا حد للتغيير إلا المزيد من التغيير. إنها تجسيد للحركة المستمرة في الكون التي حدثنا عنها فلاسفة اليونان القدامى من مثل هيراقليطس وسواه، وللحركة المستمرة في المجتمع. وإنها تجسيد لفلسفة تربوية ترتبط بفلسفة الوجود لا بفلسفة الماهية، ترى أن الإنسان، الإنسان المشخّص كما تراه في مجرى الحياة، هو القيمة التربوية العليا، لا الإنسان المجرد الذي نصوغه من خلال تصوراتنا الذهنية. ومن هنا فالغايات التربوية نفسها، تتغير بتغير مجرى الواقع ومعطياته». إن إهمال فكرة «التربية من أجل التغيير» لم تتوقف آثاره السلبية عند حدود التخلف الاقتصادي والاجتماعي للأمة، ولكنها امتدت لتفسد على الناس أوضاعهم النفسية لأن التخلف عن فكرة التغير يخلق للناس «اضطرابات فردية واجتماعية، إذا نحن لم نهيئ الأفراد له عن طريق تربية ملائمة، أي تربيتهم من أجل التكيف مع التغير والتأثير فيه بدلاً من مجرد الانفعال به». ومعنى هذا أننا يجب أن «نحيل ظاهرة التغير المفروضة فرضاً إلى ظاهرة نغير نحن صانعوها وموجهوها». لا يطرح عبد الدائم قضية التغير من أجل التغير في ذاته، ولكن لأن إرادة التغير وتحقيقه تمكن الإنسان من الانتقال «من المجتمع المغلق إلى المجتمع المفتوح... أي تجاوز ما يقدمه له المجتمع ونقده والنظر إليه نظرة تقويمية جديدة».

- ٤ -

لقد كان غياب إرادة التغيير عن عمل المؤسسة التربوية العربية أو تغييبها عنها بعض افرازات فلسفة تربوية لم تعتمد «الواقع الحي المعاش»، فظلت غاياتها تبدو وكأنها منزّلة «من علٍ على نحو مجرد»، أو كأنها «غايات متعالية بالمعنى الفلسفي لهذه الكلمة» على حين كان يفترض فيها أن تكون «غايات منبثقة من حياة الإنسان، من الواقع الاجتماعي ومن الواقع التربوي لتستخرج دلالات هذا الواقع وإيماءاته وإرهاصاته المستقبلية»، ذلك «أن الغايات التربوية البعيدة عن ملامسة الواقع المشخّص لن تأتي ترجمتها إلى أهداف مختلفة ترجمة تتوافر فيها شروط الواقعية ولن يكون من السهل أن نحيلها أهدافاً عملية إجرائية». إن الغايات الكبرى ليست «غايات ومثلاً رفيعة لا تقبل التعديل والتغيير»، كما أنها «ليست حقائق جاهزة نكتشفها اكتشافاً أو نرسمها إلى الأبد، وإنما هي تصورات مستقاة من الواقع تتغير بتغيره ويتم التحقق منها وامتحانها وتطويرها عن طريق ممارستها في قلب المؤسسة التربوية، بل ونقول إنها بناء نبنيه من خلال حركة الحياة الاجتماعية وصراعاتها ومشكلاتها المختلفة». من هنا تتجلى أهمية النظرة المستقبلية التي يجب أن تحكم عمل التربية لأن «استلهام المستقبل وحاجاته وصورته يحقق مطلبين: **أولهما** أنه يمنح الغايات التربوية التي ترسمها الفلسفة التربوية وجوداً «حركياً» حياً ومتجدداً، ويحول بينها وبين أن تكون «مخلفات» تجاوزها الزمن، أو «أصناماً» خالية من الروح واللحم والدم. **وثانيهما** أنه يقوى على تعبئة النفوس، نفوس العاملين في ميدان التربية، ونفوس الطلاب وسائر أفراد المجتمع، من أجل تحقيق تلك الغايات حين يلمحون من خلالها رؤى المستقبل الأفضل».

- ٥ -

إذا كان الفكر التربوي العلمي يثير أسئلة مزلزلة، فإنه لقدير كذلك على وضع الأجوبة الشافية للخروج من برزخ الزلزلة المتعاضلة. وهذا بالضبط هو ما يفعله كتاب **نحو فلسفة تربوية عربية**، وأول ما يشترطه للخروج من الأزمة هو أمران: وجوب وعي الطبيعة القلقة للوجود الكوني العام الذي نعيش فيه، ولا عاصم لنا مما يتعرض له

من اضطرابات التقلب السريع... «إن عالمنا عالم متغير قُلّب حُوّل يكاد لا يستقر على حال ولا يستطيع اللحاق به إلا أناس دُرّبوا على التغير والتغيير وتمت تربيتهم من أجل عالم متغير». في هذا العالم المتقلب يتعين على التربية العربية دور وظيفي يتمثل في منح الأجيال العربية القادمة القدرة «على التكيف مع مطالب التغير السريع في بنية مجتمعنا المعاصرة ولا سيما في بنية القوى العاملة وأدوات الإنتاج وأهداف الإنتاج»، وهذا غرض متعذر النوال من دون أن ننمي في الناشئة حب المغامرة مع الأشياء وعصمتها من السقوط ضحايا سهلة «لسلطة النقل والتقليد أياً كان مصدرها، ورفض القوالب الجامدة والمجلوبة سواء في نظام التربية أو مناهجها أو أهدافها، وتحرير الفرد من سلطان التعلق بما ألف وعرف، ومن سيطرة «الطعام الجاهز» أياً كان لونه، ومن مجرد التقليد، سواء كان تقليداً للماضي أو تقليداً للحضارة الحديثة، أو تقليداً للمجتمع». إن التحرر من سلطان الماضي هو «من أهم مقومات روح التغيير والتغير هذه. وقد سبق أن تحدثنا عن مخاطر عبادة الماضي لمجرد كونه ماضياً، وعما يعبر عنه هذا الموقف المقلد الجامد من جدب فكري ونفسي وضمور في الذات الفاعلة واستسلام إلى الذات المنفعلة. وأخطر نتائج هذا الموقف عجزه عن فهم الماضي الذي يقلده وعن إدراك معانيه الحقيقية. ذلك أن الماضي ــ وفيه المثالب والمحاسن ــ لا يغدو قوة ايجابية محركة للحاضر إلا إذا تمثلناه أولاً، ونظرنا إليه من خلال ذات ناقدة واعية، كيما نتجاوزه بعد ذلك. والتجاوز لا يعني الإنكار والإغفال كما سبق أن قلنا، بل يعني الارتقاء كيما نجدده ونبعثه حياً، أو نبعث الحياة في مقوماته الحية بتعبير أدق». وكيما نخرج بفكرة التحرر من سلطان الماضي من «القوة» إلى «الفعل» فلا بد من مَحْوَرة التربية العربية روحاً ومنهجاً وطرائق تعليم حول مبدأ لا يقبل المساومة ولا الحلول الوسط، مبدأ «الفكر النقدي الحر» الذي لا يعرف القيود والحدود عندما يبحث عن حقائق الأشياء. ولعلنا لا نغلو إن قلنا إن هذا الفكر النقدي هو الذي «ينطلق من الشك، الشك المنهجي على نحو ما نجده عند الغزالي وديكارت من أجل الوصول إلى اليقين».

إن هذا المبدأ يكتسب قيمة مضاعفة في زمن القلق العام. إن مجتمعنا العربي في حاله الراهن هو «مجتمع انتقالي يمر بمرحلة انتقالية، تسير به من التخلف بمقوماته المختلفة إلى التقدم الذي لم تتضح أشكاله بعد. ومن هنا فهو في حال صراع مع ذاته. إنه يرفض حاضره متسائلاً باحثاً عن مستقبله. إنه مجتمع مغترب عن ذاته يسعى لتجاوز اغترابه، وثقافته ما تزال ثقافات متعددة تبحث عن وحدتها. وهي في حال تناقض وصراع وصيرورة. فهنالك الثقافة التقليدية والثقافة الحديثة. وهنالك الثقافة المتطلعة إلى الماضي والثقافة المشرئبة نحو المستقبل. وهنالك قيم الاتباع وقيم الإبداع». إن هذا المجتمع المغترب عن ذاته لن يعدم هادياً له من ماضي التجربة العربية الإسلامية في الانفتاح على حضارات الأمم الأخرى والتعاطي معها فكرياً ومعرفياً وأخلاقياً، كما كان حال تلك التجربة يوم انفتحت حضارة الإسلام «في القرنين الثالث والرابع الهجريين بوجه خاص على الحضارات الأخرى ولا سيما اليونانية والهندية والفارسية وما تم بالتالي من تمازج فريد بين الثقافات». في هذا النوع من التواصل الحضاري يتلاقح ــ أو ينبغي أن يتلاقح ــ ما هو قومي مع ما هو إنساني. وهذا ما كان عندما «وعت الأمة العربية ذاتها ورسالتها بفضل الإسلام، وحين حمّلها الإسلام رسالة إلى العالم، استطاعت من خلال ذلك الوعي لذاتها ورسالتها أن تنطلق في طريق الحضارة بمختلف أشكالها. ويوم خبت روحها القومية وتفككت وحدتها وضاعت هويتها العربية، انحدرت حضارتها ودخلت في نفق من التخلف عميق وعقيم.

ولسنا في هذا المجال في حاجة إلى أن نفتح أبواباً مفتوحة، لنقول كرة بعد كرة إن الترابط بين الإسلام والعروبة ترابط عضوي، وإن القومية العربية التي نشير إليها قومية منطلقها القيم والمبادئ الإسلامية». إن من مشروطات هذا التحول الحاسم أن «نهجر البنى المدرسية التقليدية الجامدة في ما يتصل بفروع الدراسة وأنواعها، ونولّد بنى جديدة مرنة متنوعة تتيح تنوع أنماط الدراسة، وتيسر انتقال الطلاب من فرع إلى فرع، ومن نمط إلى نمط، وتنوع زبائن الدراسة. هذا بالإضافة إلى هجران المناهج المدرسية الصارمة القاسية، ووسائل التقويم الجامدة، بالإضافة إلى الربط الوثيق بين مؤسسات التعليم ووسائل العمل في شتى قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وتغيير بنى التربية ومناهجها تبعاً لذلك الربط وحاجاته بالتالي».

إن حكم عبد الدائم النهائي على عمل المؤسسة التربوية العربية في العصر الحديث هو حكم إدانة بالضلالة عما كان ينبغي عليها فعله ولم تفعله، وهذا هو تفسير عجزها عن أن «تولد إنساناً هو جزء حي من واقع أمته قادر بالتالي على أن يتحرك تحركاً ذاتياً أصيلاً من أجل معالجة مشكلاته وتطوير حياتها وبناء مستقبلها».

حقاً... أن تكون داعية للإصلاح في زمن يكثر فيه الدعاة إلى الإصلاح أمر لا يثير دهشة خاصة ولا يبهرك عجباً. ولكن أن تكون ثائراً في صدق وصادقاً في ثورة، وأن تقول للآخرين ما يخافون قوله لأنفسهم هلعاً أو جزعاً أو طمعاً هو مصدر إلهام تربوي فريد. وهذا ما يفعله عبد الله عبد الدائم في دعوته إلى «فلسفة عربية تربوية» جديدة. إنه يقول ما يخاف الآخرون من قوله □

صدر حديثاً

علم الهندسة والمناظر في القرن الرابع الهجري

(ابن سهل - القوهي - ابن الهيثم)

(سلسلة تاريخ العلوم عند العرب؛ ٣)

د. رشدي راشد

يركز هذا الكتاب على تدوين تاريخ علم الانكساريات العربي، فيستخلص أن نظرية الانكساريات ليست من نتائج القرن السادس عشر كما هو شائع، وأن دراسة الضوء ومعرفة قانون سنيلليوس يعودان إلى القرن العاشر (الرابع الهجري) مما يفرض تصوراً جديداً لتاريخ هذا العلم. وهو يظهر أهمية وحدود الإصلاح الذي قام به ابن الهيثم في علم المناظر ويعيد الاعتبار لابن سهل في هذا المجال.

٥٣٢ صفحة

الثمن: ١٨ دولاراً

المؤتمر القومي ـ الإسلامي الأول:
وثائق ومناقشات وقرارات المؤتمر الذي عقد في بيروت خلال جمادى الأولى ١٤١٥هـ ـ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤م

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ٥٦٢ ص.

كمال عبد اللطيف

شعبة الفلسفة، كلية الآداب، الرباط.

ـ ١ ـ

أن تتنادى فصائل الحركة السياسية العربية الى حوار، فهذا أمر مستحب، بل لعله أمر مطلوب، وهو يؤشر على مسالة إيجابية في مجال العلاقات بين الحركات السياسية التي يهمها مصير شعوبها وأوطانها. وتزداد هذه المسالة أهمية في المنعطفات التاريخية المتميزة بالانكسار والتراجع، من قبيل المرحلة التي تمر بها الأمة العربية في العقد الأخير من القرن العشرين.

وقد بادر المؤتمر القومي العربي، بتشاور مع فعاليات إسلامية، وانطلاقاً من تقديره لمتغيرات الوضع العربي، إلى عقد المؤتمر القومي ـ الإسلامي الأول في بيروت سنة ١٩٩٤، ونُشرت أعمال المؤتمر ضمن منشورات مركز دراسات الوحدة العربية سنة ١٩٩٥ في مجلد بلغ عدد صفحاته ٥٦٢ صفحة.

يتضمن هيكل الكتاب ورقتي عمل، يغلب عليهما الطابع التوجيهي، مع صياغة تجنبت أقصى ما يمكن المجازفة بإصدار الأحكام، وذلك انطلاقاً من منظور توفيقي، يروم إعداد اللقاء في إطار البحث عن أوجه التكامل والوفاق، ثم استعراض مداخلات المشاركين، وقد فاق عددها المئة، ثم البيان الختامي للمؤتمر، وأخيراً مجموعة من الملاحق المتعلقة بنظام المؤتمر وبرنامجه.

ولا يمكن الإحاطة بمختلف ما دار في المؤتمر، فقد تعددت الآراء والمواقف، وعكست نماذج من التصورات القومية والإسلامية للواقع العربي، كما عكست بعض أوجه فهم كل طرف للطرف الآخر. وقد تغذت المواقف والآراء بالخلفيات والأحكام المسبقة التي يضمرها كل فريق للفريق الآخر، على رغم الاختزال الذي طغى على أغلب الآراء. وتحول المؤتمر إلى فضاء للتصريح بالمواقف العامة والمبدئية، أو المواقف المرحلية القابلة للصياغة في جدول أعمال مرحلي، قد يكون مفيداً عند التفكير في مواصلة الحوار.

قد لا نجازف عندما نصف طابع الحوار الذي جرى بكونه حواراً مرسلاً في اتجاه واحد، فقد كانت التدخلات تتابع دون أن تكون مشفوعة بالردود التي تناسبها في الوقت عينه، فحصلت مسافات من التباعد بين الرأي والرد المناسب عليه، مما ضيع الجدلية الحية المفترضة في حوار مباشر

داخل مؤتمر يجمع فصائل سياسية متخاصمة ايديولوجياً، وبينها وبين بعضها اختلافات كبيرة في تشخيص متطلبات المرحلة العربية الراهنة، واختلافات في مقتضيات تجاوز واقع الانهيار المعاش.

صحيح أن نظرة سياسية مرحلية قد ترى في ما دار في المؤتمر من آراء أمراً يدعو إلى التفاؤل، إلا أن تأملاً معمقاً في الآراء التي تم التعبير عنها يكشف عن سقوط المؤتمر في نوع من التوفيقية المفقرة للفكر وللممارسة السياسية العربية، وذلك على رغم الحصاد الوافر الذي تضمنه بعض المداخلات في باب توصيف الأوضاع العربية، وتوصيف السياسات المتبعة، وآثارها في الواقع العربي.

ولا بد من التوضيح هنا أن المؤتمر ضم نخبة من الفاعلين السياسيين من مختلف الساحات العربية، كما ضم مجموعة من الباحثين والمثقفين الذين يهتمون بالشؤون العربية وبالمستقبل العربي [١]، إلا أن الحوار لم يكن متكافئاً بين فئة الباحثين، وفئة السياسيين، وتلك التي تجمع بين مواصفات الفئتين السابقتين، فطغى عليه خطاب الموقف السياسي (ص ٢٥٥ و٢٥٩)، وتم تغييب الأسئلة الفكرية، التي كان بإمكانها أن تحول المؤتمر إلى ساحة للاجتهاد. وباستثناء بعض المداخلات التي أشارت إلى التمييز آنف الذكر (ص ١٠٧ ـ ١١٥، ١٧٦ ـ ١٨٢، ١٨٦ ـ ١٨٩، ٢٤٢ ـ ٢٤٥، ٢٦٦ ـ ٢٧٠، ٢٨٩ ـ ٢٩٢، و٣٥١ ـ ٣٥٥)، ظلت أغلبية الآراء تكرر بصورة انتقائية شعارات التوافق والوفاق، وظل بعضها الآخر يعلن جهل كل طرف للطرف الآخر، وهو ما يعني انقطاع التواصل الفعلي، مع تقديم لإعلان النوايا، وهو التقديم الذي ارتبط في بعض التدخلات ذات الخلفية الإسلامية بنوع من التضخيم الذاتي (ص ٩٧، ٢٤٧، ٢٩٤، ٤٠٣ و٤١٧)، وعكس في بعض التدخلات القومية استسهالاً لما جرى ويجري، وكأن مقتضيات الحال والمآل لا تستدعي النقد الذاتي، القادر على إدراك مفارقات الفكر في علاقاتها بالتاريخ وبالصراع المجتمعي (ص ٢٢٤ و٢٣١).

لاحظت في قراءة حال الأمة عند الإسلاميين أنهم قدموا رؤيتهم باعتبارها ثوابت غير قابلة للمراجعة، وأن القوميين ايضاً قدموا ورقتهم المناظرة باعتبارها ثوابت غير قابلة للمراجعة، وكل منهم يدعو نظيره إلى الحوار حول مفاهيم الآخر. أما أن يدعو كل طرف ذاته ونظيره إلى أن يتحاور حول مفاهيم ذاته، فهذا لم أره في أي من الورقتين.

لم تشتمل الورقتان على إعادة النظر في المسلمات الذاتية، فلقد اعتبرنا الذات منزهة ومطلقة وحكيمة وغير قابلة للنقاش (ص ٤٢٤). وصادر المؤتمرون على فرضية تجانس طرفي التيارين الممثلين في المؤتمر [٢]، ولم تعالج الأوراق التوجيهية مسألة صعوبة الحديث عن تيار قومي وتيار إسلامي بالمفرد، وقد يعود السبب في ذلك إلى سكوت القوميين عن مطلب الحوار في ما بينهم، وإغفال الإسلاميين لمشكلة تشرذم وتذرر التيارات الإسلامية، والتناقضات الفكرية والسياسية القائمة بينهم.

نتج من التسليم المذكور بالتجانس استسهال لمقاربة الموضوع، وكاد الحوار أن يتحول في المؤتمر إلى حوار بين طرفين ليس بينهما خلاف، إضافة إلى استعدادهما المطلق

---

(١) بلغ عدد المشاركين في المؤتمر ١٠٣ مشاركين.

(٢) وذلك رغم التعديلات التي أدخلت على ورقة التيار القومي عند طبع أعمال المؤتمر، والتي برزت في ديباجتها وخاتمتها، في: **المؤتمر القومي ـ الاسلامي الأول: وثائق ومناقشات وقرارات المؤتمر الذي عقد في بيروت خلال جمادى الأولى ١٤١٥هـ ـ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤م** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ٣٦ و٤٨.

معاً للعمل المشترك، وذلك على رغم عناصر المواربة، والمديح المبطن والظاهر، الذي تبادلته الأطراف المتحاورة (ص ٨٢ ـ ٨٤ و٢١٢ ـ ٢١٧).

ـ ٢ ـ

اعتقدت قبل قراءتي لأعمال هذا المؤتمر، أنه سيضيف لبنة جديدة الى الكتاب الذي أصدره مركز دراسات الوحدة العربية سنة ١٩٨٨ بعنوان **الحوار القومي ـ الديني**[٣]، وتضمن في قسمه **الأول** مجموعة من الأوراق المركزة والفنية، كما اشتمل في قسمه **الثاني** على مناقشة معمقة لجملة من المحاور الفكرية السياسية المتعلقة بموضوع الحوار بين بعض ممثلي فصائل الإسلام السياسي، وبعض القوميين العرب من ذوي المشارب المختلفة. وقدمت في المناقشة محاولات للإجابة عن الإشكالات التي تطرحها تلك المحاور، وتجلى ذلك على وجه الخصوص في محور النقد الذاتي الذي تضمن معطيات مهمة تتطلب في نظرنا مزيداً من التطوير[٤]. لكن محتوى كتاب **المؤتمر القومي ـ الإسلامي الأول** لم يتجاوز الخلاصة الفكرية الرئيسية التي تبلورت في **الحوار القومي ـ الديني**، بل إن صدور هذا الكتاب دفعني إلى مراجعة المجلد الذي جمع أعمال الندوة الفكرية الكبرى التي أشرف عليها أيضاً مركز دراسات الوحدة العربية سنة ١٩٨٠، ونشرت موادها سنة ١٩٨١ في ٧٨٠ صفحة، تحت عنوان **القومية العربية والإسلام**[٥]. ولقد تبينت في أبحاث وتعقيبات ومناقشات هذه الندوة كثيراً من الآراء الجريئة والشجاعة، وكثيراً من الأسئلة المحفزة على التحليل والفهم، وبناء ما يسعف على فهم التاريخ والمجتمع والسياسة، وذلك على رغم المسافة الزمنية الفاصلة بين سنة ١٩٨٠، سنة انعقاد الحوار الأول، وسنة ١٩٩٤، سنة انعقاد المؤتمر القومي ـ الإسلامي. فكيف نفسر ما جرى في اللقاء الأخير؟ وكيف نبرر عمليات السكوت على الأسئلة الكبرى التي كان ينبغي أن تطرح، ليتم التداول في شأنها، برحابة الصدر التي أثمرت بلوغ عتبة المؤتمر؟

كان هناك اعتراض أول على هذه الأسئلة طُرح في بعض تدخلات المشاركين في المؤتمر، يتعلق بالتركيز على الطابع السياسي الظرفي المرحلي، إن لم نقل البراغماتي للمؤتمر... لكن هذا الاعتراض غير مقنع، حيث يُفترض في النخبات المشاركة، والمجموعات التي أعدت الأوراق الموجهة، أن تعمل على صياغة أكبر قدر ممكن من القضايا التي تسمح باستنفاد الحوار في أبعاده المختلفة، أما الرصد، المتخندق، وتغليب الآلية التوفيقية التي تكتفي بالتذكير بنقط الخلاف بلغة قطعية (ص ٢٦ ـ ٢٨ في المرجعية والموقف من العلمانية)، والتوصيف المخاتل في مقدمة وخاتمة التدخلات (ص ٨٢ ـ ٨٤ و٢١٢ ـ ٢١٧)، فإنه في نظرنا لا يقلص من درجات الاختلاف قدر ما يتيح فرصة لإعلان المواقف والتذكير بها، وذلك على رغم الإعلانات التي يمكن أن تتضمنها مواثيق من قبيل البيان الختامي، وبرنامج العمل، وإعلانات حسن النوايا التي كررتها المداخلات وشكلت لازمتها الثابتة.

في الندوة الفكرية الأولى «القومية العربية والإسلام» كان الحوار بين طارق البشري والياس مرقص يشارف جذور الأسئلة،

---

(٣) **الحوار القومي ـ الديني: أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٩).

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٧٢ و٢٧٤ ـ ٢٨٤.

(٥) **القومية العربية والإسلام: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨١).

ويضع الأصبع على القضايا ونقائضها في جدل حي[٦]، وقد مكن هذا الحوار من الوقوف على جملة من النتائج التي أسهمت في نظرنا في إغناء الخطاب السياسي بشقيه الإسلامي الحضاري المتنور، والقومي الإنساني المفتوح. وعلى رغم جدلية التناقض التي حكمت كثيراً من أحكام الندوة، إلا أن القارئ المهتم بصيرورة جدل الأفكار في الأيديولوجيا العربية المعاصرة، يدرك النتائج المهمة التي تولدت من هذا الحوار.

ويعترض معترض آخر، فيقول إن للزمن فعله في موضوع الحوار، وآلياته وأساليبه، فحوار ندوة «القومية العربية والإسلام» لا يماثل الحوار الذي بلورته ندوة «الحوار القومي ـ الديني»، وليس هو موضوع **المؤتمر القومي ـ الإسلامي الأول**، إلا أننا نرى أن المتغير الزمني بكل أبعاده ومستوياته، لا يشترط إغفال المتراكم من معطيات تجارب الحوارات السابقة، كما لا يقتضي تجاهل مقدمات عامة حكمت وما زالت تحكم الممارسة السياسية في مختلف الأقطار العربية، ومن بينها طبيعة الدولة وتراث الفكر السياسي العربي المعاصر، ثم دروس الفلسفة السياسية المعاصرة، كما يستلزم بالضرورة أيضاً مراعاة المعطيات التي أحاطت وما زالت تحيط بأشكال الهوية، منذ انطلاق المشروع القومي، وانتعاش المد السلفي الجديد، في فصائل ما أصبح يُعرف بالصحوة الإسلامية.

ـ ٣ ـ

إن الحاجة تدعو فعلاً إلى الحوار، وللحوار كما هو معروف في مجال الفكر[٧] أصول وقواعد، بدونها تُفلس قيمته، وأول هذه الأصول شجاعة الإقرار دون تهور بالاختلاف ومواطنه على نحو يسمح بالاجتهاد في البحث عن صيغ للتقارب. أما في مجال العمل السياسي، فإن موضوع الحوار يتحكم في صيغة التوافق المطلوب، وفي هذه الحالة قد لا يتطلب الأمر مؤتمراً للحوار، قدر ما يقتضي اجتماعات لتبادل الرأي، والبحث عن صيغ التراضي الممكنة، لبلورتها في بيان، وهكذا...

إن الأمر الملفت للانتباه في كثير من مقاربات المؤتمر القومي ـ الإسلامي الأول، بل وحتى في أوراقه التوجيهية، هو أن ضغط الهواجس السياسية المعتبرة كخلفية موجهة للحوار (ص ٣٦، ٥٦ و٢٥٥) لم يمكّن المتحاورين من تقليص حجم الاختلاط القائم في الرؤى الفكرية السائدة. فهل يعقل بعد معارك الحداثة المتواصلة في الوطن العربي، منذ نهاية القرن الماضي، أن نعود الى عتبة النظام المعرفي الديني، ونبني عليها قواعد السياسة وأصول الفلسفة السياسية المدنية؟

وصفوة القول، لقد غاب موضوع السياسة ـ في مستواه النظري ـ عن الحوار، أما ما يرتبط به من قضايا الديمقراطية وتطبيق الشريعة، فإنها في نظرنا مجرد فروع ترتبط بأسئلة وقضايا غاب التفكير فيها، وغُيب أيضاً بحثاً عن وفاق آني، مبني على حسابات تواصل التفريط في النظر لحساب تدارك المآل الخاسر... لكن هل يسمح التفريط في النظر بتدارك الخسران؟

إننا لا نعتقد بإمكانية نجاح الحوار القومي ـ الإسلامي، سواء في المؤتمر السابق أو في المؤتمرات المحتملة في المستقبل ما لم

---

(٦) طارق البشري، «الخلف بين النخبة والجماهير إزاء العلاقة بين القومية العربية والإسلام»، ص ٢٧٥ ـ ٣٠٠؛ تعقيب الياس مرقص على ورقة طارق البشري الأخيرة، ص ٣١٩ ـ ٣٤٣، وتعقيب طارق البشري على ورقة: جوزيف مغيزل، «الإسلام والمسيحية العربية والقومية العربية والعلمانية»، ص ٣٨٥ ـ ٣٤٣، في: المصدر نفسه.

(٧) انظر ملاحظات البشري على الحوار القومي الإسلامي والحاجة الى إعطاء الاعتبار الأكبر للمستوى الفكري، في: طارق البشري، «الجانب الثقافي للحوار القومي الإسلامي»، **العربي** (مصر)، ١٤/١١/١٩٩٤.

توضع كل القضايا الخلافية موضع تفكير جماعي، عقلاني وتاريخي، وبدون مواربة ولا مخاتلة، فلا ينبغي التلاعب بالدين في مجال السياسة. فتوظيف الدين في حقل الصراع السياسي، أي استدعاء الشواهد الدينية عند رسم الخطط السياسية، تترتب عليه نتائج تعيدنا إلى عتبة معرفية نظرية تجاوزتها ثورات معرفية وسياسية ودينية لا مفر من التعلم من دروسها، لنتمكن من الحديث بلغة العصر ومنطقه، ونبني الرؤى والمواقف السياسية المناسبة لطموحاتنا في التاريخ.

بناء على ما سبق ينبغي استحضار الذاكرة العربية ـ الإسلامية، كما ينبغي استدعاء دروس التاريخ وتجارب الإنسانية... فموضوع السياسة والدين لا يعد شأناً عربياً، إنه شأن إنساني بامتياز، ولا يمكن التفكير فيه خارج معطيات تجارب التاريخ، على رغم كل الخصوصيات التاريخية والحضارية، التي تميز أمتنا في هذا المنعطف التاريخي من باقي الأمم والشعوب.

عود على بدء في الدفاع عن الحوار القومي ـ الإسلامي: لا تعني الملاحظات المتضمنة في المناقشة السابقة، رفضنا للحوار القومي ـ الإسلامي، قدر ما تعني رغبتنا في عدم التفريط في الأوليات التي بدونها تتحول فصائل الحركات السياسية العربية إلى فصائل متجانسة، على رغم التنافر الكبير القائم بين معتقداتها وممارساتها. وقد بدا لنا أن محتوى المؤتمر القومي ـ الإسلامي الأول، على رغم قيمة أوراقه الموجهة للحوار، والمداخلات التي أعقبتها، وأهمية الجهود التي بذلتها لجنته التحضيرية، ظل في أمس الحاجة إلى الأسئلة التي ينظر إليها كأسئلة محرجة لهذا الطرف أو ذاك، وهي الأسئلة التي أوجدت الخلاف بين تيارين لعلهما من أكبر تيارات الفكر السياسي العربي، فقد ازدادت المفاهيم الكبرى المستعملة في الحوار غموضاً والتباساً، ونشير هنا بالدرجة الأولى إلى عينة من المفاهيم وردت بصورة متعددة في الورقتين التوجيهيتين، كما وردت في كثير من المداخلات دون أن يحصل تفاهم حول دلالاتها المباشرة، وتوظيفاتها الايديولوجية من قبيل: الإسلام الحضاري، والمرجعية الإسلامية، وتطبيق الشريعة، والشورى، والديمقراطية، والدولة المدنية، والدولة الدينية، والعلمانية، والتغريب.

كذلك فلقد ظلت تنقص الحوار جدلية الإقناع، القائمة على المواجهة الهادئة، للتعمق في مناقشة الموضوع الواحد المحدد (ص ٣٢٠)، بهدف رسم الملامح الجديدة لتوافق سياسي، قد لا يسمح بالضرورة بتوحيد مرجعية النظر الفكري الناظم لكلا التيارين، كما قد لا يمكّن من إيجاد الوسائل والقنوات التي تسعف بالتنفيذ المشترك لمشاريعها في العمل □

صادق رشيد

أفريقيا والتنمية المستعصية: أي مستقبل؟

ترجمة مصطفى مجدي الجمال

(القاهرة: مركز البحوث العربية، ١٩٩٥)، ١٥١ ص.

حمدي عبد الرحمن حسن

أستاذ العلوم السياسية المساعد

في كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة.

مقدمة

يسود اعتقاد جازم بين كثير من الباحثين بأن السياسة الافريقية تشكل دائماً لغزاً محيراً يستعصي على الفهم الصحيح. فافريقيا قارة الظلال السوداء والأحداث التي يصعب تفسيرها[١]. ومعظم الأطروحات النظرية التي قدمت لتفسير مختلف أبعاد السياسة والحكم في افريقيا بعد الاستقلال اثبتت عجزاً واضحاً. وعليه فإن أي محاولة لفهم طبيعة النظم السياسية الافريقية المعاصرة وأدائها هي بحق ضرورية وملائمة. أليست غاية التحليل السياسي هي تحقيق ما يسمى بالقدرة على الفهم والقضاء على مسالك التحيز والغموض في تناول الظواهر والأحداث السياسية؟!

إن نظرية التنمية ــ باعتبارها إطاراً معرفياً قُدم لتحليل السياسة الافريقية بعد الاستقلال ــ هي جد معيبة من حيث إطارها المفاهيمي، ومنقوصة من حيث رؤيتها التحليلية. فعلى الرغم من تفورها الشديد من التحليل الطبقي، فإن غايتها أضحت صورة مكررة للغاية الماركسية، إذ بينما جزم التحليل الطبقي بأن المجتمعات الحديثة سوف تتبع النمط التاريخي للتنمية نفسه، حيث تم الانتقال من المرحلة الإقطاعية إلى المرحلة الاشتراكية، فإن نظرية التنمية أيقنت ضرورة نهج مجتمعات العالم الثالث للمسار نفسه الذي سلكته الدول الرأسمالية الغربية. أضف إلى ذلك أن أحد الملامح الأساسية للتحليل السياسي المترتب على نظرية التنمية هو الإهمال الواضح للتاريخ الاستعماري وما قبل الاستعمار في افريقيا. إذ قام المختصون بتحليل السياسة في افريقيا المستقلة من دون التوقف كثيراً عند جذورها التاريخية، وأنصب اهتمامهم على مرحلة تصفية الاستعمار باعتبارها مجرد خلفية لسياسة ما بعد الاستعمار[٢]. أما في ما عدا ذلك فلم يكن هناك أدنى اهتمام بالتاريخ.

---

(١) انظر على سبيل المثال: Patrick Chabal, *Power in Africa: An Essay in Political Interpretation* (New York: St. Martin's Press, 1992), pp. 3-10.

(٢) انظر: William Tordoff, *Government and Politics in Africa* (London: Macmillan Press, 1984), pp. 15-20.

ونظراً الى إخفاق نظرية التنمية في تفسير كثير من العمليات الفاعلة في افريقيا بعد الاستقلال، مثل الإثنية، والانقلابات العسكرية، والعنف، والفساد، والدكتاتورية، فإن مضامينها الفكرية أضحت في مهب الرياح. ومن ثم كان على منظّري التنمية تقديم مفاهيم جديدة يمكن التعويل عليها في تفسير غياب التقدم السياسي، ومن هنا ظهرت مفاهيم التنمية المقيدة، وعدم التصنيع... الخ.

وعلى الرغم من طرح صيغ نظرية أخرى لتفسير التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي في افريقيا بعد الاستقلال مثل نظرية الطبقة بمفهومها الماركسي الاشتراكي، فإنه منذ منتصف الثمانينيات حدث تحول في طبيعة الجدل الافريقي الخاص بالتنمية، حيث تركت قضية «التنمية» مكانها ليحل محلها فكر التكيف الهيكلي على المستوى الاقتصادي، والديمقراطية الليبرالية على المستوى السياسي[٣]. ومع أنه من المقطوع به أن افريقيا تعيش في أزمة هيكلية وأنها شهدت عقداً مفقوداً للتنمية خلال سني الثمانينيات، فإن هناك سوء إدراك واضح في تناول الواقع الأفريقي. لقد اختزلت افريقيا إلى مجرد صور «تلفزيونية» تمثل طفلاً هزيلاً من اللاجئين وهو يتضور جوعاً، أو تجسد الحرب الأهلية في رواندا أو ليبيريا. يقيناً هناك خطأ معين. ومما لا شك فيه أيضاً أن هذا الخطأ يرتبط بالسياسة. لكن كيف يمكن تفسير ذلك؟ في اعتقادي أن أهمية كتاب صادق رشيد عن التنمية المستعصية في افريقيا تنبع أساساً من كونه يطرح محاولة واعية لتفسير ما حدث في افريقيا منذ الاستقلال وطبيعة الأزمات الراهنة وسبل الخروج منها.

كذلك على الرغم من أن الكتابات عبارة عن تجميع لأربع دراسات مستقلة للمؤلف، إلا أنه تمكن ببراعة فائقة من أن يضعها في نسق واحد يعبّر بصدق عن عمق الرؤية التحليلية المفتقدة عموماً في الدراسات الافريقية.

المقولة الأساسية التي يطرحها الكتاب تتمثل في أن افريقيا وهي على مشارف القرن الحادي والعشرين أضحت إزاء ما يسميه صادق رشيد الحد الأخير للتنمية، إذ إنه بينما تسرع دول العالم الأخوى الخطى وهي مفعمة بأحاسيس الأمل والتفاؤل كي تكون على أهبة الاستعداد للقرن القادم، فإن افريقيا تعود القهقرى لتشكل في حد ذاتها عالماً رابعاً، فمع قدوم الثمانينيات بات من الواضح تماماً أن افريقيا تعيش في أزمة هيكلية، حيث انهارت معدلات النمو الاقتصادي بصورة حادة وأخفق معظم دولها في إحياء اقتصاداته المترنحة. وطبقاً لبادي أونيمود ــ الاقتصادي النيجيري البارز ــ فإن دول الشمال المتقدمة استفادت من أزمة الديون الخارجية لافريقيا، حيث إن تلك الأزمة هي في الحقيقة محصلة ما يلي[٤]:

- الخسارة الكبيرة في عائدات التصدير بسبب انهيار تجارة السلع.
- المزيد من الخسارة بسبب الشروط المجحفة للتجارة.
- قيام الشركات العالمية بإعادة الأرباح التي تحصل عليها إلى بلادها.

---

(٣) لقد أصبح الجدل السائد في افريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة يتركز حول إشكاليات التحول الديمقراطي وقضايا المشروطية الخارجية والنظام الأمثل للواقع الافريقي الراهن. انظر في ذلك على سبيل المثال:

Mohamed Bashir Hamid, «The African Debate: Democratization and Conditionality,» paper presented at: The AAPS Bi-Annual Congress: Africa in the Post Cold War Period, Dar-Es Salam, Tanzania, 18-21 January 1993, and René Lemarchand, «African Transitions to Democracy: An Interim (and Mostly Pessimistic) Assessment,» *Africa Insight*, vol. 22, no. 3 (1992), pp. 178-184.

(٤) انظر: بادي أونيمود، **افريقيا ـ الطريق الآخر: البديل الافريقي لبرنامج المواءمة الهيكلية**، ترجمة بهجت عبد الفتاح عبده (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥)، ص ٨.

ـ الخسارة في الاحتياطي الخارجي بسبب التقلبات التي يتعرض لها النقد الأجنبي.

وعلى الصعيد السياسي عانت افريقيا أزمة الخلافة السياسية، ولم تستطع حسم إشكالية تداول السلطة سلمياً، فشهدت العديد من الصراعات والانقسامات داخل صفوف النخبات الحاكمة، وتدخل العسكريون مراراً في شكل انقلابات وتمردات عسكرية. وأضحى التنافس على السلطة في افريقيا يمثل مباراة صفرية، حيث يحصل الفائز على كل شيء، بينما يخسر المهزوم كل شيء وهو ما أضفى على هذه العملية بعداً صراعياً عنيفاً وغير ديمقراطي. أما على صعيد العلاقات الاجتماعية، فقد تم تكريس الانقسامات العرقية والإثنية التي يموج بها معظم المجتمعات الأفريقية وأضحت التفاعلات الاجتماعية ذات طابع صراعي وعدائي، حتى ان لغة الخطاب اليومي ركزت على مفاهيم (نحن) و(هم). وبناء على ذلك فقد اكتسبت الصراعات الاجتماعية في الواقع الأفريقي صفة الديمومة والاستمرار، وتم التعبير عنها في شكل حروب أهلية ومحاولات انفصالية، بل إنها أخذت في الخبرة الرواندية سمة التطهير العرقي وانهيار جهاز الدولة تماماً.

وعلى الرغم من كل الاتجاهات السابقة، فإن معظم القادة الأفارقة اعترفوا صراحة أثناء اجتماع خاص للأمم المتحدة عن افريقيا عقد في أيار/مايو ١٩٨٦ بأن أسلوب احتكار السلطة والسياسات غير الملائمة أسهم بدور بارز في تردي الأوضاع الاقتصادية الافريقية[٥]. ومن ثم بدأ معظم الحكومات الافريقية يدرك ضرورة تحقيق الانضباط المالي والإدارة الاقتصادية السلمية وحتمية الإصلاح الاقتصادي. ومنذ نهاية الثمانينيات بدأت موجة من التحرر الثاني لافريقيا.

انطلاقاً مما سبق، فإنه في ظل واقع الأزمة الافريقية الراهنة توجد بارقة أمل، فما هي آفاق افريقيا وهي تتقدم نحو القرن القادم على ضوء الاتجاهات الراهنة سواء على الصعيد العالمي أو على الصعيد الافريقي؟ وهل يمكن تحويل حالة الأزمة الراهنة في افريقيا إلى إمكانية؟ يتناول الكتاب بالتحليل هذين السؤالين من خلال أربعة فصول أساسية:

أولاً: الأزمة والإمكانية في الواقع الافريقي الراهن

يتناول المؤلف في الفصل الأول، وهو بعنوان «افريقيا على أعتاب القرن الحادي والعشرين: هل يمكن تحويل الأزمة إلى إمكانية؟» طبيعة الأزمات الراهنة في افريقيا بمختلف أبعادها ومسبباتها، ويقترح كذلك سيناريوهات لتجاوزها. وعلى ذلك فإن هذا الفصل يعالج بشكل مبكر الهدف الذي أفصح عنه المؤلف في المقدمة، وهو كيفية تحويل الأزمة إلى إمكانية. ولكن أياً كان الأمر، فإن هذا الفصل يمثل في حد ذاته دراسة متكاملة تطرح رؤية تحليلية شاملة لما حدث في الواقع الافريقي، وقد جمع صادق رشيد بين الخاص والعام فانطلق من مناقشة خبرات فردية لدول بعينها أو تلك المتعلقة بمناطق إقليمية معينة ليصل إلى استنتاجات ذات دلالة بالغة بالنسبة الى الواقع الأفريقي الراهن، فهو يخلص إلى القول بأن الهم الملح لافريقيا وهي على أعتاب القرن الحادي والعشرين ــ على النقيض من كل التوقعات السابقة المفعمة بالأمل ــ إنما هو كيفية تطويق الأزمات قصيرة المدى وإدارتها وتحقيق مجرد البقاء، والسعي لاستعادة الاستقرار الداخلي والتلاحم الوطني (ص ١٧). لكن ما هو انعكاس ذلك على عقد التسعينيات؟ فإذا كان من المقطوع به أن عقد الثمانينيات شكل عقداً

(٥) انظر في تفصيلات ذلك: George B. N. Ayittey, *Africa Betrayed* (New York: St. Martin's Press, 1992), pp. 305-308.

ضائعاً للتنمية، فهل سيظل ذلك النمط هو السائد خلال السنوات الباقية من التسعينيات؟ بمعنى هل تصبح التسعينيات مجرد عقد آخر ضائع للتنمية في التاريخ الافريقي؟ إن التحدي الرئيسي المطروح يتمثل في كيفية تحقيق معدلات متسارعة للتنمية وتحقيق درجة عالية من الاستقرار في ظل ظروف المجاعة والموت الجماعي والعنف المتفشي وانعدام الاستقرار واحتدام الحروب والصراعات. تلك هي التساؤلات المحورية التي يحاول هذا الفصل الإجابة عنها.

إن صادق رشيد، بعيداً عن الوقوع في مسار الجدل الدائر حول إشكالية التنمية والديمقراطية في افريقيا وطبيعة العلاقة بين الليبرالية السياسية وسياسات التحرر الاقتصادي، اقترح مجموعة من المبادئ العامة التي تشكل ما يمكن أن نسميه ملامح رؤية افريقية متكاملة لتجاوز الأزمة الراهنة، وهي تتمثل في العناصر المحورية الآتية:

١ ـ الاعتماد على الذات وتبني استراتيجية افريقية للنهضة، ففي ظل المتغيرات الدولية الراهنة والسعي قدماً نحو تهميش القارة الافريقية يصبح الخيار الوحيد أمام افريقيا هو الاعتماد على نفسها في تحديد مصيرها. «ويجب على الدول الافريقية ـ منفردة ومجتمعة ـ أن تضع موضع التنفيذ جملة من التدابير الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتشابكة والمتضافرة لن يتسنى بدونها مقاومة تهميش القارة أو دخول القرن الحادي والعشرين كشريك صامد ـ إن لم يكن قوياً ـ على المسرح الدولي» (ص ٢٩).

٢ ـ ترسيخ التقاليد الديمقراطية، إذ إنه من الأمور التي تحظى بالاتفاق العام حاجة افريقيا إلى أنظمة ديمقراطية مستقرة تخضع للمساءلة السياسية وتحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون. فثمة معادلة ثلاثية الأبعاد تجمع بين منظومة المساءلة والتنمية والديمقراطية. على أن تلك العملية التي بدأت تشهدها افريقيا منذ نهاية الثمانينيات نحو الأخذ بمظاهر الديمقراطية التعددية لا تزال محفوفة بالعديد من المخاطر والتحديات. واتساقاً مع المبدأ السابق، فإن مسؤولية إحداث التغيير الديمقراطي واستمراره تقع على عاتق المجتمع الافريقي بمختلف قطاعاته ومؤسساته.

٣ ـ تحقيق السلم والأمن والاستقرار، وليس بخافٍ انه في ظل واقع الصراعات الاجتماعية الحادة والانقلابات العسكرية والمنازعات الحدودية وأعمال العنف الأخرى داخل الدولة الواحدة أو بين الدول الافريقية المتجاورة، فإن التحدي الرئيسي في هذه المرحلة يتمثل في احتواء مصادر الصراع والعنف في الواقع الافريقي مع المضي قدماً في استئصال الأسباب الجذرية لهذه الصراعات. وفي هذا السياق يمكن استنباط مدى أهمية إقامة آلية منظمة الوحدة الافريقية الخاصة بمنع وإدارة وتسوية الصراعات في افريقيا والتي أعلن عنها في قمة القاهرة في حزيران/يونيو ١٩٩٣، حيث أنشئ صندوق سلام خاص لدعم أنشطة التحكم في الصراعات وحلها. على أن هذه الآلية تواجهها تحديات عدة تتمثل بالأساس في إشكالية توفير التمويل الكافي، وكذلك في طبيعة الصراعات الافريقية، حيث إنها ذات طابع اجتماعي ممتد وتستعصي على آليات تسوية الصراعات المضادة، فضلاً عن أنها ترتبط بأزمة التنمية في مجملها.

٤ ـ أهمية الاعتماد على دور المنظمات والمؤسسات الافريقية في دفع جهود التنمية. وفي هذا الصدد يشير المؤلف بصفة خاصة إلى دور كل من اللجنة الاقتصادية لافريقيا، ومنظمة الوحدة الافريقية، وبنك التنمية الافريقي. على أن المبدأ الذي يتم التأكيد عليه في هذا السياق هو إضفاء الطابع الوطني على مشروعات التنمية الافريقية، أي أن البحث عن بديل لفكر التكيف الهيكلي ينبغي أن يستقي مصادره أساساً من افريقيا، ولعلها إشارة ذكية من المؤلف حينما يؤكد على أهمية تدعيم مؤسسات التعليم العالي في

القارة حيث تقع على عاتقها مسؤولية كبرى في مواجهة تحديات التنمية والتحول الديمقراطي.

٥ ـ «التزام المجتمع الدولي بتهيئة الشروط الخارجية وتقديم الدعم الكافي والضروري اللازم لمساعدة البلدان الافريقية في إنجاز التحول الاقتصادي المأمول والانتقال الديمقراطي الناجح وإقرار السلم والأمن والاستقرار» (ص ٤٦). وهكذا يخلص المؤلف إلى نتيجة أساسية مفادها أن مسؤولية إعادة تنظيم البيت الافريقي وترتيبه هي مسؤولية افريقية، أي أنها تقع على قاطنيه بالدرجة الأولى، وليس من المنطقي أن ننتظر من الآخرين القيام بهذه المهمة نيابة عنا.

ثانياً: إمكانيات مواجهة تحدي التنمية في التسعينيات

يستمر المؤلف في مناقشته لإشكالية التنمية في افريقيا، وذلك في الفصل الثاني من الكتاب وهو بعنوان «تحدي التنمية المتواصلة في افريقيا خلال التسعينيات وما بعدها». ومن الواضح أنه يركز تحليله على تحديد الفرص المتاحة أمام القارة وبلورتها في عقد التسعينيات، وذلك من أجل إحداث تحول اقتصادي هيكلي يكون أكثر استجابة للمتطلبات الافريقية الحقيقية وليس من أجل المواءمة والتكيف مع ظروف الاقتصاد الدولي، كما تفرض ذلك مؤسسات بريتون وودز.

إن الأزمة الراهنة في افريقيا تنذر بخطر جسيم، حيث «تتفاقم الأخطار والانتهاكات البيئية ممثلة بصورة أساسية في انتشار التصحر، وتناقص الأرض الصالحة للزراعة، وتدهور نوعية التربة وتدمير الغابات الاستوائية وتلوث المياه؛ الأمر الذي يثير مخاوف حقيقية بشأن استغلال قاعدة الموارد بالقارة وإدارتها، وكذلك إمكانية استمرارية هذه القاعدة على المدى الطويل» (ص ٥٩).

ولا شك في أن إمكانية تجاوز هذه الأزمة تتوقف على الإدارة السياسية للحكومات الافريقية حيث تصبح قادرة على مقاومة الضغوط الخارجية الخاصة بفرض برامج وسياسات التكيف الهيكلي. إن فرض البديل الافريقي الملائم يعتمد على خلق الإطار السياسي الملائم ووضع حد للصراعات والنزاعات العنيفة التي عصفت بمعظم دول القارة منذ الاستقلال، كما يستلزم قبل ذلك كله أن يكون محور التنمية المتواصلة هو البشر. وهنا تبرز أهمية مفهوم المشاركة الشعبية في جهود التنمية الافريقية، ويشير المؤلف في هذا الصدد إلى أهمية الاستراتيجيات المساندة مثل الاعتماد الجماعي لدول القارة على الذات من خلال التعاون والتعامل الفعال سواء على المستوى الاقليمي أو مع بلدان الجنوب في الأقاليم الأخرى.

ثالثاً: العلاقة بين العلوم الاجتماعية وصنع السياسات في افريقيا

لعل من أبرز الإشكاليات الخاصة بالتنمية في افريقيا تلك الخاصة بضرورة الفهم السليم لطبيعة العلاقة بين العلوم الاجتماعية وعملية صنع السياسات. وذلك هو محور الفصل الثالث من كتاب صادق رشيد.

وعلى الرغم من أن هذا الفصل يحفل كثيراً بإصدار الأحكام الحتمية والتأكيد على ما ينبغي أن يكون بالنسبة إلى مساهمة العلوم الاجتماعية في تقديم الحلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجهها القارة، إلا أنه مع ذلك طرح المشكلة من خلال رؤية نقدية فاحصة ابتداء من سنوات التكوين في الستينيات وأوائل السبعينيات. بيد أن منتصف السبعينيات شهد بداية تضاؤل الاهتمام بإجراء البحوث الاجتماعية والاستفادة منها في صنع السياسات، وربما يعزى ذلك إلى جملة من الأسباب من أبرزها الطبيعة الاستبدادية لنظم الحكم في كثير من البلدان الافريقية، وغياب حرية البحث العلمي، وتقليص الميزانية المخصصة للتعليم، وتدني المستوى المعيشي لعلماء الاجتماع الأفارقة.

ومن القضايا الملحة التي يطرحها المؤلف لمواجهة مشكلة العلاقة بين العلوم الاجتماعية وعملية صنع السياسات الافريقية خلال عقد التسعينيات ما يلي:

١ ـ أهمية وجود الأبحاث العلمية الجادة والخلاقة التي يقوم بها العلماء الأفارقة في مواجهة بحوث السياسات الموجهة من الخارج.

٢ ـ عدم جدوى المقارنة بين البحث الأكاديمي وبحوث السياسات في الفترة الراهنة ومحاولة اصطناع التناقض بينها، فالبحث الأكاديمي مهم ولكنه ليس كافياً حيث إنه لا يطرح بديلاً لبحوث السياسات.

٣ ـ ضرورة استثمار علماء الاجتماع الأفارقة للفرصة الخاصة بالضغوط من أجل التحول الديمقراطي في افريقيا وتقديمهم لمساهمات أكبر قيمة في عملية صنع السياسات.

٤ ـ التأكيد على قضية المنح والمساعدات الخارجية لدعم البحث العلمي وفرص التدريب في المجتمع الافريقي من دون التأثير في اتجاهات البحوث ونتائجها.

رابعاً: دور القطاع غير الرسمي في عملية التنمية

أفرد المؤلف الفصل الأخير من دراسته لمناقشة مفهوم القطاع غير الرسمي والتقويم النقدي للدور الذي يمكن أن يضطلع به هذا القطاع في عملية التحول والتنمية في افريقيا.

لقد ربط صادق رشيد بين مناحي الضعف المنهاجية وحالة السيولة التي يعانيها مصطلح القطاع غير الرسمي في افريقيا، وبين الفائدة المرجوة من هذا المفهوم في عملية صنع السياسات. وقد حاول هذا الفصل الإجابة عن سؤالين أساسيين: أحدهما يتعلق بتأثير الأزمة الاقتصادية وبرامج التكيف الهيكلي على القطاع غير الرسمي. والآخر يتعلق بإمكانية أن يصبح القطاع غير الرسمي دافعاً للتنمية في افريقيا خلال التسعينيات وما بعدها.

وعلى الرغم من أن كتاب صادق رشيد لم يتضمن خاتمة يعرض فيها الباحث لأهم النتائج المتعلقة بمسيرة التنمية الافريقية، وهي في اعتقادي مسألة مهمة للغاية نظراً الى أن الكتاب عبارة عن تجميع لأربع دراسات كتبت أساساً بشكل منفصل خلال الفترة من ١٩٩١ وحتى ١٩٩٣، فإن الانتقاد الأساسي الذي يمكن أن يوجه الى مثل هذا العمل الجاد يتمثل في إهمال طرح مشكلة الخصوصية الافريقية، وهل تشكل الليبرالية السياسية بمفهومها الغربي الرأسمالي البديل المناسب للواقع الافريقي الراهن أم لا. ولا شك في أن تلك القضية تمثل أحد أركان الجدل الافريقي الراهن، وأحد الحلول المناسبة لمشكلة تداول السلطة بشكل سلمي في مناخ التعددية والانقسام الإثني والعرقي في المجتمع الافريقي. إن أحداً لا يدافع اليوم عن صيغة نظام الحزب الواحد ونمط التنمية المصاحب له والذي كان شائع الانتشار في افريقيا منذ الستينيات. وبالمنطق نفسه هل من الضروري واللازم أن تتبنى الدول الافريقية صيغة التعددية الحزبية ونمط الاقتصاد الحر بمفهومه الرأسمالي؟![٦]

نحن بحاجة إلى تضافر جهود الجماعة العلمية الافريقية لمناقشة قضايا مرحلة التحول والتنمية الراهنة في افريقيا وإشكالياتها بما يسهم في النهاية في تحديد ملامح التنمية الشاملة التي تلائم طبيعة المتغيرات الراهنة وأسسها سواء على الصعيد الإقليمي أو على الصعيد الدولي. وفي هذا السياق تأتي أهمية الرؤية التي طرحها كتاب **افريقيا والتنمية المستعصية** □

---

(٦) انظر في ذلك: حمدي عبد الرحمن حسن، «ظاهرة التحول الديمقراطي في افريقيا: القضايا والنماذج وآفاق المستقبل،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٩، العدد ١١٣ (تموز/يوليو ١٩٩٣).

Bertrand Badie

La Fin des térritoires: Essai sur le désordre international et sur l'utilité sociale du respect

(Paris: Fayard, 1995), 276 p.

نهاية الأقاليم: دراسة حول اللانظام الدولي وحول المنفعة الاجتماعية للاحترام

عمر الشافعي

باحث من مصر.

- ١ -

يسود اليوم بين أغلب محللي النظام العالمي شعور عميق بالحيرة والتشاؤم. فاليقينيات التي اقترنت بانهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة سرعان ما تبددت. لم يعد من السهل على البعض اليوم ـ كما كان في عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠ ـ أن يزعم أن التاريخ قد انتهى بانتصار حاسم ونهائي للديمقراطية الليبرالية على سائر الايديولوجيات. كما يكاد يكون مستحيلاً أن يجادل المرء اليوم بأننا نحيا ـ أو حتى نوشك أن نحيا ـ في ظل نظام عالمي جديد يوفر السلام والازدهار ويقوم على احترام الشرعية الدولية وكفالة حقوق الإنسان للجميع. وعوضاً من تلك الأحلام الوردية، فإننا نجد أنفسنا إزاء عالم تتفاقم كل يوم أزمته الاقتصادية ومآسيه الاجتماعية وفوضاه السياسية، ويسود فيه عنف بالغ يبدو في كثير من الأحيان مستعصياً على الفهم.

في هذا الإطار يأتي هذا الكتاب الجديد لبرتراند بادي الذي يواصل فيه تأملاته حول الوضع الدولي الجديد وحول الدولة أيضاً. وهو هنا يركز على مفهوم الاقليم ـ النطاق المكاني الذي تباشر فيه الدولة اختصاصاتها وسلطاتها إزاء كافة الأشياء والأفراد الموجودين عليه ـ والتحديات التي يواجهها في ظل تنامي العولمة من جانب، وبروز الخصوصيات الإثنية من جانب آخر.

- ٢ -

في الجزء الأول من الكتاب يتناول بادي نشأة الإقليم. وانطلاقاً من مفهومه الديناميكي للثقافة السياسية، فإنه يؤكد أن الإقليم ليس معطى طبيعياً إنما هو بناء اجتماعي ـ سياسي. فالامبراطوريات القديمة بديناميتها وحراكها لم تكن تقوم على مبادئ الثبات الإقليمي والسيادة الإقليمية بالمعنى الحديث. ويقترب بادي هنا من تلك التفرقة التي يوردها فقهاء القانون الدولي بين الحدود السياسية الحديثة ذات الطبيعة الخطية والحدود السياسية التقليدية التي كان يغلب عليها طابع المساحات الشاسعة التي تدخل في نطاقها ظواهر طبيعية ممتدة كالصحارى والجبال والأنهار وغيرها. ومع ذلك فإن بادي يرى قدراً من التشابه بين إقليم الدولة الحديثة وإقليم المدينة القديمة

الذي ظهر في العديد من الثقافات، والذي كان يتمثل في مساحة محددة من الأرض هي نطاق سلطة تلك المدينة. وإذا كان الإقليم ـ في حالتي المدينة القديمة والدولة ـ الأمة الحديثة على السواء ـ هو نطاق ممارسة السلطة والنفوذ، فإن هناك فارقاً يتعلق بالمعنى الاجتماعي للإقليم. فعلى حين تقوم الدولة ـ الأمة على مبدأ المواطنة والمساواة القانونية بين المواطنين داخل النطاق الإقليمي، فإن العلاقة بين المدينة القديمة وإقليمها كانت علاقة هيمنة وخضوع: هيمنة المدينة وخضوع الإقليم، فإقليم المدينة هو المحيط الذي يخدم المركز (المدينة) ويحميه (ص ١٧ ـ ١٨).

وكما في حالة الامبراطوريات القديمة، فإن الإقطاع الأوروبي أيضاً، وفقاً لبادي، لم يقم على المبدأ الإقليمي، حيث استند النظام السياسي في ظل الإقطاع إلى علاقات الولاء الشخصي (ص ٣١ ـ ٣٣). وإذا كان بادي يبرز العلاقة الوثيقة بين تجاوز الاقطاع في الغرب ونشأة الدولة ـ الأمة ومفهوم الإقليمية الحديث، فإن تركيزه لا ينصب على دور النظام الاجتماعي الذي تلا الإقطاع ـ الرأسمالية ـ في قيام الدولة الحديثة، وإنما على الأساس الثقافي المسيحي لمبدأ الإقليمية. والكاتب هنا يعود إلى فكره سبق أن طرحها في كتاب **الدولتان: السلطة والمجتمع في الغرب وفي بلاد الإسلام**. ففي **الدولتان** ذهب بادي إلى أن الطابع المؤسسي الذي اكتسبته المسيحية تدريجياً في الغرب أسهم في إقامة حيزين متمايزين للنشاطين الديني والسياسي، وهو ما عده أساساً جوهرياً للدولة الديمقراطية الحديثة. أما هنا في **نهاية الأقاليم**، فإن الكاتب يبرز النتائج الإدارية (وليس الأيديولوجية) لذلك الطابع المؤسسي للمسيحية الغربية، تلك النتائج التي تتمثل في الميل لإقامة نطاق أو نطاقات إقليمية محددة تتم داخلها ممارسة السلطة، سواء كانت سلطة سياسية أو دينية (ص ٣٥ ـ ٣٦). ويبين بادي أيضاً الدور الذي لعبه الإصلاح الديني (البروتستانتي) وحركة الإصلاح المضاد في ترسيخ المفهوم الإقليمي حيث اتخذ الصراع بين الحركتين طابع النزاعات القومية بين دول ـ أمم أوروبية مختلفة. ويرى بادي أن مبدأ الإقليمية قد انتصر وترسخ في الغرب عبر اتفاقيات وستفاليا (١٦٤٨) التي أنهت حرب الثلاثين عاماً، ومعاهدة فرساي (١٩١٩) التي أنهت الحرب العالمية الأولى، ثم ما لبث أن ساد على مستوى العالم.

والحق أن ما يذهب إليه بادي في هذا الشأن يطرح تساؤلات عديدة. فإذا كان الطابع المؤسسي للمسيحية الغربية قد استلزم وضع المبدأ الإقليمي موضع التطبيق، فكيف تعايشت المسيحية إذاً مع نظم غربية يؤكد بادي ذاته أنها لم تقم على الإقليمية لمدة تزيد على ألف عام؟ أوليس من المفارقة أن الميل الى الاقليمية الكامن في المسيحية الغربية لم يبدأ في التحقق الفعلي في الغرب إلا في تلك العصور التي شهدت تراجع المسيحية ذاتها وتهميشها (في عصر النهضة، والتنوير، والثورة الفرنسية... الخ.) ثقافياً وسياسياً؟! وهل يمكن القفز على الدور المهم الذي لعبه تطور الرأسمالية في ظهور الدولة ـ الأمة والمبدأ الإقليمي؟

لقد أكدت دراسات كلاسيكية عديدة الدور البالغ الأهمية الذي لعبه تنامي علاقات السوق في خلق صلات وتفاعلات جديدة بين مناطق (ريفية أساساً) كانت قبل ذلك منعزلة بعضها عن البعض اقتصادياً وثقافياً، وما أدى إليه ذلك من خلق تجانس لغوي على نطاقات واسعة نسبياً. وفي تلك البلدان التي كان التطور الرأسمالي فيها أسرع من غيرها (مثل انكلترا وهولندا) سرعان ما أدركت بيروقراطية الدولة ما قبل الرأسمالية الحاجة الى أن تستخدم لغة السوق المتنامية في تعاملاتها بهدف زيادة كفاءتها وفعاليتها. وهكذا نشأت شبكات تجارية لغوية إدارية معقدة كانت بمثابة

جنين الدولة ـ الأمة الحديثة في المجتمعات التي سبقت في مجال التطور الرأسمالي.

وإذا كانت الماركسية قد أكدت تلك العلاقة الوثيقة بين الرأسمالية والقومية، فإن المرء لا يحتاج لأن يكون ماركسياً لكي يدرك هذه العلاقة. ولعل كتاب إرنست غيلنر **الأمم والقومية** *(Nations and Nationalism)* من افضل الكتابات غير الماركسية التي تؤكد أيضاً العلاقة الوثيقة بين المجتمع الرأسمالي (الذي يفضل غيلنر أن يسميه «المجتمع الصناعي») والتجانس الثقافي اللغوي المتمثل في القومية. وسأحاول في القسم التالي من العرض أن أبين أن إهمال بادي للأساس الاقتصادي للدولة الحديثة ومبدأ السيادة القومية الإقليمية يؤثر بالسلب في تحليله لمازق الإقليمية في العالم الثالث.

ـ ٣ ـ

يخصص بادي الجزء **الثاني** من الكتاب لدراسة التناقضات العارمة التي صاحبت تصدير المبدأ الإقليمي إلى المجتمعات غير الغربية، في تطوير لأطروحته الأساسية في كتابَي **الدولتان** و **الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسي**. فانطلاقاً من أمثلة عديدة من أفريقيا وشبه القارة الهندية والجزيرة العربية، يؤكد الكاتب أن الفكرة القومية الإقليمية قد اصطدمت في العالم الثالث بمفاهيم اجتماعية وثقافية عديدة حكمت بالإخفاق على مفهوم الإقليمية الذي كان يراد له أن يكون عالمياً وشاملاً. والنتيجة هي تفاقم أزمة الهوية في العالم الثالث وبروز ما يسميه الكاتب أثننة العالم (l'ethnicisation du monde)، أي تنامي الولاءات الإثنية التي تمثل تحدياً لكيان الدولة القومية وسلامتها الإقليمية. ولكن الدولة القومية الإقليمية لا تتعرض في عالمنا ـ وبخاصة في العالم الثالث ـ لضغوط من قوى إثنية أضيق نطاقاً من الدولة فقط، وإنما كذلك لضغوط تأتي من قوى أبعد من مدى تلك الدولة بفعل العولمة المتزايدة على أصعدة الاقتصاد والاتصالات والثقافة والسياسة.

ومما لا شك فيه أن ما يقوله بادي في هذا الجزء الثاني من الكتاب يتضمن قدراً كبيراً من الحقيقة. فالدولة في العالم الثالث هشة بالفعل. وسواء تم بناؤها بواسطة القوى الاستعمارية أو حركات وطنية مناهضة للاستعمار، فإن معايير بناء الدولة ـ الأمة في العالم الثالث لم تخل في أغلب الأحوال من تعسف، قد يتمثل في فرض لغة (أو لهجة) أقلية معينة على كافة سكان إقليم الدولة بشكل قسري باعتبارها اللغة القومية، أو في إقامة حدود الدولة ذاتها بشكل يتناقض بشدة مع الحقائق الثقافية الموضوعية (وفي حالات كثيرة كان ذلك مقصوداً لضمان هشاشة الدولة الجديدة وترسيخ تبعيتها للقوى الاستعمارية). إلا أن ذلك كله لا يعني أن عملية بناء الدولة الحديثة في العالم الثالث لم تكن سوى تعسف محض. فالعلاقة التي أشرت إليها بين الرأسمالية والدولة القومية ليست علاقة أحادية. فإذا كانت الرأسمالية قد خلقت القومية، فإن الدولة ـ الأمة قد لعبت بدورها دوراً بالغ الأهمية في دفع التطور الرأسمالي إلى الأمام. إن الدول ـ الأمم الأولى قد ظهرت بشكل عفوي من خلال التطور الاقتصادي ذاته. أما في تلك المجتمعات التي تأخر التطور الرأسمالي فيها نسبياً، ليس فقط في العالم الثالث وإنما أيضاً في بقاع غربية عديدة، فإن النخبات التحديثية فيها ـ سواء كانت هي نفسها ذات طابع رأسمالي أو انتمت (وهو الأغلب) الى الطبقات الوسطى ـ قد وجدت أن عليها أن تخلق الدولة القومية خلقاً لكي تستطيع أن تمضي قدماً في ركب التطور الاقتصادي في عالم تسيطر عليه الدول ـ الأمم الأولى. ويمكن النظر إلى الثورة الفرنسية باعتبارها نقطة البداية للدور الحاسم للعوامل السياسية والايديولوجية في نشأة القومية الحديثة.

ولما كان الفعل الإنساني الواعي قد صارت له اليد العليا طوال المئتي عام الأخيرة في قيام القوميات الجديدة، فإن هذه العملية بالطبع لم تخل من تعسف. ومع ذلك، فمن الضروري فهم عنصر التعسف هذا داخل إطار الحاجة الموضوعية في عالمنا لدولة قومية ذات سيادة على نطاق إقليمي محدد لكي يتمكن مجتمع بعينه من إفساح مكان لنفسه داخل السباق التنموي المحتدم الذي لم يعتمد في أي وقت من الأوقات على العوامل الاقتصادية الصرفة. هكذا تتمثل الإشكالية الجوهرية للدولة القومية وإقليمها في العالم الثالث في جدلية الاحتياج الموضوعي/التعسف. وتحديداً لأنه لا يهتم بالقدر الكافي بالأساس الاقتصادي للدولة القومية، فإن بادي، في تقديري، يفرط في المبالغة في ما يتعلق بهشاشة الدولة وتعسفيتها في العالم الثالث، ولا يعني ذلك على الإطلاق التقليل من حدة الأزمة التي تواجهها بلدان العالم الثالث اليوم. ذلك أن التأزم الاقتصادي الشديد طوال العقدين الأخيرين وما أفرزه ذلك من مشكلات اجتماعية وسخط متزايد لدى قطاعات واسعة من الجماهير، قد أعطى أهمية نسبية متزايدة لعنصر التعسف في بناء الدولة ـ الأمة في العالم الثالث. وانفجار الولاءات الإثنية هو بالطبع من أهم تبعات ذلك الوضع.

ـ ٤ ـ

يخصص بادي الجزء **الثالث** والأخير من كتابه لتأمل البدائل المطروحة أمام العالم في ظل تراجع مبدأ الإقليمية بفعل الضغوط الأوسع (العولمة) والأضيق (الأثننة). وهو لا يجد صعوبة كبيرة في تفنيد كثير من الدعاوى التبسيطية، سواء كان منشأها من داخل صفوف اليمين أو من داخل صفوف اليسار. إنه يرفض الخطاب الليبرالي الجديد الذي يعتبر أن اقتصاد السوق والديمقراطية وجهان لعملة واحدة، وأن العالم مقبل على ازدهار غير مسبوق بشرط عدم عرقلة النشاط المحموم للسوق الديمقراطي. كما يبدد أيضاً الأوهام المنتشرة حول دور مستقبلي للأمم المتحدة والمنظمات فوق الحكومية يؤدي الى حلول السلام محل الفوضى والعنف الحاليين. فعلى الرغم مما تتعرض له من ضغوط عديدة، فإن الدولة الإقليمية كما يؤكد بادي، تمتلك أيضاً القدرة على المقاومة والاستمرار، حتى لو كان ذلك يعني اعتماداً متزايداً على قوة الجبر. والواقع أن صمود الدول إزاء الضغوط التي تتعرض لها (وخصوصاً ضغوط العولمة) لا ينبغي فهمه كعرقلة لميل اقتصادي نحو تراجع دور الدولة. إن كتاباً حديثاً حول العولمة الاقتصادية لبول هيرست وغراهام ثومبسون[١] يبين بما لا يدع مجالاً للشك في أن الشركات المتعددة القوميات دائماً ما تستند إلى قاعدة اقتصادية قومية بعينها، وتعتمد في تعظيم الأرباح وفتح الأسواق على دعم دولها القومية ومساندتها. ما نحن بصدده إذاً هو أقرب إلى دور اقتصادي جديد للدولة منه إلى تراجع لذلك الدور أو تهميش له.

ولكن ما الذي يدعو إليه برتراند بادي في مواجهة ما يراه بحق عولمة منقوصة لا تقودنا مباشرة نحو تحرير الإنسان الفرد أو بناء مجتمع عالمي، بل تؤدي الى فوضى متزايدة وعنف عدمي؟ إنه يؤكد الحاجة الى عقد اجتماعي عالمي جديد يعيد الى عالمنا المعنى ويستبدل قدسية السيادة الإقليمية للدولة لا بالتعصب الإثني ولا باختفاء الحدود السياسية، وإنما بترسيخ قيمة احترام الآخر والتسامح إزاءه في لحظة تعجز فيها أية مؤسسة قائمة عن تجسيد هذه القيمة. وهو يعول في ما يتعلق بصياغة هذا

(١) Paul Hirst and Graham Thompson, *Globalization in Question* (London: Polity Press, 1995).

العقد الاجتماعي على دور فلاسفة السياسة في التذكير بالدور الذي سبق أن لعبه فلاسفة أمثال توماس هوبز وجون لوك في القرن السابع عشر، وإن كان العقد الاجتماعي لهوبز ولوك وغيرهما قد تناول علاقة الفرد بالدولة، وليس العلاقات بين الدول والجماعات المختلفة.

ولكن هل تستطيع الفلسفة حقاً أن تصلح ما أفسدته السياسة؟

إن الكثيرين من قراء هذا الكتاب، ومن بينهم كاتب هذا العرض، لن يجدوا بعض أطروحات بادي أو كلها مقنعة كل الإقناع. ومع ذلك، فحسب القارئ الذي لن يكتفي بالإجابات المقترحة، أن الأسئلة قد طرحت على مستوى من الجدية والعمق وغزارة المعرفة بما يستحث الذهن على مزيد من التفكير في قضايا جوهرية تمس مستقبل إنسان هذا العصر □

صدر حديثاً

حركة القوميين العرب وانعطافاتها الفكرية

(سلسلة الثقافية القومية؛ ٣١)

سهير سلطي التل

يتناول هذا الكتاب نشأة حركة القوميين العرب وتطورها خلال عقود، ويعالج المحطات البارزة في تاريخ الحركة الفكري، فيميز بين مرحلة القومية المثالية ومرحلة القومية الاشتراكية وصولاً إلى المرحلة التي أعقبت هزيمة الخامس من حزيران ١٩٦٧، والتي شهدت صراعات حادة داخل الحركة حول أسباب الهزيمة ودور الطبقات الاجتماعية في المشروع التحرري السياسي والاجتماعي على الصعيد القومي.

٢٩٤ صفحة

الثمن: ٦ دولارات

كتب مختارة (موجز)

أولاً: الكتب العربية

(١)

عزيز حيدر [وآخرون]. **دليل إسرائيل العام**. تحرير صبري جريس وأحمد خليفة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦. ٥٦٧ ص.

يتكون هذا الكتاب من اثني عشر فصلاً غايتها تعميق المعرفة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل. وتدور محاور الكتاب حول عرض النظام القانوني والقضائي لإسرائيل، وتحليل تركيبتها الديمقراطية، ومعالجة نظام الحكم فيها، وتوضيح هيكلها الاقتصادي ومؤسساتها التقانية والتربوية والعسكرية القائمة. وأخيراً يغطي الكتاب أوضاع يهود العالم وبخاصة في الولايات المتحدة موضحاً خطورة اندماجهم في المجتمعات الغربية.

(٢)

السيد امين شلبي. **من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥. ٢٠٣ص.

من خلال قسمين أساسيين يتناول المؤلف تطور النظام الدولي منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن، حيث يتناول القسم الأول العلاقات بين القطبين الأعظمين خلال فترة الحرب الباردة الجديدة، أي بعد الغزو السوفياتي لأفغانستان مع دراسة أثر سياسات إدارتي كارتر وريغان في تطور تلك العلاقات. ويتعرض القسم الثاني إلى انهيار الاتحاد السوفياتي وأثر هذا الانهيار في النظام الدولي، ومن ثم يقدم تحليلاً لمقولات نهاية التاريخ وانتصار الغرب في صراعه الايديولوجي مع الشرق. وأخيراً يعرض المؤلف توقعاته لسياسات التسلح والعلاقات بين الدول بعد انتهاء الحرب الباردة.

(٣)

روجيه جارودي. **الأساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية**. القاهرة: دار الغد العربي، ١٩٩٦. ٢٢٦ ص. (سلسلة كتاب الغد)

يعد هذا الكتاب الأول ضمن ثلاثية خصصها المؤلف لمحاربة التطرف في جميع الأديان السماوية، وينقسم بدوره إلى ثلاثة

أقسام: يفحص الأول الأساطير اللاهوتية التي تقوم على نصوص التوراة. ويواصل الثاني تفنيد بعض الأساطير الأخرى التي ترجع اليها الصهيونية كاسطورة أرض بلا شعب وأسطورة العداء الصهيوني للفاشية وأسطورة قتل ملايين اليهود في الحرب العالمية الثانية. ويشرح القسم الثالث والأخير التوظيف السياسي للأسطورة من خلال توضيح دور اللوبي اليهودي في كل من الولايات المتحدة وفرنسا.

(٤)

سمير أمين (مشرف). **المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة: مصر**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦. ١٩٣ ص.

تدور محاور هذا الكتاب حول التناقضات الاقتصادية الناجمة عن سياسة التكيف الهيكلي وبدائل تلك السياسة، وإمكانية التنمية المستقلة في الواقع المصري، ودور الدولة في ضوء تغير طبيعة النمو التابع وسياسات صندوق النقد الدولي، وأخيراً المجتمع المدني في ظل سياسات التكيف الهيكلي.

(٥)

علي الصاوي (محرر). **النخبة السياسية في العالم العربي**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٦. ٦١٤ ص.

يمثل هذا الكتاب أعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشباب الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في القاهرة ودار حول «النخبة» باعتبارها محور العملية السياسية في المجتمع. وتشتمل محاور الكتاب على التأصيل النظري لمفهوم النخبة، والمداخل الرئيسية لدراستها وتحديد دورها في عملية التنمية والتطور المجتمعي، ثم يتعرض الكتاب بعد ذلك لدراسة النخبات في عدد من الأقطار العربية، وهي تعبر عن درجات مختلفة من التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بقصد تبين انعكاسات هذا الاختلاف على أنماط التفاعلات بين مكونات النخبة من جهة، وبينها وبين عناصر المجتمع المدني من جهة أخرى.

(٦)

مكانة العقل في الفكر العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها المجمع العلمي العراقي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦. ٤٢٤ ص.

يستعرض الكتاب مسيرة الفكر العربي قبل الإسلام وبعده، كما يعالج مسألة العقلانية في الفكر العربي - الإسلامي، وذلك عبر عدة محاور أهمها توضيح بنية العقلانية في المجتمع العربي - الإسلامي، وتحديات العقل العربي النهضوي، ثم العقل العربي وظاهرة التراجع، وأخيراً العقل العربي ومشكلات الواقع المعاصر.

(٧)

أعمال مؤتمر «الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية»، الدار البيضاء من ١٩ إلى ١٩٩٦/١/١١ بتنظيم مركز الدراسات العربي - الأوروبي. باريس: المركز، ١٩٩٦. ٤٩١ ص.

يحتوي الكتاب على أعمال المؤتمر الدولي الرابع لمركز الدراسات العربي - الأوروبي وتناقش أبحاثه قضية الأمن العربي بأبعاده المختلفة (وبالذات السياسية والاقتصادية) وبمستوياته المختلفة (الداخلية والخارجية)، وذلك على ضوء التحولات الأيديولوجية والجيو - استراتيجية التي شهدها العالم منذ مطلع التسعينيات.

(٨)

السيد ولد أباه [وآخرون]. **موريتانيا: الثقافة والدولة والمجتمع**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥. ٢٠٦ ص. (سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٨)

تتصدى أبحاث هذا الكتاب للإجابة عن سؤالين هما: ما هي موريتانيا؟ وما هو دورها الحضاري والثقافي؟، وذلك على مدار خمسة فصول: يتناول **أولها** الملامح الطبيعية والديمغرافية لموريتانيا، ويتعرض **الثاني** لتاريخ موريتانيا منذ ما قبل التاريخ حتى دخول الإسلام، أما الفصل **الثالث** فيدرس الدولة في موريتانيا والقوة السياسية فيها منذ ميلاد الحركة الوطنية في عام ١٩٤٦، ويختص الفصل **الرابع** بدراسة الاقتصاد والتنمية، ويركز الفصل **الأخير** على جوانب الثقافة والأدب.

(٩)

محمد أبو القاسم حاج حمد. **السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل**. ط ٢. بيروت: دار ابن حزم، ١٩٩٦. ٢ مج. مج ١: **جدلية التركيب**. ٦٠٥ ص؛ مج ٢: ١٩٥٦ - ١٩٩٦. ٧٧٠ ص.

يقدم هذا الكتاب عرضاً للتاريخ السياسي الحديث للسودان منذ الاستقلال وحتى الآن متعرضاً لتطور دور المثقفين والتركيبة الإثنية القبلية المعقدة للمجتمع وأثرها في النظام السياسي. كذلك يتطرق الكتاب الى العلاقات المصرية - السودانية وموضع مشكلة حلايب في سياقها. وأخيراً يتعرض الكتاب لكيفية تطوير المعارضة لآليات عملها على نحو يمكنها من تجاوز خلافاتها ويساعدها على بلورة أهدافها.

(١٠)

مصطفى عمر التير. **اتجاهات التحضر في المجتمع العربي**. الدار البيضاء: المؤسسة العربية للنشر والإبداع، ١٩٩٥.

محور الكتاب هو علم الاجتماع الحضري، حيث يوضح سبق العرب إلى بناء المدن وتطويرها، وذلك من خلال قسمين: يتناول **الأول** تأصيل مفهوم التحضر ونشأته، ويدرس **الثاني** تطور المدنية، ويخلص المؤلف إلى أن ظاهرة التحضر العربي الحديث تمثل تطويراً لنظيراتها القديمة من حيث مضمونها ودلالاتها.

ثانياً: الكتب الأجنبية

(١)

Asher Arian. *Security Threatened: Surveying Israeli Opinion on Peace and War*. New York: Cambridge University Press, 1995. 308 p.

تقديراً للدور الحاسم الذي لعبه الرأي العام الاسرائيلي في التحول من الحرب إلى السلام منذ حرب الأيام الستة، يقدم هذا الكتاب أول دراسة موسعة للتفاعلات بين الرأي العام والساسة الاسرائيليين في تلك الفترة معتمداً على استطلاع لرأي بضعة آلاف من اليهود أجري بين عامي ١٩٦٢ و١٩٩٤. ويعتبر المؤلف أنه مهما كان هؤلاء اليهود ينقسمون ما بين متشددين وتوفيقيين، فإن مجموعة المتغيرات المتمثلة في اندلاع الانتفاضة وانهيار الاتحاد السوفياتي والانتصار الأمريكي في حرب الخليج أدت إلى تحول الرأي العام الاسرائيلي تجاه مزيد من التوفيقية.

(٢)

Dennis Austin. *Democracy and Violence in India and Sri-Lanka*. New York: Council on Foreign Relation Press, 1995. 101 p.

يقوم هذا الكتاب بتحليل العلاقة بين العنف والديمقراطية متخذاً من الهند وسريلانكا حالتين للدراسة باعتبارهما دولتين تخضعان للنظام الديمقراطي البرلماني، لكنهما تعانيان من النزاعات الإثنية، والدينية، والسياسية التي عادةً ما تتورط أطرافها في أعمال عنف وعنف مضاد. ويتساءل المؤلف حول تأثير هذا العنف اللصيق بالدولتين في مسار العملية الديمقراطية فيهما وإلى أي مدى يمكنه أن يتهددها.

(٣)

Dietrich Rueschemeyer and Theda Skocpol (eds.). *States, Social Knowledge, and the Origins of Modern Social Policies*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1996.

يهتم هذا الكتاب بإلقاء الضوء على التأثير المتبادل بين السياسات الاجتماعية الخاصة بفئات معينة كالأطفال والمسنين والعاطلين والتي شهدت ازدهاراً في الفترة بين عامي ١٨٥٠ و١٩٢٠ وبين تطور العلوم الاجتماعية الحديثة، وذلك بالتطبيق على سبعة نماذج أساسية تتضمن الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وكندا وبريطانيا واليابان والدول الاسكندنافية.

(٤)

Donald Neff. *Fallen Pillars: U.S. Policy towards Palestine and Israel since 1945*. Washington, D.C.: Institute for Palestine Studies, 1995. 350 p.

توظيفاً لخبرته السابقة في دراسة الحروب العربية ـ الاسرائيلية يقدم دونالد نيف في كتابه الجديد تحليلاً موثقاً للفجوة التي تفصل بين ما تقوله واشنطن وما تفعله إزاء منطقة الشرق الأوسط موضحاً أن الولايات المتحدة بانحيازها الكامل الصهيونية قد دأبت طيلة نصف قرن من الزمان على نقض سياستها المعلنة تجاه المنطقة. ويحاول نيف تعضيد تلك النتيجة بالتعرض للموقف الأمريكي بخصوص ستة محاور رئيسية هي اللاجئين، والحدود، والفلسطينيين، ووضع القدس، والاستيطان، وأخيراً التسلح.

(٥)

Efraim Inbar and Shmuel Sandeler (eds.). *Middle Eastern Security: Prospects for an Arms Control Regime*. London: Frank Cass, 1995. vii, 199 p.

من خلال قسمين رئيسيين يتناول الكتاب معوقات إقامة نظام لضبط التسلح في منطقة الشرق الأوسط ويقيم احتمالات تخطي تلك المعوقات في المستقبل. يتناول القسم الأول دور الفاعلين الدوليين في ضبط تسلح المنطقة متطرقاً بالدراسة الى دور كل من الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا في هذا الخصوص. أما القسم الثاني فإنه يحلل الموضوع الرئيسي على جدول أعمال ضبط التسلح في المنطقة، وهو انتشار الأسلحة الكيميائية والنووية والقذائف البالستية.

(٦)

Fred Halliday. *Islam and Myth of Confrontation*. London: I.B. Tauris 1996. 255 p.

من خلال تناول الإسلام كظاهرة سياسية واجتماعية وشرح تاريخ العلاقة بين أوروبا وأمريكا من جهة، وبين الشرق من جهة أخرى، يناقش الكتاب قضية الصراع بين الإسلام والغرب، وسبيله إلى ذلك تفنيد حجج كل من الغرب والأصولية الإسلامية حول هذه القضية. فيقدم أولاً حجج المستشرقين التي تتجاهل عوامل الوعي الاجتماعي والتنافس الطبقي والثورات، وثانياً حجج القوميين العرب التي ترتكز على خصوصية الأمة، وأخيراً حجج الإسلاميين التي تقوم على الإطار الأخلاقي والاجتماعي المختلف لشعوب المنطقة.

(٧)

Jonathan Marcus. *The National Front and French Politics: The Resistible Rise of Jean - Marie Le Pen*. Washington Square, N.Y.: New York University Press, 1995. ix, 212 p.

يسلط هذا الكتاب الضوء على ظاهرة جون ماري لوبان الزعيم اليميني الفرنسي المتطرف وتنظيمه الشهير «الجبهة الوطنية».

وفي هذا السياق يعدد جوناثان ماركوس مراسل الـ B.B.C. إمكانيات لوبان ومهاراته الاتصالية والسياسية التي مكنته من تعبئة مؤيدين لأفكاره على المستويين المحلي والقومي، علاوة على التأثير في برامج اليمين المتطرف في القضايا الخاصة بالهجرة والمواطنة والأمن القومي. كذلك يقارن ماركوس بين اليمين المتطرف الفرنسي ونظيره في الدول الأوروبية الأخرى، ويثير علامة استفهام حول مصير الجبهة الوطنية بعد اختفاء لوبان.

(٨)

Nazih N. Ayubi. *Over-Stating the Arab State - Politics and Society in the Middle East*. London: I.B. Tauris, 1995. xiii, 514 p.

في آخر أعماله انشغل نزيه الأيوبي بمجموعة من التساؤلات من نوع: لماذا يتوزع العرب على اثنين وعشرين قطراً؟ ولماذا كانت كل محاولات الوحدة السياسية بين تلك الأقطار مآلها الإخفاق؟ ولماذا تضيق قاعدة النخبات الحاكمة وتتسم بعدم تمثيليتها؟ وهدفه من ذلك هو وضع الوطن العربي في إطار نظري ومقارن يتجنب تركيز كل من المستشرقين والأصوليين على تفرد المنطقة. وعلى الرغم من أن الأيوبي يقارن بشكل مكثف بين تسعة أقطار عربية، فإنه يشير إلى نماذج أخرى في حديثه عن تكوين الجيوش، والبيروقراطية والطبقات الاجتماعية، وفي استعراضه لقضايا الإدماجية والتحرير الاقتصادي وعلاقة الدولة بالمجتمع المدني.

(٩)

Paul E. Peterson (ed.). *Classifying by Race*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1995.

يشارك هذا الكتاب في الجدل المثار في المجتمع الأمريكي حول قضية التصنيف العرقي، ويؤكد أن مثل هذا التصنيف لا زال يمايز بين الأمريكيين، ويفصل بينهم في المؤسسات المختلفة وفي المناطق المختلفة على نحو يثير أسئلة دستورية يتعين على التيارين اليميني واليساري التصدي للإجابة عنها.

(١٠)

Shimon Shamir (ed.). *Egypt from Monarchy to Republic: A Reassessment of Revolution and Change*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1995. xv, 352 p.

عبر مجموعة من الدراسات التي توفر عليها باحثون إسرائيليون وأمريكيون وأوروبيون، يهتم هذا الكتاب بتحليل التغير والاستمرار في أوضاع ما قبل الثورة المصرية وما بعدها. أما الاستمرار فتعبر عنه مجموعة من الأوضاع الاجتماعية والثقافية التي تشكل امتداداً لنظيراتها في العهد الملكي. وأما التغير فتجسده التطورات التي أدخلها النظام الثوري على توزيع الدخل، والملكية الزراعية ومركزية دور الدولة، وهي التطورات التي يصعب تجاوز آثارها على رغم متغيرات الانفتاح السياسي والليبرالية الاقتصادية والصحوة الإسلامية □

«ملتقى الشباب العربي» مخيم الشباب القومي العربي السابع: دورة الفقيد باهي محمد

بوزنيقة ـ المغرب، ١ ـ ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٦

عبد الإله بلقزيز

امين عام ملتقى الشباب العربي.

عقد **ملتقى الشباب العربي** الدورة **السابعة لِـ مخيم الشباب القومي العربي** في المركز الدولي للشباب في مدينة بوزنيقة في المغرب، في الفترة ما بين ١ و١٤ آب/أغسطس ١٩٩٦. وقد استضافت هذه الدورة جمعية الشعلة، وهي واحدة من أهم وأفعل المؤسسات الأهلية العاملة في حقل العمل الشبابي في المغرب. وأطلق على هذه الدورة اسم دورة الفقيد باهي محمد، وهو أحد أبرز الأقلام الفكرية والصحفية العروبية في المغرب والوطن العربي. وقد أحيطت دورة المخيم برعاية فائقة من جمعية الشعلة المستضيفة، وباهتمام إعلامي (مكتوب وسمعي ـ بصري)؛ كما قدمت لها أوفر شروط الانعقاد من قبل المجالس البلدية، والسلطات الأمنية، والسلطات المحلية لمدينة بوزنيقة، فضلاً عن مجموعة من النواب البرلمانيين والشخصيات الوطنية. وقد أتاح ذلك كله مناخاً ملائماً لفعاليات المخيم وحرية تامة في أداء فقراته المختلفة بعيداً عن أي لون من ألوان التقييد.

شارك في هذه الدورة مئة وتسعة وعشرون شاباً وشابة من اثني عشر قطراً عربياً، ومن المهجر، فضلاً عن إدارة المخيم، على نحو ما هو مبين في الجدول ادناه.

ويتضح من معطيات الجدول أن نسبة مشاركة الشباب (أي الشبان) في هذه الدورة هي أقل من سابقاتها بسبب الأوضاع المالية العسيرة لملتقى الشباب العربي ومحدودية الموارد التي رصدها للمخيم. أما نسبة مشاركة الإناث، فقد حافظت على نفسها تقريباً (حوالى ثلاثين بالمئة من المشاركة الإجمالية)، وهو الأمر نفسه بالنسبة إلى عدد المشاركين من البلد المضيف الذي يزيد على الثلث قليلاً في هذه الدورة (شأن معظم دورات المخيم). وإذا كان حضور وفود من الخليج العربي قد تعذر مرة أخرى لأسباب سياسية (ما عدا حضور رمزي من عُمان)، فقد كان متوقعاً حضور وفدٍ من اليمن وآخر من موريتانيا، كما جرى إشعار إدارة المخيم بذلك! كما تمثّل المهجر ـ مرة أخرى ـ تمثيلاً رمزياً من خلال مشاركة شخص واحد.

الأقطار المشاركة في الملتقى

وعدد الشباب والشابات من كل منها

القطر	شباب	شابات	المجموع
الأردن	٢	-	٢
تونس	٣	٣	٦
الجزائر	٩	٤	١٣
السودان	١	٢	٣
سوريا	٤	٢	٦
العراق	٤	-	٤
فلسطين	٣	٥	٨
لبنان	١٧	٧	٢٤
ليبيا	٧	-	٧
مصر	٣	٢	٥
عُمان	١	-	١
المغرب	٤١	٨	٤٩
المهجر	-	١	١
المجموع	٩٥	٣٤	١٢٩

أولاً: حفل الافتتاح

أحيط حفل الافتتاح الذي عقد في رحاب المركز الدولي للشباب في بوزنيقة، مساء يوم الخميس ١٩٩٦/٨/١، برعاية طيبة من هيئات وشخصيات حضرت وقائعه، ومنها حضور المناضل محمد الفقيه البصري، ومحمد اليازغي، نائب الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وأطر من المكتب الوطني للشبيبة الاتحادية، وحركة الشبيبة الديمقراطية، ومسؤولي جمعيات شبابية أهلية، ونواب من البرلمان؛ كما حضرته شخصيات دبلوماسية عديدة، منها سفير لبنان في المغرب، وممثلون عن سفارات العراق، وسوريا، وفلسطين، والسودان، فضلاً عن ممثلي السلطات المحلية في مدينة بوزنيقة. وقد ألقيت في حفل الافتتاح كلمات ثلاث: كلمة مجلس أمناء ملتقى الشباب العربي، ألقاها أمينه العام عبد الإله بلقزيز؛ وكلمة جمعية الشعلة، تلاها رئيسها (عضو مجلس الأمناء) عبد المقصود الراشدي؛ ثم كلمة الشباب المشارك ألقتها الآنسة أفنان أبو زياد من فلسطين. وأجمعت كلمات الافتتاح على أهمية انعقاد الدورة السابعة للمخيم في المغرب (وهي أول لقاء قومي عربي أهلي يُعقد على أرض المغرب)، وعلى الدور الذي باتت تنهض به مؤسسة ملتقى الشباب العربي من خلال عقدها المخيم.

ثانياً: برنامج المخيم

توزع برنامج المخيم بين فقرات أربع: الفقرة الثقافية، والفنية، والرياضية، وفقرة الرحلات.

١ ـ البرنامج الثقافي

تكوّن من ثلاثة أنماط من الفعالية الثقافية: المحاضرات، والحلقات التكوينية، وحلقات النقاش:

أ ـ المحاضرات

قُدمت خمس محاضرات عامة، خلال فعاليات المخيم، على الترتيب التالي:

ـ محاضرة حول: **تجربة ملتقى الشباب العربي**، ألقاها أمين عام الملتقى **عبد الإله بلقزيز** يوم ١٩٩٦/٨/٣.

ـ محاضرة حول: **العمل الجمعوي: جمعية الشعلة نموذجاً**، ألقاها عضو مجلس أمناء الملتقى ورئيس جمعية الشعلة **عبد المقصود الراشدي** يوم ١٩٩٦/٨/٤.

ـ محاضرة موضوعها: **المجتمع المدني في الوطن العربي: أسئلة ورهانات**، ألقاها الباحث المغربي **عبدالله ساعف** يوم ١٩٩٦/٨/٩.

محاضرة موضوعها: **الحركة الوطنية المغربية والقضية العربية**، ألقاها **عبد الله ابراهيم**، الأمين العام للاتحاد الوطني للقوات الشعبية يوم ١٩٩٦/٨/١٢.

ـ محاضرة موضوعها: **نحن وتحديات المستقبل**، ألقاها **المهدي المنجرة** يوم ١٩٩٦/٨/١٣.

ـ محاضرة حول: **تجربة مناهضة التطبيع مع الصهيونية في المغرب**، ألقاها **خالد السفياني**، أمين عام الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني يوم ١٩٩٦/٨/١٠.

وقد شارك الشباب في المحاضرات بفعالية لافتة عبّر عنها كمّ المداخلات ومحتواها، ومناخ الحوار الديمقراطي الذي طبعها؛ وهو الأمر الذي ساعد عليه الهامش الواسع من الحرية المتاح في المخيم، والذي استفيد منه في باقي الفقرات الثقافية (الحلقات التكوينية وحلقات النقاش)، كما ساعد عليها نوعية المحاضرين ومستوى مقاربة الموضوعات الذي بدا في عروضهم، فضلاً عن أهمية تلك الموضوعات.

ب ـ الحلقات التكوينية

وعُقدت منها خمس حلقات على النحو التالي:

ـ حلقة تكوينية موضوعها: **الشباب ومعركة البناء الاجتماعي**، أطّرها **محمد الساسي**، الكاتب العام للشبيبة الاتحادية (الاشتراكية) يوم ١٩٩٦/٨/٣.

ـ حلقة تكوينية موضوعها: **التحديات الإعلامية الجديدة**، أطّرها الباحث المغربي **مصطفى المسناوي**، عضو المنتدى المغربي العربي وعضو المؤتمر القومي العربي، يوم ١٩٩٦/٨/٥.

ـ حلقة تكوينية موضوعها: **تاملات في العمل النسائي في الوطن العربي**، أطّرتها الباحثة **نجية مالك** يوم ١٩٩٦/٨/٨.

ـ حلقة تكوينية موضوعها: **المغرب العربي: جدلية بناء الدولة الوطنية والبناء المغاربي**، أطّرها الباحث الجزائري، وعضو مجلس أمناء الملتقى، **مصطفى نويصر** يوم ١٩٩٦/٨/٩.

ـ حلقة تكوينية حول: **المسألة الديمقراطية في الفكر العربي المعاصر**، أطّرها الباحث المغربي **المختار بنعبدلاوي** يوم ١٣/٨/١٩٩٦.

ج ـ حلقات النقاش

خارج إطار التأطير المباشر من قبل إدارة المخيم (عدا الرعاية الرمزية واقتراح الموضوعات)، انطلقت في المخيم ورشة ثقافية غنية مثلتها حلقات النقاش التي انعقدت بين الشباب على مدار أسبوعين حول موضوعات في غاية الأهمية؛ وقد أدارها الشباب أنفسهم، وكانت على النحو التالي:

ـ **القضية الفلسطينية في أوضاعها الراهنة**، أدارتها المشارِكة **بهيرة سعد الدين برقان** (فلسطين المحتلة).

ـ **التعددية الثقافية**، أدارها المشارك **عبد الهادي الحويج** (ليبيا).

ـ **الموسيقى العربية بين المحلية والعالمية**، أدارتها المشاركة **أمل سرور** (مصر).

ـ **التهميش الاجتماعي والاستقرار السياسي في الوطن العربي**، أدارها المشارك **محمد عباسي** (الجزائر).

ـ **إشكالية برامج التعليم في الوطن العربي**، أدارها **محمد فقيه** (لبنان).

ـ **نحو مشروع علمي لجمع المأثورات الشعبية العربية**، أدارها **محمد حسن عبد الحافظ** (مصر).

ـ **الحصار الإمبريالي على الوطن العربي: العراق، ليبيا، السودان**، أدارها المشارك **الهادي عمر البشير** (السودان).

ـ **نحو آليات للتواصل بين الشباب العربي**، أدارها **أحمد البوز** (المغرب).

ـ **القومية العربية بين الواقع والطموح**، أدارها **محمد الصالح بوالديب** (الجزائر).

* * *

في موازاة لهذا البرنامج الثقافي، كان الأمين العام للملتقى قد أعلن في محاضرته عن ملتقى الشباب العربي عن تنظيم **منافسة ثقافية** بين الشباب في موضوعات اختيرت للكتابة، ورصدت لها جائزة خاصة (أي «جائزة المنافسة الثقافية»)، واقترحت في محاور أربعة:

أ ـ المحور السياسي

ـ تجارب التوحيد القومي العربي ودروسها.

ـ القضية الفلسطينية في ضوء تجربة الحكم الذاتي.

ـ أزمة التحول الديمقراطي في الوطن العربي.

ـ ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي.

ب ـ المحور الاقتصادي

ـ التنمية ومعضلات البناء الاقتصادي في الأقطار العربية.

- من أجل سوق عربية مشتركة.
- الثقافة والتنمية.

ج - المحور الاجتماعي

- المرأة وأسئلة المشاركة الاجتماعية المتكافئة.
- التهميش الاجتماعي ونتائجه في توازنات الكيان الوطني.
- الشباب ورهانات التغيير.

د - المحور الثقافي والفكري

- أسئلة الرواية العربية المعاصرة.
- الموسيقى العربية بين المحلية والعالمية.
- التيارات الجديدة في الأدب العربي.
- إشكالية الحداثة في الفكر العربي.
- إشكالية التراث في الوعي العربي المعاصر.
- العرب والإسلام في مرآة الاستشراق.

وقد تشكلت لجنة لقراءة مواد المنافسة الثقافية مؤلفة من الأمين العام عبد الإله بلقزيز، وعضو مجلس الأمناء مصطفى نويصر، وعضو جمعية الشعلة المختار بنعبدلاوي.

٢ - البرنامج الفني

تألف من نوعين من الفعاليات: فعاليات فنية أحياها شباب المخيم، وفعاليات أحيتها مجموعات فنية من خارج أعضاء المخيم. بالنسبة إلى الأولى، قدم الشباب عروضاً فنية وغنائية تراوحت بين عروض لمجموعات من الإقليم الجغرافي نفسه (المغرب العربي، وادي النيل، المشرق)، وعروض مشتركة بين جميع الوفود؛ وقد طبعها التركيز على التراث الشعبي وعلى الغناء الملتزم، وساهم فيها قسم كبير من الشباب. أما بالنسبة إلى الثانية، فقد قدمت مجموعة «النورس» ومجموعة «عشق» عرضين فنيين حافلين وملتزمين، كما قدم عازف العود المغربي الفنان الحاج يونس عرضاً شيقاً أثار إعجاب الجميع، نظراً إلى الكفاءة العلمية العالية والاقتدار في الأداء اللذين يتميز بهما.

٣ - الرحلات

استغرقت الرحلات قسماً كبيراً من برنامج المخيم (والقسم الأكبر من نصفه الأول) وذلك لكثرتها ولطول المسافة بين بوزنيقة (موقع المخيم) والمدن التي تمت زيارتها. وقد كان برنامج الرحلات على النحو التالي:

أ - رحلة إلى الدار البيضاء يوم ١٩٩٦/٨/٢، وزيارة مسجد الحسن الثاني.

ب - رحلة إلى فاس يوم ١٩٩٦/٨/٤، والتوقف في مكناس لزيارة أحد مآثرها (باب منصور العلج)، ثم زيارة المدينة العتيقة في فاس وبعض مآثرها؛ ومنها إلى صفرو (في ضواحي

فاس) للعشاء ثم العودة الى فاس للمبيت فيها.

ج ـ رحلة من فاس إلى مصيف يفرن في جبال الأطلس وبحيرة ضاية عوا بين ايموزار ويفرن يوم ١٩٩٦/٨/٥.

د ـ رحلة إلى الرباط يوم ١٩٩٦/٨/٦، وزيارة مآثرها التاريخية (شالة، الأوداية، ضريح محمد الخامس).

هـ ـ رحلة إلى مراكش يوم ١٩٩٦/٨/٧، وزيارة مآثرها التاريخية (قصر الباهية، قبور السعديين، المنارة، المدينة العتيقة) والمبيت فيها.

و ـ رحلة إلى الدار البيضاء يوم ١٩٩٦/٨/١٣ وزيارة منطقة الحبوس ومنتجع عين الذياب.

وقد أتاحت هذه الرحلات فرصة أمام الشباب للاطلاع على المعالم الحضارية التاريخية للمغرب، وعلى تنوعه الطبيعي والجمالي، على الرغم من أن ضيق المساحة الزمنية للمخيم (أسبوعان) لم يكن يسمح ببرمجة رحلات أخرى إلى مناطق أخرى أبعد في الشمال والجنوب والشرق.

٤ ـ البرنامج الرياضي

كان ضعيفاً واقتصر على بعض الألعاب ـ في مناسبات محدودة ـ وخاصة كرة الطائرة وكرة السلة والشطرنج، وربما كان من أسباب ذلك ـ إلى جانب ضيق المساحة المخصصة للرياضة ـ عدم توفر المركز الدولي للشباب في بوزنيقة على مرافق رياضية جيدة.

ثالثاً: الهيكل التنظيمي للمخيم

حافظ المخيم على هيكله التنظيمي والإداري السابق من **إدارة للمخيم** (مدير المخيم: فيصل درنيقة، والمسؤول التنظيمي: عبد الله عبد الحميد) ومن **إشراف للأمين العام** لملتقى الشباب العربي عبد الإله بلقزيز (وحضور عضوَي مجلس أمناء الملتقى: مصطفى نويصر وعبد المقصود الراشدي)، إلى اضطلاع **رؤساء الوفود ورؤساء المجموعات بالمهام الوظيفية** الموكولة إليهم من قبل إدارة المخيم. ولعل الجديد في هذا الهيكل هو تأليف **لجنة تنفيذية** من أطر المخيم (شباب شاركوا في دورات سابقة)، وقد تألفت من: يوسف اسماعيل (فلسطين)، ياسر عبد الجواد (مصر)، سعيد القاسمي (الجزائر) (من أعضائها الذين تغيبوا: ميسون سكرية (لبنان)، وخالد عمر (اليمن)). وقد حافظت **المجموعات** على وظائفها نفسها كوحدات وظيفية للعمل (أنظر تقاريرنا السابقة عن دورات المخيم في مجلة **المستقبل العربي**). وقد تشكلت في هذه الدورة تسع مجموعات هي: مجموعات: عمر المختار، محمد بن عبد الكريم الخطابي، يوسف العظمة، رشيد عالي الكيلاني، فرحات حشاد، المهدي بنبركة، جمال عبد الناصر، كمال جنبلاط، خليل الوزير (أبو جهاد).

رابعاً: حفل الاختتام وتوزيع الجوائز

بعد جلسة التقييم التي عقدتها إدارة المخيم ـ وأدارها أمين عام الملتقى ـ عُقد حفل الاختتام مساء يوم ١٩٩٦/٨/١٤ بحضور جمع حاشد من الشخصيات الوطنية: السياسية والجمعوية والثقافية، وألقيت فيها كلمات أربع: كلمة ممثل وزير الشباب والرياضة، كلمة النائب

البرلماني (عن مدينة بوزنيقة) أحمد الزايدي، كلمة رئيس جمعية الشعلة عبد المقصود الراشدي، كلمة أمين عام ملتقى الشباب العربي عبد الإله بلقزيز. وقد أجمعت كلها على نجاح دورة المخيم، وعلى أهمية استمرار عمل هذه المؤسسة الأهلية التي تقوم بدور رائد في مضمار العمل الشبابي وفي مضمار النضال الوحدوي العربي.

وبعد توزيع شهادات الاشتراك على الشباب، أُعلن عن جوائز الاستحقاق وعن جوائز الفائزين في المنافسة الثقافية. وقد كانت على الشكل التالي:

١ ـ جائزة الاستحقاق الثقافي

حصل عليها كل من: محمد حسن عبد الحافظ (مصر)، ومحمد عباسي (الجزائر)، وحسين فضل الله (لبنان)، وأحمد البوز(المغرب)، وسعيد رحيم (المغرب).

٢ ـ جائزة الاستحقاق الفني

حصل عليها: رشيد كروان (المغرب)، أحمد عبد الحميد (لبنان)، بهيرة سعد الدين (فلسطين)، مريم حليلي (المغرب).

٣ ـ جائزة الاستحقاق الرياضي

حصل عليها عبد الرحمان بليق (لبنان).

٤ ـ جائزة الخدمة

حصلت عليها «مجموعة خليل الوزير»، كما منحت لكل من: ديانا الضاهر (لبنان)، حسام درنيقة (لبنان)، المهدي المزواري (المغرب).

٥ ـ الجائزة الإعلامية

حصلت عليها اللجنة الإعلامية للمخيم.

٦ ـ جائزة المنافسة الثقافية

حصل عليها كل من فريد مقران (الجزائر) وضياء حيدر (لبنان).

* * *

كانت دورة باهي محمد السابعة منعطفاً في تجربة مخيم الشباب القومي العربي، وهو ما أجمع عليه أعضاء إدارة المخيم وبعض أطر المخيم من الشباب المشارك في دورات سابقة. وليس من شك في أن ذلك كان ثمرة لتضافر عوامل عدة، منها المكان (أي المغرب) وهوامش الحرية التي أتاح، ومنها استضافة جمعية الشعلة وحرصها على احترام استقلالية المخيم، كما أن منها الرعاية المستمرة للمخيم من قبل الصندوق القومي العربي. ولهذه جميعاً نتوجه ـ في مجلس الأمناء ـ بالشكر والامتنان □

موجز يوميات الوحدة العربية(*)
آب (اغسطس) ١٩٩٦

اعداد: قسم التوثيق

في مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ العمل العربي المشترك

ـ اكد التقرير السنوي لعام ١٩٩٥ الصادر عن الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية أن التراجع الاقتصادي في البلدان العربية ناجم عن الخلافات العربية وأن لا أمل في المحافظة على الموارد العربية إلا من خلال سوق عربية مشتركة تنطلق من منطقة عربية للتجارة الحرة (**الحياة**، لندن، ١٩٩٦/٨/٢).

ـ جدّد حسني مبارك، الرئيس المصري، والملك فهد بن عبد العزيز، العاهل السعودي، في اجتماع عقداه في جدة تمسكهما بالموقف العربي الصادر عن القمة العربية الاخيرة في القاهرة والداعي إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط على أساس القرارات الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام (**أخبار الخليج**، المنامة، ٨/٩/ ١٩٩٦).

ـ دعا عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية، الفصائل الصومالية المتناحرة إلى الحوار لتحقيق المصالحة الوطنية وأبعاد شبح التقسيم عن الصومال، محذراً من أن استئناف الاقتتال لن يؤدي سوى إلى المزيد من الضحايا والتقسيم. وجدّد عبد المجيد دعوته للفصائل الصومالية المختلفة إلى الاجتماع تحت رعاية الجامعة العربية للبحث في تأسيس مجلس يمثل كل الفصائل الصومالية ويشرف على المصالحة الوطنية وسبل إعادة الوحدة إلى الأراضي الصومالية (**الاهرام**، القاهرة، ١٩٩٦/٨/١٤).

ـ دعت اللجنة العربية لرصد النشاط النووي الاسرائيلي في ختام اجتماعاتها في القاهرة البلدان العربية إلى عدم التوقيع على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ما لم توقع اسرائيل على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية وتخضع منشآتها النووية لرقابة التفتيش الدولي (**الاهرام**، القاهرة، ٨/٢١/ ١٩٩٦).

ـ اكد عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية، أن تأمين حرية الملاحة في البحر الأحمر أولوية عربية، مشيراً إلى ضرورة احترام اريتريا للاتفاق الموقع بينها وبين اليمن لإنهاء النزاع بينهما حول جزر حنيش في البحر الأحمر وفقاً للتحكيم الدولي (**الحياة**، لندن، ١٩٩٦/٨/٣١).

(*) حرصاً من مركز دراسات الوحدة العربية على أن تشكّل هذه اليوميات مشروعاً توثيقياً شاملاً يعتمده الباحث العربي كمرجع أساسي، فقد تمّ توسيع اطارها ليضم ستة أبواب رئيسية هي: **العمل العربي المشترك، الصراع العربي ـ الاسرائيلي، العلاقات العربية ـ الدولية، العلاقات العربية ـ العربية، المجتمع المدني العربي** (الاتحادات العربية والمنظمات الشعبية والمؤتمرات القومية) **وشؤون قطرية** (التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الاقطار العربية وفق تسلسلها الزمني ومكان الحدث).

٢ ـ الصراع العربي ـ الاسرائيلي

ـ قتل جندي اسرائيلي وجرح اثنان آخران في هجوم شنته مجموعة تابعة للمقاومة الإسلامية في جنوب لبنان في منطقة برعشيت في «الحزام الأمني المحتل». وقد توعد بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء الاسرائيلي، بالرد على هجمات المقاومة (السفير، بيروت، ١٩٩٦/٨/٧).

ـ اجرى حافظ الأسد، الرئيس السوري، محادثات في الاسكندرية مع حسني مبارك، الرئيس المصري، حول تطور عملية السلام في المنطقة. وقد عقد الرئيسان مؤتمراً صحافياً مشتركاً اكدا خلاله اتفاقهما على عدم الفصل بين المسارين السوري واللبناني في محادثات السلام وضرورة الاستمرار في عملية السلام على أساس مرجعية مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام. وقد اكد الرئيس السوري في إطار رده على اقتراح بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء الاسرائيلي، حول اجراء المفاوضات على اساس «لبنان اولاً» بأن «لبنان وسوريا اولاً وفي وقت واحد وخطوات موحدة»، مؤكداً أن دعوة نتنياهو لاستئناف مفاوضات السلام لم تتضمن كلمة واحدة توحي بالأمل في السلام (الاهرام، القاهرة، ١٩٩٦/٨/٨).

ـ عقد الاجتماع الأول لمجموعة المراقبة لوقف النار في الجنوب اللبناني المنبثقة عن «تفاهم نيسان». واقتصر هذا الاجتماع الذي انعقد في مقر القوة الدولية في الناقورة على التعارف بين أعضاء المجموعة ودرس منهجية عملها (النهار، بيروت، ٨/٩/ ١٩٩٦). وسبق انعقاد الاجتماع قيام الطائرات الحربية الاسرائيلية بشن غارتين على منطقة بعلبك في سهل البقاع اللبناني استهدفتا «إذاعة الإسلام» التابعة لـ «حزب الله». ولم تؤد الغارتان إلى وقوع ضحايا، كما عاودت الاذاعة البث بعد توقف قصير. وقد جدّد بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء الاسرائيلي، دعوته إلى نزع سلاح «حزب الله» في إطار اقتراحه «لبنان أولاً»، معتبراً أن رفض لبنان وسوريا لاقتراحه «أشبه بكابوس» (السفير، بيروت، ١٩٩٦/٨/٩).

ـ افتتحت سلطنة عمان رسمياً مكتباً لرعاية المصالح التجارية في تل أبيب لتصبح بذلك أول دولة خليجية عربية لها تمثيل اقتصادي في اسرائيل (السياسة، الكويت، ١٩٩٦/٨/١٢).

ـ كشفت صحيفة يديعوت احرونوت الاسرائيلية ان مئة عائلة اسرائيلية انتقلت للاستيطان في مرتفعات الجولان السورية المحتلة خلال الأشهر الثلاثة الماضية (السفير، بيروت، ١٩٩٦/٨/١٤).

وقد أعلن عن خطة اسرائيلية لتوسيع المستوطنات في الجولان وزيادة عدد المستوطنين إلى ٢٥ الف مستوطن على مدى السنوات الأربع القادمة (الثورة، دمشق، ١٩٩٦/٨/١٥).

ـ استأنفت الحكومة الاسرائيلة والسلطة الفلسطينية بعد توقف دام ستة اشهر مفاوضاتهما حول قضايا المياه والكهرباء والنقل والشؤون المدنية الأخرى. وقد انعقدت في القدس المحتلة اجتماعات اللجنة المدنية برئاسة اوري شاحور، منسق الأنشطة الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وجميل الطريفي، مسؤول الشؤون المدنية في السلطة الفلسطينية. واثار الجانب الفلسطيني موضوع الاستيطان الاسرائيلي في الضفة وغزة، فيما اثار الجانب الاسرائيلي موضوع النشاط الفلسطيني في القدس المحتلة والمطالب الاسرائيلية الداعية إلى اغلاق ثلاثة مكاتب فلسطينية في المدينة. وذكرت الأنباء انه تم تشكيل لجان فرعية للبحث في الشؤون المدنية (السفير، بيروت، ١٩٩٦/٨/١٥).

ـ قام بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء الاسرائيلي، بجولة في الشريط الحدودي المحتل في جنوب لبنان وسط اجراءات امنية مشددة. وقد جدّد نتنياهو خلال جولته التي استمرت ٤٥ دقيقة تحذيراته للبنانيين بتصعيد الأوضاع العسكرية إذا واصل «حزب الله» هجماته على القوات الاسرائيلية في جنوب لبنان، وقال «إن القوات الاسرائيلية لن تنسحب من الشريط الحدودي من دون ترتيبات أمنية» (النهار، بيروت، ١٩٩٦/٨/٢٠).

ـ أجرت الحكومة الاسرائيلية بعد أقل من ٢٤ ساعة على ترويجها معلومات عن اجراء سوريا تجربة لإطلاق صاروخ سكود بعيد المدى، تجربة لإطلاق صاروخ (حيتس ـ ٢) المضاد للصواريخ (السفير، بيروت، ١٩٩٦/٨/٢١).

ـ حذر حسني مبارك، الرئيس المصري، في لقاء مع شباب الجامعات في الاسكندرية، من صعوبة عقد المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال افريقيا الثالث في القاهرة في حال عدم احراز تقدم في عملية السلام، وتنفيذ اسرائيل لالتزاماتها. واكد أن مصر ترفض الاقتراح الاسرائيلي «لبنان أولاً» كما ترفض إزالة صواريخها إلا في إطار خطة تشمل كل الصواريخ والأسلحة النووية في الشرق الأوسط (الاهرام، القاهرة، ١٩٩٦/٨/٢٣).

ـ رفض سمير قعوار، وزير المياه والري الأردني، الادعاءات الاسرائيلية بأن الاتفاق السوري ـ الأردني على تنفيذ سد الوحدة على نهر اليرموك يتناقض مع اتفاقية السلام الأردنية ـ الاسرائيلية. وأكد الوزير

الاردني حق الاردن في إقامة سد مشترك مع سوريا من أجل استغلال مياه نهر اليرموك وهذا الحق لا يتعارض مع معاهدة السلام الأردنية ـ الاسرائيلية وخصوصاً في ملحقها الثاني المتعلق بالمياه (النهار، بيروت، ١٩٩٦/٨/٢٤).

ـ أغلقت السلطة الفلسطينية المكاتب التي تطالب اسرائيل بإغلاقها في القدس الشرقية وهي مكاتب المسح والاحصاء والرياضة والشباب، فيما أعلن عيزرا وايزمان، الرئيس الاسرائيلي، أنه سيجتمع مع ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية، في أقرب وقت ممكن تمهيداً لاجتماع يعقده عرفات مع بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء الاسرائيلي (الاهرام، القاهرة، ١٩٩٦/٨/٢٦).

ـ قررت السلطات الاسرائيلية توسيع مستوطنة «كريات سيفير» في الضفة الغربية بنحو ٩٠٠ مسكن، فيما أقدمت هذه السلطات على هدم مبنى فلسطينياً في القدس الشرقية (النهار، بيروت، ١٩٩٦/٨/٢٨).

ـ نفذ الفلسطينيون اضراباً شاملاً في الضفة الغربية وقطاع غزة استجابة لدعوة ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية، احتجاجاً على سياسة الاستيطان الاسرائيلي ومصادرة الأراضي الفلسطينية في القدس الشرقية. وقد دعا ديفيد ليفي، وزير الخارجية الاسرائيلي، إلى التهدئة وعدم تصعيد الموقف، فيما اتخذت سلطات الاحتلال الاسرائيلي اجراءات أمنية مشددة في القدس وسط مخاوف من عمليات هجومية قد يشنها فلسطينيون كرد فعل على الاعتداءات الاسرائيلية (الاهرام، القاهرة، ٨/٣٠ / ١٩٩٦).

ـ قتل جندي اسرائيلي في مكمن مسلح نصبته مجموعة من «المقاومة الإسلامية» في منطقة «الحزام الأمني» المحتل في جنوب لبنان (الحياة، لندن، ٨/٣٠/ ١٩٩٦).

٣ ـ العلاقات العربية ـ الدولية

ـ استقبل الأمين زروال، الرئيس الجزائري، ايرفيه دو شاريت، وزير الخارجية الفرنسي، الذي قام بزيارة للجزائر للبحث في تطوير العلاقات الثنائية. وصرح الوزير الفرنسي بأن الجانبين اتفقا على مواصلة الحوار الجوهري والمنظم بين البلدين للقيام بانطلاقة جديدة في العلاقات بينهما (النهار، بيروت، ١٩٩٦/٨/٢).

ـ وقّع بيل كلينتون، الرئيس الأمريكي، «قانون داماتو» الذي يعاقب أي شركة أجنبية تستثمر أكثر من ٤٠ مليون دولار في سنة في قطاعي النفط والغاز في ليبيا وإيران، أو تخرق الحظر الجوي المفروض على ليبيا. ودعا الرئيس الأمريكي إلى زيادة الضغوط على ليبيا وإيران، معتبراً «أنهما من أكثر داعمي الارهاب في العالم». وقد أثار توقيع كلينتون لـ «قانون داماتو» استياء أوروبياً عبرت عنه المانيا وفرنسا بالاشارة إلى المصالح الأوروبية الضخمة في إيران وليبيا. وصرح ايف دوتريو، الناطق باسم الخارجية الفرنسية، بأن فرنسا «لن تبقى بلا رد وتأمل أن تحجم السلطات الامريكية عن اتخاذ اجراءات تشكل خطراً على سلامة التجارة العالمية وتخرج عن نطاق التشريع الوطني». والجدير بالذكر أن النفط الخام الايراني والليبي يغطي نحو ٢٠ بالمئة من الحاجات الأوروبية في قطاع الطاقة (النهار، بيروت، ١٩٩٦/٨/٦).

ـ استقبل صدام حسين، الرئيس العراقي، وزيرين تركيين يقومان بزيارة بغداد هما حكمت قازان، وزير العدل، ومحمد سغلام، وزير التربية، بهدف تحسين العلاقات العراقية ـ التركية والانطلاق بالتبادل التجاري عبر الحدود. وقد أكد الرئيس العراقي للوفد التركي أن العراق يأمل في أن تتطور العلاقات بين البلدين باتجاه الاحترام المتبادل وحسن الجوار وتأمين المصالح المشتركة للبلدين (الثورة، بغداد، ١٩٩٦/٨/١٥).

ـ أنهى محمود الزعبي، رئيس مجلس الوزراء السوري، زيارة لطهران بحث خلالها مع هاشمي رفسنجاني، الرئيس الإيراني، ومع المسؤولين الإيرانيين في تعزيز العلاقات الثنائية في مختلف المجالات. وقد تم في طهران التوقيع على ست اتفاقيات للتعاون بين سوريا وإيران في مجالات النقل والطاقة والصحة والتجارة والتربية والزراعة (الثورة، دمشق، ١٩٩٦/٨/٢١).

ـ تحدثت الأنباء عن اتصالات مصرية وسعودية مع الحكومة البريطانية لمنع عقد مؤتمر موسع في لندن يشارك فيه ممثلون عن الجماعات الإسلامية في عدد من البلدان العربية (الأهالي، القاهرة، ٨/٢٨/ ١٩٩٦). وقد أوضحت وزارة الخارجية البريطانية أن الحكومة البريطانية لن تتخذ أي اجراء ضد مؤتمر الجماعات الإسلامية طالما بقيت هذه الجماعات ملتزمة بالقوانين البريطانية (السفير، بيروت، ٨/٢٩/ ١٩٩٦).

ـ انسحبت القوات الاريترية من جزيرة حنيش الصغرى اليمنية في البحر الأحمر التي كانت احتلتها في العاشر من آب/اغسطس الحالي. وكان مجلس الأمن طلب من اريتريا في الثالث والعشرين من آب/ اغسطس الحالي الانسحاب فوراً من حنيش الصغرى

انسجاماً مع أحكام الاتفاق الموقع بين اليمن واريتريا برعاية فرنسية في أيار/مايو الماضي والذي يدعو إلى تسوية النزاع بين البلدين حول ارخبيل حنيش من خلال التحكيم الدولي (**النهار**، بيروت، ٢٩/٨/١٩٩٦).

- اتهم عبد الغني عبد الغفور، وزير الاعلام العراقي، إيران بدفع قوات تابعة لها إلى شمال العراق لمساندة جلال الطالباني، زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني، ضد قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتزعمه مسعود البارزاني. وطالب عبد الغفور إيران بسحب قواتها من شمال العراق (**السفير**، بيروت، ٣١/٨/١٩٩٦). وقد تحدثت وزارة الدفاع الأمريكية عن تحركات عسكرية عراقية رصدت في شمال العراق، وأعلنت أن هذه التحركات «مثيرة للقلق» وأن القوات الأمريكية في الخليج وضعت في حال استنفار وهي مستعدة للتدخل (**النهار**، بيروت، ٣١/٨/١٩٩٦).

٤ - العلاقات العربية - العربية

- استقبل الملك الحسن الثاني، العاهل المغربي، سليمان الشيخ، وزير التربية الجزائري، الذي سلمه رسالة من الأمين زروال، الرئيس الجزائري، حول العلاقات الثنائية. وصرح الوزير الجزائري بأن العاهل المغربي حريص على تحسين العلاقات المغربية - الجزائرية (**العلم**، الرباط، ١/٨/١٩٩٦).

- قام الملك حسين، العاهل الأردني، بزيارة إلى دمشق هي الأولى له منذ عامين، اجتمع خلالها مع حافظ الاسد، الرئيس السوري. **وصرح العاهل** الأردني بأن زيارته لدمشق شكلت فرصة لتجديد الالتزامات بين دمشق وعمان ومعالجة كل القضايا العالقة بين البلدين. وقال إنه بحث مع الرئيس السوري في تطور عملية السلام، موضحاً أن الرئيس السوري ملتزم بالسلام العادل والشامل على أساس القرارات الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام (**الحياة**، لندن، ٤/٨/١٩٩٦).

- دعا الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، ولي العهد البحريني، قطر إلى العودة إلى الوساطة السعودية بشكل أساسي وكامل لتسوية النزاع القطري - البحريني حول الجزر الحدودية وسحب ملف النزاع بالتالي من محكمة العدل الدولية (**أخبار الخليج**، المنامة، ٦/٨/١٩٩٦).

- استقبل الملك فهد بن عبد العزيز، العاهل السعودي، الملك حسين، العاهل الأردني، الذي قام بأول زيارة له للعربية السعودية منذ حرب الخليج عام ١٩٩٠. وذكرت الانباء أن اللقاء يعزز جهود المصالحة بين الأردن والعربية السعودية التي بدأت في صيف العام الماضي لإزالة رواسب حرب الخليج (**النهار**، بيروت، ١٢/٨/١٩٩٦). وصرح العاهل الأردني بأنه بحث مع العاهل السعودي في تعزيز التعاون الثنائي في المجالات الاقتصادية والتجارية **بالإضافة إلى تعزيز مبدأ التضامن العربي ودعم مسيرة السلام على أساس القرارات الدولية (الحياة**، لندن، ١٣/٨/١٩٩٦).

- أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً يحمل الرقم ١٠٧٠ يقضي بفرض حظر جوي على السودان إذا لم تتعاون الحكومة السودانية في موضوع تسليم ثلاثة متهمين في محاولة اغتيال حسني مبارك، الرئيس المصري، في اديس أبابا في حزيران/يونيو الماضي، على أن يصبح الحظر الجوي ساري المفعول بعد ٩٠ يوماً من صدور قرار مجلس الأمن (**الاهرام**، القاهرة، ١٨/٨/١٩٩٦). وقد نددت الحكومة السودانية بقرار مجلس الأمن، معتبرة أن المجلس تحول إلى منبر لتصفية الحسابات، باعتبار «أن المشتبه في تورطهم في محاولة اغتيال الرئيس المصري ليسوا متواجدين على أرض السودان» (**السفير**، بيروت، ١٩/٨/١٩٩٦). من جهتها، أكدت مصر أنه على السودان التعاون معها لتسليم المتهمين في محاولة الاغتيال لتجنب تشديد العقوبات التي فرضها مجلس الأمن (**الاهرام**، القاهرة، ٢٢/٨/١٩٩٦).

- اختتم الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح، ولي العهد الكويتي ورئيس مجلس الوزراء، جولة عربية شملت مصر وسوريا ولبنان. وقد عقد الشيخ سعد مؤتمراً صحافياً في بيروت أكد خلاله أهمية التضامن العربي لمواجهة التحديات الاسرائيلية المتمثلة بالطرح الاسرائيلي «لبنان أولاً» للاستفراد بسوريا ولبنان، مؤكداً دعم الكويت للموقفين اللبناني والسوري إزاء عملية السلام (**القبس**، الكويت، ٢١/٨/١٩٩٦).

- أكدت سوريا والأردن مجدداً في ختام أعمال اللجنة المشتركة الخاصة بمياه اليرموك، في دمشق، ضرورة تنفيذ اتفاقية سد الوحدة التي توصل إليها البلدان في العام ١٩٨٧. والجدير بالذكر أن الأعمال لبناء سد الوحدة على نهر اليرموك كانت قد بدأت في العام ١٩٨٧، إلا أنها توقفت اثر تهديدات اسرائيلية بضربه، مما أدى إلى امتناع البنك الدولي عن تمويل السد الذي تقدر تكاليفه بنحو ٤٥٠ مليون دولار (**السفير**، بيروت، ٢٢/٨/١٩٩٦).

- طلبت السلطات الأردنية من عادل ابراهيم،

المستشار الصحافي العراقي في السفارة العراقية في عمان، مغادرة الأردن بعدما اتهمته بالقيام «بنشاطات تتنافى مع الأعراف الدبلوماسية وطبيعة وظيفته». وكانت السلطات الأردنية مهدت لذلك باتهام العراق بمساندة أعمال الشغب التي شهدتها مناطق جنوب الأردن احتجاجاً على ارتفاع أسعار الخبز (**السفير**، بيروت، ١٩٩٦/٨/٢٤). وقد نفت بغداد الاتهامات الأردنية واعتبرتها «اتهامات مغرضة تحاول أن تربط اسم العراق بمشاكل أردنية داخلية خاصة بالأردن» (**النهار**، بيروت، ١٩٩٦/٨/٢٦).

- أجرى الأمير سلطان بن عبد العزيز، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران السعودي، محادثات في صنعاء مع علي عبد الله صالح، الرئيس اليمني، حول تفعيل الحوار والتعاون بين العربية السعودية واليمن بغية الوصول إلى اتفاق على رسم الحدود بين البلدين وتعميق التعاون بينهما في المجال الأمني (**الحياة**، لندن، ١٩٩٦/٨/٢٩).

٥ - المجتمع المدني العربي

- دعا أساتذة الجامعات العربية في برقية بعثوا بها إلى عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية، في ختام ندوة المائدة المستديرة للأساتذة العرب التي نظمتها جامعة ناصر في ليبيا، إلى ضرورة خروج السوق العربية المشتركة إلى حيز الوجود والعمل على تحقيق التضامن العربي والوحدة العربية لمواجهة أي محاولات أجنبية للتحكم بالمقدرات العربية. كما دعا الأساتذة إلى رفع الحصار عن ليبيا ودعم المقاومة اللبنانية ضد العدو الاسرائيلي (**الاهرام**، القاهرة، ١٩٩٦/٨/٥).

- أكد محمود عبد العزيز، رئيس اتحاد المصارف العربية، أهمية اندماج المصارف العربية فيما بينها لتدعيم النظام المصرفي العربي وتشجيع جذب رؤوس الأموال العربية المهاجرة التي تقدر بنحو ٨٦٠ مليار دولار، موضحاً أن وجود كيانات مصرفية عربية ضخمة سيؤدي إلى زيادة الثقة في نفوس المستثمرين العرب فيما يختص بتحويل أموالهم للاستثمار في المنطقة العربية (**الخليج**، الشارقة، ١٩٩٦/٨/٧).

- دعت الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب في نداء وجهته إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة والاتحادات والنقابات الدولية إلى رفع الحصار عن الشعب العراقي (**الثورة**، بغداد، ١٩٩٦/٨/٨).

- اختتم المخيم السابع للشباب القومي العربي الذي نظمه ملتقى الشباب القومي أعماله في بوزنيقة في المغرب بعد ١٥ يوماً من اللقاءات الثقافية والفكرية بين الشباب العرب المشاركين في المخيم. وقد تخللت أعمال المؤتمر زيارة لأسواق الدار البيضاء ومقبرة شهداء الحركة الوطنية المغربية والحركة الوطنية الجزائرية بالإضافة إلى محاضرات حول «المسألة الديمقراطية في الفكر العربي» و«الاعلام والاتصال في رهانات الصراع الحضاري». وشكل المخيم فرصة جديدة لتلاقي الشباب العربي وتنمية العمل الشبابي الأهلي والتعرف إلى الكثير من مواطن التاريخ في المغرب (**السفير**، بيروت، ١٩٩٦/٨/٢١).

- حذرت الأمانة العامة للحزب العربي الديمقراطي الناصري في مصر من تدهور العلاقات المصرية - السودانية وخطورة فرض المزيد من الحصار على الشعب السوداني واستخدام المنظمات الدولية كاداة لبسط النفوذ الغربي على المنطقة. ودعت إلى تحسين العلاقات المصرية - السودانية في ضوء تصريحات حسني مبارك، الرئيس المصري، الرافضة لاي اجراء يمس الشعب السوداني (**العربي**، القاهرة، ١٩٩٦/٨/٢٦).

٦ - شؤون قطرية

صنعاء

- افاد تقرير اقتصادي صادر عن الحكومة اليمنية أن معدل البطالة في اليمن الذي كان يقدر بنحو ٤٠ بالمئة خلال العام ١٩٩٤ انخفض إلى ٢٥ بالمئة مع نهاية العام ١٩٩٥ (**القدس العربي**، لندن، ١٩٩٦/٨/٢).

الرباط

- وقعت الحكومة المغربية في ختام حوارها الاجتماعي مع النقابات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين والاتحاد العام لمقاولات المغرب اتفاقاً لبناء مئة الف وحدة سكنية وزيادة التغطية الصحية والضمانات الاجتماعية والأجور (**الاتحاد الاشتراكي**، الدار البيضاء، ١٩٩٦/٨/٢).

- أعلن الملك الحسن الثاني، العاهل المغربي، عن تنظيم استفتاء شعبي لتعديل الدستور المغربي في الثالث عشر من أيلول/سبتمبر المقبل ليصبح البرلمان مؤلفاً من مجلسين (مجلس للنواب وآخر للمستشارين الذي سيضم ممثلي المجالس والغرف المهنية والمركزيات النقابية وممثلي العمال) (**العلم**، الرباط، ١٩٩٦/٨/٢٢).

مقديشو

- توفي محمد فارح عيديد، زعيم المؤتمر الصومالي الموحد - الاتحاد الوطني الصومالي، الذي نصّب نفسه رئيساً موقتاً للصومال، متأثراً بجروح أصيب بها الأسبوع الماضي في جنوب مقديشو اثناء قتال عنيف بين أنصاره وأنصار منافسه علي مهدي محمد، الرئيس الصومالي الموقت (**الاهرام**، القاهرة، ٣/٨/١٩٩٦). وقد نصبت حكومة عيديد نجله حسين الذي خدم في مشاة البحرية الأمريكية (المارينز) عام ١٩٩٣ خلفاً لوالده (**الحياة**، لندن، ٥/٨/١٩٩٦). وتعهد حسين عيديد مواصلة سياسة والده الراحل، الأمر الذي ادى إلى اندلاع قتال عنيف في مقديشو ادى إلى سقوط عشرات القتلى والجرحى من أنصار عيديد وأنصار منافسه علي مهدي (**الاهرام**، القاهرة، ١٣/٨/١٩٩٦). وقد أصدر مجلس الأمن بياناً دعا فيه المجتمع الدولي إلى الالتزام بقرار حظر توريد الأسلحة إلى الصومال وإلى الحوار بين الفصائل الصومالية المتناحرة (**الاهرام**، القاهرة، ١٥/٨/١٩٩٦). واستبعد المراقبون نجاح الحوار في المستقبل المنظور بعدما رفض حسين عيديد دعوة مجلس الأمن للحوار، فيما بقي التوتر قائماً في مقديشو (**السفير**، بيروت، ٢٠/٨/١٩٩٦).

أبو ظبي

- احتفلت الإمارات العربية المتحدة بالذكرى الـ ٣٠ لتولي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات، مقاليد الحكم في إمارة أبو ظبي (**الخليج**، الشارقة، ٦/٨/١٩٩٦).

القاهرة

- أيدت محكمة النقض «دائرة الأحوال الشخصية» في مصر الحكم الاستئنافي الصادر بالتفريق بين د. نصر حامد أبو زيد وزوجته، معتبرة أن ما جاء في كتابات د. أبو زيد ارتداد منه عن الإسلام (**الاهرام**، القاهرة، ٦/٨/١٩٩٦).

- حقق فيلم «ناصر ٥٦» وهو أول فيلم عربي عن الزعيم الراحل جمال عبد الناصر اعلى إيرادات في تاريخ السينما المصرية خلال الأيام الأولى من عرضه (**السفير**، بيروت، ٨/٨/١٩٩٦).

- قدرت ديون مصر الخارجية وفقاً لدراسة أعدها البنك الأهلي بنحو ٣٣ مليار دولار مع نهاية حزيران/يونيو الماضي (**الشعب**، القاهرة، ٢٧/٨/١٩٩٦).

الكويت

- أقر مجلس الوزراء الكويتي قانون الرقابة على المصارف الإسلامية الذي يسمح بإخضاع المؤسسات المصرفية التي تعمل وفقاً للشريعة الإسلامية لرقابة البنك المركزي (**الطليعة**، الكويت، ٧/٨/١٩٩٦).

- باشرت الحكومة الكويتية الاعداد لدراسة ميدانية لإحلال العمالة الوطنية محل الوافدة في القطاع الخاص (**القبس**، الكويت، ٢٢/٨/١٩٩٦).

دمشق

- أكد تقرير اقتصادي حول الأداء الاقتصادي في سوريا عام ١٩٩٥ أن التعددية الاقتصادية في سوريا أصبحت منهجاً واضحاً في الاقتصاد السوري منذ صدور قانون تشجيع الاستثمار لعام ١٩٩١. وأفاد التقرير أن الصادرات السورية باتت تغطي ٨٤ بالمئة من الواردات مما شكل العام الماضي تحسناً مهماً في وضع الميزان التجاري (**الثورة**، دمشق، ٩/٨/١٩٩٦).

طرابلس

- تحدثت الأنباء عن قيام مقاتلات ليبية بقصف مناطق جبلية في شرق البلاد تتمركز فيها مجموعات مسلحة معارضة تعتبرها السلطات الليبية مجموعات من المهربين (**السفير**، بيروت، ١٥/٨/١٩٩٦).

عمان

- شهدت مدينة الكرك في جنوب الأردن تظاهرات احتجاجاً على قرار الحكومة الأردنية زيادة أسعار الخبز بناء على توصية من صندوق النقد الدولي. وقد تخلل التظاهرات أعمال عنف وشغب وصدامات مع قوات الأمن الأردنية التي انتشرت في المدينة للسيطرة على الوضع (**النهار**، بيروت، ١٧/٨/١٩٩٦). وقد تفقد الملك حسين، العاهل الأردني، مدينة الكرك والمدن الأخرى المجاورة التي شهدت الاضطرابات، محذراً من العبث بأمن البلاد وواعداً في الوقت نفسه بمراجعة شاملة للاجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة الأردنية (**الحياة**، لندن، ٢٣/٨/١٩٩٦).

بغداد

- اندلع قتال واسع بين قوات الاتحاد الوطني الكردستاني (بزعامة جلال طالباني) وقوات الحزب الديمقراطي الكردستاني (بزعامة مسعود البارزاني)

في شمال العراق. وقد تبادل الجانبان الاتهامات بخرق وقف اطلاق النار بين قوات الطرفين (الحياة، لندن، ١٨/٨/١٩٩٦). وقد حمّلت السلطات العراقية للمرة الأولى، في موقف مؤيد للبارزاني؛ جلال الطالباني مسؤولية اندلاع القتال في شمال العراق، متهمة الطالباني بتلقي مساعدات من إيران (النهار، بيروت، ٢٣/٨/١٩٩٦). وتحدثت التقارير الأمريكية عن تحركات عسكرية عراقية في شمال العراق (النهار، بيروت، ٣١/٨/١٩٩٦).

الجزائر

- تواصل العنف على أشده في الجزائر وتميز باستهدافه المدنيين، إذ قامت مجموعة من المسلحين، تشتبه السلطات الجزائرية في انتمائهم إلى الجماعات الإسلامية المسلحة، بعملية ذبح جماعي ذهب ضحيتها ٦٣ مواطناً كانوا يستقلون حافلتين على طريق عام في جنوب شرق العاصمة (الحياة، لندن، ١٩/٨/١٩٩٦). وقد ترافقت أعمال العنف مع أعمال اللجنة التحضرية لـ «ندوة الوفاق الوطني» التي تشارك فيها معظم الأحزاب والسلطة والتي رفعت تقريرها إلى الامين زروال، الرئيس الجزائري، لتحديد مواعيد الانتخابات المقبلة (الاستفتاء حول الدستور الجديد، الانتخابات الاشتراعية والولائية والبلدية) (الحياة، لندن، ٢٦/٨/١٩٩٦).

بيروت

- أنجزت الانتخابات النيابية في أقضية جبل لبنان الستة بعدما تم تعديل القانون الانتخابي بناء على توصية المجلس الدستوري الذي أجاز اجراء الانتخابات على أساس الاقضية بصورة استثنائية ولدورة واحدة. وأظهرت النتائج فوزاً ساحقاً للائحة وليد جنبلاط، وزير شؤون المهجرين، وفوزاً شبه كامل للائحتي ميشال المر، وزير الداخلية، والياس حبيقة، وزير الموارد المائية والكهربائية، فيما فازت لائحة فارس بويز، وزير الخارجية، جزئياً بعدما خرقتها اللائحة المنافسة لها. وقد اتهمت المعارضة السلطة «بالتزوير وارتكاب المخالفات»، فيما نفى وزير الداخلية هذه الاتهامات (النهار، بيروت، ١٩/٨/١٩٩٦).

- اجريت الانتخابات النيابية في محافظة لبنان الشمالي. وقد سقطت في هذه الانتخابات التوقعات نتيجة الخروقات التي تعرضت لها اللائحة الأولى للمرشحين برئاسة عمر كرامي، رئيس الحكومة السابق، وتميزت بسقوط معظم مرشحي الأحزاب وتراجع الاقطاب وبروز قوى مستقلة (السفير، بيروت، ٢٧/٨/١٩٩٦).

الرياض

- دعا الملك فهد بن عبد العزيز، العاهل السعودي، إلى الاهتمام بالقطاع الزراعي في العربية السعودية في إطار حملة التنويع الاقتصادي في البلاد. ويساهم الإنتاج الزراعي في السعودية بنحو ١١ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي باستثناء النفط (النهار، بيروت، ٢١/٨/١٩٩٦).

الخرطوم

- أعادت الحكومة السودانية الدعم لعدد من المواد الغذائية الأساسية بعدما وجهت الاتحادات العمالية والنقابية انتقادات إلى سياسة رفع الدعم الحكومية (النهار، بيروت، ٢٨/٨/١٩٩٦).

- أغلقت السلطات السودانية الجامعة الأهلية الخاصة في الخرطوم إلى أجل غير مسمى في أعقاب صدامات بين الطلاب اليساريين والإسلاميين (النهار، بيروت، ٣٠/٨/١٩٩٦).

ببليوغرافيا الوحدة العربية

اعداد: قسم التوثيق

في مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: المصادر العربية

فكر قومي وسياسة

كتب

١ ـ أرونسون، جيفري. **مستقبل المستعمرات الاسرائيلية في الضفة والقطاع**. ط ١. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦. ٩٩ ص. (قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات: المسار الفلسطيني ـ الاسرائيلي؛ ١)

٢ ـ التل، سهير سلطي. **حركة القوميين العرب وانعطافاتها الفكرية**. ط ١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦. ٢٩٤ ص. (سلسلة الثقافة القومية؛ ٣١)

٣ ـ الصاوي، علي (محرّر). **النخبة السياسية في العالم العربي**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٦. ٦١٤ ص.

٤ ـ **العلاقات العربية ـ الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر**. ط ١. بيروت: المركز، ١٩٩٦. ١٠٠٦ ص.

٥ ـ فلحوط، صابر. **العروبة في خطر: دراسات سياسية واجتماعية**. دمش: [د. ن.]، ١٩٩٦.

٦ ـ ميتشل، تيموثي. **الديمقراطية والدولة في العالم العربي**. ترجمة بشير السباعي. القاهرة: دار مصر العربية، ١٩٩٦.

انظر ايضاً: ٨٤

دوريات

٧ ـ أبو عامود، محمد سعد. «لبنان كمعمل اختبار لتفاعلات التسوية السلمية في الشرق الأوسط.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٢، العدد ١٢٥، تموز/يوليو ١٩٩٦. ص ٩١ ـ ٩٦.

٨ ـ أحمد، محمد نور. «رؤية أريترية للنزاع حول جزيرة حنيش.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٢، العدد ١٢٥، تموز/يوليو ١٩٩٦. ص ١٨٧ ـ ١٨٩.

٩ ـ بهجت، جودت وحسن جوهر. «عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينيات: إرهاصات الداخل وضغوطات الخارج.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢١١، أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ص ٣٥ ـ ٤٩.

١٠ ـ بيرتس، فولكر. «مفاهيم الأمن والتعاون في الشرق الأوسط.» نقله إلى العربية غسان رملاوي. **شؤون الأوسط**: السنة ٦، العدد ٥٣، تموز/يوليو ١٩٩٦. ص ٣٩ ـ ٤٧.

١١ ـ بيضون، أحمد. «اسرائيل والجنوب اللبناني: وراء حملات الدمار الدّوري خراب الاحتلال المقيم.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٢٧، صيف ١٩٩٦. ص ٣ ـ ١٣.

١٢ ـ جاد، عماد. «آثار التحالف الأمريكي ـ الاسرائيلي على عملية التسوية.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٢، العدد ١٢٥، تموز/يوليو ١٩٩٦. ص ٧٣ ـ ٧٧.

١٣ ـ جزولي، أحمد. «دولة الحق والقانون في الوطن العربي: الديمقراطية نظرياً والمشاركة سياسياً.. مطامات التحول وحقيقة الرهان.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢١١، أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ص ٥٠ ـ ٥٧.

١٤ ـ جواد، سعد ناجي ومنعم صاحي العمار. «الخليج العربي في عالم متغير: دراسة في معضلة الأمن الخارجي وترتيباته.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٢، العدد ١٢٥، تموز/يوليو ١٩٩٦. ص ٢٦ ـ ٤٨.

١٥ ـ حفني، قدري محمود. «من مفهوم الدولة اليهودية إلى مفهوم الدولة الاسرائيلية.» **شؤون الأوسط**: السنة ٦، العدد ٥٣، تموز/يوليو ١٩٩٦. ص ٢٧ ـ ٣٨.

١٦ ـ الحمش، منير. «تداعيات الانتخابات الاسرائيلية ومحاولة وقف التدهور العربي.» **شؤون الأوسط**: السنة ٦، العدد ٥٢، حزيران/يونيو ١٩٩٦. ص ٣٩ ـ ٥٥.

١٧ ـ حوراني، فيصل. «المجلس الوطني الفلسطيني: دورة تعديل الميثاق.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٢٧، صيف ١٩٩٦. ص ٥٠ ـ ٦٢.

١٨ ـ راضي، أشرف. «العلاقات الاسرائيلية الخليجية والمغاربية.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٢، العدد ١٢٥، تموز/يوليو ١٩٩٦. ص ١٠٣ ـ ١١٠.

١٩ ـ الرومي، لمياء. «المؤتمر السنوي الثاني لمركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية: أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، أبو ظبي، ٦ ـ ٨ يناير ١٩٩٦.» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**: السنة ٢١، العدد ٨٠، شتاء ١٩٩٦. ص ٢٨٧ ـ ٢٩٦.

٢٠ ـ سالم، صلاح. «ندوة استراتيجيات إدماج الحركات الاسلامية في التيار الديمقراطي العربي، القاهرة (٢٠ يناير ١٩٩٦).» **السياسة الدولية**: السنة ٣٢، العدد ١٢٥، تموز/يوليو ١٩٩٦. ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤.

٢١ ـ سلامة، أديب نجيب. «ندوة مسلمون ومسيحيون معاً من أجل القدس، بيروت (١٤ ـ ١٦ يونيو ١٩٩٦).» **السياسة الدولية**: السنة ٣٢، العدد ١٢٥، تموز/يوليو ١٩٩٦. ص ٢٣٩ ـ ٢٤١.

٢٢ ـ سمارة، عادل. «الحكم الذاتي الفلسطيني: نموذج على السيادة المحتجزة.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢١١، أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ص ٦٦ ـ ٧٩.

٢٣ ـ السيد حسين، عدنان. «قراءة في نتائج القمة العربية.» **شؤون الأوسط**: السنة ٦، العدد ٥٢، حزيران/يونيو ١٩٩٦. ص ٥٧ ـ ٦٣.

٢٤ ـ السيد عبد الوهاب، محمد. «العلاقات السورية ـ الإيرانية: محدد التسوية السلمية.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٢، العدد ١٢٥، تموز/يوليو ١٩٩٦. ص ٩٧ ـ ١٠٢.

٢٥ ـ شوبين، شهرام. «الأمن في الخليج: التكامل أم التنافس؟» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٢٧، صيف ١٩٩٦. ص ٣٥ ـ ٤٩.

٢٦ ـ الشوربجي، منار. «قضية الشرق الأوسط في انتخابات الرئاسة الأمريكية ١٩٩٦.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٢، العدد ١٢٥، تموز/يوليو ١٩٩٦. ص ٨٣ ـ ٩٠.

٢٧ ـ شومان، توفيق. «إتفاق باريس لتسوية النزاع اليمني ـ الأريتري.» **شؤون الأوسط**: السنة ٦، العدد ٥٢، حزيران/يونيو ١٩٩٦. ص ١٠٣ ـ ١١٠.

٢٨ ـ صالح، عبد الله. «الإتفاق التركي الاسرائيلي وعملية السلام.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٢، العدد ١٢٥، تموز/يوليو ١٩٩٦. ص ٧٨ ـ ٨٢.

٢٩ ـ الصاوي، عبد العزيز حسين. «المسألة القومية وأزمة الوحدة الوطنية في السودان.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢١١، أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ص ٥٨ ـ ٦٥.

٣٠ ـ ضاهر، حسين. «الأمن الجماعي في العلاقات الدولية: من الأزمة الكورية إلى «عناقيد الغضب».» **شؤون الأوسط**: السنة ٦، العدد ٥٣، تموز/يوليو ١٩٩٦. ص ٤٩ ـ ٧٨.

٣١ ـ عايد، خالد. «تصويت فلسطينيي الـ ٤٨ في الانتخابات الاسرائيلية: النتائج والدلالات.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٢٧، صيف ١٩٩٦. ص ٢٦ ـ ٣٤.

٣٢ ـ عبد الله، هاني. «فوز نتنياهو يرفع سقف شروط التسوية.» **شؤون الأوسط**: السنة ٦، العدد ٥٢، حزيران/يونيو ١٩٩٦. ص ٢٥ ـ ٣٧.

٣٣ ـ عبد الحاطي، بدر. «مستقبل عملية السلام بعد فوز نتنياهو.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٢، العدد ١٢٥، تموز/يوليو ١٩٩٦. ص ٦٦ ـ ٧٢.

٣٤ ـ فرحات، محمد فايز. «المؤتمر الاستراتيجي العربي الرابع للسلام وخيارات المستقبل العربي، القاهرة (٢٦ ـ ٢٨ مايو ١٩٩٦).» **السياسة الدولية**: السنة ٣٢، العدد ١٢٥، تموز/يوليو ١٩٩٦. ص ٢٤١ ـ ٢٤٢.

٣٥ ـ القحطاني، عبد القادر حمود. «نشأة جامعة الدول العربية ومحاولة تعديل ميثاقها (١٩٤٥ ـ ١٩٩٠).» **التعاون**: السنة ١١، العدد ٤٢، حزيران/يونيو ١٩٩٦. ص ١٠٧ ـ ١٢٢.

٣٦ ـ القرعي، أحمد يوسف. «قمة القاهرة.. وإعادة ترتيب البيت العربي.» **السياسة الدولية**: السنة

٣٢، العدد ١٢٥، تموز/يوليو ١٩٩٦. ص ١٢١ ـ ١٢٤.

٣٧ ـ كشك، أشرف عبد الحميد. «الإتفاق التركي ـ الاسرائيلي وأثره في الأمن القومي العربي.» **شؤون الأوسط**: السنة ٦، العدد ٥٢، حزيران/يونيو ١٩٩٦. ص ٦٥ ـ ٧٠.

٣٨ ـ كيالي، ماجد. «الصراع العربي ـ الاسرائيلي في بيئة انتقالية.» **شؤون الأوسط**: السنة ٦، العدد ٥٢، تموز/يوليو ١٩٩٦. ص ١٥ ـ ٢٦.

٣٩ ـ محافظة، علي. «صراع الأدوار في المشرق العربي: نظرات في المستقبل.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢١١، أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ص ٤ ـ ١٧.

٤٠ ـ مرهون، عبد الجليل. «الخليج واليمن: الخليجيون والمسألة الجزيرية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢١١، أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ص ١٤٢ ـ ١٤٨.

٤١ ـ مزاحم، هيثم. «اسرائيل: المفارقة الدائمة بين «الأمن» و«السلام».» **شؤون الأوسط**: السنة ٦، العدد ٥٢، حزيران/يونيو ١٩٩٦. ص ١١٦ ـ ١٢٠.

٤٢ ـ المشاري، هيفاء. «ندوة الغزو العراقي للكويت.. الخبرات المستخلصة والخروج من الأزمة، في الفترة من ١٦ ـ ١٧ يناير ١٩٩٦.» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**: السنة ٢١، العدد ٨٠، شتاء ١٩٩٦. ص ٢٩٧ ـ ٣٠٢.

٤٣ ـ مصطفى، محمد بدر الدين. «نحو إطار لدراسة المفاوضات الدولية.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٢، العدد ١٢٥، تموز/يوليو ١٩٩٦. ص ٥٠ ـ ٦٣.

٤٤ ـ معلوم، حسين. «الجغرافية السياسية.. لأزمة المياه العربية.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٢، العدد ١٢٥، تموز/يوليو ١٩٩٦. ص ١٣٤ ـ ١٣٨.

٤٥ ـ نوفل، ميشال. «اسرائيل من الداخل.» **شؤون الأوسط**: السنة ٦، العدد ٥٢، حزيران/يونيو ١٩٩٦. ص ٤ ـ ١١.

انظر أيضاً: ٦٥، ٦٧، ٨٦، ٩٠

مراجعة كتب

٤٦ ـ ري، جيمس لي. «الحروب في العالم: الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط.» **شؤون الأوسط**: السنة ٦، العدد ٥٣، تموز/يوليو ١٩٩٦. ص ٩٧ ـ ١٠٢. (هيثم مزاحم)

٤٧ ـ الشريف، ماهر. «البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني، ١٩٠٨ ـ ١٩٩٣.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٢٧، صيف ١٩٩٦. ص ٢٢٤ ـ ٢٣٢. (فيصل حوراني)

٤٨ ـ شعبان، أحمد بهاء الدين. «الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية عام ٢٠٠٠.» **أبعاد**: العدد ٥، حزيران/يونيو ١٩٩٦. ص ٢٤٨ ـ ٢٥٠. (خالد القيشاوي)

٤٩ ـ مرسي، مصطفى عبد العزيز. «العرب عند مفترق الطرق: بين ضرورات تجديد المشروع القومي ومحاذير المشروع الشرق اوسطي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢١١، أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ص ١٤٩ ـ ١٥٤. (هاني عبد المنعم خلاف)

٥٠ ـ هيكل، محمد حسنين. «المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل. الكتاب الأول: الأسطورة والامبراطورية والدولة اليهودية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢١١، أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ص ١٦٠ ـ ١٦٤. (مسعود ضاهر)

٥١ ـ Boulding, Elise (ed.). «Building Peace in the Middle East: Challenges for States and Civil Society.»
السياسة الدولية: السنة ٣٢، العدد ١٢٥، تموز/يوليو ١٩٩٦. ص ١١١ ـ ١١٣. (ريهام الخياط)

٥٢ ـ Brynen, Rex, Bahgat Korany and Paul Noble (eds.). «Political Liberalization and Democratization in the Arab World.»
المستقبل العربي: السنة ١٩، العدد ٢١١، أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ص ١٦٥ ـ ١٧٠. (محمد السيد سعيد)

٥٣ ـ Garaudy, Roger. «Les Mythes fondateurs de la politique israélienne.»
شؤون الأوسط: السنة ٦، العدد ٥٢، حزيران/يونيو ١٩٩٦. ص ١٢١ ـ ١٢٦. (غسان العزي)

٥٤ ـ Kaufman, Edy, Shukry B. Abed and Robert L. Rothstein (eds.). «Democracy, Peace, and the Israeli- Palestinian Conflict.»
السياسة الدولية: السنة ٣٢، العدد ١٢٥، تموز/يوليو ١٩٩٦. ص ١١٤ ـ ١١٦. (إيهاب رأفت الملطي)

٥٥ ـ King, John. «Handshake in Washington: The Beginning of Middle East Peace?»
السياسة الدولية: السنة ٣٢، العدد ١٢٥، تموز/يوليو ١٩٩٦. ص ١١٧ ـ ١١٩. (هبة سمير)

٥٦ ـ Sayigh, Rosemary. «Too Many Enemies: The Palestinian Experience in Lebanon.»
مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد ٢٧، صيف ١٩٩٦. ص ٢٣٢ ـ ٢٣٥. (باسم سرحان)

اقتصاد

كتب

٥٧ ـ منظمة التحرير الفلسطينية. المكتب المركزي للإحصاء والمصادر الطبيعية الفلسطيني. **المجموعة الإحصائية الفلسطينية لعامي ١٩٩٣ و١٩٩٤**. دمشق: المكتب، [د. ت.]. ٢٢٣ ص. (العدد ٩)
انظر أيضاً: ٧١

دوريات

٥٨ ـ أبو النجا، حمدي حسن. «نحو تطوير صناعة زيوت التزييت في دول مجلس التعاون الخليجي.» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية:** السنة ٢١، العدد ٨٠، شتاء ١٩٩٦. ص ٢٣٩ ـ ٢٦٣.

٥٩ ـ الأشرم، محمود. «إنتاج الحبوب والأمن الغذائي في الوطن العربي.» **المستقبل العربي:** السنة ١٩، العدد ٢١١، أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ص ١٢٩ ـ ١٤١.

٦٠ ـ البيلي، حنان. «ندوة السوق العربية المشتركة في ظل المتغيرات الإقليمية، القاهرة (٧ ـ ٨ أبريل ١٩٩٦).» **السياسة الدولية:** السنة ٣٢، العدد ١٢٥، تموز/يوليو ١٩٩٦. ص ٢٤٧ ـ ٢٤٩.

٦١ ـ الجراد، خلف محمد. «التكامل الاقتصادي العربي: طموح وعقبات.» **التعاون:** السنة ١١، العدد ٤٢، حزيران/يونيو ١٩٩٦. ص ١٢٣ ـ ١٦٢.

٦٢ ـ حماد، خليل ومحمد نصر. «الفجوة الغذائية والأمن الغذائي العربي.» **المستقبل العربي:** السنة ١٩، العدد ٢١١، أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ص ٩٤ ـ ١٠٤.

٦٣ ـ زرنوقة، صلاح سالم. «العراق والأمم المتحدة: إتفاق النفط مقابل الغذاء.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٢، العدد ١٢٥، تموز/يوليو ١٩٩٦. ص ١٤٧ ـ ١٥١.

٦٤ ـ السيد النجار، أحمد. «تقلبات الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية وآثارها على الاقتصادات العربية.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٢، العدد ١٢٥، تموز/يوليو ١٩٩٦. ص ٢٠٢ ـ ٢٠٦.

٦٥ ـ شوقي، ممدوح. «الشرق أوسطية بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٢، العدد ١٢٥، تموز/يوليو ١٩٩٦. ص ١٢٥ ـ ١٢٩.

٦٦ ـ صالح، صالحي. «التبعية الغذائية واستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي في إطار التكامل بين الأقطار المغاربية.» **المستقبل العربي:** السنة ١٩، العدد ٢١١، أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ص ١٠٥ ـ ١٢٨.

٦٧ ـ مرهون، عبد الجليل. «مجلس التعاون الخليجي ومستقبل العلاقات الخليجية.» **شؤون الأوسط:** السنة ٦، العدد ٥٢، حزيران/يونيو ١٩٩٦. ص ٩١ ـ ١٠٢.

مراجعة كتب

٦٨ ـ الفارس، عبد الرزاق. «هدر الطاقة: التنمية ومعضلة الطاقة في الوطن العربي.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٢، العدد ١٢٥، تموز/يوليو ١٩٩٦. ص ٢٧٠ ـ ٢٧٢. (إسلام عفيفي)

٦٩ ـ فتح الله، سعد حسين. «التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج: دراسة مقارنة في أقطار مختلفة.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٢، العدد ١٢٥، تموز/يوليو ١٩٩٦. ص ٢٧٢ ـ ٢٧٣. (عثمان الجوهري)

٧٠ ـ Perthes, Volker. «Arab Economic Co-operation: A Critical View from Outside.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٢، العدد ١٢٥، تموز/يوليو ١٩٩٦. ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥. (نهى المكاوي)
انظر أيضاً: ٧٧

اجتماع

كتب

٧١ ـ أمين، سمير (مشرف). **المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة ـ مصر**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦. ١٩٣ ص.

٧٢ ـ باقر، محمد حسين. **قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا**. نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٩٦. س، ١٥٣ ص. (سلسلة دراسات مكافحة الفقر؛ ٣)

٧٣ ـ الجابري، محمد عابد ومحمد محمود الإمام. **التنمية البشرية في الوطن العربي: الأبعاد الثقافية والمجتمعية**. [نيويورك]: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، [١٩٩٦]. ١٥١ ص. (سلسلة دراسات التنمية البشرية؛ رقم ٢)

٧٤ ـ جامعة الدول العربية [وآخرون]. **اجتماع الخبراء التحضيري حول الإعلان العربي للتنمية الاجتماعية (عمّان، ١٩ ـ ٢٢ سبتمبر / أيلول ١٩٩٤)**. القاهرة: منظمة العمل العربية، ١٩٩٥. ٦١٣ ص.

دوريات

٧٥ ـ أحمد، عادل مصطفى. «المدينة العافاة في الوطن العربي: دعوة إلى التعاون بين المدن العربية.» **المستقبل العربي:** السنة ١٩، العدد ٢١١، أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ص ٨٠ ـ ٩٣.

٧٦ ـ الأيوبي، نزيه. «الإسلامية الراديكالية والمجتمع الأهلي في الشرق الأوسط.» **أبعاد:** العدد ٥، حزيران/يونيو ١٩٩٦. ص ١٧٥ ـ ١٩٢.

انظر أيضاً: ٨٥

بيئة

مراجعة كتب

٧٧ ـ «التنمية المتواصلة والبيئة في الوطن العربي.» **التعاون:** السنة ١١، العدد ٤٢، حزيران/يونيو ١٩٩٦. ص ٢٤٣ ـ ٢٤٧. (ياسر عبد الحميد)

قانون

كتب

٧٨ ـ السعيدان، أحمد عبد الرزاق خليفة. **القانون والسيادة وامتيازات النفط (مقارنة بالشريعة الاسلامية).** ط ١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦. ٤٠٠ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٩)

٧٩ ـ العادلي، منصور. **موارد المياه في الشرق الأوسط: صراع أم تعاون في ظل قواعد القانون الدولي.** القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٦.

دوريات

٨٠ ـ منسى، أحمد. «المؤتمر الرابع للباحثين الشباب «المؤسسة التشريعية في العالم العربي»، القاهرة (٢١ ـ ٢٣ مايو ١٩٩٦).» **السياسة الدولية:** السنة ٣٢، العدد ١٢٥، تموز/يوليو ١٩٩٦. ص ٢٤٥ ـ ٢٤٦.

مراجعة كتب

٨١ ـ العادلي، منصور. «موارد المياه في الشرق الأوسط: صراع أم تعاون في ظل قواعد القانون الدولي.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٢، العدد ١٢٥، تموز/يوليو ١٩٩٦. ص ٢٢٦ ـ ٢٦٨. (عبد العزيز شحادة المنصور)

تربية وتعليم

دوريات

٨٢ ـ ضاهر، علي. «رأي في النظرية التربوية العربية.» **أبعاد:** العدد ٥، حزيران/يونيو ١٩٩٦. ص ١٩٣ ـ ١٩٨.

ثقافة

كتب

٨٣ ـ افاية، محمد نور الدين. **الغرب في المتخيل العربي.** ط ١. الشارقة: دائرة الثقافة والإعلام، ١٩٩٦.

٨٤ ـ صبحي، محيي الدين [وآخرون]. **التطبيع الثقافي في الوطن العربي: المظاهر وأشكال المقاومة.** ط ١. الرباط: المجلس القومي للثقافة العربية، ١٩٩٦. ٢٢٦ ص. (الكتاب الثقافي السنوي؛ ١)

دوريات

٨٥ ـ لبيض، سالم. «من الاستشراق إلى نهاية التاريخ: الفكر الغربي والآخر.» **المستقبل العربي:** السنة ١٩، العدد ٢١١، أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ص ١٨ ـ ٣٤.

٨٦ ـ منيف، عبد الرحمن. «السياسة والثقافة في العالم العربي.» أجرى المقابلة مارلن ديك. **أبعاد:** العدد ٥، حزيران/يونيو ١٩٩٦. ص ٢٢٦ ـ ٢٤١.

مراجعة كتب

٨٧ ـ مجموعة من الباحثين. «المثقف العربي: همومه وعطاؤه.» **المستقبل العربي:** السنة ١٩، العدد ٢١١، أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ص ١٥٥ ـ ١٥٩. (عبد العاطي محمد)

فلسفة وعلم نفس

كتب

٨٨ ـ المرزوقي، أبو يعرب. **إصلاح العقل في الفلسفة العربية: من واقعية أرسطو وأفلاطون إلى إسمية ابن تيمية وابن خلدون.** ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦. ٤١١ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٥)

أدب ولغة

كتب

٨٩ ـ الجمالي، فاضل. دفاعاً عن العربية. تقديم الشاذلي القليبي. تونس: مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، ١٩٩٦.

علوم وتقانة

دوريات

٩٠ ـ عطايا، أمين محمود. «الاستراتيجية النووية الاسرائيلية.» التعاون: السنة ١١، العدد ٤٢، حزيران/يونيو ١٩٩٦. ص ١٦٣ ـ ١٨٤.
انظر ايضاً: ٩١

إعلام واتصال

دوريات

٩١ ـ عبد الملك، أحمد. «الدمشقة الالكترونية... إلى اين؟ دور التلفزيون بين الإثراء والإفلاس في الوطن العربي.» التعاون: السنة ١١، العدد ٤٢، حزيران/يونيو ١٩٩٦. ص ١٨٥ ـ ٢٠٩.

ثانياً: المصادر الأجنبية

Reference, General & Bibliography

Books

1 - UNESCO. *Directory of Social Science Institutions in the Arab Region*. Paris: UNESCO, 1996. 86 p. (Reports and Papers in the Social Sciences; no. 62)

National Thought & Politics

Books

2 - Allan, J.A. *Water, Peace and the Middle East: Negotiating Resources in the Jordan Basin*. London: I.B. Tauris, 1996. 208 p.

3 - Arian, Asher. *Security Threatened: Surveying Israeli Opinion on Peace and War*. Cambridge: Cambridge University Press, 1996. 308 p.

4 - Cordesman, Anthony H. *Perilous Prospects: The Peace Process and the Arab-Israeli Military Balance*. Oxford, UK: Westview Press, 1996. 336 p.

5 - Hollis, Rosemary and Nadim Shehadi (eds.). *Lebanon on Hold: Implications for Middle East Peace*. London: Royal Institute of International Affairs, 1996.

6 - Lesch, David W. (ed.). *The Middle East and the United States: A Historical and Political Reassessment*. Oxford, UK: Westview Press, 1996. 480 p.

7 - Milton - Edwards, Beverley. *Islamic Politics in Palestine*. London: I. B. Tauris, 1996. 256 p.

8 - Smith, Charles D. *Palestine and the Arab-Israeli Conflict*. 3rd ed. New York: St. Martin's Press, 1996.

9 - El - Solh, Raghid. *Britain's 2 Wars with Iraq, 1941 - 1991*. 1st ed. Reading, UK: Ithaca Press, 1996. xx, 289 p.

Periodicals

10 - Bensimon, Doris. «Ombres et lumières sur la paix.» *Confluences Méditerranée:* no. 18, été 1996. pp. 43-54.

11 - Bronstein, Ofer. «Les Fruits de la paix ou du désespoir?» *Confluences Méditerranée:* no. 18, été 1996. pp. 37-42.

12 - Elbaz, Shlomo. «Paix es-tu là?» *Confluences Méditerranée:* no. 18, été 1996. pp. 17-22.

13 - Gunter, Michael M. «Civil War in Iraqi Kurdistan: The KDP - PUK Conflict.» *Middle East Journal:* vol. 50, no. 2, Spring 1996. pp. 225-242.

14 - ———. «The Iraqi National Congress (INC) and the Future of the Iraqi Opposition.» *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies:* vol. 19, no. 3, Spring 1996. pp. 1-20.

15 - Heacock, Roger. «La Politique américaine au Proche-Orient.» *Confluences Méditerranée:* no. 18, été 1996. pp.115-126.

16 - Inbar, Efraim. «Contours of Israel's New Strategic Thinking.» *Political Science Quarterly:* vol. 111, no. 1, Spring 1996. pp. 41-64.

17 - Jarbawi, Ali. «L'Echiquier politique palestinien après les élections.» *Confluences Méditerranée:* no. 18, été 1996. pp. 61-70.

18 - Khoury, Rami. «Les Défis stratégiques de l'après - paix.» *Confluences Méditerranée:* no. 18, été 1996. pp. 107-114.

19 - Kirişçi, Kemal. «Turkey and the Kurdish Safe-Haven in Northern Iraq.» *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies:* vol. 19, no. 3, Spring 1996. pp. 21-39.

20 - Maila, Joseph. «Israël, la Syrie et le Liban.» *Confluences Méditerranée:* no. 18, été 1996. pp. 135-144.

21 - Omar, Saleh. «Philosophical Origins of the Arab Ba'th Party: The Work of Zaki Al - Arsuzi.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 18, no. 2, Spring 1996. pp. 23-37.

22 - Orme, John. «The Unexpected Origins of Peace: Three Case Studies.» *Political Science Quarterly:* vol. 111, no. 1, Spring 1996. pp. 105-125.

23 - Ravenel, Bernard. «Israël, futur gendarme nucléaire au Proche-Orient?» *Confluences Méditerranée:* no. 18, été 1996. pp. 125-134.

24 - Salloukh, Bassel F. «State Strength, Permeability, and Foreign Policy Behavior: Jordan in Theoretical Perspective.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 18, no. 2, Spring 1996. pp. 39-65.

25 - Yeğen, Mesut. «The Turkish State Discourse and the Exclusion of Kurdish Identity.» *Middle Eastern Studies:* vol. 32, no. 2, April 1996. pp. 216-229.
See also: 33, 46

Book Reviews

26 - Ali, Omar. «Crisis in the Arabian Gulf: An Independent Iraqi View.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 18, no. 2, Spring 1996. pp. 102-104. (Laura Drake)

27 - Davis, M. Jane (ed.). «Politics and International Relations in the Middle East.» *International Affairs:* vol. 72, no. 3, July 1996. pp. 625-626. (Philip Robins)

28 - Finkelstein, Norman G. «Image and Reality of the Israel-Palestine Conflict.» *International Affairs:* vol. 72, no. 3, July 1996. pp. 627-628. (Nicolas Pelham)
See also: 41, 48

Economics

Books

29 - Centre for Global Energy Studies. *Oil in the Middle East: Can the Producers Meet the Future Call for Oil?* London: CGES, 1995. 36 p.

30 - ESCWA. *The Impact of the Single European Market on the ESCWA Member Countries.* New York: UN, 1996. 5 vols.

31 - Perthes, Volker. *Arab Economic Cooperation: A Critical View from Outside.* Ebenhausen, Isartal: Stiftung Wissenschaft und Politik, 1996.

32 - Safadi, Raed. *Global Challenges and Opportunities Facing MENA Countries at the Dawn of the 21st Century.* Cairo: Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran & Turkey, [1996]. 22 p. (Working Paper; 9624)
See also: 2, 35

Periodicals

33 - Chesnot, Christian. «L'Eau au coeur des négociations.» *Confluences Méditerranée:* no. 18, été 1996. pp. 99-106.

Book Reviews

34 - Wilson, Rodney. «Economic Development in the Middle East.» *International Affairs:* vol. 72, no. 3, July 1996. p. 627. (Anoush Ehteshami)

Sociology

Books

35 - ESCWA, League of Arab States and UNDP. *Selected Proceedings on the Expert Group Meeting on Human Development in the Arab World, Cairo, 6 - 9 December 1993.* New York: UN, 1995.

vi, 265 p. (Human Development Studies Series; no. 1)

36 - Maoz, Moshe and Ilan Pappé (eds.). *Middle Eastern Politics and Ideas: A History from Within*. London: I.B. Tauris, 1996. 256 p.

37 - Al - Qudsi, Sulayman S. *Labor Participation of Arab Women: Estimates of the Fertility to Labor Supply Link*. Cairo: Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran & Turkey, 1995. 28 p. (Working Paper; 9622)
See also: 1

Periodicals

38 - Babadji, Ramdane. «Le Droit au retour.» *Confluences Méditerranée:* no. 18, été 1996. pp. 77-86.

39 - Kodmani - Darwish, Bassma. «Les Réfugiés palestiniens à l'épreuve du règlement de paix?» *Confluences Méditerranée:* no. 18, été 1996. pp. 71-76.

Book Reviews

40 - Fluehr - Lobban, Carolyn. «Islamic Society in Practice.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 18, no. 2, Spring 1996. pp. 95-97. (Ali Al-Taie)

41 - Halliday, Fred. «Islam and the Myth of Confrontation: Religion and Politics in the Middle East.» *International Affairs:* vol. 72, no. 3, July 1996. p. 626. (Roger Hardy)

42 - Norton, Augustus Richard (ed.). «Civil Society in the Middle East. vol. 1.» *Arab Studies Journal:* vol. 4, no. 1, Spring 1996. pp. 144-150. (John M. Roberts)

43 - Waltz, Susan E. «Human Rights and Reform: Changing the Face of North African Politics.» *International Affairs:* vol. 72, no. 3, July 1996. p. 633. (Patrick Smith)

Information & Communication

Book Reviews

44 - Ayalon, Ami. «The Press in the Arab Middle East: A History.» *Arab Studies Quaterly:* vol. 18, no. 2, Spring 1996. pp. 100-102. (Walter Armbrust)

History & Geography

Books

45 - Bogle, Emory C. *The Modern Middle East: From Imperialism to Freedom, 1800-1958*. Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall, 1996. 474 p.
See also: 9, 36

Periodicals

46 - Athanassopoulou, E. «Western Defence Developments and Turkey's Search for Security in 1948.» *Middle Eastern Studies:* vol. 32, no. 2, April 1996. pp. 77-108.

Book Reviews

47 - Bogle, Emory C. «The Modern Middle East: From Imperialism to Freedom, 1800-1958.» *Arab Studies Quaterly:* vol. 18, no. 2, Spring 1996. pp. 91-94. (Glenn E. Perry)

48 - Rathmell, Andrew. «Secret War in the Middle East: The Covert Struggle for Syria 1949-1961.» *International Affairs:* vol. 72, no. 3, July 1996. pp. 628-629. (Michael Field)

صدر العدد ٢٧ من

مجلة الدراسات الفلسطينية

فصلية تعنى بالقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني

تصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت

إقرأ في هذا العدد

- إسرائيل والجنوب اللبناني — أحمد بيضون
- العدوان الإسرائيلي على الجنوب اللبناني — ملف من إعداد: خالد عايد، سمير صراص، جابر سليمان، جانيت ساروفيم. إشراف: محمود سويد
- الانتخابات الإسرائيلية: النتائج من الزاوية الداخلية — أحمد خليفة
- تصويت فلسطينيي الـ ٤٨ في الانتخابات الإسرائيلية — خالد عايد
- الانتخابات الإسرائيلية: وثائق الحكومة الجديدة والنتائج والبرامج الانتخابية — ملف من إعداد: أحمد خليفة وسمير صراص وهاني عبدالله
- حرب ثقافات — باروخ كيمرلينغ
- المجلس الوطني الفلسطيني: دور تعديل الميثاق — فيصل حوراني
- إميل حبيبي وسرد إحياء الذاكرة الفلسطينية — صبري حافظ
- إميل حبيبي ومعاناة المثقف السياسي — ماهر الشريف
- التجربة الدبلوماسية الفلسطينية — علي فياض

الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد الجوي)

دول عربية		دول اخرى	
أفراد ٢٥ دولاراً	مؤسسات ٤٠ دولاراً	أفراد ٤٠ دولاراً	مؤسسات ٦٠ دولاراً

ترسل الطلبات إلى مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي ـ متفرع من فردان
ص. ب. ٧١٦٤ ـ ١١
فاكس ٨١٤١٩٣ ـ هاتف ٨٦٨٣٨٧
خليوي (هاتف وفاكس): ٢٨٠٩ ـ ٤٧٨ (٢١٢) ٠٠١
بيروت ـ لبنان

أو

Institute for Palestine Studies
P.O.Box 5658 - Telex 5241
Fax 456324 - Tel. 456165
Nicosia - Cyprus

حول الإعلان في مجلة «المستقبل العربي»

يسرُّ مركز دراسات الوحدة العربية أن يعلن بأنه قد قرّر فتح باب الإعلان على صفحات مجلته الشهرية المستقبل العربي، وتشمل هذه الإعلانات:

١ ـ إعلانات عن الكتب الجديدة العربية والأجنبية؛

٢ ـ إعلانات عن المجلات العربية؛

٣ ـ إعلانات عن الوظائف في الجامعات والمنظمات والمؤسسات العربية والدولية والشركات؛

٤ ـ إعلانات شركات الطيران والنقل البري والبحري والجوي؛

٥ ـ إعلانات المعارض العربية والدولية؛

٦ ـ إعلانات المصارف العربية وبطاقات الائتمان (Credit Cards)؛

٧ ـ إعلانات عن الحاسب الآلي (الكومبيوتر) والبرامج الخاصة به، والآلات الحاسبة للشركات المختلفة؛

٨ ـ إعلانات عن آلات الطباعة والتصوير، والأجهزة المكتبية المختلفة؛

٩ ـ إعلانات عن الاختراعات والابتكارات الجديدة؛

١٠ ـ إعلانات الجامعات العربية؛

١١ ـ إعلانات الجمعيات والنقابات والمؤسسات العربية؛

١٢ ـ إعلانات منظمات الأمم المتحدة؛

١٣ ـ أية إعلانات أخرى يتفق مع المركز عليها وتتناسب مع طبيعة المجلة.

لمزيد من التفاصيل والاستفسار يرجى الاتصال بـ:

قسم التوزيع والإعلان

مركز دراسات الوحدة العربية

ص. ب ٦٠٠١ ـ ١١٣

هاتف: ٨٦٩١٦٤ فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (١ ـ ٩٦١)

٨٠١٥٨٢

أسعار الإعلان في مجلة «المستقبل العربي»

(دولار أمريكي)

عدد الصفحات	١ ـ ٤	٥ ـ ٨	٨ وما فوق
أربعة ألوان			
غلاف داخلي أمامي	٢٢٠٠	٢٠٠٠	١٨٠٠
غلاف داخلي خلفي	١٩٠٠	١٧٠٠	١٥٠٠
غلاف خلفي	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
صفحة داخلية كاملة	١٧٠٠	١٥٠٠	١٣٠٠
نصف صفحة داخلية	٨٥٠	٧٥٠	٦٥٠
صفحة داخلية مزدوجة	٣٤٠٠	٣٠٠٠	٢٦٠٠
لونان			
صفحة داخلية كاملة	١٤٥٠	١٢٥٠	٩٥٠
نصف صفحة داخلية	٥٧٥	٤٢٥	٢٢٥
أسود وأبيض			
صفحة داخلية كاملة	١٠٠٠	٩٠٠	٣٠٠
نصف صفحة داخلية	٥٠٠	٤٥٠	١٥٠
صفحة داخلية مزدوجة	٢٠٠٠	١٨٠٠	٦٠٠

في حال طلب مكان خاص يضاف ١٥ بالمئة

القياس : ١٧ × ٢٤ سم

التسديد : مقدماً

حجز الاعلان : قبل ستة أسابيع

استلام المواد : قبل أربعة أسابيع

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

الدين والدولة وتطبيق الشريعة

د. محمد عابد الجابري

(٢١٠ ص ـ ٥ $)

السلطة الثقافية والسلطة السياسية

د. علي أومليل

(٢٨٠ ص ـ ٩ $)

الأزمة الجزائرية
الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية

مجموعة من المؤلفين

(٤٩٢ ص ـ ١٥ $)

العلاقات العربية الإيرانية:
الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل

ندوة فكرية

(١٠٠٦ ص ـ ٢٥ $)

تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟
محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون

د. علي خليفة الكواري

(٣٠٠ ص ـ ١٠ $)

مجلس التعاون لدول الخليج العربية:
من التعاون إلى التكامل

د. نايف علي عبيد

(٤٠٧ ص ـ ١٤ $)

المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر
الجزء الثاني: ١٩٥٥ ـ ١٩٥٧
سنوات التحرر العربي

د. أحمد يوسف أحمد (محرر)

(٦٤٦ ص ـ ١٤ $)

إسرائيل وهويتها الممزقة

د. عبد الله عبد الدائم

(١٤٠ ص ـ ٣ $)

مكانة العقل في الفكر العربي

ندوة فكرية

(٤٢٤ ص ـ ١٤ $)

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية سادات تاور ـ شارع لييون ـ ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
هاتف: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٦٩١٦٤ ـ برقيا: "مرعربي"
هاتف دولي أوتوماتيك: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١) ـ بيروت ـ لبنان

AL MUSTAQBAL AL ARABI

(The Arab Future)

No. 212 October 1996
ISSN 1024 - 9834
Published Monthly by Centre for Arab Unity Studies
Address: "Al Mustaqbal Al Arabi"
"Sadat Tower" Bldg. - Lyon Street - P.O. Box: 113-6001
Beirut - Lebanon
Tel: 869164 - 801582 - 801587 - Cable: MARARABI - Beirut
Fax: (9611) 865548

Annual Subscription

- Individuals:	
- Arab Countries	$ 60
- Europe	$ 80
- U.S.A. & Elsewhere	$ 90
- Institutions:	
- Arab Countries	$100
- Elsewhere	$120
Lifetime Subscription:	
- Individuals	$500
- Institutions	$750

سعر العدد :

● لبنان ٢٠٠٠ ل.ل. ● سوريا ٥٠ ل.س. ● الاردن ٢ دينار ● العراق دينار واحد ● الكويت دينار واحد ● الامارات العربية ١٥ درهماً ● البحرين ١,٥ دينار ● قطر ١٥ ريالاً ● السعودية ١٥ ريالاً ● الجمهورية اليمنية ١٠٠ ريال ● مصر ٣ جنيهات ● السودان ٥٠٠ جنيه ● الصومال ٣٠ شلناً ● ليبيا ٢ دينار ● الجزائر ٥٠ ديناراً ● تونس ١,٥ دينار ● المغرب ١٠ دراهم ● موريتانيا ٢٠٠ أوقية ● قبرص ٢ جنيه ● اليونان ٣٠٠ دراخما ● فرنسا ٣٠ فرنكاً ● المانيا ٨ ماركات ● ايطاليا ٥٠٠٠ ليرة ● بريطانيا ٤ جنيهات ● سويسرا ١٠ فرنكات ● هولندا ١٠ غلورن ● اميركا وسائر الدول الأخرى ٨ دولارات.